



**Journal of Madenat Alelem University College**

[www.jmauc.edu.iq](http://www.jmauc.edu.iq)

**E-mail: [jmauc@mauc.edu.iq](mailto:jmauc@mauc.edu.iq)**

**TEL: 7801099835**

**Publisher:**

**Madenat Alelem University College**

**كلية مدينة العلم الجامعة**

[www.mauc.edu.iq](http://www.mauc.edu.iq)

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 1333 لسنة 2009



## أمين التحرير

## رئيس التحرير

ا.د شاكر محمود الجبوري

## نائب رئيس التحرير

ا.د جبار فرحان المعاضيدي

## هيئة التحرير

م.م. عصام عطا عجاج

د. سعيد سلمان كمون

د. موسى محمود الجبوري

د. صباح عبد اللطيف نصيف

د. اسامة علاء الدين ابراهيم

د. سعد عبد الرضا مكي

د. عبد المنعم كاظم حمادي

د. علي مهدي حمادي

د. حسين حامد احمد

د. فاروق عبد العزيز محمد

د. اياد كاظم زغير

## الهيئة الاستشارية

ا.د عبد الحكيم الراوي

ا.د توفيق نجم

ا.د غازي فيصل

ا.د نبيل هاشم

ا.د اياد احمد الطويل

م.ا احمد موسى

ا.د عامر محمد علي

ا.د ابراهيم خماس

جامعة الرشيد

كلية المأمون الجامعة

جامعة النهريين

جامعة بابل

جامعة بغداد

الجامعة التكنولوجية

كلية مدينة العلم

كلية مدينة العلم

## قواعد النشر في المجلة

مجلة مدينة العلم علمية محكمة نصف سنوية لنشر البحوث العلمية باللغتين العربية والانكليزية التي تتوفر فيها شروط البحث من حيث الأصالة وأسلوب البحث العلمي وخطواته، وان تكون البحوث متناسبة مع تخصصات الكلية والتخصصات العلمية الأخرى القريبة منها (هندسة تقنيات الحاسبات ،هندسة البرمجيات، علوم الحياة، القانون ، الفيزياء الطبية ، الهندسة المدنية ، المحاسبة ، قسم التخدير) ويشترط في البحوث المقدمة أن لا تكون قد سبق نشرها وغير مقدمة او مقبولة للنشر في مجلة أخرى، ويرجى من الباحثين مراعاة الشروط الآتية:

1. تقديم ثلاث نسخ من البحث مطبوعة على ورق A4 (وجه واحد) مع قرص ليزري.
2. ينبغي أن يطبع عنوان البحث متبوعاً باسم المؤلف (المؤلفين) وعنوانه على ورقة منفصلة.
3. يرتب البحث كما يأتي: الخلاصة، المقدمة، المواد وطرق البحث، النتائج والمناقشة، الخلاصة باللغة الثانية.
4. لا يتجاوز عدد صفحات البحث الـ 20 صفحة بضمنها الأشكال والجدول إن وجدت.
5. يرفق مع البحث خلاصة على ورقة منفصلة لا تزيد عن 250 كلمة باللغتين العربية والانكليزية.
6. تطبع الجداول والأشكال والرسوم البيانية على أوراق منفصلة بمعدل جدول واحد أو شكل واحد لكل صفحة.
7. تشترط المجلة على الباحث أن يراعي الأصول العلمية المنهجية في كتابة البحوث مع مراعاة كتابة المصادر والمراجع في نهاية البحث وترقم حسب ورودها في المتن.
8. يتم تقييم البحوث من قبل مقومين علميين باختصاص البحث وبدرجات علمية متقدمة وقد يطلب من الباحث مراجعة بحثه لأجراء تعديلات عليه.
9. لا تعاد البحوث الى أصحابها سواء قبلت للنشر أم لم تقبل.
10. يزود كل باحث بنسخة من البحث مجاناً أما النسخ الإضافية فتطلب من أمانة المجلة لقاء ثمن تحدده هيئة التحرير.
11. تعتمد المجلة مبدأ التمويل الذاتي وتحدد أجور النشر بـ 100 الف دينار للبحث الواحد ويستوفى 5000 دينار عن كل صفحة اضافية.

## المحتويات

- 102 المناهج الجامعية لأقسام المحاسبة ومدى توافقها مع متغيرات الاقتصاد العراقي  
د.بشير غني عطره, د.حسين كريم الشمري
- 125 دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في الرقابة على السلف واثرها على الموازنة العامة للدولة  
الباحثة / حنان عبد الامير كاظم , أ. د موفق عبد الحسين محمد
- 144 القياس والافصاح عن الاستثمارات في الشركات الزميلة في البيئة العراقية والمعايير المحاسبية الدولية  
الباحثة/ اسيل عطية عبيد النعيمي, أ.م.د. خولة حسين حمدان
- 165 السياسة النقدية واثرها على التضخم في العراق بعد عام 2003  
م.م فاضل كريمة كزار الشيباني
- 183 استعمال التقنيات الحديثة في المبادلة بين الوقت والكلفة لانجاز المشاريع في بيئة ضبابية  
أ.م.د. عبد المنعم كاظم حمادي , م . بشير فيصل محمد ,طالب الماجستير : علي حسين عبد علي
- 207 دور المعيار المحاسبي الدولي (20) في تحسين المعالجات المحاسبية الخاصة بالمنح والمساعدات  
م.م. رؤى حسين عبد الحسين
- 235 "إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية في إدارة صناعة التأمين"  
احمد محمد جاسم الجميلي
- 252 تقويم الاداء بالانشطة باستخدام النموذج (ABC) يؤدي الى تحسين خدمات البلدية  
خولة هادي عطوي , أ.م.د. سالم عواد هادي
- 271 الكشف عن النشاط المضاد للبكتريا للمستخلص المائي والكحولي لبذور نبات الرشاد.  
حسن موجر رسن ، ، جميل مرعيد بادي ، مصطفى مثنى عبد الرزاق و رحيم حسن رسن

العقد الموقوف

279

أحمد فنوص حمادي

الأساليب الصحيحة لاستخدام مادة الحجر في تغليف الواجهات

289

د. علي حسين خضير

**المناهج الجامعية لأقسام المحاسبة ومدى توافقها مع متغيرات الاقتصاد العراقي**

د.حسين كريم الشمري

[h\\_cost90@yahoo.com](mailto:h_cost90@yahoo.com)

د.بشير غني عطره

قسم المحاسبة- كلية مدينة العلم

[bashiratrah@yahoo.com](mailto:bashiratrah@yahoo.com)

07706834872

07901798458

**المستخلص**

تعد أقسام المحاسبة رافدا رئيسا من روافد التنمية الاقتصادية في العراق ولهذا يتطلب إعادة النظر في المناهج الدراسية وتطويرها بما يتلائم مع سوق العمل ومنها تمثل مشكلة البحث إن المتغيرات الداخلية والخارجية التي شهدها الاقتصاد العراقي خلال العقود الزمنية الماضية وخصوصاً بعد عام 2003 , قد جعلت المناهج المحاسبية غير ملائمة لهذه المتغيرات. يهدف هذا البحث لبيان أهمية وفاعلية إعادة النظر وتطوير المناهج الجامعية في المجموعة الاقتصادية والإدارية.

وقد توصل البحث إلى أهم الاستنتاج وفق هذا التطور فأن الاقتصاد العراقي كان قد شهد جملة من المتغيرات والتطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية, بحيث أصبح أكثر حاجة لكوادر بشرية متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية والمحاسبية والاحصائية تتوافق مع هذه المتغيرات, في حين يشير واقع الحال الان اغلب المناهج في مجموعة كليات الإدارة والاقتصاد لازالت غير مواكبة لهذا التطور وانها في جذورها تعود الى حوالي الأربعة عقود من الزمن ولم تشهد تغيرات استراتيجية تواكب حالة التطور الاقتصادي والاجتماعي في العراق والعالم.

**واهم توصية**

تأليف لجان متخصصة لإعادة النظر في المناهج الجامعية الخاصة بأقسام المحاسبة من خلال دراستها وتحليلها عناوين رئيسية اولاً ثم ماتحوية من مفردات تفصيلية في متغيرات الاقتصاد العراقي.

**الكلمات المفتاحية:** المناهج الجامعية، المحاسبة، الاقتصاد العراقي

**The university curricula of accounting departments and their compatibility with the variables of the Iraqi economy**

Accounting departments are considered to be the main contributors to the economic development in Iraq. This requires reconsidering the curriculum and developing it to suit the labor market, including the problem of research. The internal and external variables witnessed by the Iraqi economy during the past decades, especially after 2003, has made accounting approaches inappropriate for these variables This research aims to demonstrate the importance and effectiveness of reviewing and developing university curricula in the economic and administrative Group The research reached the most important conclusion in accordance with this development, the Iraqi economy had witnessed a number of variables and developments of economic and internal and external, so it became more needed for human cadres specialized in economic sciences, administrative, accounting and statistical correspond to these variables, while the reality indicates that most of the curriculum In the group of colleges of management and economics is still not keeping up with this development and it is at its roots back to about four decades of time has not undergone strategic changes in keeping with the state of economic and social development in Iraq and the world The Most Important Recommendation Formation of specialized committees to review the university curricula of the accounting departments through the study and analysis of the main headlines first and then the inclusion of detailed vocabulary in the variables of the Iraqi economy.

**Key words:** University curricula, accounting, Iraqi economy.

**مقدمة**

وسعي العراق للدخول في منظمة التجارة الدولية.

ان الجامعة باعتبارها مؤسسة مجتمعية قبل ان تكون مؤسسة اكااديمية , تؤثر وتتأثر سلباً وإيجاباً بالمجتمع الذي تنتمي اليه وهذا التأثير يكون في احد الاتجاهين الاتيين :-

**منهجية البحث****مشكلة البحث**

إن المتغيرات الداخلية والخارجية التي شهدتها الاقتصاد العراقي خلال العقود الزمنية الماضية وخصوصاً بعد عام 2003 , قد جعلت المناهج المحاسبية غير ملائمة لهذه المتغيرات.

**فرضية البحث**

إن مناهج المحاسبة في الجامعات والكليات الأهلية العراقية والتي تعود في الأغلب إلى عقد السبعينات من القرن الماضي غير ملائمة للاقتصاد العراقي في المرحلة الحالية , وان محاولة تطويرها ستكون ذات انعكاس فاعل وكفوء في تطوير الاقتصاد العراقي.

**هدف البحث**

بيان أهمية وفاعلية إعادة النظر وتطوير المناهج الجامعية في المجموعة الاقتصادية والإدارية.

**حدود البحث**

- 1 - الحدود المكانية :- الجامعات العراقية والاقتصاد العراقي.
- 2 - الحدود الزمانية :- من عام 1970 حتى الوقت الحاضر.
- 3 - الحدود الموضوعية :- المناهج المحاسبية في الجامعات العراقية.

**اسلوب البحث**

سيعتمد البحث الأسلوب الاستقرائي الوصفي بالاعتماد على التطور التاريخي

- 1 - ان تكون الجامعة هي المؤثرة والقائدة في المجتمع عن طريق مخرجاتها من الطلبة ومراكز البحوث والدراسات والاستشارات العلمية .
- 2 - ان المجتمع هو الذي يؤثر في الجامعة ويعمل على انجاز المناهج الجامعية بالشكل والصورة التي يريدها المجتمع وبذلك تفقد الجامعة في هذه الحالة موقعها باعتبارها العقل المفكر في هذا او ذاك .

وقد شهد الاقتصاد العراقي خلال الثلاثة عقود الماضية من الزمن متغيرات داخلية وخارجية, اشتدت بعد عام 2003 بحيث اصبحت مناهج كليات الادارة والاقتصاد لا تتوافق مع جملة هذه المتغيرات والتطورات من عدة جوانب اضافة الى عدم مسايرتها لاحداث المتغيرات العالمية في هذه المجموعة من العلوم والمعارف الانسانية لانها من العلوم شديدة الحساسية والمرونة والاستجابة لأي متغيرات اقتصادية او اجتماعية قد تحدث في أي بلد من بلدان العالم .

ووفق هذه الرؤيا الموضوعية , فأن الحاجة اصبحت اكثر ضرورة في اعادة النظر وتطوير هذه المناهج الجامعية وبالشكل الذي يعكس متغيرات وواسع الاقتصاد العراقي من ناحية , ويواكب اخر التطورات العلمية في العالم , اضافة الى حالة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد العراقي نحو الاقتصاد العالمي وتوسيع دائرة التعاون والانضمام والتبادل مع الاقتصاد العالمي ,

لموضوع البحث والأدبيات الخاصة بالموضوع واستشارة ذوي الاختصاص وتم الاعتماد من قبل الباحثين على في إجراء هذه الدراسة على عينة من أساتذة المحاسبة في الجامعات الحكومية والأهلية .

## المبحث الاول :- الجانب نظري

### 1 - مفهوم المنهج

ان المنهج في اللغة تعني الطريق الواضح وتقابل كلمة المناهج في اللغة الانكليزية كلمة Curriculum وهي كلمة مشتقة من اصل لاتيني وتعني مضمار السباق وتستخدم في احيان اخرى كلمة Syllabus وتعني المقرر والذي يشير الى معلومات عن كمية المعرفة أي مقدار المعرفة التي يجب ان يتعلمها الطلاب في كل موضوع خلال السنة الدراسية وقد تم نقل معنى ومفهوم المنهج الى نشاط التعليم ليصف المسار الذي يقطعه كل من المعلم والطالب كي يصل الى الهدف التعليمي , وقد تطور مفهومه بمرور الزمن وظهور الدراسات والنظريات التربوية الحديثة حيث اتخذ مفهومين هما :-

#### أ- المفهوم التقليدي:

والذي يرى في المنهج عبارة عن المقدرات التي يدرسها الطلاب بهدف اجتياز امتحان اخر السنة ولا يدخل ضمن هذا المفهوم أي نشاط اخر يمارسه الطلاب مثل الانشطة الرياضية او الفنية , وهذا المفهوم يتعارض مع البناء السليم والكامل للطالب , واهم سماته هي :

- 1- الثبات وعدم التغيير مدة من الزمن .
- 2- الاقتصار على الناحية الفعلية في نمو الطالب .
- 3- الابتعاد عن عكس الخبرة واهمال توجيه الطالب .
- 4- حقق الاهتمام بالجانب العلمي

5- حقق ارتباط الدراسة والمناهج مع مشكلات المجتمع

#### ب- المفهوم الحديث:

ان الدعوة الى تطوير المناهج قد ايدها ( روسو ) في القرن الثامن عشر وبتوجيه الانتظار الى استهداف الطفل في العملية التربوية ورعاية ميوله واستعداداته, لذا فإن المنهج السليم وفق هذا المفهوم هو وسيلة تعالج مشكلات الحياة على اساس قومي واجتماعي , فالمشكلات القومية والاجتماعية هي موضوعات تصاغ في ضوء امكانيات الطلاب وقدراتهم الذهنية والعلمية في مواقف تعليمية تناسب اعمارهم وتتفاعل معهم بفكر مشترك نحو هدف موحد وبذلك تتجه المواد الدراسية اتجاهاً قومياً واجتماعياً كي تتحول الحقائق والمعلومات والقيم والاتجاهات من معان مجردة الى عادات سلوكية.

ويعتمد بناء المناهج الحديثة على مجموعة من الاسس بنظر الاعتبار :

- 1 - المجتمع ( او البيئة )
- 2 - المتعلم
- 3 - المادة العلمية
- 4 - الهدف
- 5 - اختيار الموضوعات والخبرات الدراسية التي توصل الى الهدف
- 6 - اجراء عملية تقويم لاحقة ومستمرة لتطوير المناهج بالقدر الذي يتوافق مع متغيرات البيئة.

وقد شهدت العقود الزمنية الماضية الاهتمام الواسع في عملية تطوير المناهج ولا سيما بعد ما شاع استخدام اسلوب التخطيط التربوي بحيث تصل الى التكامل بين المناهج الدراسية من ناحية وحاجات ومتطلبات السوق الاقتصادية والاجتماعية من الناحية الثانية , وقد تناولت الدراسات والابحاث في هذا المجال:

- 1 - القيام بتحليل علمي وعملي لاهداف المناهج ليكون هذا التحليل اساساً في وصفها.



والمنهج الجامعي لا يختلف في تعريفه عن المفهوم العام كونه خطة عامة وشاملة للمحتوى او المواد التي ينبغي ان تقدمها الجامعة للطلاب في سبيل تهيئته للدخول الى سوق العمل.

وتجمع العديد من الاديبيات في مجال التعليم الجامعي على توفر المناهج للمهارات الاتية:

- 1 - مهارات التفكير الجيد والقدرة على حل المشاكل.
- 2 - مهارات الاتصال لجميع جوانبه.
- 3 - معلومات عن البيئة التي يتم ممارسة العمل بها.
- 4 - مهارة احترام المهنة داخل قياتها.
- 5 - الواقعية على استمرار التعليم المستمر.
- 6 - مهارة التعامل بالكفاءة مع الضغوط الصعبة.
- 7 - المعلومات المحاسبية الفنية بجميع فروعها.

وبذلك يمكن ان تمثل المناهج الدراسية البرامج التي يحاول من خلالها نظام التعليم تأهيل الطلبة الجامعيين وامدادهم بانواع المعارف والمهارات المطلوبة واكسابهم القدرة على التقييم وتوصل النتائج والمعلومات وحتى يكون المناهج المحاسبي الدراسي سليم وفاعل يتطلب الامر ان يضم المكونات التي تسهم بما يتعلق بالمناهج ذاتها والاخرى في البيئة التي تعمل بها .

لذا باننت دراسة الاطار او النموذج المعرفي لاي علم تمثل اتجاها مهما في ادراك وفهم مااهمية هذا العلم واهدافه ووسائله وفي نطاق المجتمع الذي يعمل فيه لان الاطار المعرفي في اي مجتمع يشمل في مجموعة من العقائد والروابط والقيم الثقافية والاجتماعية التي تعتبر اساس النشأة الاجتماعية والتي سوف تصبح بعد ذلك المصدر الاساسي لنوع وطبيعة نمط التفكير والقضايا السائدة في ذلك المجتمع...ومن خلال الوظيفتين التاليتين للنموذج المعرفي:

2 - دراسة منهج كل مادة من المواد الدراسية دراسة متكاملة لبيان الصلات العمودية التي تقوم بين مفردات المجتمع الواحد والبحث عن الصلة الافقية التي تربطها مع بقية المناهج.

3 - الدراسات التي تعين التغيرات الاساسية التي يجب ان تحدث في كل مادة من مواد المنهج بسبب التطورات العلمية والتقنية السريعة التي باتت تشكل سمة العصر الحديث.

4 - الدراسات التي تعني ببيان الاساليب والتي من شأنها ان تجعل المناهج قادرة على تنمية الاتجاهات والمواقف اللازمة لمجتمع العمل

5 - الدراسات التي تعني بالجانب التنظيمي في اصلاح المناهج الدراسية.

6 - البحث عن طرائق واساليب حديثة في تعليم بعض المواد والتي تتبع خصوصيتها المتطورة مثل الرياضيات والمحاسبة ومجمع هذه الدراسات تكون محصلتها عملية تقويم مستمرة وشاملة للمناهج بهدف اتخاذ القرار المناسب في تعيين او تطوير المناهج والذي يؤدي بالضرورة التي تغير اساليب التقويم وهذا له تأثيرات متبادلة في تغيير وتطوير المناهج الدراسية.

## 2 - المناهج الجامعية

ان النظام التعليمي الجامعي عبارة عن مجموعة المبادئ والقيم الكلية التي تواجه العملية التعليمية , لتحقيق اهداف تصبو اليها الجامعة والتي تعمل في بيئة وعصر معين ويتكون هذا النظام من مجموعة من العناصر هي الاستاذ , الطالب , الكتاب , والمنهج والتي يجب بالضرورة ان تتفاعل فيما بينها لتحقيق الهدف.

وهذه تكون عامة وخاصة ونابعة من فكر وفلسفة الفكر والجامعة.

## 2- المحتوى

وتشمل المعلومات والبيانات والمقررات التي يتطلب الامر ايصالها الى الطلبة.

## 3- النشاطات

وتشمل الية العملية التعليمية والطرق المتبعة في ذلك بالاعتماد على استراتيجية التدريس واجراءاته.

## 4- التقويم

من خلال الاختبارات والامتحانات التي توضح مدى تمكن الطلبة من فهم واستيعاب ما حوته هذه المناهج من معلومات. لذا فإن الفلسفة الرئيسية التي تقف خلف اعداد وبناء المناهج الجامعية تنطلق من عدة مدارس هي:

1 - المدرسة الاولى ترى ان مهمة

الجامعات ليست الاعداد لمهنة خاصة انما يكون دورها في المساهمة بالتكوين الفعلي والشخصي لذا فإن المناهج الدراسية يجب ان تنصب اهتمامها على التراث الانساني.

2 - المدرسة الثانية ترى ان محصلة التطور العلمي والتقني الاقتصادي وما صاحب ذلك من تغيير في طبيعة العمل وعناصر المجتمع قد فرض على الجامعة مهمة كبيرة في الاعداد المتخصص وعلى مستوى عال في مجال المهن.

3 - ترى المدرسة الثالثة ان تشمل الناهج الجامعية المعلومات العامة اضافة الى تزويد الطالب بالمعارف والمعلومات والمهارات التي ترتبط بمهنة واحدة يكون متخصص بها.

4 - ترى المدرسة هذه بأن يتم التوسع في قاعدة التخصص بالقدر الذي لا يقتصر على فرع واحد حتى يصبح التعليم اكثر قدرة في مواجهة متغيرات البيئة العديدة.

## 1- الوظيفة المعرفية

والتي يكون اساسها الانتاج المعرفي الذي يقوم على استخراج المعلومات بالتفاعل المنظم مع موضوع البحث الذي يتم وفق الاطار المعرفي للمؤسسات العلمية ومنها الجامعات.

## 2- الوظيفة النظرية

والتي تتمثل في تركيب النماذج والنظريات والمفاهيم الحديثة بهدف المساهمة في تفسير الواقع وحل مشاكله وتلبية حاجات المجتمع ومؤسساته العلمية.

ويجد النموذج المعرفي انعكاسات في العملية التعليمية في جوانب عدة ومنها المناهج الدراسية والتي تعبر عنها اساسا من خلال الاهداف التي تسعى الجامعة الى بلوغها معتمدة على عناصر اساسية هي:

### أ- الجانب المعرفي

وهي تمثل المعلومات التي يتطلب الامر ايصالها الى الطلبة وفق مستويات معينه.

### ب- المتعلم

وهو الطالب اذ يتطلب الامر ان تكون المناهج الدراسية مبنية وفق القدرات والامكانيات الذهنية للطلبة واتجاهات ميولهم.

### ج- المجتمع

اذ يجب ان تكون المناهج الجامعية معدة وفق حاجات المجتمع وان تلبى رغباته ونابعة من ثقافته وفلسفته وان تتمتع بالمرونة السريعة والاستجابة للمتغيرات المختلفة التي تحدث في المجتمع.

وحتى يكون المنهاج الجامعي متكامل يجب ان يضم عناصر اهمها:

## 1- الاهداف

الدراسية لان الجامعة اذا ما فقدت استقلاليتها او تأثرت هذه الاستقلالية بدرجة او بأخرى من قبل الحكومات فإن الوظيفة الاساسية للجامعة في شقيها النظري والعلمي سوف تتأثر هي الاخرى بشكل او بأخر حيث تصبح الجامعة اداة بيد الحكومة و السلطة حالها لا يختلف عن حال القوى العسكرية او الامنية تسيرها الحكومة كيفما تشاء وتستفيد من الامكانيات والعقول الفكرية الموجودة فيها لخدمة اهدافها وغايتها والتي قد تكون بعيدة كل البعد عن اهداف ومصالح المجتمع سيما وان مثل هذه الحالة تبرز بصورة جلية في النظم الدكتاتورية والشديدة المركزية والتي تضع في خدمة اهدافها جميع مرافق المجتمع ومنها الجامعات.

وان فقدت الجامعة او تأثرت استقلاليتها فان المناهج الدراسية هي الاخرى سوف تتأثر بهذه الحالة من خلال:

- 1 - الابتعاد عن المناهج الدراسية عن العلمية والموضوعية.
- 2 - عدم امكانية اجراء عمليات التغيير والتطوير في هذه المناهج بسبب المركزية الشديدة.
- 3 - ضعف متابعة وملاحقة المستجدات في العلوم والمعارف المختلفة وبالتالي عكس هذا التطور في المناهج الجامعية.
- 4 - تردي نوعية البحوث والدراسات العلمية.

لذا فإن من اوليات عوامل ضمان نجاح الجامعات في اداء وظائفها والوصول الى اهدافها هو ان تكون المناهج الدراسية بالنوعية والمستوى الذي تلبي حاجات وواقع المجتمع الذي تعمل فيه وتأخذ بنظر الاعتبار احتمالات تطوره المستقبلية وهذه الحالة لا يمكن ان تظهر الا في ظل تمتع الجامعة بدرجة عالية من الاستقلالية في العمل والتدريس.

والملاحظة الجديرة بالذكر هنا ان الجامعات في الوطن العربي قد نشأت في

ووفق هذا الاساس فإن المناهج الجامعية الكفوءة والفعالة عليها ان تلبي احتياجات اطراف عدة وان توازن الجانب النظري والعملية وهذه الاطراف هي:

- 1 - المتطلبات التخصص العام والدقيق في الكلية والقسم.
- 2 - متطلبات الجامعة التي تنتمي اليها الكلية.
- 3 - متطلبات المجتمع الذي تعمل فيه.

والجامعة وهي بصدد بناء المناهج الدراسية تتعرض الى مجموعة من التحديات والضغوط المختلفة والتي عليها ان توازن ما بين درجة الاستقلالية التي يجب ان تعمل وتتصف بها من ناحية والاستجابة بقدر مالى هذه التحديات والضغوط بالشكل الذي لا يؤثر بأي حال من الاحوال على المستوى العلمي والحصانة الفكرية وهذا ماتحققه الادارة الجامعية المبدعة من خلال:

- 1 - اعتماد مبدأ التثمين والكفاءة والابداع في اعداد الطلاب ولتمكينهم من اداء واجباتهم المهنية مستقبلا.
- 2 - اعتماد مبدأ الديمقراطية وتكافؤ الفرص التعليمية والحريية الاكاديمية.
- 3 - اعتماد مبدأ المتشاركية في صناعة القرارات المتعلقة بالجامعات.

### 3- استقلالية الجامعة واثره في المناهج الدراسية

يبرز في هذا الجانب وبشدة سؤال مهم هو هل ان الجامعة هي التي تقود المجتمع ام العكس اي ان المجتمع هو الذي يقود الجامعة؟ وايا كانت الاجابة على هذا السؤال فإن هناك تأثير متبادل وبدرجات مختلفة من مجتمع لأخر ومن زمن لأخر ما بين الجامعة والمجتمع ولكن النتيجة التي يجب ان تكون حاضرة على اي حال هي الاقرار والقبول بمبدأ استقلالية الجامعة واثر هذه الاستقلالية في مظاهر عدة ومنها وظيفة بناء المناهج

في حين ان فلسفة التعليم العالي مع هذا التوجه لان الضرورة تتطلب قدر تعلق الامر بالموضوع.

- 1 - تشجيع تنوع المناهج وخطط الدراسة بين الكليات المختلفة.
- 2 - ترك تطور المناهج لكل كلية وفقا لإمكانياتها المتاحة البشرية والمادية.

وقدر تعلق الامر بالمناهج الخاصة بمادة المحاسبة في الجامعات العراقية سواء على مستوى الدراسة الاولى ام العليا فأنها تعتمد على وجه الخصوص على المصادر الانكليزية والامريكية وهذا يعتبر خطيرا على مستوى الدراسة الاولى ان لم يجري تطويره بما يتوافق مع طبيعة البيئة العراقية. لان بقاء مثل هذه الحالة سوف تعمل على ايجاد فجوة مابين ما يتم طرحه في الجامعة من ناحية وبين ما هو موجود في التطبيق العملي وفي هذا المجال يجب تغليب متغيرات البيئة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية في فلسفة التعليم وغاياته وبما يخدم الحفاظ على تطويرها الا ان نظم التعليم وعلى وجه الخصوص المحاسبية لا تعطى الاهمية المرتبطة بها.

#### 4 - التطور التاريخي لمناهج المحاسبة والواقع الحالي

ان الجذور التاريخية لبدء تاريخ تدريس العلوم التجارية والمالية في العراق الحديث ترجع الى اوائل القرن الماضي منذ بداية الاحتلال البريطاني للعراق اذ قامت السلطات البريطانية بفتح "مدرسة ماموري المالية" عام 1918. وفي العام 1919 تم افتتاح "مدرسة الحكومة التجارية" ولم تستمر هذه المدرسة سوى فترة قصيرة من الزمن حيث تم تأسيس "مدرسة التجارة العالمية في العام 1924. وكانت مدة الدراسة فيها سنتان حيث يتلقى الطالب دروس في الاقتصاد والمالية ومسك الدفاتر والقوانين التجارية وقد توقفت الدراسة فيها

ظل السيطرة الاجنبية على الاقطار العربية لذا فان السياسات الخارجية الاجنبية قد استطاعت ان تتحكم بالمناهج الدراسية واتجاهات ومسارات التدريس في هذه الجامعات ولمدة طويلة من الزمن حيث تم عزل الجامعة عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية ورغم ان هذه الحالة قد شهدت تراجعا ملحوظا عند تحرر الاقطار العربية الا ان اثارها ظلت الى زمن لاحق في ظل واقع اكثر من ظاهرة سلبية تمثلت في:

- 1 - اتجاهات التعليم الجامعي غير المخططة والمتعددة عن ضرورات وحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقطار العربية.
- 2 - تخلف وضعف شديد في المناهج الدراسية وعدم ملاحقتها للتطورات الجديدة في مجالات العلوم اضافة الى عدم ملائمتها لواقع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- 3 - قلة الحركة الفكرية وضعفها في تأليف ونشر الكتاب الجامعي لاسباب عديدة منها ضعف الامكانات المادية والضغط والمحددات التي تواجه الاستاذ الجامعي.

وقدر تعلق الأمر بالتعليم الجامعي في العراق فإنه محكوم في فلسفة الادارة المركزية للتعليم وهذا ما نص عليه قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 55 لعام 1983 في مادته الثالثة ((تنولى الوزارة تنفيذ سياية الدولة التربوية والثقافية والعلمية والتكنولوجية في نطاق مؤسسات التعليم العالي وممارسة مهامها في هذا الاتجاه)).

ومثل هذه الحالة جعلت فلسفة التعليم العالي على وجه الخصوص مشوهه بغياب شديد لخصوصية البيئة وحاجاتها التي يراد تاهيل الطالب للعمل بها.

الإدارة / الرصافة المؤسس عام 1969 وشهد عام 1988 تأسيس كلية التراث الأهلية والتي تحوي على أقسام المحاسبة وإدارة الأعمال ثم تلا ذلك تأسيس مجموعة من الكليات الأهلية الأخرى مثل الرافدين والحدباء الجامعة عام 1994 وكلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة عام 1996 وكلية المنصور ودجلة.

وبصورة عامة فقد شهدت الأقسام العلمية في مجمل كليات الإدارة والاقتصاد في الجامعات العراقية حدوث حالات من دمج واستحداث أقسام جديدة ولكن المحصلة النهائية للأقسام الرئيسية التي تعمل حالياً في هذه الكليات هي:

- 1 - قسم الاقتصاد.
- 2 - قسم الإحصاء.
- 3 - قسم إدارة الأعمال.
- 4 - قسم المحاسبة.
- 5 - قسم الإدارة الصناعية.
- 6 - قسم الإدارة العامة.
- 7 - قسم الفنادق والسياحة.

إضافة لذلك فإن تأسيس الكليات الأهلية منذ عام 1988 حيث تأسست كلية التراث الجامعة وما لحقته من كليات عدة كانت قد ضمت أقسام المحاسبة , وهذه تتبع المناهج المحاسبية في جامعة بغداد على وجه الخصوص ولا تتمتع بأي استقلالية أو تفرد في تحديد مناهج المحاسبة , بقدر ما شهدت السنوات القليلة الماضية زيادة الضغط الحكومي على الكليات الأهلية وجعلتها تسير في خطى الأقسام الرسمية .

إن للمتغيرات التي شهدتها هذه المناهج عام 1985 والعام 2006 / 2007 لوقفنا على هذه المتغيرات كما هي في الجدول الآتي:

هي الأخرى بعد فترة قصيرة من الزمن. غير أن تطورات اقتصادية مهمة شهدتها العراق بعد ذلك تمثلت في اكتشاف النفط ونمو تجارته وتطور أجهزة ودوائر الدولة الفنية آنذاك أدى إلى ضرورة التفكير بأعداد كواد بشرية لها المام بالمواضيع المالية والمحاسبية فتم في العام 1930 فتح شعبة في الإعدادية المركزية للبنين لتكون نواة للتعليم التجاري. وفي عام 1932 قامت وزارة المعارف بفتح فرع تجاري في الثانوية المركزية ومع تطور الحياة الاقتصادية في العراق تم تأسيس "معهد العلوم المالية والتجارية والاقتصادية" عام 1936 ملحق بكلية الحقوق. وأشر تاريخ 1939 تأسيس أول مدرسة تجارية ثانوية وفي عام 1946 حدث تطور مهم في هذا الجانب عندما تم تأسيس "كلية التجارة والاقتصاد" وفي العام الدراسي 1953/1954 قسمت هذه الكلية إلى قسمين هما التجارة والاقتصاد وتم إلحاقها بجامعة بغداد التي تأسست عام 1958. وفي عام 1963 تم شطر هذه الكلية لتكون كلية التجارة وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وتم تأسيس كلية الإدارة العامة.

حدث تطور مهم وجوهري عام 1969 تأسيس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد والتي كانت حصيلة دمج كل من كلية التجارة وكلية الإدارة العامة وقسمي الاقتصاد والإحصاء من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

وتوالي تأسيس كليات الإدارة والاقتصاد في بقية الجامعات العراقية وهي المستنصرية والموصل والبصرة والقادسية وغيرها.

إضافة إلى ذلك فإن هناك مجموعة من المعاهد التابعة إلى هيئة التعليم التقني "مؤسسة المعاهد الفنية سابقاً" كانت متخصصة بهذا الجانب المعرفي مثل معهد

## جدول رقم ( 1 )

## مقارنة مناهج أقسام المحاسبة لعامي 1985 و 2015

2015	1985
المرحلة الاولى	
مبادئ المحاسبة مبادئ الادارة مبادئ الاقتصاد مبادئ الاحصاء اصول قانون برمجة / 1 مراسلات لغة عربية	مبادئ المحاسبة مبادئ الادارة مبادئ الاقتصاد مبادئ الاحصاء القانون التجاري الثقافة القومية المراسلات
المرحلة الثانية	
المحاسبة المتوسطة الحاسبة الحكومية مالية عامة تسويق حاسوب / 2 قانون تجاري رياضيات مالية	المحاسبة المتوسطة نظام محاسبي موحد ادارة تسويق ادارة افراد تنظيم ثقافة قومية
المرحلة الثالثة	
محاسبة مالية متقدمة محاسبة تكاليف تحليل قوائم مالية نظام محاسبي موحد تدقيق / 1 بحوث العمليات المحاسبة الضريبية	محاسبة مالية متقدمة محاسبة تكاليف محاسبة حكومية برمجة الحاسب الالي محاسبة قومية ثقافة قومية
المرحلة الرابعة	
محاسبة تكاليف متقدمة محاسبة متخصصة المحاسبة الادارية النظرية المحاسبية تدقيق / 2 نظم معلومات محاسبية محاسبة قومية مشروع بحث	مشاكل مالية معاصرة المحاسبة الادارية رقابة وتدقيق المحاسبة المتخصصة ادارة تأمين ثقافة قومية

المصدر:- اعداد الباحثات بالاعتماد على سجلات كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد.

من ذلك نجد ان اغلب المناهج الرئيسية والاساسية في قسم المحاسبة لم تشهد تطورا مهما يتواءم مع متغيرات الواقع الاقتصادي في العراق والعالم خلال اكثر من عقدين من الزمن وانما جرى تبديل في مواقع هذه المناهج بين السنوات الدراسية حتى اليوم لا يوجد في المناهج مقرر دراسي لموضوع محاسبي مهم هو المحاسبة الدولية والذي تفتقر اليه الدراسات المحاسبية الاولى في الجامعات العراقية في حين نجد مثل هذا المقرر في الكلية التقنية الادارية في قسم التقنيات المالية والمحاسبية في المرحلة الرابعة.

اما في بقية الاقسام فأنها ان كانت قد اشتركت في المرحلة الاولى في مبادئ المحاسبة والادارة والاحصاء والاقتصاد (بأستثناء قسم الاحصاء الذي اسقط مبادئ المحاسبة من مناهجه) وهذه الحالة سليمة للطالب الدراسي في هذه الاقسام إلا أن بعض المناهج في بقية المراحل لم تكن موفقة مثل مادة المحاسبة المتوسطة في المرحلة الثالثة لفرع العلوم المالية والنقدية في قسم الاقتصاد والتي نرى ان تستبدل بمحاسبة المؤسسات المالية (مصرفية وشركات التأمين). وقد شهد التعليم العالي تطورات كمية في اعداد الطلبة المتخرجين خلال السنوات الماضية في الجامعات الرسمية والاهلية وكما هو موضح في جدول رقم (2) , اذ بلغت % التطور خلال السنة 2001/200 - 2013 - 2014 ما بين 6% الى 100% في مختلف فروع المعرفة ومجال شك فيه انه ضمن هذا العدد قد حصل تطور في مخرجات اقسام المحاسبة هي الاخرى وهذا يعني زيادة وتوسع رفق سنوات العمل بالخريجين من اقسام المحاسبة والذين يتطلب منهم ان يعكسوا خزينهم النظري على ارض الواقع

#### جدول رقم (2)

عدد الطلبة المتخرجين من الجامعات والتعليم التقني والكليات الاهلية للأعوام  
(2000-2001 - 2013 - 2014)

السنة	الطلاب	% التطور
2001-2000	49935	—
2002-2001	53260	0,6
2003-2002	68826	37
2004-2003	74676	50
2005-2004	74518	49
2006-2005	74669	50
2007-2006	75529	51
2008-2007	67053	34
2009-2008	69020	38
2010-2009	73988	48
2011-2010	93357	87
2012-2011	98673	97
2013-2012	99772	100
2014 - 2013	100190	100

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الاحصائية الكاملة لعام 2013-2014  
المبحث الثالث :- علاقة مناهج مجموعة الإدارة والاقتصاد مع الاقتصاد العراقي



لا يمكن بأي حال من الأحوال اغفال دور الجامعات في تنمية وتطوير المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فهي بالإضافة الى كونها مراكز لاعداد وتأهيل الكوادر البشرية للعمل في كافة المجالات من جانب اخر تعتبر اداة مؤثرة في الاقتصاد الوطني ولا يمكن اغفال دورها في احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذا فإن المناهج الجامعية يجب ان تتوافق بصورة او اخرى مع متطلبات الاقتصاد الوطني لان دور الجامعة الحديثة هو دور الملهم والمبدع لافراد المجتمع الجامعي من اعضاء الهيئات التدريسية والطلبة من خلال النظر اليها كونها المجتمع المتعلم وان اهدافها ووظيفتها المركزية هي أنتاج المعرفة والبحث عن الحقيقة وتطوير القدرات الابداعية لاساتذتها وطلبتها بهدف تطوير المجتمع الذي تعيش فيه وتنمية افراده ولهذا لا يكون الا من خلال مناهج جامعية تتصف بالكفاءة والفعالية والقدرة على تحسين واقع المجتمع ومشاكله وتضع الحلول الناجحة له وفي مختلف القطاعات وفي مقدمتها القطاع الاقتصادي.

لذا فإن المهمة هي جعل الجامعة إضافة إلى مهامها التدريسية والبحثية ان تتحول الى مؤسسات مجتمعة تعمل على خدمة المجتمع والاقتصاد الوطني من خلال جعلها:

- 1 - مكان يرحب بالعودة إليه لاستقاء المعارف وتعزيزها كجزء من الممارسات الجامعية ونظامها.
- 2 - مجتمع يشجع ويدعم التعاون في جميع القطاعات الاقتصادية سواء اكانت صناعية ام زراعية ام تجارية ام خدمية.
- 3 - مكان يجري فيه تحديد المشاكل والحلول الناجحة كما في المجالات كافة ومنها الاقتصادية وعلى مختلف المستويات المحلية والاقليمية والدولية.
- 4 - مكان يمكن الحكومات وغيرها من المؤسسات العامة من ان تتوجه اليه للحصول على معلومات علمية موثقة تساعد في اتخاذ القرارات المختلفة.
- 5 - مجتمع يكون اعفاءه ملتزمين بصورة كاملة بمبادئ الحرية الاكاديمية ومستغلين بالسعي الى الحقيقة والدفاع عن حقوق الانسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتعزيز هذه القيم في المجتمع.

ووفق هذا التطور فإن الجامعة لا يمكن لها ان تحقق ذاتها وتثبيت وجودها مالم تكن ملتزمة بقضايا المجتمع الاجتماعية والاقتصادية ومتطلبات تطورها اذ ان الهدف الاساسي من هذه المؤسسة يكمن في تنمية المجتمع والاقتصاد الوطني.

وكي تقوم الجامعة بهذه المهمة فإن المناهج الجامعية تعمم وفق المعايير الآتية:

- 1 - معيار تلبية حاجات الاقتصاد الوطني والمجتمع.
- وفي حالة غياب هذا المعيار فإن الجامعة تصبح في عزلة عن البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل بها.
- 2 - معيار تلبية حاجات الكادر التدريسي والحاجات الاكاديمية والا تكون قد فقدت ميزتها وحقوقها الاكاديمية.
- 3 - معيار تلبية حاجات الدارسين.
- وفي حالة غياب هذا المعيار تكون الجامعة قد فقدت روادها ومدخلاتها.

ووفق هذا الفهم والمنظور الموضوعي فقد شهد الاقتصاد العراقي ومنذ بداية تأسيس الدولة العراقية اوائل العشرينات من القرن الماضي العديد من المتغيرات التي كان لها الاثر البالغ



والمتبادل مع الجامعات العراقية بصفة عامة ومجموعة الكليات التي نطاق عملها الادارة والاقتصاد بصورة عامة واهم هذه المتغيرات هي:

- 1 - اكتشاف النفط في العراق اوائل عقد العشرينات من القرن الماضي وتوسع انفتاحه وبالتالي زيادة واردات العراق المالية مما ادى الى اتساع ونمو المؤسسات التجارية والمالية وزيادة الحاجة الى التخصصات المالية والاقتصادية والمحاسبية والادارية.
- 2 - تأسيس مجموعة من الشركات والمصارف الاجنبية فروع لها في العراق وكذلك تأسيس شركات ومصارف عراقية تحتاج الى كوادر بشرية مؤهلة للعمل بها.
- 3 - تشريع العديد من القوانين التجارية والاقتصادية التي تواكب ما حصل من متغيرات مهمة في العراق واهمها قوانين التجارة والشركات المجازة وقانون اصول المحاسبات العامة رقم 28 لعام 1940 المعدل وقوانين الضريبية وغيرها.
- 4 - الاهتمام بنشاط الرقابة المالية منذ بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة وحتى الان وقد زاد هذا الاهتمام بتأسيس ديوان الرقابة المالية.
- 5 - الانفتاح على العالم الخارجي وخصوصا بعد عام 2003 والمتغيرات التي شهدتها الاقتصاد الدولي واثرها في الاقتصاد العراقي.
- 6 - التوسع في نشاط الدولة العام خصوصا بعد عام 1964 اثر تأميم بعض الشركات والمصارف وشركات التأمين مما لزم بالضرورة زيادة الطلب على خريجي مجموعة كليات الإدارة والاقتصاد.

وكثيرة هي المؤشرات الاقتصادية التي تعد عن تطور الاقتصاد العراقي في مجال هذا البحث لاستعراضها وسيتم فقط ايراد مؤشر الناتج الاجمالي. كما يوضحه جدول رقم (3) والذي يبين مدى التطور الكبير الذي حصل في الناتج المحلي الإجمالي

#### جدول رقم (3)

#### الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2002-2014.

السنة	الاسعار الثابتة	الاسعار الجارية
2002	410038036	402227
2003	295857886	269904
2004	47958546	33186
2005	64000066	34268
2006	77367000	36500
2007	314030000	15791
2008	124702847	1106079662
2009	132687029	137051310
2010	142700217	184220817
2011	162587533	216811690
2012	174990175	241506072
2013	173872678	224772441

المصدر:- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / المجموعة الاحصائية السنوية للأعوام من (2004-2015)

حيث يلاحظ من الجدول اعلاه مدى التطور الذي بلغه الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة وهذا يعكس بالضرورة مدى التطور والتوسع في القطاعات الاقتصادية كافة في الاقتصاد العراقي, رغم ان هذه الارقام مشوهة بسبب عامل التضخم الذي انعكس في قياس الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة كما هو موضح بالجدول.

لذا فأن المناهج الدراسية المحاسبية وهي كما أسلفنا يجب إن تأخذ بنظر الاعتبار واقع وحركة الاقتصاد العراقي يجب عليها ان تدور وفق واحد و اكثر من المحاور الاتية:

- 1 - الدراسة حول البيئة الاقتصادية.
- اي عن طريق المعلومات والبيانات المتعلقة بالاقتصاد الوطني وما يتضمنه من مفاصل وعناصر مثل الشركات والتشريعات الاقتصادية والحركة العامة للاقتصاد وغيرها.
- 2 - الدراسة في البيئة الاقتصادية.
- اي استخدام البيئة الاقتصادية وواقع مسار الاقتصاد الوطني لدراسة المناهج الجامعية.
- 3 - الدراسة من اجل البيئة الاقتصادية.
- وذلك عن طريق توجيه الدراسات والمناهج لتحسين الاداء وتطوير الاقتصاد الوطني.

ويبدو ان جملة المتغيرات النوعية والكمية التي شهدها العالم خصوصا خلال العقود القليلة الماضية كان حدثا مهما عمل على ان تكون الجامعة في موقع قيادي لتطوير حركة الاقتصاد والتفاعل معه من خلال ايجاد نسق مترابط دائم الحضور والاقتراح. بحيث يمكن له ان يستجيب لاي متغيرات اقتصادية او اجتماعية وبسرعة وبالقدر الذي يجد انعكاساته الايجابية في تطوير المناهج الجامعية من ناحية ووضع الحلول للمشاكل الاقتصادية والمالية والادارية والمحاسبية من الناحية الثانية.

إذ إن فعالية مناهج الدراسة الجامعية تعود الى مدى ارتباطها لمتطلبات التطور الاقتصادي ومدى تعبيرها عن الفلسفة السياسية والاقتصادية ومدى تطور النظام الاقتصادي للدولة كما انها تؤشر على مدى مساهمتها للتطورات العلمية العالمية وتظهر هذه الفعالية بصورة واضحة في المستوى العلمي للطلبة الخريجين من ناحية ومدى تقبل المجتمع لهم ومستوى حاجاته واستيعابه لتخصصاتهم هذا اضافة الى ان التطور التقني والعلمي السريع يتطلب من الجامعة ان تكون اكثر مرونة في برامجها ومفاهيمها وتقدم مخرجاتها القادرة للعمل في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني لذا يجب ان يكون هناك نوع من التفاعل ما بين الجامعة من ناحية والمجتمع من الناحية الثانية وهذا التفاعل تحكمه مجموعة من العوامل يمكن النظر اليها كالآتي:

- 1- عوامل خاصة بطرفي التفاعل.
- وتشمل حجم ومستوى كفاءة مخرجات الجامعة بحجم الحاجة المطلوبة للمجتمع والثقة المتبادلة بين طرفي التفاعل وان يكون هناك ادراك وفهم مشترك بين الطرفين وملائمة المناهج لحركة الاقتصاد الوطني.
- 2- عوامل عامة بالمجتمع والاقتصاد الوطني.
- وتشمل المستوى التقني السائد في الاقتصاد ومجموعات التشريعات القانونية المنظمة والتوجيهات الحكومية والمؤثرات الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

ويشهد الاقتصاد العراقي اليوم مرحلة انتقالية لا بد لها وان تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في مجمل الانشطة المجتمعية الاخرى وجوهر هذه المرحلة هي في اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وباتجاهات اهم ملامحها العامة:

- 1 - اجراء تغييرات في التكوين النسبي للقطاعات الاقتصادية (العام، المختلط، التعاوني، الخاص) ولصالح القطاع الخاص.
- 2 - سوف يظل القطاع النفطي هو القطاع السياسي المسيطر على الاقتصاد العراقي ولمدة مستقبلية غير منظورة حتى يتسنى لبقية القطاعات الاقتصادية من النهوض والتطور لتبلغ مستوى تجعل منها قطاعات مؤثرة في الاقتصاد العراقي.
- 3 - الانفتاح الاكبر نحو السوق العالمية وفتح المجال الاوسع امام الاستثمارات المالية الاجنبية وسوف يعزز هذه المكانة في حالة قبول العراق عضو في منظمة التجارة العالمية.

ومثل هذه التغييرات الاقتصادية المهمة فان الامر يستلزم في الشأن الاقتصادي الى ان يصار الى:

- 1 - وضع حزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية الكلية في المجالات السعرية، النقدية، المالية والاجرية.
- 2 - وضع سياسات لاقتصاد العمل تعمل على امتصاص العمالة الفائضة مع المتغيرات المتوقعة في الاقتصاد العراقي.
- 3 - تنويع مصادر الدخل القومي والنتائج القومي الاجمالي وبالقدر الذي لا يجعل من النفط المصدر الرئيسي لموارد الاقتصاد العراقي.
- 4 - اصلاح النظام المصرفي وتطويره وكذلك العمل على ايجاد سوق مال يعمل بكفاءة وفعالية.
- 5 - اتباع سياسة حرية انتقال رؤوس الاموال وتحرير التجارة الخارجية.

وحتى نضمن سلامة وفعالية وحيوية النقاط المشار اليها اعلاه فان الاقتصاد العراقي سيحتاج الى مؤسسات جامعية بصورة عامة ولكليات ادارة واقتصاد بصورة خاصة تدرك وتفهم بوعي ومسؤولية حجم هذه المتغيرات الاستراتيجية وبالتالي تعمل على:

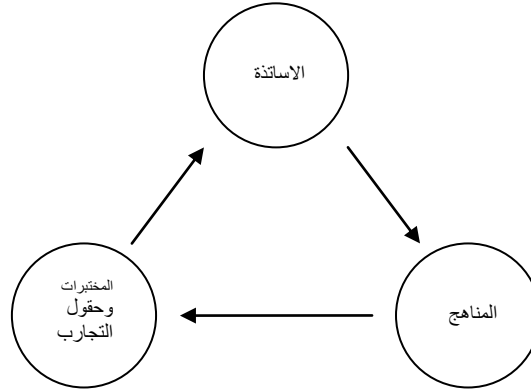
- 1 - تغيير وتطوير مناهجها بحيث تتوافق مع المتغيرات الجديدة في الاقتصاد العراقي.
- 2 - تأهيل الطلبة بأن يكونوا مستعدين لمواجهة هذه المتغيرات حين تخرجهم، ومدركين لطبيعة التحولات التي حدثت بالاقتصاد العراقي.
- 3 - اقامة حلقات وصل مستمرة ودائمة مع المؤسسات والمنظمات الاقتصادية بحيث تستطيع الجامعة مواكبة وملاحقة اي متغيرات جديدة واحتوائها بالدراسة والبحث.
- 4 - الانفتاح الاكبر نحو العالم الخارجي سيما واننا نعيش في ظل هذه القرية العالمية الصغيرة التي اوجدها النظام العالمي السياسي والاقتصادي الجديد مع ملاحظة ان لا يؤثر هذا الانفتاح على الهوية الوطنية والخصوصية التاريخية والاجتماعية في اطار فهم موضوعي للعولمة يرى فيها انها تندرج في مفهوم تفاعل الثقافات ونماذجها والقيم والاساليب التعليمية المختلفة.

## 5 - افاق تطويرية مستقبلية

ان الجامعة وكما جاءت به المادة التاسعة من قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم 40 لعام 1988 المعدل كونها ((حرم أمن ومركز اشعاع حضاري, فكري وعلمي وتقني في المجتمع يزدهر في رحابها العقل وتعلو فيها قدرة الابداع والابتكار لصياغة الحياة, وتقع عليها المسؤولية المباشرة في تحقيق الاهداف الواردة في هذا القانون, وعليها تقوم الدراسات والبحوث المستمرة في شتى جوانب المعرفة الانسانية والدراسات المتصلة بالحالة العلمية وواقع الاحتياجات الجديدة التي تضمن المستويات العلمية الرفيعة لتناسب العصر ومتطلباته وبما يؤدي الى تقليص الفجوة العلمية والتقنية الموجودة بيننا وبين الدول المتقدمة مع مراعاة خصوصية مجتمعنا)).

لذا فإن نجاح الجامعات العراقية في القيام بهذه المهمة بصورة كفؤة وفاعلة يتوقف في قدرتها على إحداث التغييرات المطلوبة عن طريق المسارات المترابطة التالية في هذه السلسلة.

شكل رقم (1)  
سلسلة مسار التعليم الجامعي



المصدر:- اعداد المباحث

في جميع نواحي الحياة وخصوصا  
الاقتصادية منها.

3 - الثورة الجبارة في تقنيات الاتصال  
والمعلومات.

4 - موجة الحريات والديمقراطية التي  
اجتاحت العالم خلال العقود القليلة  
الماضية.

لذا فإن امام الجامعات العراقية مهام  
بخصوص مناهجها الدراسية وخصوصا  
كليات الإدارة والاقتصاد من خلال:

1 - الابتعاد عن مبدأ التوحيد للمقررات  
الدراسية وان تتمتع كل جامعة بقدر  
من المرونة في صياغة هذه

اذ لا يمكن فصل اي عنصر من هذه العجلة  
وذلك لارتباط كل عنصر بالآخر, ويعتبر  
مكمل له ولا يمكن احداث اي تغيير في احد  
هذه العناصر دون الاخذ بنظر الاعتبار  
تطوير وتغيير بقية عناصر هذه العجلة  
لمسار العملية التدريسية الجامعية.  
ان الجامعات العراقية بصورة عامة  
ولكليات الادارة والاقتصاد بصورة خاصة  
تواجه اليوم جملة من التحديات المهمة  
الداخلية والخارجية اهمها:

1 - المتغيرات الاقتصادية التي شهدتها  
الاقتصاد العراقي بعد عام 2003  
ومايتوقع له ان يشهده مستقبلا.  
2 - تحديات العولمة والانفتاح  
الاقتصادي على العالم الخارجي

فأن الامر يتطلب من اقسام الاقتصاد والمحاسبة وادارة الاعمال التعامل مع هذا المتغير بجدية وموضوعية واستحداث مقررات او تطوير القائم منها ذا العلاقة بالموضوع لما له من أهمية في حركة الاقتصاد العراقي.

وعلى هذا الاساس فان خطة التنمية الوطنية للأعوام 2013-2017 الصادرة عن وزارة التخطيط فإنها جاءت بالأهداف الآتية بخصوص اهداف التعليم العالي :

- 1 - استقلالية الجامعة والمرونة التنظيمية والهيكلية لمختلف مؤسساتها .
- 2 - تنمية مستوى كفاءات ومؤهلات الكادر البشري
- 3 - تطوير المناهج وطرائق التدريس
- 4 - دعم البحث العلمي وبالمستوى العالي بوصفه ركيزة اساسية لبناء الجامعة المعاصرة وتطويرها
- 5 - تطوير جهاز ضمان الجودة ليكون بمثابة دفعة للتطوير على المدى القصير , والية للاعتماد على المدى الطويل لغرض نشر ثقافة الجودة بين جميع شركاء التنمية
- 6 - التركيز على الجانب النوعي في الدراسات العليا بدلا من الجانب الكمي

ان العلاقة بين المناهج المحاسبية من ناحية والاقتصاد العراقي علاقة مباشرة ومتبادلة, يجب ان يدرك الواحد منهم طبيعة واحتياجات ومهام الاخر حتى نستطيع ان نجعل من المجتمعات العراقية وسيلة للمساعدة في احداث التغير والمساعدة عليه في الاقتصاد العراقي, لان الادارة الاقتصادية الناجحة, وهذه الادارة قوامها العنصر البشري وخصوصا مخرجات كليات الادارة والاقتصاد من اقتصاديين

المناهج بما يتلائم مع الواقع والبيئة التي تعمل بها.

- 2 - تضمين المناهج الدراسية بالمقررات ذات الصبغة الدولية مثل المحاسبة الدولية وتطوير المناهج القائمة حاليا في هذا المجال مثل الادارة الدولية والاقتصاد الدولي بما في ذلك من اهمية تتوافق مع متغيرات الاقتصاد العالمي.
- 3 - الاهتمام الاكبر في موضوع طرح بعض المناهج باللغة الانكليزية ودراسة مدى جدوى تدريس هذه المقررات حاليا باللغة الانكليزية لما لهذه اللغة من اهمية في المجال المصرفي العالمي.
- 4 - الاهتمام الاكبر بالجانب التطبيقي في المناهج الدراسية قدر الامكان وماتسمح به طبيعة هذه المناهج, وربط المقررات النظرية مع الواقع التطبيقي للاقتصاد العراقي, مع اجراء البحوث العلمية الهادفة لخدمة السياسات الاقتصادية.
- 5 - الانفتاح الواسع على الكليات المناظرة العربية والاجنبية للاستفادة من المناهج في هذه الكليات, اذ ليس من الموضوعية والمنطقي ان يكون هناك مقرر في السنة الرابعة في جامعة سبأ اليمينية لمحاسبة المنشآت النفطية بواقع 3 ساعات, ومقرر محاسبة المصادر الطبيعية في جامعة الاسراء الاردنية بواقع 3 ساعات في المرحلة الثالثة في حين ان العراق الذي يملك ثاني احتياطي نفطي في العالم تدرس فيه مادة محاسبة النفط ضمن المحاسبة المتخصصة في المرحلة الرابعة مع المحاسبة الزراعية والمصارف والتأمين بواقع 3 ساعات اسبوعيا.
- 6 - وحيث ان حركة رأس المال والاستثمار واسواق المال سيكون لها دور كبير في الاقتصاد العراقي

يكون التركيز على فتح اقسام تعنى بدراسة اسواق المال والاستثمار.

من جانب اخر نرى ان يصار إلى دراسة تفريغ اقسام اخرى من المرحلة الثالثة, فمثل قسم المحاسبة ينشطر من المرحلة الثالثة الى فرعين هما:

- 1 - فرع المحاسبة المالية والتدقيق.
- 2 - فرع محاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية.

حتى نضمن ان تكون المناهج من العمق والشمولية بحيث يزود الطالب الخريج بأكبر قدر من المعرفة بمجال اختصاصه.

ان اتباع نظام الفصول لم يأتي بطفرة نوعية كبيرة ك المناهج المحاسبية باستثناء التوسع في ادخال اللغة الانكليزية في المواد ومع تأييدها لذلك فأنا نرى :

- 1 - عدم وجود مادة الرياضيات المالية وهناك رياضيات عامة في السنة الاولى والثانية
- 2 - ان حماية المنشآت المالية مهمة ليس في العراق فحسب وانما في العالم نوعا تتعامل مع المصارف نصب الاقتصاد الوطني نرى ان تتم في المرحلة الثالثة بواقع 3 ساعات في كل فصل
- 3 - وتبرز في المرحلة القادمة اهمية المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية والتي نرى ان معيار ال2 ساعة نظري و 2 ساعة تطبيقي
- 4 - ان وزن المحاسبة الحكومية اربع ساعات في كل فصل / المرحلة الثانية كبير نرى ان يتم تقليصه الى حد معقول والاستفادة من ذلك في فصل اخر .

ومحاسبين واداريين واحصائيين كفوئين , وهؤلاء يصنعهم الأستاذ والمنهج الجامعي والذي يجب ان يدرك طبيعة الاقتصاد العراقي وحركته ويؤثر فيه ايجابا وبكافة قطاعاته لان مخرجات بقية الكليات تعمل في قطاع واحد معين مثلا كلية الطب يعملون في القطاع الصحي والقانون في وزارة العدل والصيدلة في القطاع الصحي بينما نجد المحاسب والاداري والاقتصادي يعمل في كل قطاع اقتصادي صناعي وزراعي وتجاري وخدمي ومالي.

ان الجامعة كما مر بنا سابقا وكما هو معروف تعتبر احد الادوات الفاعلة والمؤثرة والفائدة في المجتمع الذي تعمل فيه , وعليها ان تعمل على احداث التغيير والتطوير اضافة الى الاستجابة السريعة لاي متغيرات يشهدها هذا المجتمع , لذا فان امام كليات الادارة والاقتصاد في الجامعات العراقية مهمة كبرى اضافة الى المناهج , وتحديات جسيمة داخلية وخارجية تنمى الاقسام الموجودة فيها , فحين لم يعد المجتمع يحتاج الى قسم المدرسين التجاريين في جامعة بغداد تم الغاء هذا القسم في النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي, واليوم تواجه اقسام الاقتصاد مشكلة كبيرة تتخذ في عدم الرغبة من قبل الطلبة للدراسة في هذه الاقسام حتى ان قسم الاقتصاد في كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة قد تم غلقة لعدم رغبة الطلبة في التسجيل فيه على حساب اقسام اخرى مثل المحاسبة وادارة الاعمال, لذا فان واقع الحال يستلزم دراسة مقررات هذه الاقسام وتطويرها بالشكل الذي يتوافق مع طبيعة المرحلة التي يمر بها العراق والعالم كان

**المبحث الثالث :- الجانب التطبيقي**

يتناول هذا المبحث وصفا للإفراد مجتمع الدراسة وعينتها , وكذلك أداة الدراسة المستخدمة , والمعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة .

اولا: مجتمع وعينة الدراسة

تضم عينة الدراسة أساتذة المحاسبة بمختلف الاختصاصات في الجامعات العراقية (الحكومية والأهلية) و قد تم توزيع 40 استبانة على عينة البحث , وقد تم استرداد 36 استبانة وتبين المحور الأول ما يأتي :

المحور الأول: المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
11%	4	دبلوم عالي
19%	7	ماجستير أو ما يعادلها
70%	25	دكتوراه أو ما يعادلها
100%	36	المجموع

يبين الجدول إن كل المستجيبون هم من حملة الشهادات العليا وبنسب مختلفة بين الدكتوراه والماجستير والدبلوم العالي (70% و19% و11%) على التوالي .

عدد سنوات الخبرة

النسبة	التكرار	عدد سنوات الخبرة
42%	15	أقل من 5 سنوات
28%	10	من 5 إلى 15 سنة
30%	11	أكثر من 15 سنة
100%	36	المجموع

ويبين الجدول عدد سنوات الخبرة التي يمتلكها المستجيبون بين نسب مختلف .

ثانيا: تحليل فقرات الاستبانة

وفي تحليل بيانات البحث واختبار الفرضية تم استخدام مجموعة من المؤشرات الإحصائية مثل التكرار والوسط الحسابي , الانحراف المعياري , بقصد تقييم درجة موافقة أفراد عينة البحث على الأسئلة التي تم طرحها , وتم استخدام المقياس الخماسي (لكيرت) وبين الجدول (4) النتائج المقياس

**الجدول (4)**

تفسير نتائج مقياس الخماسي

التفسير	درجة المتوسط الحسابي
لا اتفق بشدة	من 1 إلى 1,80
لا اتفق	من 1.81 إلى 2.60
محايد	من 2,61 إلى 3,40
اتفق	من 3,41 إلى 4,20
اتفق بشدة	من 4,21 إلى 5

المحور الاول :- بخصوص مفردات المناهج المحاسبية في المحاسبة والتدقيق

الجدول (5)  
التحليل الخاص بمفردات المناهج المحاسبية في المحاسبة والتدقيق

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	لا اتفق	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق	الأسئلة
			بشدة	بشدة			بشدة	
			العدد	العدد	العدد	العدد	النسبة	
موافق	1,07	3,46	3	5	3	24	2	1-تم تغير مفردات المناهج المحاسبية وفق المتغيرات الاقتصادية الحديثة ؟.
			8,1	13,5	8,1	64,9	5,4	
موافق	1,04	3,51	3	3	6	22	3	2-هل مفردات المناهج المحاسبية تؤهل خريج أقسام المحاسبة لمواكبة التطورات في بيئة الأعمال ؟
			8,1	8,1	16,2	59,5	8,1	
موافق	1,24	3,43	4	6	2	20	5	3-هنالك ربط بين مفردات المناهج المحاسبية مع وحدات الأعمال الحكومية و الخاصة في مجالي المحاسبة والتدقيق ؟
			10,8	16,2	5,4	54,1	13,5	
موافق	1,04	3,43	2	7	3	23	2	4-هل مفردات المناهج المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها تتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق ؟
			5,4	18,9	8,1	62,2	5,4	
موافق	1,12	3,54	2	7	2	21	5	5-تعد مفردات مادتي (المحاسبة الحكومية و النظام المحاسبي الموحد ) كافية لتأهيل المتخرج للعمل في القطاع الحكومي؟
			5,4	18,9	5,4	56,8	13,5	
موافق	1,04	3,46	2	7	2	24	2	6-تعد مادة التدقيق والرقابة كافية لتأهيل المتخرج في العمل في التدقيق الداخلي والخارجي استجابة لسوق العمل ؟
			5,4	18,9	5,4	64,9	5,4	



توضح النتائج المبينة من الجدول (5) إن المتغيرات الستة قد حققت على الموافقة واتفق من قبل المستجابين وهي ان المفردات تم تغييرها وفق المتغيرات الاقتصادية الحديثة, وبالتالي يؤهل المحاسب على مواكبة التطورات في بيئة الأعمال الحكومية والقطاع الخاص في مجال المحاسبة المالية والتدقيق والرقابة ومحاسبة التكاليف والإدارية بما يتوافق مع المعايير الدولية

## المحور الثالث

## الجدول (6)

## التحليل الخاص بالمواد السائدة لأقسام المحاسبة

	الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	لا		اتفق		الأسئلة	
				اتفق بشدة	لا	اتفق	محايد		
				العدد	النسبة	العدد	النسبة		العدد
	موافق	1,06	3.62	1	6	6	17	7	تعد مفردات مادة إدارة الأعمال مستوفية لإعداد خريجي قسم المحاسبة بما يؤهلهم في التصرفات في حل المشكلات الإدارية
				2.7	16,2	16,2	45,9	18,9	
	موافق	1,17	3,35	2	8	6	17	4	تعد مفردات مادة الاقتصاد مناسبة للاطلاع على سوق العمل والسياسيات العامة للاقتصاد؟
				5.4	21,6	16,2	45,9	10.8	
	محايد	1,18	3.05	2	14	5	12	4	تعد مفردات مادة المالية العامة كافية لخريجي قسم المحاسبة لمعرفة الإيرادات والمصرفات العامة لدولة والسياسيات الضريبية؟
				5.4	37,8	13.5	32,4	10.8	
	محايد	1,21	2,92	4	13	5	12	3	تعد مفردات مادة الادارة المالية مستوفية لاعداد كادر له الالمام الكافي في اتخاذ قرارات الاستثمار من خلال اساليب التحليل المالي؟
				10.8	35.1	13.5	32.4	8.1	

ومن خلال الجدول (6) تبين ان متغيرين تم الاتفاق عليهم بالموافقة إلا وهما مبادئ الادارة ومبادئ الاقتصاد وبالتالي نحن بحاجة الى مزيد من المواد الاقتصادية والإدارية لزوجها في أقسام المحاسبة لمواكبة التطورات

الحاصلة في دنيا الأعمال وكذلك تحديد عدد الوحدات لازمة لتغطية المفردات التي يجب أخذها وأهميتها من ناحية الجانب العملي .

## المحور الرابع

## الجدول (7)

التحليل الخاص بالأنظمة المحاسبية الالكترونية والإحصاء والرياضيات

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	لا	لا	محايد	اتفق	اتفق بشدة	الأسئلة
			اتفق بشدة	اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة	
			العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة		
لا اتفق	1,13	2,30	12	9	9	7	0	يتم تدريب الطالب وفق مفردات المناهج المحاسبية على الأنظمة والبرامج المحاسبية التي يحتاجها في بيئة الأعمال الحديثة؟
			32.4	24.3	24.3	18.9	0	
لا اتفق	1.8	2,40	7	17	4	9	0	تعد مادة (مهارات الحاسوب) الموجودة ضمن مفردات المناهج المحاسبية كافية لتأهيل في العمل الالكتروني؟
			18,9	45.9	10.8	24.3	0	
لا اتفق	1,20	2,27	6	22	3	5	1	تعد مادة (تطبيقات محاسبية الكترونية) كافية لتأهيل في العمل المحاسبي الالكتروني؟
			16,2	59.5	8.1	13,5	2,7	
محايد	1,1	3.35	1	10	4	19	3	تعد مادتي الرياضيات العامة والإحصاء مهمة ضمن مفردات المناهج المحاسبية؟
			2.7	27	10.8	51,4	8,1	
محايد	1,20	3.19	3	10	5	15	4	تعد مادتي بحوث العمليات والاساليب الكمية مهمة لخريجي قسم المحاسبة؟
			8.1	27	13.5	40,5	10.8	

ومن الجدول أعلاه تبين إن المحاسبة لم تواكب في مجال تكنولوجيا المعلومات والحاسبات وبالتالي عليها ان تدخل البرامج المحاسبية الالكترونية بشكل أكثر في الدراسات الأولية , والعليا وذلك لحاجة الماسة اليها خصوصا في سوق العمل .

## المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً:- الاستنتاجات

سيتم التركيز في هذا المجال على الاستنتاجات الخاصة التي تخص واقع مناهج أقسام المحاسبة في الجامعات العراقية, لأن النتائج والمسلمات العامة معروفة ولا غبار عليها.

ووفق هذا التطور فأن الاقتصاد العراقي كان قد شهد جملة من المتغيرات والتطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية, بحيث أصبح أكثر حاجة لكوادر بشرية متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية والمحاسبية والإحصائية تتوافق مع هذه المتغيرات, في حين يشير واقع الحال إلا أن أغلب المناهج في مجموعة كليات الإدارة والاقتصاد لازالت غير مواكبة لهذا التطور وانها في جذورها تعود إلى حوالي الأربعة عقود من الزمن ولم تشهد تغييرات استراتيجية تواكب حالة التطور الاقتصادي والاجتماعي في العراق والعالم, حيث لازالت اسيرة ما قدمه مشكورين الرعييل الأول من ذوي الاختصاص في هذا المجال والذين حملوا شهاداتهم من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على وجه الخصوص ودول أوروبا الشرقية وروسيا بالدرجة الثانية ومنذ حوالي الخمسة عقود الماضية من الزمن.

ثانياً:- التوصيات

- 1 - تأليف لجان متخصصة لاعادة النظر في المناهج الجامعية الخاصة بأقسام المحاسبة من خلال دراستها وتحليلها عناوين رئيسية أولاً ثم ماتحوية من مفردات تفصيلية في متغيرات الاقتصاد العراقي.
- 2 - اشراك ذوي الخبرة والاختصاص من موظفي الدولة في باقي الوزارات في تطوير هذه المناهج.

- 3 - العمل على ارسال الطلبة الى جامعات الدول المتقدمة لنيل شهادات الماجستير والدكتوراه.
- 4 - العمل على زج الكادر التدريسي في هذه الكليات لحضور المؤتمرات وورش العمل التخصصية بهذا المجال.
- 5 - تشجيع حركة التأليف والترجمة للكادر التدريسي في حقول المعرفة الاقتصادية والإدارية والمحاسبية.
- 6 - اقامة حلقة وصل وتنسيق دائمة بين هذه الكليات والوزارات القطاعية للتعاون في القاء المحاضرات واعداد الدراسات والبحوث والمؤتمرات المشتركة.
- 7 - توفير الكتب والبحوث من الجامعات الخارجية للكادر التدريسي وبأسعار تشجيعية.
- 8 - اقامة علاقات تعاون وتوأمة بين هذه الكليات والكليات العربية والاجنبية المماثلة

المصادر

- 1 - العبيدي 0 احمد جاسم حمودي , واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية ومدى ملائمتها لمتطلبات الاقتصاد العراقي, بحث مقدم الى المعهد العربي للمحاسبين القانونيين كجزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية, بغداد 1427, 2006م.
- 2 - الخطيب و معايعه0 د. احمد محمود وعادل سالم, الإدارة الإبداعية للجامعات نماذج حديثة, دار الكتاب العالمي , اردب 2006.
- 3 - قنبر 0 د. محمود , دراسات في التعليم الجامعي , دار الكتاب العالمي , اردب 2006.

- 4 - نوفل 0 محمد نبيل , الجامعة والمجتمع في القرن الحادي والعشرين, المجلة العربية للتربية, المنظمة العربية للثقافة والفنون, القاهرة العدد 22 لعام 2002.
- 5 - ياسين 0 زهير خضر , المناهج الحاسوبية في التعليم التقني, بحث مقدم الى المؤتمر العلمي العاشر لهيئة التعليم التقني, بغداد 2007.
- 6 - علاوي 0 محمد حويش , النموذج المعرفي وانعكاساته في المهنة والتعليم المحاسبين في العراق, اطروحة دكتوراه محاسبة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, بغداد كانون الثاني 2002.
- 7 - عبد القادر 0 صديقة احمد زكي , دور الإدارة التعليمية في تطوير المناهج, دار المريخ, الرياض 1984.
- 8 - ياسين 0 زهير خضر , إعادة هيكليّة الاقتصاد العراقي بين الديمقراطية السياسية والحريّة والاقتصادية, جريدة الصباح العدد 46 في 24-8-2003.
- 9 - قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم 40 لعام 1988 المعدل.
- 10 سجلات كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد.
- 11 وزارة التخطيط التعاون الإنمائي, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, التقديرات الأولية للنتائج المحلي الإجمالي للأعوام 2005, 2006, 2007.
- 12 وزارة التخطيط , خطة التنمية الوطنية 2013 - 2017 , بغداد 2013

## دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في الرقابة على السلف واثرها على الموازنة العامة للدولة بحث تطبيقي في " ديوان الرقابة المالية الاتحادي و وزارة المالية "

أ. د موفق عبد الحسين محمد  
عميد كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

حنان عبد الامير كاظم  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

[Kindnessameer7@yahoo.com](mailto:Kindnessameer7@yahoo.com)

### المستخلص

يتطلب النشاط الحكومي والمحاسبية عن العمليات التي تحدث في بيئة الوحدات الحكومية استخدام حسابات وسيطة تدعى حسابات السلف ، إذ توجد عناصر في الموازنة العامة للدولة تخص النفقات قد تمت عملية دفعها بصورة كاملة لذلك تسجل تحت بند النفقات العامة للدولة ، وذلك حسب فصولها وابوابها ، وهناتبرز مشكلة المبالغ التي تستحق على الدولة خلال السنة المالية ولا يتم دفعها الى اصحابها بسبب عدم استكمال اجراءات تسديدها ، لذا يتم استخدام حسابات وسيطة لضبطها والرقابة عليها وتسجيلها وبالتالي تظهر لدينا بعد انتهاء السنة المالية واجراء التسويات اللازمة من ضمن الحسابات المكونة للحساب الختامي ، ويهدف هذا البحث للتسلط الضوء على انواع حسابات السلف المستخدمة في النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي واجراءات الرقابة والسيطرة على تلك الحسابات، وبيان دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تنقيح حسابات السلف المتراكمة في حسابات الدولة وبيان المعالجات التي من شأنها ان تحد من تفاقمها وتراكمها من أجل اعطاء صورة واضحة وعادلة عن المركز المالي للدولة والحفاظ على الاموال العامة من الهدر والضياع ،وقد توصل البحث الى اهم الاستنتاجات والمتمثلة في ضعف دور الوزارة في مراقبة السلف وعملية سددها أولاً بأول مما أثر على عملية الافصاح فيالحساب الختامي للدولة ، استمرار تراكم ارصدة السلف المؤقتة الممنوحة للموازنتين الجارية والاستثمارية ، وعدم تحري الدقة في تسوية بعض السلف الممنوحة لدوائر الدولة ، إذ تختلف مبالغ السلف التي منحها دائرة المحاسبة لبعض ادارات الدولة عن مبالغ السلف التي تم تسويتها مما ادى ذلك الى ظهور ارصدة السلف مخالفة لطبيعتها، قيام دائرة المحاسبة في وزارة المالية بصرف سلف نقدية بدون تخصيص يغطيها في الموازنة لبعض ادارات الدولة ، منح بعض السلف النقدية قبل صدور قانون الموازنة العامة للدولة ، قيام وزارة المالية بتسوية بعض السلف الممنوحة بدون تخصيص عبر مناقلة التخصيصات غير المستنفذة في موازنة الادارة المستقيدة ، أو من تخصيص أحتياطي الطوارئ في موازنة وزارة المالية بالرغم من ان عمليات الاطفاء هذه تتطلب وجود تشريع.

**الكلمات المفتاحية :** الرقابة المالية ، السلف ، الموازنة العامة

## The role of the Federal Audit Bureau in controlling the advances and their impact on the state budget Applied research in the "Federal Audit Bureau and the Ministry of Finance"

**Prof. Mowaffaq Abdul Hussein**

Dean of Baghdad College of Economic  
University

**Researcher / Hanan Abdulameer**

Ministry of higher education Sciences  
& scientific research

### **Abstract:**

Government activity and accounting for operations that occur in the environment of government units require using of intermediate accounts that called advances accounts, as there are elements in the state budget for expenditures that have been fully paid, therefore, it is recorded under the item of public expenditure of the State, according to its chapters and kinds, and here arises the problem of amounts owed to the State during the fiscal year and is not paid to the owners because of the failure to complete the payment procedures, So the use of the accounts of the intermediary is necessarily to control, auditing and recording therefore it appear after the end of the financial year and after making the necessary adjustments from the accounts comprising the final account.

The research aims to shed light on the types of advances accounts used in the Government decentralized accounting system and the procedures for controlling and auditing these accounts. And to know the role of the Federal Audit Bureau in checking the accounts of the advances that have been accumulated in the accounts of the state, and the statement of treatments that would limit the aggravation and accumulation in order to give a clear and accurate picture of the financial position of the state And keep public money from waste and loss, the main findings of the research is the weakness of the Ministry's role in monitoring the advances and the repayment process Which affected the disclosure process of the Final Account of the State, Continued accumulation of temporary advances funds, Granted to current and investment budget, not to check the accuracy of the settlement of certain advances granted to the State departments, the amounts of advances provided by the Accounting Department are different, for amounts of advances settled in some State administrations, This led to the emergence of advances assets contrary to nature, The Accounting in Department of the Ministry of Finance to disburse cash advances without the allocation covered in the budget of some state departments, Grant some cash advances before the enactment of the State Budget Law, The Ministry of Finance has settle some of the advances granted without allocation through transfer of non-utilized allocations in the budget of the beneficiary administration, Or the allocation of emergency reserves in the budget of the Ministry of Finance, although these fire operations require the existence of legislation.

**Key words:** financial audit, advance, account, state budget

## المقدمة

تكتسب الموازنة العامة أهمية خاصة في اقتصاديات الدول النامية ، والعراق من بين تلك الدول ، إذ تعد الموازنة العامة من أهم أدوات التخطيط المالي التي تحدد أهداف الحكومة وسياساتها وبرامجها في كيفية استغلال الدولة لمواردها بكفاءة وفاعلية وتعد الموازنة العامة بالنسبة للسلطة التشريعية أداة للتوجيه والرقابة على السلطة التنفيذية للتحقق من أن الإعتمادات المخصصة قد استخدمت في الأغراض المحددة لها. ولكن ثم مجموعة حسابات ذات تأثير على تنفيذ الموازنة منها حسابات السلف التي تعد حسابات وسيطة مكونة للمركز المالي والتي اعتمدها الدليل المحاسبي للحسابات الحكومية ، إذ انها وسيطة بين عملية الدفع وعملية التوثيق المستندي ، ويسجل فيها المبالغ النقدية المدفوعة كسلفة لحين توفر المستندات الثبوتية المعززة للصرف لغرض قيدها مصروفًا نهائيًا ، وتتكون هذه الحسابات من مجموعة متعددة من الحسابات الفرعية تحكم كلا منها قواعد قانونية خاصة بها ، ولغرض اظهار البيانات المالية بصورة صحيحة وعادلة وتقليل اثر تلك الحسابات الوسيطة على نتائج تنفيذ الموازنة مما يتطلب الامر ايجاد الحلول اللازمة لتصفية ارصدة حسابات السلف المتراكمة من السنوات السابقة ، ولتحقيق اهداف البحث ، قسم البحث الى اربعة محاور (المحور الاول منهجية البحث ، المحور الثاني الاطار النظري للموازنة العامة للدولة وانواع حسابات السلف المستخدمة في النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي ، المحور الثالث بيان دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في الرقابة على السلفاثرها على الموازنة العامة للدولة ، المحور الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

## المحور الاول : منهجية البحث

تعد عملية اعداد المنهجية الخطوة الاولى لاعداد البحث العلمي لذلك سيعرض الباحثان منهجية البحث المتمثلة بالمشكلة والاهمية والاهداف والفرضية واسلوب البحث وحدوده المكانية والزمانية.

1-1 مشكلة البحث :-

تتمثل مشكلة البحث في تراكم ارصدة السلف على مستوى الحساب الختامي للدولة وتراكمها من سنوات سابقة والتي لم يتم تصفيتها مما يؤثر على صحة نتائج تنفيذ الموازنة وعدم بيان ان تلك السلف قد حققت الغرض المرجو منها مما يؤدي الى الهدر بالاموال العامة وبالتالي على الموازنة العامة للدولة .

1-2 أهمية البحث :-

تتبع أهمية البحث من أهمية السيطرة على تراكم ارصدة حسابات السلف لما له الأثر الفاعل في دقة وصحة نتائج تنفيذ الموازنة، للسيطرة على الاموال العامة والحفاظ عليها من الهدر والضياع فضلا عن اظهار المركز المالي للدولة بصورة حقيقية وعادلة .

1-3 أهداف البحث :- يهدف البحث الى الاتي :

1. تسليط الضوء على حسابات السلف المستخدمة في النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي واجراءات الرقابة والسيطرة عليها .
2. بيان دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تدقيق حسابات السلف المتراكمة في حسابات الجهات الخاضعة للرقابة واثرها على الموازنة العامة للدولة .
3. تقديم مقترحات عملية من الممكن ان تحد من تراكم حسابات السلف في سجلات

فرض الضرائب الا بعد موافقة الشعب او من ينوب عنهم ولما سلمت السلطة الحاكمة بهذا المبدأ طلب ممثلوا الشعب ان يراقبوا اوجه انفاق حصيله الضرائبومن ثم مناقشة الاسباب التي تدعوا الى فرض هذه الضرائب ، وبعدها اكد الشعب او من ينوب عنهم الى تأكيد حقهم في مناقشة الايرادات كافة والنفقات كافة واوجه استخدامها ، ومن ثم سعوا الى ان يكون تقرير الجباية والانفاق بشكل دوري فكانت الموازنة العامة ، (الخطيب ، وشامية ، 2005 : 267) ويمكن التعبير عن الموازنة العامة بأنها عبارة عن خطة يتم من خلالها عرض المتطلبات الحكومية لفترة محددة في المستقبل عادة ما تكون سنة ، وهي تمثل علاقة متوازنة بين النفقات المقدرة والايرادات المتوقعة ، (الكرخي ، 1999: 31) ، فهي تعبير كمي للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة والتي توضح خطة الدولة في سبيل تحقيق اهدافها ( Atkinson, et al ، 2004:400) ، ان الموازنة العامة اداة فعالة في تحقيق اهداف الدولة الاجتماعية والاقتصادية ، من خلال ما يتحقق عنها من نتائج واثار ايجابية مباشرة وغير مباشرة، اذ لا تقتصر على تقديرات اجمالية وعامة للايراداتوالنفقات الحكومية ، بل انها تتضمن تقدير تفصيلي لايرادات الدولة ونفقاتها بحيث يتاح من خلال ذلك توفير امكانية مناقشتها ، واعتمادها ، ومن ثم تنفيذها ، وبالإضافة الى توفير امكانية الرقابة عليها وتقييمها ، (خلف ، 2008 : 277).وتؤديالموازنة دورا كبيرا في التخطيط والمراقبة والتقييم للأنشطة الخاصة بالجهات الحكومية اكثر منها في الوحدات الخاصة . وقد اشارت جمعية المحاسبة الحكومية الامريكية الى اهمية الموازنة بوضعها في المبدأ الاول ضمن مبادئ المحاسبة الحكومية ، حيث نص المبدأ على ضرورة

الجهات الخاضعة للرقابة والحساب الختامي للدولة .

#### **1-4-4 فرضية البحث:**

يستند البحث على فرضية مفادها ( أن الافصاح عن اثر تراكم حسابات السلف ومعالجتها وفق القواعد والأصول المحاسبية يساهم في متابعتها وتصفيتهما ويحافظ على الاموال العامة من الهدر والضياع فضلا عن إظهار نتائج تنفيذ الموازنة والمركز المالي للدولة بصورة حقيقية وعادلة)

#### **1-5-5 الحدود المكانية والزمانية للبحث:**

الحدود المكانية: وزارة المالية و ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

الحدود المكانية: لقد وقع اختيار الباحثان في عينة البحث على الحسابات الختامية للدولة للسنوات (2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013) والمصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالي الاتحادي فضلا عن التقارير الرقابية الصادرة عن نفس الفترة الزمنية .

#### **1-6 أسلوب البحث:**

اعتمد الباحثان على المنهج الاستقرائي (الوصفي) من خلال المصادر والمراجع لتحقيق اهداف البحث، اما في الجانب التطبيقي فقد استندا الى المنهج الاستنباطي من خلال اعتماد تقارير ديوان الرقابة المالي الاتحادي ودراسة وتحليل حسابات السلف لعينة البحث.

### **المحور الثاني : الاطار النظري للبحث**

#### **1-2 الموازنة العامة**

#### **1-1-2 مفهوم الموازنة العامة**

لقد مرت الموازنة بمراحل تطور متعددة ، كانت المرحلة الاولى عندما طالب افراد الشعب السلطة الحاكمة بعدم



## حكيمة ومعتدلة لاسعار النفط والمنتجات النفطية والضرائب وايرادات الجمارك

### 2-1-2 اهداف الموازنة العامة للدولة

تهدف الموازنة العامة للدولة بصورة عامة الى تحقيق مجموعة من الاهداف على مستوى الدولة منها التخطيطية ، الرقابية ، السلوكية ، والسياسية وغيرها ، ويمكن تلخيص هذه الاهداف كما يأتي :- (العواد ، 2012 : 42 - 43).

(1) **اهداف تخطيطية:** تهدف الموازنة العامة للدولة الى المعاونة في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات عن طريق الاتي :-

أ- تقدير النفقات للوحدات الحكومية للفترة القادمة .

ب- تقدير مصادر الاموال والايادات المتنوعة  
ج- الربط والتنسيق بين الموازنة كبرنامج سنوي  
وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

د- تحقيق التنسيق بين الوحدات الحكومية.

هـ- وضع البرنامج الزمني لتنفيذ الموازنة.

(2) **اهداف رقابية :** تستخدم الموازنة العامة كوسيلة في

تحقيق رقابة فعالة لبيان مدى التزام الوحدات الادارية الحكومية بما جاء في قانون الموازنة والرقابة على المال العام عن طريق الاتي :

أ- قياس الاداء الفعلي للبرامج والانشطة الحكومية .

ب- تقييم الاداء عن طريق مقارنة النفقات والايادات الفعلية مع ما تم تقديره في الموازنة السنوية ومعرفة الانحرافات وتحديد الاجراءات لتصحيحها.

اعداد موازنة سنوية لكل وحدة حكومية سواء تم فرض ذلك بالقانون ام لا . ويجب ان يوفر النظام المحاسبي اساليب للرقابة على الموازنات سواء كانت بالنسبة للإيرادات او النفقات الحكومية. (مبارك ، 2013 : 37) ، وتعد الموازنة العامة ذات اهمية كبيرة للسلطتين التنفيذية و التشريعية وللمواطنين بوجه عام . فبالنسبة للسلطة التنفيذية ، فان الموازنة العامة تعتبر خطة عمل للوزارات ، فهي تتضمن الخدمات التي ستقدمها للمواطنين والمشاريع التي ستنفذها الاجهزة الحكومية . كما انها توفر الاموال اللازمة لسير العمل في الجهاز الحكومي وفي تقديم الخدمات للمواطنين ، وتساعد في تحديد المسؤولية عن تنفيذ المشاريع ، اما بالنسبة للسلطة التشريعية ، فانه ينظر الى الموازنة العامة على انها وسيلة لممارسة الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية ، فالموازنة لا بد ان تعرض على السلطة التشريعية لإجازتها قبل بدء السلطة التنفيذية في تنفيذها ، وبالنسبة لأهمية الموازنة للمواطنين ، فالموازنة العامة تتضمن البرنامج الاجتماعي والاقتصادي الذي تنوي الحكومة تنفيذه خلال السنة المالية المقبلة وتساعد في توزيع الدخل والثروات بين المواطنين ، (عصفور ، 2015 : 18 - 19).

واستناداً الى احكام القسم (6) من قانون الادارة والمالية رقم (95) لسنة 2004 ، يتم اعداد الموازنة العامة للدولة العراقية على اساس خطط التنمية الاقتصادية والسعي وراء استقرار الاقتصاد الكلي والسياسة الاقتصادية والقوانين والانظمة السارية، مع مراعاة الرغبة المطلوبة بضمان تقوية الوضع المالي للعراق، وتقليل التذبذب في نفقات الحكومة، وانجاز تراكم الدخل الاجمالي. ويتم ذلك على اساس تنبؤات

**2-2-1 مفهوم حسابات السلف**

تعد حسابات السلف من الحسابات الوسيطة المكونة للمركز المالي والتي اعتمدها الدليل المحاسبي للحسابات الحكومية ، اذ انها وسيطة بين عملية الدفع وعملية التوثيق المستندي ، ويسجل فيها المبالغ النقدية المدفوعة كسلفة لحين توفر المستندات الثبوتية المعززة للصرف لغرض قيدها مصروفًا نهائيًا وتتكون هذه الحسابات من مجموعة متعددة من الحسابات الفرعية تحكم كلا منها قواعد قانونية خاصة (عباس ورشيد ، 1991 : 81) وتعد السلف من الحسابات المدينة والتي يسجل فيها المبالغ التي تدفعها الوحدة للجهات الاخرى ، والتي لا يتم خصمها مباشرة على انواع بنود المصروفات لكونها ليست مصروفًا بعد او لعدم استكمال الاجراءات او استيفاء المستندات المؤيدة لها ، (الكوت والتهامي ، 2000 ، 6) .

**2-2-2 تصنيف حسابات السلف :**

يتضمن هيكل حسابات الدولة الجديد ( GFS ) تسع مجموعات من حسابات السلف (الدليل المحاسبي الحكومي، 2013 : 159)، وفيما يلي شرح لكل مجموعة :

اولاً : **السلف المؤقتة ( 1-2-3 )**: هي المبالغ التي تصرف لشخص او لمجموعة اشخاص ( لجنة ) لفترة محددة وبشكل مؤقت حسب الغرض منها على ان يتم تسويتها حين الانتهاء من انجاز العمل (مشكور واخرون ، 2014 : 183) ويسجل في حساب السلفة المؤقتة جميع المبالغ التي يتم صرفها لاجل قريب لغرض اجراء تسويتها مصروفًا نهائيًا خلال نفس السنة التي منحت فيها او انتهاء الغرض منها على ان لا

ج- الرقابة على مدى التزام الوحدات الحكومية في ترشيد الانفاق الحكومي ، ومدى الالتزام بكافة القوانين والتعليمات الحكومية الادارية والمالية .

(3) **اهداف سلوكية** : تهدف الموازنة الى التأثير في سلوك واتجاهات العاملين في الجهاز الحكومي للدولة عن طريق الاتي :

أ- التشجيع على نشر روح المبادرة والابتكار .

ب- زيادة الثقة المتبادلة بين الرؤساء والمرؤوسين .

ج- تحقيق التوافق بين اهداف الوحدة واهداف الفرد اي بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة .

د- توفير اساس عادل للثواب والعقاب .

(4) **اهداف سياسية** : تعد الموازنة تعبيراً عن سياسة الدولة عن طريق الارقام الواردة في جداول الموازنة حيث يمكن معرفة اهداف الدولة واتجاهاتها في مجال رفاهية الشعب ، كما تكشف الى اي حد تتبع الدولة الاسلوب الديمقراطي في ادارة الحكم عن طريق مناقشتها في مجلس النواب بهدف اقرار موازنة تلبي احتياجات المواطنين .

(5) **اهداف اقتصادية** : تتمثل الاهداف الاقتصادية للموازنة العامة للدولة في توفير الاموال والتمويل اللازم للاستثمارات ، تحفيز الصادرات ، استخدام الانفاق العام والموارد العامة في التأثير على السياسات المالية والنقدية ، الاعتماد على الذات و مدى وجود توازن او فائض او عجز في الموازنة العامة، (حماد ، 2011 : 46).

2-2 **حسابات السلف :**

سلف التحويل ، سلف الرواتب ، سلف الحج ) (مشكور  
واخرون ، 2014 : 183)

**ثالثاً: السلف المستديمة (3-2-3) :**

يتعذر سداد المصروفات النثرية الصغيرة الحجم من خلال الصكوك واذونات الصرف ، لذلك يتم استخدام حساب السلفة المستديمة من خلال تخصيص مبلغ معين لتلك المصروفات يكون في عهدة شخص مسؤول يطلق عليه ( أمين عهدة السلفة المستديمة ) ويقوم بسداد المصروفات النثرية الصغيرة ذات الصفة العاجلة والمتكررة لتسيير امور العمل اليومية وعندما يقترب رصيدها من النفاذ او في نهاية كل شهر يتم استعاضة السلفة من خلال تقديم المستندات المؤيدة للصرف ( حماد ، 2011 : 230 ) ، ويرى (مشكور واخرون) انه قد يتم منح المبالغ النقدية الى مجموعة من الموظفين ( لجنة ) للقيام بالاعمال التي تتطلبها الوحدة الحكومية خلال السنة والتي تتصف بالاستمرارية ، كما تستخدم هذه السلف لتمويل بعض الوحدات الحكومية الصغيرة والتي ليس فيها وحدة حسابية مستقلة ، كما ان توفير نقد تحت تصرف محاسب الوحدة الحكومية يعد ضرورياً للصرف منه على النفقات النقدية المباشرة وذلك للأسباب التالية :

1- تحتاج الوحدة الحكومية لمصروفات جزئية ك شراء قرطاسية او شراء وقود او انايب ماء او دفع اجور عمال مؤقتين اوصيانة بعض الاجهزة والاثاث ، مما يتطلب تنظيم مستندات صرف لكل منها ، الامر الذي يؤدي الى تسجيل قيود كثيرة وارباك عمل الوحدة خاصة عندما لا يكون هناك عدد كافي من موظفي الحسابات .

2- قد يرفض البائع تسليم بضاعته الى لجنة الشراء او الموظف المسؤول عن الشراء لحين تنظيم

يتعدى تاريخ تسديدها نهاية السنة المختصة. وتشمل السلف المؤقتة (سلف تنفيذ اعمال وخدمات ، سلف اللجان ، سلف الاعلان ، سلف مؤقتة اخرى ) (الدليل المحاسبي الحكومي، 2013 : 164)

**ضوابط منح السلفة المؤقتة :-** ( حماد ، 2011 : 242 - 243)

1. ان يكون الصرف لأحد العاملين من خارج الحسابات .

2. ان يكون الصرف عن اعمال مقدر انجازها في نفس السنة المالية ، ولا تستخدم لشراء نثرات كان بالامكان شراؤها من نقود السلفة المستديمة .

3. يتم تحديد مقدارها وفقاً لدراسة دقيقة وتجري بمعرفة المختصين في الاعمال المطلوبة ، ويتم تسويتها بمجرد الانتهاء من الغرض الذي صرفت من اجله وفي الموعد الذي تم تحديده لها .

4. لا يجوز صرف اكثر من سلفة لنفس الشخص في نفس الوقت .

5. في الاحوال التي يتعذر فيها القيام بالاعمال المطلوبة قبل نهاية السنة المالية ، يتم تسوية حساب السلفة في نهاية السنة المالية ورد الباقي منها ، والحصول على سلفة اخرى في السنة التالية لاستكمال تلك الاعمال مع بيان الاسباب التي تدعو لذلك .

**ثانياً: سلف الافراد العاملين (3-2-2) :** وهي

مجموعة من السلف الشخصية التي تمنح للموظف بموجب القوانين والتعليمات النافذة لتكليفهم بمهام رسمية تخص الوحدة الحكومية ، التي ينتسب اليها ، او صرف راتب الموظف قبل موعد استحقاق الراتب ، ويتم تسويتها حال الانتهاء من الغرض الذي منحت من اجله السلفة ، وتشمل الانواع الاتية ( سلف السفر ) ( داخل العراق ) ، ، سلف الايفاد ( خارج العراق ) ،

ترعى النواحي التالية عند اللجوء الى الصرف على حسابات السلف :- ( العاني والخطاب ، 2013 :174)

- 1) ان يكون حساب السلف المراد الصرف عليه قد أقر من قبل دائرة المحاسبة بتعليمات تنظم إجراءاته تفصيلياً .
- 2) ان تخول الوحدة الحسابية صلاحية صرف السلفة وبعكسه يتم الرجوع الى الجهة المخولة لأستحصال موافقتها على الصرف
- 3) التأكد من توفر التخصيص اللازم في موازنة الوحدة بالنسبة لصرف مبالغ السلف التي يتم تسويتها وخصمها على اعتمادات الموازنة
- 4) يتم صرف مبلغ السلفة في موعد مقارب لموعد أستخدامها في الغرض الذي صرفت من اجله .
- 5) يجب تحديد مبلغ السلفة بشكل دقيق يتناسب مع حجم النفقات التي يتطلبها أنجاز الغرض الذي تم الصرف من أجله .
- 6) يجب ان تتولى الوحدة الحسابية إجراء تسوية مبلغ السلفة حال انتهاء الغرض الذي تم صرف مبلغ السلفة من أجله ، ويسترد المتبقي من مبلغها صفقة واحدة او حسب التعليمات الخاصة بكل نوع من انواع السلف .
- 7) تتولى الوحدة الحسابية تسجيل مبالغ السلف المصروفة في المجموعة الدفترية الممسوكة لديها محللة حسب

مستند صرف او صك بقيمة البضاعة ، بالإضافة الى رفض بعض المجهزين التعامل بالصكوك ، وتفضيل استلام النقد عليها .  
وتشمل السلف المستديمة (السلف المستديمة للصرف النقدي / النثرية ، سلف مستديمة للدفع النقدي / الخزائن ، سلف مستديمة لشراء الوقود ، السلف المستديمة للصيانة ، السلف المستديمة لاغراض لجان المشتريات : ( مشكور ، 2014 : 205-217)

#### رابعاً: سلف الاعتمادات(3-2-4) :

هي المبالغ التي تدفعها الوحدة الحكومية الى احدى المصارف العراقية المعتمدة لغرض فتح اعتماد مستندي لاستيراد الآلات والمعدات او المواد او الخدمات في خارج العراق ، اذ يقوم المصرف بدور الوسيط بينه وبين البنك الاجنبي ، ويتم تسوية السلفة في حالة وصول البضاعة الى الجهة التي تعاقدت لشرائها وبعد اجراء الفحص الفني واجراءات التسليم الاخرى ، ويحل هذا الحساب تبعاً لنوع الاعتماد والغرض منه الى(سلف الاعتمادات المستديمة ، سلف الاعتمادات البسيطة ، سلف الحوالات الخارجية ، سلف المقاولين ، سلف الدفعات الاولية ، سلف على المكائن والمعدات ، سلف المقاولين والمتعهدين ، سلف الدعاوي ، سلف تمويل مشروعات ينفذها الغير ، سلف تمويل مشروعات ينفذها الغير، سلف مؤقتة لأغراض/DFI نيويورك ) (الدليل المحاسبي الحكومي ، 2013 :166-167):

#### 2-3 اجراءات الرقابة على السلف :

الموقوفة واستخراج الجهات المدينة بسرعة وسهولة وبشكل كامل .

ج. اعداد جداول شهرية تبين حركة هذا الحساب على مستوى التحليل الفرعي ، ويتم ارساله الى دائرة المحاسبة في وزارة المالية لغرض الرقابة والسيطرة بالاضافة الى رقابة الجهة نفسها التي تقوم باعداد هذا الجدول .

د. اعداد جداول سنوية او نصف سنوية بعد انتهاء فترة الحسابات الختامية تبين ارصدة السلف الموقوفة وتاريخها واسماء الجهات التي بذمتها تلك الارصدة ، ويعتبر هذا الجدول عنصر رقابي مهم بيد الادارة اضافة الى دوائر المحاسبة التي يقدم لها هذا الجدول وما سيعقبه من استفسار عن اسباب موقوفية هذه السلف والتأكيد على تحصيلها.

هـ. متابعة ارصدة السلف الموقوفة والعمل على تحصيلها بمختلف الطرق وتدوير ارصدها من سنة الى اخرى ، وفرض غرامات على المبالغ المتأخرة عن مواعيدها ، كما ان تدوير الارصدة المتبقية من سنة الى اخرى ومن خلال الجداول التي اعدت يسهل عملية المتابعة بدلا من ان تكون ضمن سجلات متعددة .

انواع السلف المحددة في دليل الحسابات وبالشكل الذي يمكن من عرض نتائج ذلك ضمن مرفقات موازين المراجعة وبالتالي السيطرة على كل نوع منها.

## 2-4 السيطرة على حساب السلف :

لغرض السيطرة على حساب السلف لابد من توفير الامور الاتية : (فريخ ، والسعبري ، 1992 : 213 - 218)

أ. تحليل حساب السلف الى حسابات اجمالية وحسابات فرعية .

ب. مسك مجموعة دفترية للسلف توزع فيه ارصدة السلف حسب التحليل الوارد في الفقرة (أ) اعلاه ، ويتم تاشير كل مبلغ مصروف على حساب السلف ومن واقع المستندات وازاء اسم الجهة المصروف لها المبلغ ، مع اعطاء ايضاحات كافية حول عملية الصرف ، وعند تسديد السلفة ، يتم تاشير المبلغ ازاء اصل المبلغ ، وبهذا يتم السيطرة على الارصدة

## المحور الثالث : الرقابة على السلف واثرها على الموازنة العامة للدولة

تمهيد: بعد أن تمت الإشارة في الإطار النظري للبحث إلى الموازنة العامة للدولة وحسابات السلف، سيتم التطرق في هذا المحور إلى الحالات السلف المشخصة في الحسابات الختامية بالاضافة الى اهم الملاحظات التي تناولتها التقارير الصادرة من ديوان الرقابة المالية الاتحادي/دائرة تدقيق نشاط التمويل والتوزيع للاعوام 2010 ، 2011 ، 2012، 2013 :

### حسابات السلف النقدية:

يقصد بالسلف النقدية الدفعات التي صدرت من الوحدة الحسابية سواء تلك المنفقة او التي في طريقها الى الانفاق من قبل دوائر الدولة لمختلف الاغراض ، الا ان هذه النفقات لم تستكمل اركان الصرف النهائي لها لاغراض التسوية ولم

تقيد كمصروف نهائي، والجدول رقم (1) يبين ارصدة حساب السلف النقدية في الموازنتين الجارية والاستثمارية ونسب الزيادة الحاصلة فيها .

### جدول (1) الحركة السنوية لرصيد حساب السلف النقدية في الموازنتين الجارية والاستثمارية ونسب الزيادة الحاصلة فيها

السنة	الموازنة الجارية (مليون دينار)	نسبة الزيادة %	الموازنة الاستثمارية (مليون دينار)	نسبة الزيادة %	المجموع (مليون دينار)	رصيد الحركة السنوية (مليون دينار)	*نسبة الزيادة %
2010	41039760	-	19345877	-	60385637	-	-
2011	47281892	15	27599381	10	74881274	14495637	24
2012	53502906	13	38460594	39	91963501	17082226	23
2013	64567926	21	48655525	27	113223451	21259949	23

المصدر : من اعداد الباحثان استناداً الى التقارير الصادرة من ديوان الرقابة المالية الاتحادي/دائرة تدقيق نشاط التمويل والتوزيع

للعوام 2010 ، 2011 ، 2012، 2013

\*احتسبت نسبة الزيادة من حاصل تقسيم رصيد الحركة السنوية على مجموع السنة السابقة x 100%

ويلاحظ من الجدول السابق :

- أن رصيد حساب السلف النقدية الموحد (للموازنتين الجارية والاستثمارية وقد بلغ) لغاية 2013/12/31 مبلغ (113223) مليار دينار (مائة وثلاثة عشر ترليون ومائتان وثلاثة وعشرون مليار دينار) مقابل مبلغ (60385) مليار (ستون ترليون وثلاثمائة وخمسة وثمانون مليار) كما في 2010/12/31 ، وقد شكل الارتفاع نسبة (35%) عن سنة 2010 كما انه ارتفع بنسبة (23%) مقارنةً برصيد الحساب للسنة السابقة (2012)
- ان الزيادة الحاصلة في رصيد حساب السلف النقدية للموازنة الجارية قد بلغ (15%، 13%، 21%) للسنوات (2011، 2012، 2013) على التوالي، في حين بلغت نسبة الزيادة في رصيد السلف للموازنة الإستثمارية (10%، 39%، 27%) لذات السنوات على التوالي.
- ان تراكم السلف بهذه المبالغ الطائلة يؤدي الى تشويه حساب تنفيذ الموازنة وأظهار المصروفات على غير حقيقتها

وقد اكد ديوان الرقابة المالي الاتحادي في تقاريره الصادرة في السنوات السابقة بضرورة تسوية السلف كونها تؤدي الى تشويه حساب تنفيذ الموازنة للسنة التي يتم اجراء التسوية فيها

ويوضح الجدول رقم (2) تجميع ارصدة السلف وحسب انواعها والتي اظهرتها موازين المراجعة الخاصة بدوائر الدولة الحكومية وللموازنتين الجارية والاستثمارية وقسمي النقدية وادارة النقد في دائرة المحاسبة لسنوات عينة البحث:

## جدول رقم (2) ارصدة السلف النقدية للموازنة الجارية خلال سنوات البحث

السلف النقدية للموازنة الجارية							
المبالغ بالملايين							
نسبة الزيادة 2013	نسبة الزيادة 2012	نسبة الزيادة 2011	2013	2012	2011	2010	التفاصيل
%31	%14	%21	56,791,061	43,402,275	38,207,108	31,660,920	السلف المؤقتة:
(%1)	%50	(%2)	402,144	407,098	271,969	278,828	سلف الافراد العاملين
(%9)	%0.2	%1	355,377	391,609	390,777	386,629	السلف المستديمة
(%25)	%11	(%4)	6,753,329	8,997,366	8,103,646	8,423,150	سلف الاعتمادات
(%2)	(%1)	(%0.2)	227,160	231,707	234,966	235,479	سلف المقاولين
%1660	(%199)	(%90)	2,715	174-	176	1,846	سلف الدعاوي
(%51)	(%0.3)	%38	36,136	73,023	73,246	52,907	سلف تمويل مشروعات ينفذها الغير
%21	%13	%15	64,567,922	53,502,904	47,281,888	41,039,759	مجموع السلف
السلف النقدية للموازنة الاستثمارية بالملايين							
%7	%48	%61	15,349,143	14,300,526	9,660,672	6,008,756	السلف المؤقتة:
(%303)	%0.2	(%25)	1,055-	520	519	688	سلف الافراد العاملين
(%5)	%37	%21	1,320,810	1,387,270	1,013,485	840,997	السلف المستديمة
%20	%22	%25	20,010,621	16,716,909	13,677,712	10,918,170	سلف الاعتمادات
%93	%91	%120	10,671,757	5,539,676	2,904,921	1,318,957	سلف المقاولين
%11	(%39)	%29	51	46	75	58	سلف الدعاوي
%153	%51	%32	1,304,196	515,643	341,994	258,247	سلف تمويل مشروعات ينفذها الغير
%27	%39	%43	48,655,523	38,460,590	27,599,378	19,345,873	مجموع السلف



و يلاحظ من جدول رقم (2) الاتي :

أ- وجود زيادة في رصيد السلف النقدية للموازنة الجارية بلغت (15%، 13%، 21%) للسنوات (2011، 2012، 2013) على التوالي، في حين بلغت نسبة الزيادة في رصيد السلف للموازنة الإستثمارية (43%، 39%، 27%) لذات السنوات على التوالي.

ب- على الرغم من ارتفاع نسبة التسديد في السلف النقدية للموازنة الجارية /سلف الدعاوى الى (90%، 199%) للسنوات (2011، 2012) على التوالي وذلك نتيجة ظهور رصيد هذه الحساب مخالف لطبيعته خلال السنة (2012)، إلا أننا نلاحظ زيادة السلف الممنوحة لهذا الحساب خلال سنة (2013) بنسبة (1660%).

ج- بلغت أعلى نسبة تسديد في السلف النقدية للموازنة الإستثمارية (303%) خلال السنة (2013) نتيجة ظهور رصيد هذ الحساب مخالف لطبيعته.

ومما ورد أعلاه نلاحظ ضعف قاعدة البيانات لدى وزارة المالية فضلاً عن ضعف دورها في مراقبة السلف وعملية سدادها أولاً بأول.

ومن خلال دراسة الباحثان تفاصيل حسابات السلف التي أظهرتها موازين المراجعة الخاصة بدوائر الدولة الحكومية وللموازنتين الجارية والاستثمارية وقسمي النقدية وإدارة النقد في دائرة المحاسبة يتبين وجود نوعين من حسابات السلف من حيث وجود تخصيص في الموازنة يغطيها وهما :

#### أ - السلف النقدية بدون تخصيص :

1. يقصد بالسلف النقدية بدون تخصيص بأنها مجموع المبالغ التي تم صرفها من قبل دائرة المحاسبة لبعض ادارات الدولة دون ان يكون هناك تخصيص يغطيها في الموازنة اما تنفيذاً لقرارات صادرة عن مجلس الوزراء او بموافقات من وزارة المالية ويتم تسجيلها على حساب سلف تنفيذ اعمال وخدمات في حسابات دائرة المحاسبة/ قسم الحسابات النقدية.

2. يوضح الجدول رقم (3) مبالغ السلف الممنوحة بدون تخصيص من قبل قسم النقدية في دائرة المحاسبة والتي تم تمويلها الى بعض الادارات الحكومية وسجلت لحساب السلف لعدم وجود تخصيص لها في موازنة السنوات التي منحت خلالها ومجموع مبالغ السلف التي تم أطفائها والرصيد المتبقي :

جدول (3) مبالغ السلف الممنوحة بدون تخصيص من قبل قسم النقدية في دائرة المحاسبة

السنوات	مجموع السلف الممنوحة بدون تخصيص (1) (مليون دينار)	مجموع السلف التي تم اطفائها (2) (مليون دينار)	الرصيد المتبقي (3) (مليون دينار)	نسبة 1/2 %
2010	4992795	5248683	(255888)	105
2011	12693956	3612492	9081464	28
2012	8676808	5445038	3231770	62



68	29001452	8788389	12785478	2013
77	20365990	70057195	90423185	المجموع

المصدر : من اعداد الباحثان استناداً الى البيانات المالية الصادرة من وزارة المالية /دائرة المحاسبة 2010 ، 2011 ، 2012، 2013 ،  
ويلاحظ من الجدول السابق:

أ- زيادة نسبة التسديد في السلف الممنوحة بدون تخصيص بلغت (105%) لسنة 2010 حيث بلغ مجموع السلف التي تم أطفائها خلال سنة 2010 مبلغ (5248683) مليون دينار (خمسة تريليونات ومئتان وثمانية واربعون مليار وستمائة وثلاثة وثمانون مليون دينار) ، وقد ذكر في تقرير الديوان الصادر والمرقم (11566/3/3/4) في 2012/5/29 ) انه من خلال تدقيق الاوليات لبعض المبالغ التي تم تسويتها لوحظ ان تلك الاوليات لم تتضمن أوامر المناقلات للحسابات التي تائرت بعملية التسوية والتي تكون بموجب كتب تصدرها دائرة الموازنة اصف الى ذلك انها تضمنت اجراء قيود لمبالغ تم تبويبها خطأ على حساب السلف.

ب-بلغت نسبة التسديد في السلف الممنوحة بدون تخصيص للسنوات 2011 ، 2012 ، 2013 ( نسبة منخفضة شكلت (28% ، 62% ، 68% ) من مبلغ السلفة الممنوحة مما يدل على عدم اجراء تسويات قيدية لكونها تمثل تجاوزاً على تخصيصات الموازنة.

ج-الاستمرار في منح السلف بدون تخصيص يغطيها حيث بلغ اجمالي السلف الممنوحة بدون تخصيص لسنوات عينة البحث مبلغ (90423185) مليون دينار ( تسعون مليار واربعمائة وثلاثة وعشرون مليون ومائة وخمسة وثمانون الف دينار) وقد تم صرف اغلب هذه السلف عن رواتب وفروقات رواتب شركات التمويل الذاتي واطلاق فروقات التسكين لبعض الوزارات او تنفيذاً لقوانين صادرة.

ان الاستمرار في منح السلف بدون تخصيص يغطيها يؤثر على دقة ارصدة حسابات المركز المالي ونتائج تنفيذ الموازنة لسنوات عينة البحث،بالاضافة الى انها تمثل تجاوزاً على تخصيصات الموازنة لتلك الادارات وهو ايضا يعتبر عبئاً على موازنات السنوات التالية مما يتطلب وضع تشريع لتوفير تخصيصاتتغطي أطفاء تلك السلف بعد توفر مستلزمات تسويتها.

وقد اكد الديوان في تقاريره الصادرة لسنوات عينة البحثضرورة التوقف عن اللجوء الى هذه التوجهات التي تؤثر على دقة ارصدة حسابات المركز المالي ونتيجة تنفيذ الموازنة سواء للحساب الختامي للدولة او للدوائر الحكومية..

3. تتضمن الارصدة في جدول رقم (4) مجموع السلف الممنوحة بدون تخصيص في الموازنة و مبالغ السلف الممنوحة من صندوق تنمية العراق والمجموع الكلي لها خلال سنوات عينة البحث:

## جدول (4) مجموع المبالغ المصروفة للسلف بدون تخصيص خلال سنوات البحث

السنوات	مجموع السلف الممنوحة بدون تخصيص في الموازنة (مليون دينار) (1)	مجموع السلف الممنوحة بدون تخصيص من حساب (DFI) (مليون دينار) (2)	المجموع الكلي للسلف الممنوحة بدون تخصيص (مليون دينار) (2+1)
2010	3037199	1955596	4992795
2011	8871603	3822353	12693956
2012	6453808	2223000	8676808
2013	8571736	4213743	12785478
المجموع	26915954	12214692	39130645

المصدر : من اعداد الباحثان استناداً الى البيانات المالية الصادرة من وزارة المالية /دائرة المحاسبة 2010 ، 2011 ، 2012، 2013 ، ان منح هذا النوع من السلف يعد مخالفة لقانون الادارة المالية والدين العام رقم (95) لسنة 2004 وقانون الموازنة السنوي ، اضافة الى عدم مشروعيتها في حال عدم وجود تخصيص مشابه للنفقة ضمن تبويبات موازنة تلك السنة لو صدر قانون يوجب الصرف عليها خارج التخصيص ، وعنده يجب تعديل قانون الموازنة العامة لتلك السنة بقانون لاحق

## ب السلف النقدية التي لها تخصيص في الموازنة

1. شكلت السلف النقدية معدلات عالية من اجمالي الموجودات لعينة سنوات البحث والجدول رقم (5) ادناه يوضح ذلك .

## جدول (5) المعدل السنوي للسلف النقدية نسبة الى مجموع الموجودات المالية

التفاصيل	2010 (مليون دينار)	2011 (مليون دينار)	2012 (مليون دينار)	2013 (مليون دينار)
السلف النقدية	60385637	74881274	91963500	113223451
مجموع الموجودات المالية	89544901	115145774	137699366	140646693
المعدل السنوي	%67	%65	%67	%81

المصدر : من اعداد الباحثان استناداً الى البيانات المالية الصادرة من وزارة المالية /دائرة المحاسبة 2010 ، 2011 ، 2012، 2013 ، يلاحظ من الجدول ان السلف النقدية شكلت نسبة (67% ، 65% ، 67% ) للسنوات (2010 ، 2011 ، 2012) وبلغت اعلى نسبة لعام 2013 حيث شكلت نسبة (81%) وهذا بحد ذاته يمثل مشكلة يتطلب الوقوف عليها ومعالجتها لانها تؤدي الى اظهار النفقات العامة السنوية على غير حقيقتها

2. يوضح الجدول رقم (6) استمرار وجود ارصدة مدورة من سنوات سابقة في كشف السلف للموازنة الجارية ولم تتخذ الاجراءات المناسبة لتصفيتها :

## جدول (6) ارصدة السلف النقدية المدورة من سنوات سابقة (حسب نوعها)

الرصيد المدور (مليون دينار) كما في 12/31				نوع الموازنة	اسم الحساب	رقم الحساب
2013	2012	2011	2010			
145778	144199	141000	141112	جاري	سلف الايفاد	3218122
694089	694093	694093	694093	جاري	سلف الحوالات الخارجية	3218144
292	292	292	332	جاري	سلف على المكائن والمعدات	321852
29740	31393	29490	29164	جاري	سلف مستديمة لاغراض لجان المشتريات	3218135

المصدر : من اعداد الباحثان استناداً الى البيانات المالية الصادرة من وزارة المالية /دائرة المحاسبة 2010 ، 2011 ، 2012، 2013 ، ويتبين من الجدول اعلاه عدم اجراء تسويات قيدية للسلف الممنوحة حال انتهاء الغرض الذي دفعته من اجله واسترداد المتبقي من مبلغها صفقة واحدة او حسب التعليمات الخاصة بكل نوع من انواع السلف الممنوحة وبالرغم من تأكيدات ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تقريره السنوي للسنوات عينة البحث عليها لاتخاذ الاجراءات اللازمة لدراستها والتأكد من سبب عدم تسويتها بالاضافة الى عدم تزويد الهيئة الرقابية باي اوليات تبين مصدر هذه السلف والى اي سنة تعود .

3. الجدول رقم (7) ادناه يوضح ظهور انواع من السلف جاءت مخالفة لطبيعتها المحاسبية خلال سنوات عينة البحث:

## جدول (7) حسابات السلف المخالفة لطبيعتها المحاسبية

الرصيد (الف دينار) كما في 12/31				نوع الموازنة	اسم الحساب	رقم الحساب
2013	2012	2011	2010			
-	-	-	(4865)	جارية	سلف الحج	3218125
-	-	-	(652590)	=	سلف الاعتمادات البسيطة	3218142
-	(174575)	-	-	=	سلف الدعاوى	3218156
-	-	-	(62891)	استثمارية	سلفة مستديمة للصراف النقدي النثرية	3218131
(3247093)	-	(4351)	-	=	سلف الافراد العاملين / الايفاد	3218122
(926662)	(1673224)	-	-	=	سلف الاعلان	3218113

المصدر : من اعداد الباحثان استناداً الى البيانات المالية الصادرة من وزارة المالية /دائرة المحاسبة 2010 ، 2011 ، 2012، 2013

أن هذه الحالة لاتعد مقبولة محاسبيا لكون السلف طبيعتها المحاسبية مدينة وظهورها برصيد دائن يعني ان هناك تسويات قيادية غير دقيقة تم اجراؤها ، مما يتطلب تدقيقها ومعالجتها اصوليا.

4. الجدول رقم (8) يوضح ارصدة بعض حسابات السلف ذات الارصدة العالية والتي لم يتم تسويتها خلال سنوات عينة البحث:

جدول (8) حسابات السلف ذات الارصدة العالية وحسب نوعها خلال سنوات البحث

رقم الحساب	اسم الحساب	نوع الموازنة	الرصيد (مليون دينار) كما في 12/31/			
			2010	2011	2012	2013
3218111	سلف تنفيذ اعمال وخدمات	جارية	9849955	15138215	14720583	25252861
3218114	سلف مؤقتة اخرى	=	21709590	22996809	28608078	31400046
3218122	سلف الايفاد	=	141112	14100	144199	145778
3218124	سلف الراتب	=	132926	125611	258421	252453
3218132	السلف المستديمة للدفع النقدي / الخزائن	=	312920	312942	312940	280544
3218141	سلف الاعتمادات المستديمة	=	7460272	7398744	8235343	5982945
3218151	سلف الدفعات الاولى	=	221643	223965	218507	214432
3218114	سلف مؤقتة اخرى	استثمارية	5875921	9138150	13307172	13980807
3218132	السلف المستديمة للدفع النقدي / الخزائن	=	822046	994321	1368324	1317737
3218141	سلف الاعتمادات المستديمة	=	10877245	13636788	16715517	20007053
3218151	سلف الدفعات الاولى	=	587034	1671194	3737791	8989742
3218153	سلف المقاولين والمتعهدين	=	711672	1225290	1794928	1675268

المصدر : من اعداد الباحثان استناداً الى البيانات المالية الصادرة من وزارة المالية /دائرة المحاسبة 2010 ، 2011 ، 2012، 2013

- ان استمرار منح مبالغ السلف منذ سنوات سابقة بالرغم من ان بعضها يفترض تسويتها في نهاية السنة من الناحية القانونية كالسلف المستديمة ، الامر الذي يتطلب وضع ضوابط لمحاسبة الدوائر المتلكأة في تسوية السلف الموقوفة لديها لما لهذه السلف من تأثير على دقة حسابات المصروفات خاصة وان التخصيصات للسنوات التي منحت بها تلك السلف قد سقطت من الناحية القانونية وفقا لقانون الادارة المالية والدين العام وقوانين الموازنة وبالتالي التأثير على دقة نتائج النشاط بالاضافة الى ان معظم هذه الاموال معطلة او مستغلة من قبل المستفيدين منها دون ان يقابلها مردود للمشاريع او الاغراض التي منحت من اجلها تلك السلف.
- وقد اكد ديوان الرقابة المالي الاتحادي في تقاريره الصادرة عن البيانات المالية للحساب الختامي للسنوات عينة البحث على ضرورة تسوية مبالغ هذه السلف وأصدرت وزارة المالية من خلال متابعتها للملاحظات المثبتة في التقارير ، كتابها المرقم (محاسبة 2658) في 2012/2/28 الى كافة الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة وطلبت فيه من تلك الادارات تشكيل لجان لغرض تصفية الموقوفات في حساب السلف بانواعها وخاصة سلف الاعتمادات المستديمة التي تعاني من ارتفاع مبالغها لكونها متعلقة باستيراد السلع والخدمات من الخارج.

5. يوضح الجدول رقم (9) أرصدة الاتفاقيات الثنائية بين العراق ودولتي (سوريا ومصر) بالإضافة الى الاتفاقية التركية :

جدول (9) أرصدة حساب السلف المؤقتة للاتفاقيات الخارجية

الرصيد	اسم الاتفاقية
2941140907	السورية
129287608	المصرية
(11456332903)	التركية
(8385904388)	المجموع

- ظهر رصيد حساب السلف المؤقتة للاتفاقيات الخارجية والبالغ (8386) مليون دينار (ثمانية مليارات وثلاثمائة وستة وثمانون مليون دينار) ومنذ سنوات عديدة برصيد (دائن) مخالفا لطبيعته المحاسبية.
- تعود هذه الاتفاقيات الى ما قبل سنة 2003 اذ ان ارصدة الاتفاقيتين السورية والمصرية موقوفة منذ سنوات سابقة اما الاتفاقية التركية فقد جرى عليها حركة قبض نقدي خلال سنة 2010 وبمبلغ اجمالي قدره (3112265) الف دينار (ثلاثة مليارات ومائة واثنا عشر مليون ومئتان وخمسة وستون الف دينار)
- اوضحت تقارير ديوان الرقابة المالي الاتحادي ان المعالجة القيدية للمبالغ المستلمة عن الاتفاقية المذكورة غير دقيقة مما يتطلب دراسة ذلك لكون طبيعة حساب السلف مدين وبالتالي فان توسط هذا الحساب لاغراض تسجيل المعاملات المالية المتعلقة بهذه الاتفاقيات لايمكن الاطمئنان اليه محاسبيا .

اثبات الفرضية : بعد استعراض حسابات السلف واثرها على الموازنة والبيانات المالية ، واستعراض ملاحظات الديوان الجوهرية بهذا الصدد يمكن اثبات فرضية البحث التي مفادها (أن الإفصاح عن اثر تراكم حسابات السلف ومعالجتها وفق القواعد والأصول المحاسبية ، يساهم في متابعة السلف وتصفيته و يحافظ على الاموال العامة من الهدر والضياع فضلا عن إظهار نتائج تنفيذ الموازنة والمركز المالي للدولة بصورة حقيقية وعادلة).

دون ان يكون هناك تخصيص يغطيها في الموازنة ، كما تم منح بعض السلف النقدية قبل صدور قانون الموازنة العامة للدولة.

#### المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

##### أولاً: الاستنتاجات

1. تم صرف سلف نقدية بدون تخصيص من قبل دائرة المحاسبة لبعض ادارات الدولة

2. توخي الدقة من قبل دائرة المحاسبة في تسوية حسابات السلف الممنوحة لدوائر الدولة ، من اجل اظهار البيانات المالية بصورة عادلة وايجاد المعالجات المالية اللازمة بشأن حسابات السلف المخالفة لطبيعتها.
3. اتخاذ الاجراءات اللازمة من قبل وزارة المالية بعدم منح السلف المؤقتة من الموازنتين الجارية و الاستثمارية الى دوائر الدولة مالم يتم تسديد ارصدة حسابات السلف المتراكمة من السنوات السابقة.
4. انشاء قاعدة للبيانات في وزارة المالية تتضمن كافة البيانات والاحصائيات الخاصة بحساب السلف ، لغرض تمكين المختصين من ديوان الرقابة المالية الاتحادي والباحثين فضلاً عن العاملين في دائرة المحاسبة في مراقبة السلف وعملية سدادها أولاً بأول و حل المشاكل المالية العالقة
5. تفعيل دور دوائر واقسام وزارة المالية في تدقيق والرقابة على حسابات السلف ، من خلال اجراء الدورات التدريبية للعاملين عبر التنسيق والتعاون مع ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

2. عدم مطابقة التسويات القيدية لبعض السلف الممنوحة لدوائر الدولة ، إذ تختلف مبالغ السلف التي منحها دائرة المحاسبة لبعض ادارات الدولة ، عن مبالغ السلف التي تم تسويتها ، مما ادى ذلك الى ظهور ارصدة السلف مخالفة لطبيعتها .
3. استمرار منح السلف المؤقتة على الموازنتين الجارية والاستثمارية خلال سنوات البحث حيث وصلت نسبة الزيادة في الموازنة الجارية والموازنة الاستثمارية الى (21%) و(27%) على التوالي في السنة الاخيرة عن سنة (2010) على الرغم من عدم تسديد مبالغ السلف في السنوات السابقة من قبل دوائر الدولة .
4. ضعف قاعدة البيانات في وزارة المالية ، إذ لا تتضمن كافة البيانات والاحصائيات الخاصة بحساب السلف ، فضلاً عن ضعف دور الوزارة في مراقبة السلف وعملية سدادها أولاً بأول اثر في عملية الافصاح على البيانات المالية.
5. بين ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تقارير الرقابة على البيانات المالية لوزارة المالية ملاحظات جوهرية في تصفية حسابات السلف واثرها على الموازنة .

### ثانياً : التوصيات :

1. ضرورة التزام وزارة المالية بصرفها السلف نقدية وفقاً للقوانين والتعليمات والتشريعات النافذة من اجل تحقيق الاهداف الكاملة للموازنة العامة للدولة .

المصادر :

- أ: الوثائق والتقارير الرسمية:-
2. تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، للسنوات ( 2010 - 2013).
  3. تقارير وزارة المالية ، دائرة المحاسبة للسنوات ( 2010- 2013 ).
  4. قانون الإدارة المالية والدين العام رقم (95) لسنة 2004.
  5. الدليل المالي والمحاسبي في العراق ، 2013 .
- ب. الكتب والرسائل والاطاريح :
1. الخطيب ، خالد شحادة، و شامية ، احمد زهير ، اسس المالية العامة ، الطبعة الثانية ، عمان : دار وائل للنشر ، 2005.
  2. العاني : ليلي شلال موسى ، الخطاب : د.حسن عبد المنعم " النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي لسنة 2013 ، وزارة المالية ، دائرة المحاسبة .
  3. العواد ، اسعد محمد علي " اساسيات المحاسبة الحكومية " الطبعة الاولى ، ، مطبعة دار الكتب ، كربلاء - العراق ، 2012.
  4. الكرخي ، مجيد عبد جعفر" مدخل إلى تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية " دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، 1999.
  5. الكويت : عادل حسين علي محمد ، التهامي: صلاح سعد يوسف "دور ديوان المحاسبة في الرقابة على قطاع الصحة " بحث مقدم الى ادارة التدريب والبحوث والمنظمات الدولية بديوان المحاسبة ، دولة الكويت ، 2000 .
  6. حماد ، طارق عبد العال ، "الرقابة على المال العام" ،مطبعة الدار الجامعية مصر - الاسكندرية ، 2011.
  7. خلف ، د. فليح حسن " المالية العامة " الطبعة الاولى ،الاردن : عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع -اردب، 2008
8. عباس : هشام محمد ، رشيد : جواد خليل " المحاسبة الحكومية "، جامعة الموصل : دار الكتب للطباعة والنشر ، 1991.
  9. عصفور، محمد شاکر " أصول الموازنة العامة " الطبعة السادسة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، 2014.
  10. فريح : عبيد محل ، السعيري : ابراهيم عبد موسى " المحاسبة الحكومية" ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد، 1992،
  11. مبارك ، صلاح الدين عبد المنعم " المحاسبة الحكومية والقومية " الطبعة الاولى، ، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ، مصر. 2013
  12. مشكور .:سعود جايد ،و البعاج : قاسم محمد عبد الله ، والكرعاوي : نجم عبد عليوي ، وحسين ، معين كاظم عبد الله " المحاسبة الحكومية وتطبيقاتها المركزية واللامركزية في العراق " دار نيبور للطباعة والنشر -العراق . 2014.
  13. Atkinson, Anthony, Kaplan, Robert, and Young, Mark. (2004). Management Accounting. (4th Edition). Prentice Hall, New York.

## القياس والإفصاح عن الاستثمارات في الشركات الزميلة في البيئة العراقية والمعايير المحاسبية الدولية (دراسة مقارنة)

أ.م.د. خولة حسين حمدان

جامعة بغداد - المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

Khawla966@yahoo.com

الباحثة/ اسيل عطية عبيد النعيمي

رقيب مالي اقدم - ديوان الرقابة المالية الاتحادي

Aseel.alnaemy@yahoo.com

### الملخص

تختلف متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي للاستثمارات في الشركات الزميلة في البيئة العراقية عن معايير المحاسبة الدولية ، إذ يتطلب الاعتراف المحاسبي بموجب القواعد المحاسبية المحلية شروط واحداث تختلف عن تلك التي تتطلبها المعايير الدولية ، وان تبني معايير المحاسبة الدولية يؤدي الى امكانية المقارنة بين البيانات المالية للشركات وبما يخدم اطراف عديدة ومنهم المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ويهدف البحث إلى التعرف على ماهية الاستثمارات في الشركات الزميلة في الفكر المحاسبي وتحديد أوجه القصور في القياس والإفصاح عن الاستثمارات في الشركات الزميلة في ظل القواعد المحاسبة المحلية والنظام المحاسبي الموحد من خلال مقارنة ذلك مع المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة ، وقدم البحث مجموعة من التوصيات اهمها: ضرورة قيام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق بإصدار قاعدة محاسبية محلية لتنظيم المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات الزميلة بالاعتماد على المعيار المحاسبي الدولي (28) مع مراعاة البيئة العراقية.

الكلمات المفتاحية : ( الشركات الزميلة ، التأثير الجوهري ، طريقة حقوق الملكية )

### Measurement and disclosure for investments in associates in the Iraqi environment and international accounting standards (A comparative study)

#### Abstract:

The Measurement and Accounting disclosure requirements for investments in associates in the Iraqi environment differ from international accounting standards, Accounting recognition under local accounting rules requires conditions and events that differ from those required by international standards. The adoption of international accounting standards leads to the possibility of comparison between the financial statements of companies and to serve many parties, including investors in making their investment decisions. The research aims to identify what investments in associates are in accounting thinking and identify deficiencies in the measurement and disclosure of investments in associates under local accounting rules and the consolidated accounting system by comparing it with IAS, The study presented a set of recommendations, the most important of which is the need for the Iraqi Accounting and Auditing Standards Board to issue a local accounting rule to regulate the accounting treatment of investments in associates based on IAS 28, taking into account the Iraqi environment.

**Key words:** (investments in associates, Significant influence, Equity method)



## المقدمة

## المحور الاول / منهجية البحث

## 1. مشكلة البحث :

تتحدد مشكلة البحث بعدم توافق المعالجات المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي الموحد لمتطلبات القياس والإفصاح المتعلقة بالاستثمارات في الشركات الزميلة مع معايير المحاسبة الدولية مما يؤثر في صدق التعبير في القوائم المالية.

## 2. أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته بوصفه يتناول ظاهرة مهمة تتمثل بالاستثمار في الشركات الزميلة فضلا عن أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لاسيما تلك المتعلقة بالقياس والإفصاح اذ تكفل هذه المعايير سلامة اعداد البيانات المالية وبالتالي تسهل فهمها من قبل الجهات المستفيدة في اتخاذ القرارات الرشيدة ولعدم استخدام معالجات محاسبية تلبى متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي تتلائم مع هكذا نوع من الاستثمارات لذا فقد أصبح من الضروري دراسة هذا الموضوع وإخضاعه للبحث.

## 3. هدف البحث :

يهدف البحث الى :-

- أ- التعرف على ماهية الاستثمارات في الشركات الزميلة في الفكر المحاسبي .
- ب- بيان أهم الاختلافات في القياس والإفصاح عن الاستثمارات في الشركات الزميلة بين المعايير المحاسبة الدولية وتلك المعتمدة في البيئة العراقية .

لقد زاد الاهتمام بالاستثمارات الدولية نتيجة لازدهار الأسواق المالية وازدياد النشاط المالي وظهور الشركات عابرة القارات مما تسبب إلى زيادة التركيز على موضوع اختلاف في الممارسات المحاسبية الدولية الأمر الذي أدى إلى التحرك نحو توحيد واتساق المعايير المحاسبية المطبقة في دول العالم بغية تضيق فجوة الاختلاف بين البدائل والمعالجات المحاسبية المختلفة ، حيث إن الهدف الأساسي من إعداد القوائم المالية هو توصيل المعلومات المالية والمحاسبية الى متخذي القرارات على اختلاف فئاتهم ، ولكي يتم تحقيق هذا الهدف بنجاح فانه يجب ان يتم تقديم معلومات مالية مفيدة الى المستخدمين من خلال الإفصاح المحاسبي المناسب والناجحة عن عمليات القياس المحاسبي للعمليات والاحداث الاقتصادية والمالية ، والقياس السليم والمنطقي هو الذي يعطي نتائج مفيدة في مجالات اتخاذ القرارات وترشيدها فالمحاسبة تؤدي وظيفتها من خلال القياس والإفصاح المحاسبي، ونظرا لاختلاف متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي للاستثمارات في الشركات الزميلة في البيئة العراقية عنه في ظل المعايير الدولية وفي ضوء ذلك تضمن البحث اربعة محاور (منهجية البحث، القياس والإفصاح عن الاستثمارات في الشركات الزميلة، مدى توافق القياس والإفصاح عن الاستثمارات في الشركات الزميلة في البيئة العراقية مع معايير المحاسبة الدولية، الاستنتاجات والتوصيات).

بوحدة محاسبية معينة على أساس الملاحظة وبموجب قواعد محددة " (الوتار، 2007:33)، وفي السياق ذاته عرفه مجلس معايير المحاسبة الدولية ( International Accounting Standards Board ) بموجب اطاره المفاهيمي بأنه "عملية تحديد القيم النقدية للعناصر في القوائم المالية والتي يتم الاعتراف بها وظهورها في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل" (Kovacs,2013:34)، وتعتبر الوثوقية والملاءمة الصفة المميزة للقياس والنقاط الرئيسية لقياس الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والعناصر الأخرى ( ) (Miroslav & Gabriela,2015:242، كما ويعتبر القياس المحاسبي أهم المراحل الرئيسية عند إعداد القوائم المالية حيث يتم تقييم وتسجيل تلك البنود الواردة في القوائم المالية بهدف نشرها أو عرضها لمختلف مستخدمي هذه القوائم بغية اتخاذ القرار المناسب ، ونظرا لأهمية القياس المحاسبي وما له من دور في جعل القوائم المالية ذات مصداقية ومعبرة عن واقع المؤسسة سعت الهيئات والمنظمات المحاسبية الدولية إلى إعداد وبلورة جملة من المعايير المحاسبية لمعالجة هذا الموضوع (عبد اللطيف، 2014:7) .

## 2. أهمية القياس المحاسبي:

تزداد أهمية القياس المحاسبي في جميع فروع المحاسبة ولاسيما في المحاسبة المالية نتيجة اعتماد عمليتي التحقق والتقرير على درجة الكفاءة التي جرت بها عمليات القياس، فكلما

## 4.فرضية البحث :

يستند البحث على فرضية رئيسية مفادها إن تطوير النظام المحاسبي الموحد واستحداث الحسابات والمعالجات المحاسبية عن الاستثمارات في الشركات الزميلة على غرار معايير المحاسبة الدولية ومعايير اعداد التقارير المالية يساهم في اثبات معالجات محاسبية سليمة بما يحقق الصدق في التعبير في اعداد القوائم المالية.

## 5.اسلوب البحث :

تم الاعتماد على أسلوب المنهج الاستقرائي من خلال الاطلاع على معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة والقواعد المحاسبية المحلية.

## 6.أساليب جمع البيانات :

لغرض انجاز البحث بجانبه النظري والعملي( دراسة مقارنة) بين النظام المحاسبي الموحد والمعايير المحاسبية الدولية ذات الصلة فضلا عن الجانب النظري بالاعتماد الكتب والدوريات والرسائل الاكاديمية والمهنية وشبكة المعلومات.

## المحور الثاني

### القياس والافصاح عن الاستثمارات في

### الشركات الزميلة

#### 1. تعريف القياس المحاسبي

عرفت جمعية المحاسبة الأميركية ( American Accounting Association ) القياس المحاسبي بأنه " تعيين أرقام للظواهر والإحداث الاقتصادية الماضية والحالية والمستقبلية والتي تتعلق

كان تنفيذ عمليات القياس بدقة وكفاءة ووفقاً للأصول والقواعد المرعية في المحاسبة كلما أمكن تحديد نطاق برنامج التحقيق في أضيق الحدود وامتد ذلك إلى عملية التقرير، أما إذا وجدت مشاكل في القياس فإنه غالباً ما تتعكس نتائجها وأثرها في عمليتي التحقيق والتقرير، هذا ويهتم المحاسبون الماليون في نظرتهم للقياس بالبحث في الأساس العلمي لتعيين أرقام الوحدات النقدية للتعبير عن المعاملات المالية للمشروع (نور، 2004: 47) ، ويشير (Most) إلى أهمية القياس المحاسبي بالقول بأن الشيء الذي لا يمكن قياسه لا يمكن أن تعرف عنه الكثير ومن ثم لا يمكن إدارته (محمود، 2008: 7).

### 3. اساليب القياس المحاسبي:

أنتج الفكر المحاسبي ظهور العديد من الاساليب المحاسبية والتي تهدف الى التعبير عن الاحداث والعمليات والظروف الناشئة عن ممارسة الوحدات الاقتصادية لأنشطتها المتعددة، وتعد هذه الاساليب بمثابة مرشد او دليل للعمل المحاسبي ويرتبط اختيار اي من هذه الاساليب بالغرض من عملية القياس المحاسبي، وفيما يأتي استعراض موجز لتلك الاساليب (لوائي، 2016: 79).

أ- اساليب القياس المباشر: اذ تتحدد نتيجة القياس المحاسبي الممثلة بقيمة الخاصية محل القياس مباشرة باستعمال هذا الاسلوب دون الحاجة الى ما يسمى بعملية الحساب المبنية اصلاً على ضرورة توفر علاقة رياضية بين الخواص محل القياس، ومثال

على ذلك قياس تكلفة آلة، وذلك من خلال ثمنها الموجود على فاتورة الشراء.

### ب- اساليب القياس غير المباشرة (المشتقة):

تستعمل هذه الاساليب عندما يتعذر على المحاسبين قياس الأثر الاقتصادي محل القياس (الخاصية) بطريقة مباشرة، فعلى سبيل المثال اذا تم تسعير اجزاء آلة، وذلك لتحديد التكلفة الاجمالية لها، فحينئذ تقاس تكلفة هذه الآلة باستعمال القياس غير المباشرة، وذلك للوصول الى تكلفة الآلة كوحدة واحدة من خلال عملية حساب تضم فيها اسعار الاجزاء معاً، للوصول بعد ذلك الى تكلفة الآلة كوحدة واحدة.

### ج- اساليب القياس التحكيمية :- تشبه هذه

الاساليب في اجراءاتها اساليب القياس المشتقة، لكن الفرق الرئيس ينحصر بوجود قواعد موضوعية تحكم اساليب القياس المشتقة، اما هذه الاساليب فلا يوجد فيها مثل هذه القواعد، الأمر الذي يجعلها اكثر عرضة للتحيز الناتج عن التقديرات والاحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس.

اما في سياق القياس للاستثمارات في الشركات الزميلة فإنه سيتم توضيح مفهومهما وكيفية المحاسبة عنها وكالاتي:-

#### 1. تعريف الشركات الزميلة .

تعرف الشركات الزميلة ( الشركات الشقيقة) بأنها " تلك الشركة التي يكون للمستثمر تأثير جوهري عليها على ان لا تكون تلك الشركة خاضعة لسيطرة المستثمر (شركة تابعة ) او

المحاسبية عن الاستثمارات في الشركات الزميلة ، وتعد هذه الطريقة على مدى تأثير الشركة المستثمرة في الشركة الزميلة ، وقد تم تحديد هذا التأثير بنسبة من (20% - 50%) بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال شركة تابعة) من حق التصويت في الشركة المستثمر فيها وهذا يعتبر معياراً واقعياً لتقييم التأثير الجوهري، ومن ثم المحاسبة عن مثل هذا الاستثمار يكون كشركة زميلة إلا إذا كان يمكن إثبات خلاف ذلك (276 : 2017 bakker& others, ).

اما اذا كانت النسبة المملوكة اقل من 20% فسوف يفترض ان المستثمر ليس له تأثير جوهري الا اذا امكن البرهنة على وجود مثل هذا النفوذ ، واذا كانت هناك حصة ملكية كبيرة او حتى حصة اغلبية مملوكة بواسطة مستثمر اخر فان ذلك لا يعني بالضرورة ان تأثيراً جوهرياً لا يمكن ان ينشأ من امتلاك 20% او اكثر (حماد، 2008:462).

ويتحقق التأثير الجوهري عند وجود احد الطرق الآتية: ( Barry and Jamie,2011:603 )

❖ التمثيل في مجلس الإدارة او أي جهة ادارية مكافئة في الشركة المستثمر فيها.

❖ المشاركة في عمليات صنع السياسات بما في ذلك القرارات المتعلقة بتوزيعات الارباح وتوزيعات اخرى.

❖ تقديم المعلومات الفنية الضرورية (معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم (7)، 2014:265)

❖ تبادل الموظفين الإداريين ( Barry and Jamie,2011:603 ).

خاضعة لسيطرة مشتركة (مشروع المشترك) (bakker& others,2017:294)، ويقصد بالتأثير الجوهري (النفوذ الكبير) القدرة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها ولكن ليس السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات (161: muller,2008).

## 2. الاستثمارات في الشركات الزميلة .

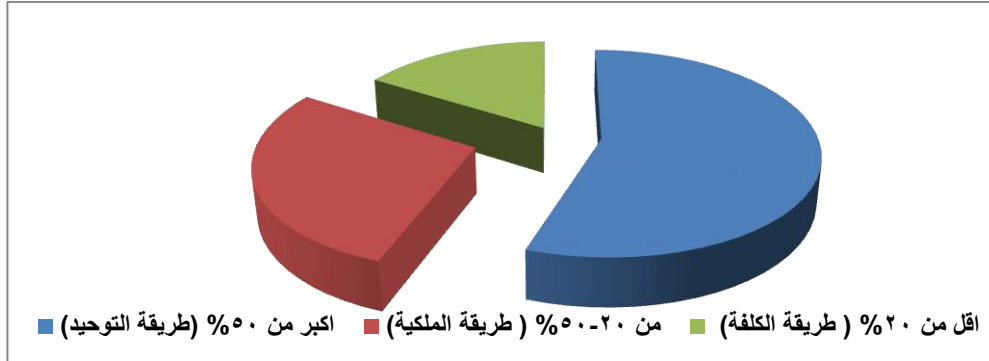
ان الهدف الرئيسي للشركات من عملية الاستثمار هو تحقيق إرباح وعوائد بوصفها نتيجة مباشرة للاستثمار وبما يتفق والنظرة الربحية للشركة إذ انه لا جدوى من استثمارات لا تحقق عوائد وإرباح، ولكن قد تكون هناك أهداف استراتيجية أخرى تكون من أولويات الشركات عند استثمار أموالها لإغراض المنافسة أو ممارسة تأثيرها الهام على السياسات التشغيلية والتمويلية لوحدات اقتصادية أخرى ويسمى هذا النوع من الاستثمارات بالاستثمار في الشركة الزميلة (الاسدي:2010:54).

وقد اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار محاسبي عن الاستثمارات في الشركات الزميلة (رقم 28) يصف المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة وتحديد متطلبات تطبيق طريقة حقوق الملكية عند

❖ وجود معاملات اساسية هامة بين المستثمر والشركة المستثمر فيها.

وتعتمد القواعد المحاسبية للاستثمارات طويلة الأجل في الأوراق المالية (الأسهم) على نسبة ملكية المستثمر، وكما مبين في الشكل رقم (1) .

شكل ( 1 ) نسبة ملكية الاسهم



المصدر: (Walter T & others,2015:433) بتصرف

مما تقدم ترى الباحثتان بالرغم من ان المعيار المحاسبي الدولي رقم (28) قدم معياراً واقعياً لتقييم التأثير الجوهرى والذي ارتبط بنسبة التملك في الحقوق التصويتية والتي تتراوح بين نسبة (20%) الى (50%) ، الا ان التأثير الجوهرى قد يتحقق ايضا عندما تكون نسبة التملك اقل من 20% وذلك عندما تكون للشركة المستثمرة القدرة على المشاركة في صنع قرارات السياسة المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها.

### 3. المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة :-

سيتم التطرق الى كلفة الاستثمارات في الشركات الزميلة والطريقة المتبعة في تقييمها وكيفية الافصاح عنها في البيانات المالية وكالاتي:

#### أ- كلفة الاستثمارات في الشركات الزميلة :

تمثل كلفة الاستثمارات القيمة الحقيقية المدفوعة كثمن أساسي مضافاً إليه جميع المصاريف والنفقات المرتبطة بعملية الشراء كالعمولات ومصاريف التسجيل ( الكسار،2009، 103 ) ، ويمثل الفرق بين كلفة الاستثمار وحصة المستثمر من صافي اصول الشركة الزميلة بالقيمة العادلة عند اقتناء الاستثمار شهرة محل ولا يتم تسجيلها في السجلات وانما تعتبر ضمن كلفة الاستثمار (bakker&others,2017:298).

#### ب- اساس التقييم للاستثمارات في الشركات الزميلة :

يتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة في سجلات الشركة المستثمرة وفق طريقة حقوق الملكية حيث تسمح هذه الطريقة للشركة المستثمرة بالسيطرة على حصة معينة من حصص التصويت في منشأة أخرى (الشركة المستثمر فيها) ، ولإدراج حصتها النسبية من النتائج التشغيلية للشركة

المستثمر فيها إلى أرباحها أو خسائرها، ومع ذلك فبدلاً من أن تكون في نصيبها من كل عنصر من عناصر الإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات للشركة المستثمر فيها في بياناتها المالية سوف يقوم المستثمر فقط بإدراج حصته من أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها كبنء منفصل في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل ، وبالمثل يتم عرض رقم واحد في قائمة المركز المالي للمستثمر، ولكن هذا يعكس إلى حد ما حصة المستثمر في كل من موجودات ومطلوبات الشركة المستثمر فيها (bakker& others,2017 :296) .

وتتم المحاسبة عن الاستثمار باستخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يصبح فيه منشأة زميلة، وعند اقتناء الاستثمار تتم المحاسبة عن أي فرق بين تكلفة الاستثمار ونصيب الشركة من صافي القيمة العادلة لأصول الشركة المستثمر فيها والتزاماتها القابلة للتحديد كما يلي:

❖ تتضمن الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في المبلغ الدفءري للاستثمار ولا يُسمح بإطفاء تلك الشهرة.

❖ تُضمن أي زيادة لنصيب الشركة من صافي القيمة العادلة لأصول الشركة المستثمر فيها والتزاماتها القابلة للتحديد عن تكلفة الاستثمار على أنها دخل عند تحديد نصيب الشركة من ربح أو خسارة الشركة الزميلة أو المشروع المشترك في الفترة التي يُقنتى فيها الاستثمار(المعيار المحاسبي الدولي (28)،2016: 622) .

ثم يتم بعد الحيابة تعديل المبلغ المسجل للاعتراف بالتغير في حصة المستثمر من صافي الموجودات المستثمر فيها بحصة المستثمر من ارباح او خسائر الجهة المستثمر بها وتتضمن أرباح أو خسائر المستثمر حصته من أرباح الشركة المستثمر فيها أو تتضمن الخسارة.

(bakker&others,2017:276)

ويتم الاعتراف بحصة المستثمر من ارباح أو خسائر الشركة الزميلة في بيان الدخل الشامل ، وقد تكون التعديلات على المبلغ المسجل ضرورية للتوزيعات المقبوضة او من خلال التغيرات في حصة المستثمر في الجهة المستثمر بها او التغيرات الناجمة من اعادة تقييم الموجودات (ميرزا وهولت:2011:234) . وقد تكون التعديلات على المبلغ الدفءري ضرورية أيضا للتغيرات في الحصة التناسبية للشركة المستثمرة في الشركة المستثمر فيها والناشئة عن التغيرات في الدخل الشامل للشركة المستثمر فيها وتتضمن:-

❖ التغيرات الناشئة عن إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات.

❖ التغيرات الناشئة عن فروق ترجمة أسعار صرف العملات الأجنبية.

ويُثبت نصيب الشركة المستثمرة من هذه التغيرات ضمن الدخل الشامل الآخر للشركة المستثمرة (المعيار المحاسبي الدولي(28)،2016: 618) ، ويتم التوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية عند

توقف التأثير الهام ( الجعارات،2016:87) ، أي عندما تقعد الشركة المستثمرة القدرة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية لتلك الشركة المستثمر فيها، ويمكن أن يحدث فقدان التأثير الجوهرى مع أو بدون تغير في المستويات المطلقة أو النسبية للملكية (المعيار المحاسبي الدولي (28)، 2016: 618) ، وكذلك عندما تعمل الشركة الزميلة تحت قيود صارمة وطويلة تضعف بشدة قدرتها على تحويل الاموال للمستثمر ( القاضي وحمدان ،2012:304) ويمكن أن يحدث ذلك على سبيل المثال عندما تصبح منشأة زميلة خاضعة لسيطرة حكومة، أو محكمة، أو إدارة أو جهة تنظيمية ويمكن أن يحدث ذلك أيضا نتيجة لترتيب تعاقدى (المعيار المحاسبي الدولي (28)، 2016: 618). وبموجب طريقة حقوق الملكية يسجل المستثمر حصته من صافي دخل الشركة المستثمر فيها في السنة التي تحقق فيها ، وفي كل عام يقوم المستثمر بالاتي:

❖ يزيد حساب الاستثمار(بجعله مديناً) ويزيد الإيرادات بمقدار حصته من صافي دخل الشركة المستثمر فيها (بجعله دائناً).

❖ يخفض حساب الاستثمار بمبلغ توزيعات الأرباح المستلمة (بجعله دائناً)، ويتم تخفيض حساب الاستثمار عن الارباح الموزعة، وذلك بسبب ان دفع توزيعات الأرباح يخفض صافي اصول الشركة المستثمر فيها (Jeery J,2012:728).

وينبغي على الشركة المستثمرة ان تقيد استثمارها في الشركة الزميلة إلى الصفر عندما تقوم الشركة الزميلة بالابلاغ عن تغير السلبي في حقوق الملكية أي أكبر من تكلفة ، ويتم تطبيق الزيادات اللاحقة في حقوق الملكية في مثل هذه الحالة والعجز غير المعترف به حتى يتم الغائها قبل الزيادة في حقوق الملكية مرة أخرى في القوائم المالية (wessel,2014:16) .

اما إذا تساوى نصيب الشركة المستثمرة من خسائر شركة زميلة مع حصتها في الشركة الزميلة أو زاد عنها فإن الشركة المستثمرة تتوقف عن إثبات نصيبها من الخسائر الإضافية ( الحصة في منشأة زميلة هي المبلغ الدفترى للاستثمار في الشركة الزميلة محدد باستخدام طريقة حقوق الملكية) (معيار المحاسبة الدولي رقم (28)، 2016: 623).

## 1. تعريف الإفصاح المحاسبي

يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه نشر المعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها وذلك لزيادة فعالية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، وان الفئات المختلفة تحتاج إلى معلومات لقياس درجة المخاطرة التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية للوصول إلى القرار التي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب بها" (عوجه ، 2011:62) وشمل الإفصاح إظهار المعلومات المالية الكمية والوصفية في القوائم المالية أو



في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدميها (أبو زيد، 2005: 578)، ويجب ان يستند الإفصاح الى البعد الأخلاقي وخصوصا العدالة اذ يزيد من ثقة مستخدمي البيانات المالية واستفادتهم منها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ولجعلهم متأكدين من مسؤولية القائمين بالعمل المحاسبي حيث أنهم بذلك سيقدمون الدليل على القياس العادل والصادق (شلتوت، 1995: 245).

## 2. أنواع الإفصاح المحاسبي

تواجه الجمعيات والهيئات المهنية المعنية صعوبة بالغة في تقييم عملها بين مدى كفاية الإفصاح وبين من يطالب بالمزيد من الإفصاح، ونظراً لاختلاف المعلومات المطلوبة من قبل المستخدمين واختلاف حاجاتهم حيث أن ما يمكن اعتباره ملائم وضروري لمستخدم ذو معرفة وخبرة كافية قد لا يكون كذلك لمستخدم آخر لا يملك نفس المستوى من الخبرة، فضلا عن رغبة الإدارة في الإفصاح أو عدم الإفصاح، كل ذلك أدى إلى ظهور أنواع ومفاهيم متعددة لعل ابرزها الاتي :-

أ- الإفصاح التام:- ويعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات الضرورية التي تساعد في إعطاء صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة الاقتصادية، ويستلزم التعبير عن الأحداث الاقتصادية بدقة لضمان عدم إخفاء أية معلومات قد تؤثر على مصالح مستخدمي الكشوفات المالية (Belkaoui, 1981:178).

ب- الإفصاح الكافي :- ويعني الإفصاح عن اقل قدر من المعلومات بحيث تكون الكشوفات المالية غير مضللة (Hendriksen, 1982:562)

ج- الإفصاح العادل:- يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الاطراف المالية، إذ يتوجب اخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الاخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متواز (عبد اللطيف، 2013 : 13).

د- الإفصاح الإعلامي (التثقيفي) :- وفق هذا المفهوم لم يعد التركيز على المعلومات التي تتمتع بدرجة عالية من الموضوعية التي تتناسب مع المستثمر العادي ذي الخبرة المحدودة في امور التحليل المالي وإنما يتسع مجال الإفصاح ليشمل كذلك أية معلومات ملائمة قد تتصف بدرجة كبيرة نسبيا من التقدير والاجتهاد الشخصي ( الشيرازي، 1990 : 330 ).

## 3. أساليب الإفصاح المحاسبي :

حتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، والتي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية منها: (أبو زيد، 2005: 584).



- أ. إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها: إن جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتسهيل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.
- ب. الملاحظات الهامشية: وتستخدم لتفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، والتي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية، كإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق و المبادئ المحاسبية المتبعة والالتزامات المحتملة.
- ج. الملاحق: وهي قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية لاعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار.
- د. المعلومات الموجودة من خلال الأقواس: لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، والتي يصعب فهم طرق احتسابها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة.
- هـ. تقرير مجلس الإدارة: اذ يقوم مجلس الإدارة من خلاله بالإفصاح عن الأداء الحالي للمؤسسة وعن الخطط المستهدفة.
- و. تقرير المراجع الخارجي: اذ يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها حيث يتم من خلاله إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة.

#### وفي سياق الإفصاح عن الاستثمارات في الشركات الزميلة

فاذا كانت لدى الشركة استثمارات في شركات اخرى فانه يتم المحاسبة عنها وفقا لطريقة حقوق الملكية، ويجب على الشركة ان تفصح عن المعلومات التي تمكن المستخدم من تقييم طبيعة ومدى التأثيرات المالية لحصصها في الشركة الزميلة بما في ذلك طبيعة وتأثيرات علاقاتها التعاقدية مع المستثمرين الآخرين ممن يملكون نفوذا مؤثر على الشركة الزميلة فضلا عن تقديمها معلومات عن طبيعة المخاطر المصاحبة للاستثمار في الشركات الزميلة والتغيرات عليها ( حماد ، 2016:609) ، اما ستيفن فيري انه يجب على الشركة الافصاح عن اسم الجهة الذي تم الاستثمار فيها ونسبة ملكية الشركة المستثمرة .

و القيمة الإجمالية على أساس سعر السوق للأسهم المملوكة ويجب ملاحظة مبلغ شهرة المحل المرتبطة بالاستثمار فضلا عن الإفصاح عن الطريقة المستخدمة للمحاسبة عن الاستثمارات ، فمثلا الطريقة المحاسبية المتبعة في الاستثمار عندما تكون حصة الشركة من ملكية الشركات المستثمر فيها أقل من 20%، ومبررات اختيارها ، وبالمثل الإشارة الى إذا لم تستخدم الطريقة في الحالات التي تكون فيها نسبة الملكية أكبر من 20% ، كما يجب الإفصاح عن أي اصدار اسهم من الشركة المستثمر فيها (الزميلة )

من المحتمل ان ينتج عنه تغير جوهري في حصة الشركة من أرباح الشركة المستثمر فيها (Steven M.,2002:117) ، ويتم تصنيف الاستثمارات على أنها اصول طويلة الأجل، ويتم الإفصاح عنها كبنء منفصل في الميزانية العمومية، اما عن الارباح أو الخسائر لهذه الاستثمارات فيجب على المستثمر الإفصاح عن بمقدار حصته كبنء منفصل في قائمة الدخل. وفي حالة استخدام الشركة الزميلة سياسات محاسبية غير تلك المعتمدة في القوائم المالية للشركة المستثمرة وليس من العملي إجراء تعديلات مناسبة على البيانات المالية للشركة الزميلة يجب الإفصاح بوصف موجز عن الاختلافات في السياسات المحاسبية وتاريخ الإفصاح عند وجود اختلاف بتواريخ القوائم المالية للشركتين (Hashem,2007:117-119).

### المحور الثالث

#### مدى توافق القياس والإفصاح للاستثمارات في الشركات الزميلة في البيئة العراقية مع معايير المحاسبة الدولية

##### 1. المعايير المحاسبية الدولية ومدى أهميتها .

تعد تكنولوجيا المعلومات وتطوير التعاون الاقتصادي الدولي وتلبية احتياجات الشركات المتعددة الجنسية أحد أهم الدوافع وراء تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) (International financial reporting standards) مما يساعد على مواءمة المحاسبة التي يعد على أساسها التقارير وبالتالي تعزيز موثوقية معلومات البيانات المالية مما يزيد من القدرة على فهمها، وقابليتها للمقارنة، مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة ( الشرفاوي ،2014، :10) اذ لا يمكن أن تكون هذه المعلومات ذات فائدة كافية ما لم تكن قابلة للمقارنة، وهذه المقارنة التي تعتمد على معايير أو أسس للقياس والتي قد تختلف بين دولة وأخرى ، وبينما تتزايد درجة العولمة على مستوى الاقتصاديات الوطنية تتزايد الحاجة لإيجاد نقطة تلاقى بين المعايير المعمول بها في إعداد التقارير المالية على المستوى الوطني وبين معايير المحاسبة الدولية. (<https://accdiscussion.com>) ، وتتبع أهمية معايير المحاسبة الدولية من كونها مجموعة من المقاييس والإشارات المرجعية والوضعية والمحددة التي يستند عليها في عملية القياس والإثبات والإفصاح عن المعلومات كما ان وجود المعايير المحاسبية يعزز موضوعية المخرجات المحاسبية ، حيث ان موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها الا بوجود اطار نظري متكامل يحكم عملية التطبيق ، حيث ان المعايير تعمل على تحديد وقياس الاحداث المالية وايصال نتائج القياس الى مستخدمي البيانات وان عدم وجود ايضاحات كافية يؤدي الى صعوبة فهم القوائم المالية بغض النظر عن صحة المعالجة المحاسبية (نجم وناصر ،2011).

## 2. القياس والافصاح عن الاستثمارات في الشركات الزميلة في ظل النظام المحاسبي الموحد.

يمكن بيان واقع الاستثمارات في الشركات الزميلة في ظل النظام المحاسبي الموحد في عدة محاور وكالاتي:

أ- **تعريف الاستثمارات:** عرف النظام المحاسبي الموحد الاستثمارات بأنها " حركة الاستثمارات المختلفة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية بهدف استغلال فائض السيولة النقدية لديها عن طريق الودائع النقدية الثابتة لدى المصارف وشراء الأسهم والمستندات والعقارات التي تشتري بهدف تحقيق العوائد " (ديوان الرقابة المالية، 2011:68).

وترى الباحثان ان النظام المحاسبي الموحد لم يقدم تعريفاً شاملاً حيث حدد الهدف من الاستثمارات المالية بتحقيق عوائد مالية فقط دون الاخذ بنظر الاعتبار الاهداف الاستراتيجية الاخرى للمستثمر مثل اقامة العلاقات التجارية مع الشركات الاخرى بغية الاستفادة من الخبرات الموجودة في تلك الشركات لتكوين تكتلات اقتصادية قادرة على المنافسة من اجل توسيع حصتها السوقية أو لاضعاف دور منافسيها من خلال ممارسة التأثير الجوهري على تلك الشركات ، وقد يكون الاستثمار في نشاط معين من اجل تحقيق اهداف اجتماعية او مساعدة الشركات الخاسرة للنهوض بواقعها مثال ذلك مساهمة الشركات العامة في قطاعات معينة بناء على قرارات حكومية .

ب- **من حيث انواع الاستثمارات :** تم تصنيف الاستثمارات المالية بموجب النظام المحاسبي على اساس المدة الزمنية للاحتفاظ بالاستثمار الى استثمارات قصيرة الاجل وطويلة الاجل كما اعاد تصنيفها حسب القطاعات وكالاتي :

جدول ( 1 ) انواع الاستثمارات

الاستثمارات قصيرة الاجل	الاستثمارات طويلة الاجل
- استثمارات قصيرة في القطاع العام	- استثمارات طويلة في القطاع العام
- استثمارات قصيرة في القطاع التعاوني	- استثمارات طويلة في القطاع التعاوني
- استثمارات قصيرة في القطاع المختلط	- استثمارات طويلة في القطاع المختلط
- استثمارات قصيرة في القطاع الخاص	- استثمارات طويلة في القطاع الخاص
- استثمارات قصيرة في القطاع الخارجي	- استثمارات طويلة في العالم الخارجي

وترى الباحثان ان النظام المحاسبي الموحد لم يتطرق الى تصنيف الاستثمارات المالية على اساس الغرض من الاحتفاظ بالاستثمار والواردة في معايير المحاسبة الدولية وهي (الاستثمارات المتاحة للبيع ، الاستثمار لغرض المتاجرة ، الاستثمار لغاية تاريخ الاستحقاق ) ، كما لم يرد ضمنه تصنيف الاستثمارات المالية طويلة الاجل حسب نسب الملكية في راس مال الشركات الاخرى وفقا لما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (28) وهي:

- ❖ اقتناء أقل من 20% من راس مال الشركة الاخرى أي ليس للمستثمر تأثير جوهري عليها وتسمى الشركة الاولى بالشركة المستثمرة والاخيرة بالشركة المستثمر فيها .
- ❖ اقتناء من (20% - 50%) من رأس مال الشركة الأخرى أي إن المستثمر لديه تأثير جوهري عليها وتسمى الشركة الأولى بالشركة المستثمرة والأخيرة بالشركة الزميلة .
- ❖ اما اذا كانت الملكية تزيد عن 50% من رأس مال الشركة الأخرى أي ان المستثمر لديه سيطرة تامة عليها وتسمى الشركة الأولى بالشركة القابضة والأخيرة بالشركة التابعة .

ج- من حيث اساس التقييم : يتم الاعتراف بخسائر هبوط القيمة غير المؤقت وعند اعادة تصنيف الاستثمارات قصيرة الاجل الى استثمارات طويلة الاجل يتم تقييمها طبقا لقاعدة الكلفة او السوق ايهما اقل .

وبهذا الصدد ترى الباحثان ان الواقع العملي يشير الى ان معظم كلف الاستثمار تكون اقل من قيمتها السوقية باستثناء بعض الحالات التي يكون الحال بالعكس ، كما ان الشركات العامة لا يتم تداول اسهمها في سوق العراق للاوراق المالية مما يجعل عملية تحديد قيمتها السوقية امراً صعباً، وبالتالي فان قيمة الاستثمارات المدرجة في الميزانية تكون مضللة للقارئ كونها لا تعكس قيمتها السوقية.

د- من حيث العرض في القوائم المالية : يتم عرض الاستثمارات المالية طويلة الاجل بموجب النظام المحاسبي الموحد تحت بند الموجودات غير المتداولة .

وترى الباحثان ان عرض الاستثمارات المالية طويلة الاجل ضمن بنود الموجودات غير المتداولة جاء موافقاً لمعايير المحاسبة الدولية الا انه لم يقدم مزيداً من الافصاح من حيث بيان هل تلك الاستثمارات في شركات زميلة ام تابعة.

هـ- من حيث المعالجات القيدية : هناك اختلاف في اثبات المعالجة القيدية للاستثمار في الشركات الاخرى بين النظام المحاسبي الموحد ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) وكما موضحة في الجدول رقم (2) :

جدول (2) مقارنة المعالجات القيدية الواردة في النظام المحاسبي الموحد

مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (28)

الحالة	المعيار المحاسبي الدولي رقم (28)	النظام المحاسبي الموحد
--------	----------------------------------	------------------------

من د/ استثمارات طويلة الاجل - حسب القطاع الى د/ نقدية لدى المصارف	من د/ الاستثمار في الشركة الزميلة س الى د/ النقدية	عند شراء اسهم
لا يسجل قيد	من د/ الاستثمار في الشركة الزميلة س الى د/ ايرادات الاستثمار في حقوق الملكية لدى الشركة الزميلة (بمقدار حصتها من اسهم الشركة الزميلة)	عند تكون نتيجة نشاط الشركة الزميلة ربحاً
من د/ نقدية في الصندوق الى د/ ايرادات الاستثمارات المالية	من د/ النقدية الى د/ الاستثمار في الشركة الزميلة س (بمقدار حصتها من اسهم الشركة الزميلة)	عند اعلان الشركة الزميلة عن توزيع ارباح
لا يسجل قيد	من د/ خسائر الاستثمار في حقوق الملكية لدى الشركة الزميلة الى د/ الاستثمار في الشركة الزميلة س (بمقدار حصتها من اسهم الشركة الزميلة)	عندما تكون نتيجة نشاط الشركة الزميلة خسارة
لا يسجل قيد	لا يسجل قيد لا يسجل قيد	في نهاية السنة المالية أ- عندما تكون القيمة العادلة اكبر من الدفترية ب- في حالة انخفاض قيمتها العادلة عن قيمتها الدفترية
من د/ خسائر هبوط اسعار الاستثمارات المالية الى د/ مخصص هبوط اسعار الاستثمارات المالية (تخفيض قيمة الاستثمارات طويلة الاجل مباشرة)	لم ترد المعالجة القيدية ضمن المعيار المحاسبي	عند الرسملة
من د/ الاستثمارات المالية الى د/ احتياطي اسهم مجانية		

وقد اشارت القاعد المحاسبية المحلية (14) ان ارباح الأسهم تعتبر إيرادا كونها تمثل عائدا على الاستثمار، وفي حالة الاستثمار في الأسهم التي تمثل حقوق الملكية فعند الإقرار بتوزيعات الأرباح قبل عملية الشراء فتعتبر الإيرادات (الأرباح) عن تلك الأسهم بمثابة استرداد لتكلفة الاستثمار وتسجل بشكل منفصل عن كلفة شراء الأسهم وإذا كانت هناك صعوبة في القيام بهذا التخفيض يتم القيام بتخفيض تكلفة الاستثمار بقيمة الأرباح المستحقة الا ان النظام المحاسبي الموحد لم يتطرق الى المعالجة المحاسبية الخاصة بتلك الحالة.

مما تقدم نلاحظ ان المعالجات القيدية للاستثمارات طويلة الاجل والمبينة اعلاه لا تتوافق مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية، فهي لا تسجل قيد عندما تكون نتيجة نشاط الشركة المستثمر فيها ربحاً الا عند اعلان الشركة المستثمرة فيها عن توزيع ارباح كما انه لا يتم تثبيت قيد في حالة تحقق الشركة

المستثمر فيها خسارة وبالتالي فان القوائم المالية تكون مضللة للقارئ فلو تم اتباع طريقة حقوق الملكية قد يكون رصيد حسابات الاستثمارات صفراً نتيجة الخسائر المتكررة للشركة المستثمر فيها وهو عكس ما تظهره البيانات المالية طبقاً للنظام المحاسبي الموحد.

#### و- من حيث الإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية :

قدمت القاعدة المحاسبية المحلية (14) " المحاسبة عن الاستثمارات العديد من البنود الواجب الإفصاح عنها وهي ( السياسة المحاسبية لتحديد القيمة المدرجة للاستثمارات، الإفصاح في حساب الأرباح والخسائر عن إيرادات الاستثمار المتأتية من الفوائد والعوائد وتوزيعات الأرباح سواء من الاستثمارات المتداولة او طويلة الأجل ، الهبوط غير المؤقت في قيمة الاستثمارات طويلة الأجل ، الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع او إعادة تصنيف الاستثمارات طويلة الأجل ) فضلاً عن الإفصاح والتحليل في تقرير الإدارة عن القيمة السوقية للاستثمارات القابلة للتداول ، القيود الهامة المفروضة على الاستثمارات أو تحويل عوائدها والمتحصلات من بيعها ، تحليل محافظ الاستثمار طويلة الأجل حسب أصنافها ، تفاصيل أي استثمار يمثل بمفردة نسبة هامة من مجموع موجودات الشركة وأية امتيازات تتمتع بها الشركة بسبب الاستثمارات كعضوية مجالس الإدارة .

اما القاعدة المحاسبية المحلية (6) " الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية " فقد قدمت العديد من الايضاحات المتعلقة بالاستثمارات منها اعداد كشف بتفاصيل الاستثمارات في الشركات التابعة ونسبة الملكية أو اسهم الشركات الأخرى وبيان الطريقة المحاسبية المتبعة في تقويم وعرض الاستثمارات المالية ، فضلاً عن بيان القيمة السوقية لكل استثمار في سوق العراق للأوراق المالية وفقاً لسعر الإقفال في نهاية الفترة ، والمبلغ الكلي للأرباح او الفوائد المترتبة عن كل استثمار كذلك الحجوزات والرهنات والقيود والالتزامات على ملكية الاستثمارات.

وترى الباحثان ان القاعدة المحاسبية المحلية (14) لم تشير الى تقسيم الاستثمارات حسب نسب الملكية وكيفية الإفصاح عنها ومدى وجود تأثير جوهري للمستثمر على الشركة الزميلة على غرار المعيار المحاسبي الدولي (28) ، كما ان القاعدة المحاسبية المحلية الخاصة بالإفصاح لم تبين طبيعة الحجوزات والرهنات والقيود والالتزامات على ملكية الاستثمارات الواجب الإفصاح عنها ، والتي اشار اليها معيار اعداد التقارير المالية رقم (12) بأنها تلك القيود التشريعية، والتعاقدية، والتنظيمية . والجدول رقم (3) يبين اهم الفروقات في الاستثمارات المالية بين النظام المحاسبي الموحد والمعايير المحاسبية الدولية.

جدول (3) اهم الفروقات للاستثمارات المالية في ظل كل من النظام المحاسبي الموحد والمعايير المحاسبية الدولية

اساس المقارنة	في ظل النظام المحاسبي الموحد	في ظل المعايير المحاسبية الدولية
التعريف	حدد التعريف هدف الاستثمار باستغلال	ان هدف الاستثمار هو خلق ثروة ممثلة في

توزيعات وإيرادات وعوائد أو أية مزايا أخرى تحصل عليها الشركة المستثمرة، ومثال ذلك المنافع التي تنتج من العلاقات التجارية .	الفائض من السيولة النقدية لاجل تحقيق عوائد مالية.	
صنف الاستثمار حسب الغرض من اقتنائه الى (لغرض البيع ، المتاجرة ، لغاية تاريخ الاستحقاق) فضلا عن تصنيفه حسب نسب الملكية في راس مال الشركات الاخرى الى استثمارات في شركات تابعة واستثمارات في شركات زميلة واستثمار في مشروع مشترك)	تم تصنيفه على اساس المدة الزمنية للاحتفاظ به الى استثمارات قصيرة الاجل وطويلة الاجل كما اعاد تصنيفها حسب القطاعات (عام، تعاوني، مختلط ، خاص ، عالم خارجي )	تصنيف الاستثمار المالي
حسب نسب الملكية في راس مال الشركات الاخرى طريقة ( الكلفة، حقوق الملكية ، القوائم الموحدة)	الكلفة او السوق ايهما اقل	اساس التقييم
ضمن الموجودات غير المتداولة	ضمن الموجودات غير المتداولة	العرض في القوائم المالية

## المحور الرابع

### الاستنتاجات والتوصيات

#### 1. الاستنتاجات:

أ- إن توافق البيئة المحلية مع البيئة الدولية في مجال معايير المحاسبية الدولية له منافع كثيرة من حيث قابلية البيانات المالية

للمقارنة وتقديم افصاحات كافية للمستثمرين

تساعدهم في اتخاذ قرارات رشيدة.

ب- ان أوجه القصور في القاعدة المحلية تتمثل

بالاتي :-

أولاً- عدم توافق القاعدة المحلية رقم (14)

الخاصة بالمحاسبة عن الاستثمارات مع

الاعتبار نسب التملك في راس مال الشركات الاخرى والغرض من الاحتفاظ بالاستثمار.

ثانياً- اقتصر النظام المحاسبي الموحد على الاعتراف بخسائر هبوط القيمة غير المؤقت ، وتقييم الاستثمارات على اساس الكلفة او السوق ايهما اقل عند اعادة تصنيف الاستثمارات قصيرة الاجل الى استثمارات طويلة الاجل ولم يتم التطرق إلى المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات الزميلة وفقاً لما جاء به المعيار المحاسبي الدولي (28) من خلال تبني طريقة حقوق الملكية.

ثالثاً- أن تطبيق النظام المحاسبي الموحد للاستثمارات في الشركات الزميلة لا يبين حقيقة الوضع المالي ولا يفصح عن المعلومات المفيدة لمتخذي القرار لاختلافه في بعض الفقرات عن المعالجات الدولية.

أ- ضرورة زيادة الاهتمام بالبيئة المحاسبية وتطويرها من خلال تدريب الملاك المحاسبي على معايير المحاسبة الدولية ومعايير اعداد التقارير المالية.

ب- ضرورة قيام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق بإصدار قاعدة محاسبية محلية لتنظيم المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات الزميلة بالاعتماد على المعيار المحاسبي الدولي ( 28 ) مع مراعاة البيئة العراقية.

معيار المحاسبة الدولية رقم (28) في معالجة طرائق القياس والإفصاح الخاصة بالعمليات المالية للاستثمارات في الشركات الزميلة حيث ان اغلب النصوص للقاعدة المحلية جاءت مطابقة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (25) "المحاسبة عن الاستثمارات" الملغي.

ثانياً- قصور القاعدة المحاسبية المحلية رقم (6) الخاصة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية في تقديم افصاح كافي عن الحصص في المشروعات الاخرى على غرار معيار اعداد التقارير المالية رقم (12).

ج- ان أوجه القصور في النظام المحاسبي الموحد تتمثل بالاتي:

أولاً- ان الاستثمارات المالية تصنف بموجب النظام المحاسبي على اساس المدة الزمنية للاحتفاظ بالاستثمار دون الاخذ بنظر

رابعاً- ان تعريف الاستثمار الوارد في النظام المحاسبي الموحد لم يكن تعريفاً شاملاً اذ حدد هدف الاستثمار بتحقيق العوائد المالية دون الاخذ بنظر الاعتبار الاهداف الاستراتيجية الاخرى.

## 2. التوصيات :



ج- تقديم المزيد من الإفصاحات في البيانات المالية من خلال بيان مقدار الاستثمار في الشركات التابعة والشركات الزميلة.

د- تطوير النظام المحاسبي الموحد بما يضمن مواكبة التطورات الحاصلة في البيئة العراقية من خلال إعادة النظر بالمعالجات المحاسبية الواردة فيه واعتماد طريقة حقوق الملكية في المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة .

هـ- اعتماد تعريف الاستثمارات المالية الوارد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (25).

## قائمة المصادر

- أ- القوانين والتشريعات والوثائق الرسمية:
- 1- ديوان الرقابة المالية ، النظام المحاسبي الموحد ، الطبعة الثانية ، بغداد ، 2011م.
  - 2- مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق ، القاعدة المحاسبية رقم (14)، بعنوان " المحاسبة عن الاستثمارات " ، بغداد ، 2001 م .
  - 3- مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق ، القاعدة المحاسبية رقم (6)، بعنوان " الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية " ، بغداد ، 2012 م .
  - 4- مجلس معايير المحاسبة الدولية، "معياري المحاسبة الدولي رقم 28"، 2011م.
  - 5- مجلس معايير المحاسبة الدولية ، "معياري المحاسبة الدولي رقم 25"، 1994م.
  - 6- مجلس معايير المحاسبة الدولية، " المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 12"، 2011م.
  - 7- معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم (7) " الإستثمارات في المنشآت الزميلة " 2014م.
- ب- الكتب :
- 1- الجعارات ،خالد جمال ،مختصر المعايير المحاسبة الدولية 2015، مطبعة جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، الجزائر ، 2016م.
  - 2- الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة ، الطبعة الاولى ، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت ، 1990 م .
  - 3- القاضي حسين ، وحمدان مأمون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد، 2012م.
  - 4- الكسار ، طلال عبد الحسن حمزة، "المحاسبة المتقدمة للاستثمار في الأسهم والسندات - وتطبيقاتها للمعايير المحاسبية الحديثة والقابضة والتابعة " ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى، 2009م.
- 5- حماد، طارق عبد العال ، موسوعة معايير المحاسبة ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2016م.
  - 6- حماد ،طارق عبدالعال،"دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها ، الطبعة الاولى ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2008م.
  - 7- شلتوت، محمد قاسم ، "المدخل الاتصالي لتحديد التقارير المالية " النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود ، 1995 .
  - 8- ميرزا ، عباس علي، ايلي ،جراهام .جي هولت ، دليل وكتاب التنفيذ العملي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، الطبعة الثالثة ، 2011م.
  - 9- نور، أحمد، المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي، الدار الجامعية، مصر ، 2004م.
- ج- البحوث والاطاريح والرسائل الجامعية :
- أولاً- البحوث:
- 1- ابو زيد ، محمد المبروك ، " المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية " ، ايتراك للنشر والتوزيع ، مصر ، 2005. ، نقلا عن صبا يحي نوال ، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الدولي الثالث حول : آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبي ، جامعة الوادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
  - 2- الشراوي، منى حسن أبو المعاطى ، أثر الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على تعزيز كفاءة استثمار رأس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بحث مقدم للمؤتمر الاكاديمي والمهني السنوي الخامس بعنوان المحاسبة في عالم متغير " المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة " ، كلية التجارة جامعة القاهرة ، 2014.

، رسالة ماجستير في علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة قاصدي مرباح ، 2014 م.

4- عوجه ، حسنين كاظم، القياس والإفصاح عن القيمة العادلة لصافي أصول الوحدة الاقتصادية وأهميتها في ترشيد القرارات الاستثمارية بالتطبيق على عينة من شركات القطاع الصناعي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، رسالة ماجستير في العلوم المحاسبية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 2011م.

5- لوائي، ندى كاكي پيره، القياس والإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات وانعكاساتها على خاصية التمثيل الصادق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 2016 م.

رابعاً- المواقع من شبكة الإنترنت:

- (<https://accdiscussion.com>)

3- محمود، بكر إبراهيم، الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق " مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية ، العدد 71، 2008م .

4- نجم، بان توفيق و ناصر، عليه صالح " التقويم المحاسبي للاستثمارات ومدى الملائمة مع المعايير المحاسبية في دول مجلس التعاون الخليجي" بحث منشور في مجلة الاقتصادي الخليجي العدد(19) لسنة (2011م) .

ثانياً- الاطاريح والرسائل الجامعية:

1- الاسدي ،احمد ابراهيم عبد الحسين، تأثيرات تطبيق المعايير الدولية المالية على القياس والإفصاح المحاسبي في العراق دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة، شهادة المحاسبة القانونية ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، 2010م.

2- الوتار، صادق عبد الجبار كرم، دور المدقق الخارجي في التحقق من موضوعية قياس التقديرات المحاسبية وكفاية الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في ظل المعايير الدولية، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة المستنصرية، بغداد، 2007م.

3- عبد اللطيف ، شادو ، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية لمدينة ورقلة

## References

- 1- Bakker, Erwin & others,(2017),**interpretation and application of ifrs standard**, John Wiley & Sons ,Ltd,USA..
- 2- Barry, Elliott and Jamie , Elliott ,(2011),**Financial Accounting And Reporting** ,Pearson Education Limited, Fourteenth edition, England.
- 3- Belkaoui , Ahmed(2004), "**Accounting Theory**",5th edition, South- Westrn - cengage learning.
- 4- Hashem Mohammed Hashem Al-Shami, (2007), **Study of Disclosure of Accounting Policies and Accounting Standards by the Banking Companies of Yemen and India and its Impact on the Users**, A Thesis Submitted to the University of Pune for the Degree of Doctor of Philosophy In Commerce (Accountancy).
- 5- Hendriksen, Eldons., (1992),"**Accounting theory** ", Richard D, New Yourk
- 6- Jerry J.Weygandt, Paul D. Kimmel, and Kieso Donald E,(2012) **Accounting Principles**, 10 Edition, John Wiley& Sons, Inc..
- 7- Kay Muller,(2008), **Investing in Private Equity Partnerships The Role of Monitoring and Reporting** , First Edition, gabler Edition wissenschaft , Germany.
- 8- Kovacs , Daniel, Mate, (2013) , **The Role and Application of fair Value Accounting in the Hungarian Regulatory Framework**, A thesis Submitted to Curviness University of Budapest, in Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Management and Business Administration.
- 9- Miroslav SkodaK , Gabriela Slavikova, (2015 )، **Fair value measurement after financial crunch**, Published by Elsevier Ltd، 20th International Scientific Conference Economics and Management.
- 10- Steven M. Bragg ، **Accounting Reference Desktop** ،(2002) ،John Wiley& Sons, Inc.، New York.
- 11- Walter T. Harrison Jr, Charles T. Horngren and C. William (Bill) Thomas,(2015), **Financial Accounting**, Tenth Edition, Pearson Education, Inc., USA.

WESSEL, MARTHINUS -12  
BADENHORST, (2014) ,**A multi-dimensional analysis of the value-relevance of fair value and other disclosures for investments in associates**, Submitted in fulfillment of the degree Doctor Philosophies in Financial Management in the Faculty of Economic and Management Sciences at the University of Pretoria

## السياسة النقدية واثرها على التضخم في العراق بعد عام 2003

## كلية الأمام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة

م.م. فاضل كريمة كزار الشيباني

[Fadhil155@yahoo.com](mailto:Fadhil155@yahoo.com)

## المستخلص:-

تعد السياسة النقدية من السياسات الاقتصادية الفعالة في مواجهة ظاهرة التضخم باعتبارها جزءاً أساسياً ومهماً من اجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة لاي بلد، وتتمارس هذه السياسة دورها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي وبالشكل الذي يتلائم مع الظروف الاقتصادية السائدة بهدف امتصاص السيولة النقدية الفائضة، وبعد عام 2003 شهد الاقتصاد العراقي بشقيه النقدي والحقيقي مرحلة جديدة حصلت فيها تغييرات اهمها حصول البنك المركزي العراقي على استقلالية وفقاً لقانون 56 لسنة 2004 في رسم السياسة النقدية وتحديد الأدوات الملائمة لتنفيذ تلك السياسة فضلاً عن استحداث ادوات جديدة تلائم توجهات اهداف السياسة النقدية في العراق ولعل اهمها استقرار الاسعار ورفع قيمة الدينار من خلال اشارتي سعر الصرف وسعر الفائدة .

وقد تضمن البحث ثلاث محاور المبحث الاول تضمن طبيعة السياسة النقدية قبل عام 2003، والمبحث الثاني تناول تطبيق الأدوات الحديثة للسياسة النقدية بعد عام 2003 وحصول البنك المركزي العراقي على استقلاليته، اما المبحث الثالث تناول مدى فاعلية وكفاءة ادوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التضخم اضافة الى الاستنتاجات والتوصيات حيث اكدت الدراسة ان استخدام البنك المركزي لأليات وادوات الحديثة ساعدته من الوصول الى الهدف الرئيسي وهو السيطرة على التضخم حيث انخفض معدل التضخم من 33.5% عام 2003 الى 1.9% عام 2013 وهذا ادى الى استقرار في اسعار الصرف واستقرار في المستوى العام للأسعار، لذلك يجب تفعيل وتنشيط سوق العراق للأوراق المالية من خلال قيام البنك المركزي بطرح الحوالات والسندات.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، التضخم، الاسعار، البنك المركزي

## Monetary policy and its impact on inflation in Iraq after 2003

Fadel Krayah Kazaar Al-Shaibani

Imam Kadhim Islamic University College

### Abstract:-

Monetary policy is an effective economic policy in the face of inflation ,as a fundamental and important part of the components of the general economic policy of any country. This policy plays its role by influencing the volume of money supply in a manner that is appropriate to prevailing economic conditions ,in order to absorb the cash surplus. After 2003 witnessed the Iraqi economy, in both monetary and real stage of the new changes took place ,the most important of which was the independence of the central Bank of Iraqi ,according to law 56 of 2004 in the formulation of monetary policy , and the identification of appropriate tools to implement this policy, in addition to the development of new tools ,that fit the orientations of the objectives of monetary policy in Iraq, the most important of which is the stability of prices, and the appreciation of the dinar, through the exchange rate and interest rates. The research was divided in to three sections. The first section included the nature of monetary policy before 2003. The second section dealt with the application of the modern tools of monetary policy after 2003, and the obtaining of the central Bank of Iraq independence. The third section dealt with the effectiveness and efficiency of monetary policy tools in achieving economic stability ,and reducing the inflation ,in addition to the conclusions and recommendations ,where the study confirmed that the use of the central Bank of modern instruments and tools helped him to reach the main goal of controlling inflation ,where the rate of inflation fell from 33.5% in 2003 to 1.9% in 2013 ,and this led to stability in exchange rates, and a stability in the general price level, Therefore, the Iraqi market for securities should be activated and activated through the central Bank.

**Key words:** Monetary policy, inflation, prices, central Bank.

**المقدمة:-**

النهائي وهو الحد من التضخم وتحقيق الأستقرار الاقتصادي.

**الدراسات السابقة:-**

1-دراسة داحمد ابراهيم، التضخم والسياسة النقدية، حاولت الدراسة الى تعريض الفرضيات التي تقوم عليها السياسة النقدية للاختبار في ضوء التجربة والتحليل الكمي .

2-دراسة دثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 23، 2010 وركزت الدراسة على دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم بعد حصول البنك المركزي على استقلالته واستخدام الادوات الحديثة في الحد من ظاهرة التضخم.

3-احسان عاشور، دراسة ادارة السياسة النقدية ودورها في تحقيق الأستقرار والنمو الاقتصاديين في العراق للمدة (1990-2011)، اطروحة دكتوراة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، تناولت الدراسة توضيح ان البنك المركزي استطاع من تحقيق استقرار اقتصادي نسبي بعد عام 2003 من خلال خلق بيئة داعمة لتحقيق معدلات نمو مقبولة في الناتج المحلي الاجمالي .

**المبحث الاول :-طبيعة السياسة النقدية قبل عام 2003 :-**

ان مفهوم السياسة النقدية هو تدخل السلطات النقدية لغرض التأثير على عرض النقود وتوجيه الأنتمان باستخدام وسائل نقدية معينة وهدف ذلك هو الوصول الى الاهداف الاقتصادية ومنها:-

تلعب السياسة النقدية دوراً فاعلاً و متميزاً في تحقيق معدلات نمو عالية وتحقيق الأستقرار والتوازن الاقتصادي وبالأخص الحد من ظاهرة التضخم ، وقد تحتاج السياسة النقدية الى اجراءات مكملة من قبل السياسة المالية تكملها ولا تتعارض معها للوصول الى الهدف النهائي لان السياسة النقدية تتفاعل مع السياسة المالية في عدد من المجالات لان السياستين تستهدفان اهدافاً نهائية محددة، ومن خلال البحث سيتم التطرق الى الآليات والنتائج المتحققة للسياسة النقدية الجديدة لان تقييم النجاحات والاختفاقات التي رافقت تطبيق هذه السياسة لفترة مابعد عام 2003 هي معقدة وحساسة للغاية لما يرافقها من صعوبات او نتائج جانبية من هنا وهناك لذلك لا بد من تقييم مدى الكفاءة والاداء للسياسة النقدية الحديثة ومدى نجاحها في الوقت الحاضر .

**مشكلة البحث:-** الأقتصاد العراقي يعاني من ظاهرة التضخم لفترة طويلة من الزمن بسبب الأدوات المستخدمة من قبل البنك المركزي.

**هدف البحث :-** معرفة النجاحات والاختفاقات لأداء السياسة النقدية في العراق لما بعد 2003 وتقييم كفاءة الادوات الحديثة المستخدمة كمزاد العملة ومزاد الحوالات والتسهيلات التي ساهمت الى حد كبير في الحد من التضخم والسيطره عليه .

**فرضية البحث:-** حصول البنك المركزي على استقلالية بموجب قانون 56 لسنة 2004 مكنه من السيطرة على التضخم الذي رافق الأقتصاد العراقي لفترة طويلة من الزمن، عن طريق الأدوات الغير مباشرة والادوات الحديثة التي وظفت جميعها الى الهدف

(الرخص) المتبعة حيث ان البنك المركزي كان يمثل (الرافعة المالية) لتمويل عجز موازنة الدولة دون قيود وبشكل مفرط مما ينتج عنه زيادة متسارعة في نسب التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار مع نمو عرض النقود بصورة كبيرة، كما يلاحظ ان البيئة الاقتصادية للعراق آنذاك كانت طاردة للاستثمار المحلي والاجنبي وطاردة للانتاج الحقيقي وجاذبة للمضاربة بسبب تأثيرات التضخم الجامح، كما ان الاقتصاد العراقي احادي الجانب يعتمد على صادرات النفط والتي تغطي ايراداتها مايقارب 90% من نفقات الخزينة وعند تعرض اسواق النفط الى صدمات العرض بسبب تغيرات اسعار النفط تنتقل الصدمة بشكل مباشر الى الاقتصاد العراقي والتي تسمى بصدمة العرض الخارجية والتي تؤثر في الموازنة العامة للدولة وتظهر اثار هذه الصدمة من خلال زيادة حدة التضخم وتأثر العملة المحلية (الدينار) سلباً وتحول الافراد الى استخدام موجودات اخرى كمخزن للقيمة بدلا من الدينار هو الدولار .

### المبحث الثاني :-تطبيق الادوات الحديثة للسياسة النقدية بعد عام 2003 –

ابرزحدث يتعلق بأداء السياسة النقدية لفترة مابعد عام 2003 هو الاستقلالية التي حصل عليها البنك المركزي العراقي بموجب قانون 56 لسنة 2004، فقد اتسمت السياسة النقدية في العراق بموجب القانون الجديد للبنك المركزي بمسار نقدي جديد مختلف تماماً عن السابق من حيث الادوات المستخدمة في تنفيذ السياسة النقدية ومن حيث الأهداف ، ابتداء من هدف كبح جماح التضخم واستقرار

1-استقرار مستوى الاسعار :حيث يرتبط مستوى الأسعار بالاستقرار الاقتصادي العام واستقرار في عرض النقود ،اضافة الى ان الاستقرار في الاسعار يحفز الاستثمار المحلي والاجنبي على حد سواء .

2-تحقيق مستوى استخدام عالي :وتشغيل الأيدي يعتبر من الاهداف المهمة والذي يساهم في توظيف الموارد البشرية والطبيعية اضافة الى الحد من البطالة .

3-زيادة النمو الاقتصادي :هدف عام يسعى اليه الجميع من خلال زيادة حجم الناتج الاجمالي وزيادة دخل الأفراد ورفع المستوى المعاشي وزيادة الاستثمار .

4-حيث ان ميزان المدفوعات عبارة عن مرآة توضح الايرادات والمصروفات الخارجية المتعلقة بالمعاملات بين الدولة والعالم الخارجي والذي يظهر من خلال حساب الدائن والمدين لفقرات الميزان ويوضح القوة في حالة وجود فائض والضعف في حالة وجود عجز لذا تسعى السياسة النقدية الى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات .

5-تطوير القطاع المصرفي واسواق المال :وسائل السياسة النقدية تشمل على مجموعة من الادوات المستخدمة من قبل البنك المركزي منها الأدوات الكمية او الادوات غير المباشرة وهي الاحتياطي القانوني ،سعر الخصم ،عمليات السوق المفتوحة ،والأدوات النوعية او الأدوات المباشرة ومنها التميزفي معدلات الفائدة ،الاقتراض بضمان سلعة او انتاج والاقناع الأدبي .

شهدت السياسة النقدية في تلك الفترة خضوعاً الى قرارات السلطة السياسية وخصوصاً فيما يتعلق بسياسة الأصدار النقدي (سياسة النقد



التجارية على خلق الودائع وتقديم الأئتمان من خلال تلك النسبة (غدير، 2012، 48).

فاذا أراد البنك المركزي زيادة عرض النقود من خلال زيادة قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان فالبنك المركزي يقوم بخفض نسبة الاحتياطي القانوني وعلى العكس اذا اراد البنك المركزي بخفض عرض النقود من خلال تخفيض قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان فان البنك المركزي في هذه الحالة سيرفع نسبة الاحتياطي القانوني .

ووفقا لهذه التوجهات الجديدة تم توجيه متطلبات الاحتياطي القانوني لكل انواع الودائع بعد ما كانت نسب تلك المتطلبات تختلف باختلاف نوع الوديعة وطبيعة المصارف ،حيث حدد البنك المركزي منذ كانون الاول عام 2004 نسبة (25%) من رصيد الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني يمكن تعديلها من وقت الى اخر وفقاً للسياسة النقدية المتبعة توسعية كانت ام انكماشية بشرط ان تودع (20%) من تلك الودائع لديه فيما تبقى نسبة (5%) في خزائن المصرف كموجود نقدي (الشبيبي، 2007، 35-36)

وبخلاف ذلك تفرض فائده عقابية (penalty interest) على المصارف تساوي الفائدة على الائتمان الاولي مضاف اليها نسبة 5% وتمثل تلك الفائدة العقابية الفرق بين المعلومات الصحيحة والمظلة في حال عدم تطابق مؤشرات الاحتياطي القانوني مع الودائع .

ب- سعر اعادة الخصم :- يعتبر سعر اعادة الخصم من أقدم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية لسوق النقد ويقصد به الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي

الأسعار الى المحافظة على نظام نقدي ومالي مستقر وصولاً الى هدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية واطاحة فرص العمل مع التشديد بشكل خاص على تقوية قيمة الدينار العراقي لكي لكي يصبح (عملة وطنية جاذبة) وبنفس الوقت الحد من ظاهرة الدولار ولكن يبقى الهدف الرئيس للسياسة النقدية هو الحد من ظاهرة التضخم الجامح والذي يلقي بضراره على الاقتصاد بشكل عام وعلى دخل الفرد بشكل خاص ،وعند الاشارة الى الأدوات التي اعتمدها السياسة النقدية حديثاً هي الأدوات الكمية الغير مباشرة والتي تشمل (الاحتياطي القانوني ، وعمليات السوق المفتوحة ، وسعر الخصم) يضاف الى أدوات جديدة مستحدثة في علاج ظاهرة التضخم، كما نرى هناك بعض القرارات والخطوات المهمة التي قام بها البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 حيث اتاح له القانون الجديد استقلالية في اتخاذ بعض القرارات وخصوصاً ان البنك المركزي لم يعد تابعاً الى القرارات السياسية او المالية والتي جعلت منه سابقاً الممول الرئيس لعجز موازنة الدولة او مايسمى (الرافعة المالية) وهذا هو بحد ذاته نجاح وفرصة ذهبية لصانعي القرار الاقتصادي والنقدي .

ومما تقدم سوف يتم التطرق الى الأدوات والأهداف المستخدمة في تحقيق النتائج التالية

#### اولاً :- الادوات التقليدية -

أ- متطلبات الاحتياطي القانوني :- تحتفظ المصارف بنسبة معينة من ودائعها بشكل موجودات نقدية الغرض منها توفير حد أدنى من السيولة للمصرف وحد أدنى من الضمان للمودعين لدى البنك المركزي ويقوم البنك المركزي بالتحكم في مقدرة المصارف

للاقراض وأسعار الفوائد على ودائع الاستثمار الليلي، ويسعى البنك المركزي العراقي عبر تبنيه سعر البنك الى تحقيق الاستقرار في السوق النقدية وذلك من خلال ابقاء السيولة المصرفية بمستويات متماشية مع هذا السعر (البنك المركزي، 2009، 9)

ت- عمليات السوق المفتوحة :- يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بشراء أو بيع أدوات الخزنة والسندات الحكومية والاوراق المالية بصفة عامة ، قصيرة الأجل أو طويلة الأجل سواء مباشرة أو من خلال سوق المال وذلك بالتعامل مع المصارف والأفراد والشركات.

وتعتبر عمليات السوق المفتوحة من الادوات المهمة التي لجأ اليها البنك المركزي في تحقيق أهدافه بعد عام 2003 ويستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير في السيولة المصرفية الفائضة وايضاً التأثير في اسعار الفائدة للأجل القصيرة في السوق النقدية من خلال الإدارة السليمة للسيولة عن طريق مزادات بيع وشراء الاوراق المالية الحكومية ، ويقوم البنك المركزي وفقاً لهذه العمليات بالبيع او الشراء المباشر (الفوري والأجل) ، للأوراق المالية لدين صادر من قبله أو من قبل الحكومة ، شرط ان تتم عملية البيع أو الشراء للأوراق الحكومية في السوق الثانوية (secondary Market) وكذلك الشراء والبيع المباشر (الفوري والأجل) للنقد الأجنبي .وعلى الرغم من أهمية هذه الأداة فان البنك المركزي لم يمارسها بمفهومها التقليدي منذ التأسيس حتى عام 2004 اذ انحصرت العمليات التي مارسها خلال تلك المدة ببيع حوالات الخزينة والسندات الحكومية في السوق الأولية فقط ، الا ان القانون الجديد للبنك المركزي قد ساعد على خلق اتجاهاً جديداً في ممارسة هذه الأداة

الاوراق المالية والتي تقوم بخصمها المصارف التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية نستخدمها لأغراض منح الائتمان للأفراد والمؤسسات (pailwar,2013.331).

ويعتمد تحديد سعر السياسة (اعادة الخصم) على عرض وطلب السيولة داخل السوق النقدية ،اي على الظرف الاقتصادي وحاجة الاقتصاد للسيولة من ناحية وعلى القدرة على الأيفاء من ناحية اخرى (الدليمي، 1992، 59).

فعند زيادة حجم الائتمان عند المستوى المطلوب والمرغوب فيه فقد تبدأ بوادر التضخم النقدي في الظهور فان البنك المركزي سوف يرفع سعر السياسة (اعادة الخصم) الأمر الذي يزيد تكلفة حصول المصارف التجارية على النقود او الائتمان او الاحتياطات النقدية وتؤدي هذه الزيادة الى رفع سعر الفائدة على القروض التي تمنحها المصارف التجارية لعملائها وهذا يؤدي الى انخفاض الطلب على الائتمان وبالتالي انخفاض حجم الانفاق الكلي والذي يساهم في التخفيف من حدة الضغط التضخمي الى حد ما ويحدث العكس في حالة الركود(السمحن واخرون، 2011، 259).

ونظراً لعدم تطور السوق النقدية في العراق فانه لايمكن الاعتماد على سعر السياسة في اعطاء تصور عن السياسة النقدية للبنك المركزي ،لهذا عمل البنك المركزي على التركيز حول اسعار الفائدة بين المصارف من خلال تحديد سعر فائدة تأشيري يدعى(بسر البنك)وللمصارف الحرية الكاملة في تحديد اسعار الفائدة في التعامل فيما بينها ،وبموجبه تتحدد الاسعار في السوق الاولي والثانوي اضافة الى اسعار الفوائد للقروض الممنوحة عن طريق وظيفة الملجأ الاخير

الأستقلالية الكاملة بما يقوم به من مساعي لتحقيق أهدافه في المرحلة الجديدة والتي تمثلت في التصدي للتضخم والسيطرة على مناسيب السيولة النقدية والحفاظ على استقرار سعر الصرف والمساهمة في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي فضلاً عن العمل على استقرار النظام المصرفي ، وان تلك الأهداف مجتمعة اذا ماتم تحقيقها ستقود الى بناء ركائز قوية للأستقرار الاقتصادي ومقدمات ملائمة لمناخ الاستثمار المرغوب بالإضافة الى تعميق السوق المالية وتقوية سبل الوساطة فيها وتمكينها للاندماج في النظام المالي العالمي (صالح،139،2012).

والخطوة الثانية هو صدور قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 والذي بموجبه تحولت الأدوات الرقابية للبنك المركزي من قوة مقيدة لعمل المصارف الى قوة مراقبة لعمل المصارف والتي تتولى تهيئة المناخ المناسب لعمل القطاع المالي دون اية قيود تحد من تحركاته وفعالياته(شناوة،56،2004).

وترتب على هذا التغيير الغاء خطط الائتمان وتحديد الفائدة المناسبة بصوره تنافسية حرة يفرضها الوضع الاقتصادي الجديد ،وتلائم اشارات السوق والاشارات السعرية التي باتت السياسة النقدية تعمل بموجبها وحدثت ترابط بين فعل السياسة النقدية والجهاز الرقابي للبنك المركزي وعمل مختلف المؤسسات الأيداعية المصرفية .

والخطوة الثالثة تشريع قانون مكافحة غسل الأموال رقم(93) لسنة 2004 اذ شرع لتأمين جانب المؤسسات المالية فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الارهاب والجريمة ويهدف الى أخذ الحيطة في تعاملاتها المالية على الصعيد الدولي والمحلي وقد تم تأسيس مكتب الابلاغ عن غسل الاموال الذي باشر عمله بموجب الأمر الاداري رقم(1308) في

حيث اجازت المادة (28) منه للبنك المركزي القيام بعمليات السوق المفتوحة مع المصارف التجارية الحائزة على ترخيص من قبله بموجب القانون المصرفي أو مع وسطاء ماليين حاصلين على الترخيص المناسب (تويني،124،2005).

وتبرز أهمية هذه الأداة من خلال ماتمارسه من تأثير على الأحتياطيات النقدية للمصارف التجارية ففي حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والرغبة في معالجة الكساد ،يتدخل البنك المركزي في السوق النقدي مشترئاً بعض السندات والأوراق المالية من الأفراد أوالمؤسسات أو المصارف التجارية ،وهذا سوف يؤدي الى زيادة الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية ويزيد من مقدرتها في منح الائتمان والذي يؤدي الى زيادة القوة الشرائية في الاقتصاد القومي ويزداد بالتالي الانفاق الكلي ،وعلى العكس من ذلك عندما يعاني الاقتصاد من حالة ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وظهور التضخم وارتفاع الاسعار(شامية،330،2013).

وكما قلنا ان البنك المركزي يدخل هذه السوق بائعاً أو مشترئاً للأوراق المالية الحكومية مستهدفاً من ورائها التأثير في كمية الأحتياطيات النقدية الفائضة لدى المصارف التجارية والذي يؤثر على خلق الائتمان حسب الظروف الاقتصادية .

#### ثانياً:- ادوات السياسة النقدية المستحدثة-

أ:- التشريعات القانونية المستحدثة للسياسة النقدية :-

ان صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 يشكل الخطوة الجديدة الاولى والذي منح بموجبه البنك المركزي

الموازنة العامة والقدرة على توفير تلك النقود من مصادرها المختلفة وبكلف متدنية او معدومة خصوصاً عن طريق الاصدار النقدي الجديد(عاشور،66،2013).

ان للسياسة النقدية دور في الحفاظ على استقرار القوة الشرائية للعملة الوطنية، ولا سيما بعد ان ارتبطت تلك السياسة باجراءات اصلاحية اساسية تزامن فيها هدف تقوية اواصر السوق النقدية وعمليات الوساطة المالية مع ضرورات استقرار سوق التحويل الخارجي وموازرة استقرار القيمة الخارجية للدينار العراقي، اذ ادى توازنهما الى تحقيق اشارتين سعريتين قويتين من اشارات السوق التي تبينتهما السياسة النقدية في بلوغ اهدافها المنوه عنها وهما اشارة سعر الفائدة على الدينار العراقي و اشارة سعر صرف الدينار العراقي ازاء العملات الاجنبية (صالح،2012،29).فالتحرر المالي الذي شهدته اسواق العراق في السنوات الخمس الماضية، جسدهت فعلياً السوق المالية الوطنية عبر حرية الجهاز المصرفي واطلاق قدرته في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة لديه، والتي عدت ركناً اساسياً من أركان تقوية الوساطة المالية التي هي جوهر الاستقرار المالي .

**ب:- التسهيلات القائمة :-** تعتبر التسهيلات القائمة كأداة من أدوات السيطرة على السيولة انسجاماً من السياسة النقدية الجديدة التي تهدف الى تسهيل ادارة السيولة للمصارف وتشجيع المصارف على التعامل فيما بينها (interBank) بصوره اوسع من الاقتصار على التعامل مع البنك المركزي .

ونرى ان الغرض الأساسي من استخدام تلك الأداة هو بناء صمام امان للمصارف

2007/4/19 ، وتم الغاء المديرية العامة للرقابة على التحويل الخارجي(حايط،59،2016).

وكانت الخطوة الرابعة اصدار اللوائح التنظيمية التي تمكن المصارف من تنويع عملياتها المصرفية خارج الميزانية العمومية بما يحقق قدرات تنافسية عالية وحصول على موارد مالية بأجال مختلفة وخفض المخاطر في مجالات الأستثمار(الخرجي والبارودي،12،2012).

كما حددت المادتين (24،25) من قانون البنك المركزي شكل العلاقة بين البنك المركزي والحكومة وحصرها بالتشاور مع الحكومة في اجتماعات دورية منتظمة لتبادل المعلومات والتنسيق فيما بينهم كل بحدود مسؤوليته، وايضا جواز حضور البنك المركزي الاجتماعات الحكومية ذات الطبيعة الداخلة في نطاق اختصاصه، وتمتد اعمال الأنابة الى مسك حسابات الحكومة والاشترك في عمليات الاقتراض المحلية والاجنبية التي تقوم بها الحكومة وادارتها بصفته الوكيل المالي لها، فضلا عن ضرورة اشراك البنك المركزي في المفاوضات حول القضايا المالية والنقدية مع الدول والمؤسسات الدولية، ذلك كله بشرط ان لا يتحمل البنك المركزي اية التزامات مالية او مسؤولية قانونية نيابة عن الحكومة(صالح،،2012،22).

ومما تقدم فقد اصبحت السياسة النقدية تمتلك تشريعات قانونية تزيد من فاعليتها وتضمن استقلالها من القرارات السياسية وتنظم عملها وأجراءاتها وتمنحها المزيد من الحرية في اختيار الادوات والوسائل الملائمة لتحقيق غاياتها وبما ينسجم مع التوجه الاقتصادي الجديد، كما ان ضمان الاستقلالية للبنك المركزي وفقاً لهذا القانون قد أرسى مبدأ الفصل بين القدرة على انفاق النقود من خلال

مساوياً الى سعر البنك مضافاً اليه ثلاث نقاط فوق سعر الأئتمان الأولي .

3- تسهيلات الملجأ الاخير للاقراض :- في الظروف الاستثنائية يمنح الأئتمان الى المصرف من قبل البنك المركزي، بشرط ان يكون طلب المساعدة المالية مستنداً الى تحسين السيولة لديه كما تمنح تلك التسهيلات لغرض المحافظة على النظام المالي اذا ما أصدر وزير المالية خطاب ضمان محرراً بالنيابة عن الحكومة يتعهد به تسديد مبلغ القرض ويكون دعم البنك المركزي بوصفه الملجأ الاخير للاقراض متاحاً لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر قابلة للتمديد وفق شروط معينة ويحدد سعر فائدة على هذا النوع من التسهيل بسعر البنك مضافاً اليه ثلاث نقاط ونصف النقطة، قابلة للتعديل وفقاً لنوع السياسة المتبعة(البنك المركزي، 2009، 9).

ثانياً-تسهيلات الأيداع القائمة :- استحدث البنك المركزي هذا النوع من التسهيلات بهدف امتصاص العرض الفائض من السيولة العامة،(وتقبل الودائع بالدينار العراقي او بالدولار الامريكي) من المصارف التي تتمتع بأرصدة زائدة للأستثمار لدى البنك المركزي لقاء فائدة اذا رغبت المصارف بذلك وتتمثل الودائع بالدينار العراقي نوعين هما :-

1-الاستثمار الليلي الذي يعبر عن الأجل القصير جداً للأستثمار تحول الى اسبوعي فيما بعد .

2-ودائع لمدة اربعة عشر يوماً وثلاثون يوماً ، اما الودائع بالدولار الأمريكي فهي على نوعين ايضاً هما الاستثمار الليلي (تحول الى اسبوعي فيما بعد) والنوع الثاني هو ودائع لمدة ثلاثين يوماً وتسعين يوماً(الشبيبي، 2007، 33).

للأستجابة الى تطورات السيولة غير المتوقعة وحالات عدم الكفاءة وضعف تقدير التنبؤ بالسيولة ، اضافة الى انها تساعد المصارف على ادارة فائض السيولة لديها بحرية وأمان تام ضمن معدل معتدل من اسعار الفائدة قصيرة الأجل وبالشكل الذي يوسع من أهداف سياسة البنك المركزي ذات الصلة بأسعار الفائدة قصيرة الأجل لان تلك التسهيلات وبكلا نوعيها تحمل اسعار فائدة لها الصلة بسعر السياسة (الشبيبي، 2007، 30-32).

### انواع التسهيلات :-

اولاً-تسهيلات الأقرض القائمة – بدأ العمل بهذا النوع من التسهيلات في شهر اب من عام 2004 من أجل الحفاظ على نظام مالي سليم ومنتظم يضمن السيطرة على اتجاهات السيولة المصرفية عبر الأشارات السعرية وتكون هذه التسهيلات على ثلاث انواع هي :-

1-الأئتمان الاولي (primary Credit) ويمنح البنك المركزي أئتماناً اولياً على اساس استثمار ليلي (overnight) تحول بعدها الى اسبوعي كمصدر دعم لتمويل المصرف ويستخدم المصرف هذا الأئتمان لغاية 20% من راسماله لمدة 15 يوماً ويكون سعر البنك قابل للتعديل وفقاً لمستجدات اهداف السياسة النقدية .

2- الائتمان الثانوي (Secondary credit) يمنح البنك المركزي هذا النوع من الائتمان كأئتمان قصير الأجل لغاية شهر واحد ويكون هذا النوع من الأئتمان مصدر دعم لتمويل المصرف، ويمنح هذا الأئتمان بسعر فائدة



40% من مكونات المعروض السلعي في العراق (الشبيبي، 2007، 35).

2-مزايدات حوالات الخزينة – أنشأت وزارة المالية (مزايدات الحوالات) وأوعزت الى البنك المركزي للعمل كوكيل مالي نيابة عنها في مزايداتها وهناك نوعان من الحوالات هي :-

أ-حوالات وزارة المالية – وقد تضمنت سياسة البنك المركزي العراقي الجديدة مزايدات حوالات الخزينة لمدة (91)يوم طبقت منذ عام 2004.

وقد قامت وزارة المالية بتغيير آجال المزايدات التي تقيمها من (91) يوم الى (182)يوم و(365) يوم ان مزايدات الحوالات ذات الأجل (91) يوم عام 2004 كان (324580) مليون دينار وبسعر خصم 6% اما بعد تغيير آجال المزايدات فقد اصبح المبلغ في عام 2013 (590040) مليون دينار للأجل (182) يوم اما الأجل (365) يوم فقد كان المبلغ (1300000) مليون دينار وبسعر خصم (5.83%) عام 2013 (البنك المركزي، 2014، 75).

ب-حوالات البنك المركزي – بدأ العمل بهذا النوع من المزايدات في عام 2006 لحوالات الخزينة ذات الأجل (182) و(365) يوم (البنك المركزي، 2007، 16).

ويكون هدف الحوالات هو تسديد الديون المترتبة على وزارة المالية قبل عام 2003 وعندما تقوم وزارة المالية بالتسديد يطفى البنك المركزي تلك الحوالات علماً ان البنك المركزي العراقي يقيم مزايدات من الحوالات ذات أجل (182)يوم كل اسبوعين واخر لبيع الحوالات التي مدتها (365)يوم كل ثلاثة أشهر.

ويحدد سعر الفائدة على مثل هذا النوع من الودائع بسعر اقل من سعر البنك، وتؤدي تلك التسهيلات الى سحب السيولة الفائضة من القطاع المصرفي تدريجياً الى وقت تتطور فيه الاسواق المالية الحكومية نسبياً وبالصورة التي تمكن البنك المركزي من ادارة عمليات السوق المفتوحة بكفاءة (تويني، 2005، 122).

ويمكن ملاحظة تلك التسهيلات ومبلغ الاستثمار لمدة سبعة ايام واربعة عشر يوم وثلاثون يوم حيث كان الاستثمار لمدة سبعة ايام عام 2013 (3134)مليار دينار وبسعر فائدة (4%)، اما الاستثمار لمدة (14) يوم فقد كان في عام 2005 حوالي (2571)مليار دينار وبسعر فائدة (6%) بينما الاستثمار لمدة (30) يوماً كان (1105)مليار دينار عام 2008 وبسعر فائدة 15%. (البنك المركزي، 2013، 27).

#### ت:- مزايدات العملات والحوالات-

1-مزايدات العملة الأجنبية – بدأ تطبيق المزايدات بتاريخ 2003/10/4 اذ أصبح البنك المركزي بمثابة سوق مركزية للعملة الأجنبية وقد استخدم البنك المركزي اسلوب المزايدات اليومية لبيع وشراء العملات الأجنبية (الدولار) بهدف السيطرة على عرض النقود والسيولة العامة من أجل الحد من ظاهرة التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. وقد حقق مزايدات العملة هدفين :-

-استقرار سعر صرف الدينار تجاه الدولار

-بناء احتياطي وغطاء من العملة الأجنبية حيث بلغ الغطاء الأجنبي للدينار ما يعادل 100% من العملة المصدرة، وان استقرار في سعر الصرف انعكس على استقرار أسعار السلع وخصوصاً المستوردة والتي تمثل

الاقتصادي على العراق مع توقف صادرات النفط العراقي الى الخارج وتجميد ارسدة العراق من النقد الأجنبي كل هذا ساهم في تفاقم حدة التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار كما موضح في جدول رقم (1) وبمقارنة نسب التضخم والرقم القياسي للأسعار ما بعد عام 2003 نلاحظ ان السياسة النقدية نجحت في تخفيض حدة التضخم ما بين (2003-2013) فقد انخفض معدل التضخم ليصل الى 1.9% عام 2013 بعد ان كان 33.5% عام 2003 و53.1% عام 2006 هذا الانخفاض يعطي مؤشراً جيداً على مدى فاعلية الإجراءات المتبعة من قبل السلطات النقدية وفاعلية الأدوات المستخدمة لكبح جماح التضخم والحد منه وانعكس ذلك على زيادة القوة الشرائية للدينار العراقي بالإضافة الى زيادة القوة الشرائية لدخل المواطن ،لذلك ان التضخم في العراق اصبح تحت السيطرة من خلال ضبط السيولة وضبط الانفاق والحد من الطلب الكلي.

شبه معطل والسبب في ذلك كون معدلات الفائدة الممنوحة على الودائع كانت سالبة القيمة الحقيقية قياساً الى التضخم ،كما ان انخفاض حجم

### المبحث الثالث :- مدى فاعلية أدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التضخم :-

بعد التطرق الى الأدوات المتبعة للسياسة النقدية القديمة والحديثة في مواجهة التحدي المتمثل بمكافحة التضخم والاستقرار المالي لابد لنا من قياس مدى نجاح او الاخفاق في تنفيذ السياسة النقدية الجديدة وفقاً للمؤشرات التالية:-

1-التضخم :-يعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك مؤشراً للتغير الحاصل في المستوى العام للأسعار ويمكن الحصول على بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك متمثلة بمستوى الرفاهية للفرد والمستوى المعاشي له ،ان التضخم ظاهرة ليست جديدة على الاقتصاد العراقي حيث تفاقمت نسب التضخم خلال فترة التسعينات وشهدت فرض الحصار

2

-عرض النقد:- يتضح من خلال المؤشرات النقدية ان عرض النقد تزايد بصورة كبيرة منذ التسعينات بسبب تمويل الأنفاق المدني والعسكري ولجوء السلطات النقدية الى سياسة النقد الرخيص ، كما ان دور اسعار الفائدة كان

## جدول رقم (1)

الرقم القياسي العام للأسعار ومعدل التضخم في العراق للمدة (1990-2013) باسساس ثابت (2007)

السنوات	الرقم القياسي العام (1) ( 100 = 2007)	معدل التضخم السنوي % بأساس 2007 (2)
1990	0.026	—
1991	0.073	180.8
1992	0.134	83.6
1993	0.4	198.5
1994	2.3	475.0
1995	11	378.3
1996	9.3	-15.5
1997	11.4	22.6
1998	13.1	14.9
1999	14.7	12.2
2000	15.5	5.4
2001	18	16.1
2002	21.5	19.4
2003	28.7	33.5
2004	36.4	26.8
2005	49.9	37.1
2006	76.4	53.1
2007	100	30.9
2008	112.7	12.7
2009	122.1	8.3
2010	125.1	2.5
2011	132.1	5.6
2012	140.1	6.1
2013	142.7	1.9

المصدر :- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الأرقام القياسية، لسنة 2014 مصدر:- العمود رقم2 تم احتسابه من قبل الباحث

الودائع قياساً الى النقد السائد لدى الافراد وانعدام الحافز على الأذخار لدى المصارف وتركز ظاهرة الأكتناز مع قلة الوعي المصرفي وقلة اعداد وفروع المصارف التجارية، كان له الأثر في الخلل الواضح في تركيبة عرض النقود بالإضافة الى تحول الأفراد من الأحتفاظ بالنقد المحلي (الدينار) الى الأحتفاظ بالنقد الأجنبي (الدولار)، بعد عام 2003 اصبح الهدف الأساسي للسلطات



النقدية هو استقرار معدل عرض النقود وخفض السيولة بما يخدم هدف كبح التضخم ومن جدول رقم (2) نلاحظ نجاح السلطات النقدية في استخدام أدواتها لتحفيز زيادة الايداع مقابل تخفيض نسبة الاحتفاظ بالنقد السائد حيث كانت نسبة العملة في التداول عام 2007 حوالي (65.5%) وحجم الودائع لدى المصارف (34.5%) مقارنة بعام 1990 حيث كانت نسبة صافي العملة في التداول (87.2%) والودائع الجارية بلغت (12.7%) اما في عام 2013 كانت نسبة العملة في التداول (47.3%) وحجم الودائع (52.6%).

ان النجاحات المتحققة في السيطرة على عرض النقود والسيولة العامة تعود لعدة اسباب منها مزادات العملة واستخدام اسعار الفائدة كمثبت اسمي للسياسة النقدية وعودة الثقة بالدينار كعملة تقوم بوظيفتها .

3- اسعار الصرف:- عملت السلطات النقدية على ايجاد سعر صرف توازني للدينار العراقي مقابل الدولار واقرب الى السعر الحقيقي بعد ان كان سعر الصرف قبل عام 2003 يخضع لنظام سعر الصرف الثابت وبما يعادل 3.3 دولار للدينار مع وجود 13 سعر صرف متعدد في سوق الصرف الموازي ومع زيادة متسارعة لسعر صرف الدولار مقابل الدينار مع تصاعد الأحداث السياسية وانعدام الاستقرار وقرب الغزو الامريكي للعراق قفز سعر صرف الدولار الى (1957) دينار للدولار عام 2002 بسبب انعدام الثقة بالعملة العراقية وفقدان وظيفتها كمخزن للقيمة، وبعد عام 2004 وصدور قانون البنك المركزي الجديد اتخذت الاجراءات لبدء المزادات على النقد الأجنبي من اجل تحقيق التوازن بين الطلب على الدولار وعرض الدولار وايجاد سعر صرف توازني للدينار العراقي مقابل الدولار والذي ادى الى استقرار في اسعار الصرف واستقرار الأسعار ثم الحد من ظاهرة الدولار كما موضح في جدول رقم (3).

جدول رقم ( 2 )  
النمو في عرض النقد ونسبة العملة الى عرض النقد في العراق للمدة (1990-2013) مليون دينار

السنوات	العملة في التداول 1	الودائع الجارية 2	عرض النقد بالمعنى الضيق 1+2 ( 3 )	النمو في عرض النقد 4%	نسبة العملة الى عرض النقد 5%	نسبة الودائع الجارية الى عرض النقد 6%
1990	13412.1	1947.2	15359.3	---	87.3	12.6
1991	21873	2797	24670	60.61	88.6	11.3
1992	36021	7888	43909	77.98	82	18
1993	67134	19296	86430	96.8	77.6	22.3
1994	199436	39460	238896	176.4	83.4	16.5
1995	584398	120666	705064	195.1	82.9	17.1
1996	881616	78887	960503	36.2	91.8	8.2
1997	929828	108269	1038097	8	89.6	10.4
1998	1192530	159346	1351876	30.2	88.2	11.8
1999	1274220	208616	1483836	9.7	85.9	14.1
2000	1474321	253685	1728006	16.4	85.3	14.7
2001	1782691.1	376397.9	2159089	24.9	82.5	17.4
2002	2563693.5	449907.6	3013601	39.5	85.1	14.9
2003	4629794	1143807	5773501	91.6	85.4	19.8
2004	7162945	2985681	10148626	75.8	80.2	29.4
2005	9112837	2286288	11399125	12.3	70.6	20.1
2006	10968099	4491961	15460060	35.6	80	29.1
2007	14231700	7489467	21721167	40.5	71	34.5
2008	18492502	9697432	28189934	29.8	65.5	34.4
2009	21775679	15524351	37300030	32.3	65.6	41.6
2010	24342192	27401297	51743489	38.7	58.4	52.9
2011	28287361	34186568	62475821	20.7	47	54.7
2012	30593647	33142224	63735871	2	45	51.9
2013	34995453	38835511	73830964	15.8	48	52.6

المصدر:- 1-المجموعة الاحصائية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة.

العمود 3 ، 4 ، 5، 6 من عمل الباحث

## جدول رقم (3)

تطور سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي في السوق الموازي للمدة 1990 - 2013

السنوات	سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي رقم 1	سعر صرف الدينار العراقي الرسمي رقم 2	معدل النمو السنوي لسعر الصرف % رقم 3
1990	4	3.2	—
1991	10	3.2	150
1992	21	3.2	110
1993	74	3.2	252.38
1994	458	3.2	516.21
1995	1674	3.2	245.17
1996	1170	3.2	-25.6
1997	1471	3.2	25.72
1998	1620	3.2	10.129
1999	1972	3.2	21.728
2000	1930	3.2	-2.13
2001	1929	3.2	-0.05
2002	1957	3.2	1.45
2003	1936	1896	-1.07
2004	1453	1453	-24.9
2005	1472	1469	1.3
2006	1475	1467	0.2
2007	1267	1255	-14.0
2008	1203	1193	-5.0
2009	1182	1170	-1.7
2010	1185	1170	0.2
2011	1196	1170	0.9
2012	1233	1166	3.0
2013	1232	1166	-0.081

المصدر 1- البنك المركز العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، لسنوات مختلفة  
معدل النمو لسعر الصرف (سعر الصرف الموازي الحالي- سعر الصرف الموازي الأساس)÷سعر الصرف الموازي الأساس×100

3-تفعيل وتنشيط سوق العراق للاوراق المالية من خلال قيام البنك المركزي بطرح الحوالات والسندات .

4-تفعيل عمل المصارف الاهلية لتوظيف سيولتها الفائضة في تقديم الائتمان وزيادة مساهمتها في تطوير القطاعات الاقتصادية والمشاريع الخاصة التي تعاني من انخفاض حجم تكوين راس المال.

5-اعادة تنشيط عمل المصارف المتخصصة (الزراعي،الصناعي،العقاري)لتسريع عملية النمو والتنمية والتي تعتبر هدفاً حيويًا للسلطات النقدية والاقتصادية.

## الاستنتاجات والتوصيات :-

### أ-الاستنتاجات:-

1-استطاعت السلطة النقدية في العراق مابعد عام 2003 من خفض معدلات التضخم ليصل الى 1.9% عام 2013 بعد ان كان 33.5% عام 2003 و53.1% عام 2006 وكذلك التقليل من ظاهرة الدولار .

2-استقرار اسعار الصرف أدت الى استقرار المستوى العام للأسعار .

3-ازداد التعامل بالدينار العراقي كمخزن للقيمة من خلال ثقة الجمهور وزيادة الطلب النقدي على العملة المحلية .

4-استخدام البنك المركزي لأليات وأدوات حديثة ساعدت في الوصول الى الهدف الرئيس وهو السيطرة على التضخم ومن هذه الأليات مزادات العملة الأجنبية ومزادات الحوالات والتسهيلات القائمة للأقراض والأيداع .

5-اصدار تعليمات ولوائح تنظيمية للمصارف التجارية بهدف تطوير العمل المصرفي بما يتناسب والتحديات .

### ب- التوصيات:-

1-ضرورة الفصل وأبعاد السياسة النقدية عن الأهداف السياسية.

2-ضرورة تكامل وتوافق السياسة النقدية مع السياسات الجزئية الأخرى كالسياسة المالية والسياسة التجارية.

## المصادر:-

- 1-الدليمي عوض فاضل ،النقود والبنوك ،الموصل ،1992
- 2-الشمري مايج شبيب ،غالب شاكر،استشراف مستقبل السياسة النقدية في ظل تداعيات التحول الاقتصادي في العراق ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والاجتماعية ، جامعة واسط،العدد14 ، 2014 .
- 3-البنك المركزي العراقي ،ملخص ادوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ،اعلان صحفي صادر عن البنك المركزي العراقي ،2009 .
- 4- السمحان مروان واخرون ،مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي ،دار الثقافة عمان،2011 .
- 5-الشبيبي سنان ،ملاحح السياسة النقدية في العراق ،ورقة عمل مقدمة الى الاجتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس المحافظين للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية السورية ،سبتمبر ،2007 .
- 6-الخرجي ثريا،السياسة النقدية في العراق تراكمات الماضي وتحديات الحاضر ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد 23، 2010 .
- 7-البنك المركزي العراقي المديرية العامة للاحصاء والابحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي ،2007 .
- 8-الخرجي ثريا وشيرين البارودي،الابتكارات الحديثة لانظمة المدفوعات وفاعلية السياسة النقدية، مع اشارة خاصة لتجربة البنك المركزي العراقي،المجلة العراقية للعلوم الادارية ،جامعة كربلاء ،المجلد 8 ،الاصدار 31 ،2012.
- 9-ثويني فلاح حسن،التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،الجامعة المستنصرية ،المجلد الثالث ،العدد8 ،2005 .
- 10- شامية احمد زهير ،النقود والمصارف ،دار زهران ،حلب ،2013 .
- 11-حايط منى جابر ،ليات البنك المركزي العراقي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف مع اشاره خاصة لمزاد العملة ،رسالة ماجستير مقدمة الى الجامعة المستنصرية ،كلية الادارة والاقتصاد ،2016 .
- 12-صالح مظهر محمد ،السياسة النقدية للعراق ،بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم ،بيت الحكمة ،بغداد ،2012 .
- 13- عاشور احسان جبر ،ادارة السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في العراق للمدة (1990-2011)،اطروحة دكتوراه ،جامعة بغداد ،كلية الادارة والاقتصاد ،2013 .
- 14-مجيد حسين شناوه،سياسات الاصلاح الاقتصادي وافاقها في العراق ،مجلة الكوت

للعولماالاقتصادية والادارية ،جامعة واسط ،العدد8 ،2004 .

15-veen keshav pailwar, Economic Environment of  
Business, PHI, Learning, Delhi, 2013.

استعمال التقنيات الحديثة في المبادلة بين الوقت والكلفة لانجاز المشاريع في بيئة ضبابية

أ.م.د. عبد المنعم كاظم حمادي

م . بشير فيصل محمد

طالب الماجستير : علي حسين عبد علي

[besho.aliraqi@yahoo.com](mailto:besho.aliraqi@yahoo.com)

كلية مدينة العلم

مستخلص البحث

تعد مشكلة الضبابية في انجاز المشاريع وبخاصة مشاريع الابنية من المشاكل المهمة التي ينبغي وضع حلول مناسبة لها بغية الحصول على مشروع متكامل وناجح وضمن المواصفات القياسية المطلوبة من خلال الالتزام بوقت الانجاز واستثمار الموارد المتاحة للجهة المنفذة للمشروع افضل استثمار ، ان هذه المشكلة ناتجة عن معلومات او بيانات غير واضحة تعاني من الغموض او بسبب وجود نقص فيها سواء كانت متعلقة بوقت او بتكلفة انجاز المشاريع لهذا كان من الضروري ايجاد طريقة واقعية وعملية لمعالجة هذه المشكلة من خلال تطبيق مفهوم نظرية المجموعة الضبابية التي وضعها العالم (L.A. Zadeh) واستعمال ادوات المنطق الضبابي في برنامج (MATLAB) وتوظيف لتقنية المبادلة الحديثة بين الوقت و الكلفة ( Time-Cost Trade-off ) لتحديد الوقت الامثل لانجاز المشاريع وبأقل زيادة ممكنة في التكاليف باستعمال برمجيات ادارة المشاريع ومنها برنامج (MS Project) .

**مفاتيح الكلمات :** المنطق الضبابي ، نظرية المجموعة الضبابية ، المبادلة بين الوقت والكلفة ، تطبيقات الحاسوب .

*The Use Of Modern Technologies In The Exchange Of Time And Cost To Complete Projects In A Foggy Environment*

Asst. Prof. Dr. Abud Almunaam Kidam Hemidi , T. BASHER FAESIL Mohammed,  
M.S.C. student Ali Hussien Abd Ali

**Abstract**

The problem of blurry in the completion of projects, especially building projects of the important problems that should be appropriate solutions to them in order to obtain an integrated and successful project and within the standards required by committing to the time of completion and investment resources available to the implementing agency of the best investment, the problem is the result of information or data It is necessary to find a realistic and practical way to address this problem through the application of the concept of fog theory developed by the world (Zadeh. L. A.) and Working with the logic tools in the MATLAB program and employing the modern Time-Cost Trade-Off technology to determine the optimum time for project completion and the lowest possible cost increase using project management software including MS Project .

**Keywords:** Fuzzy Logic , Fuzzy Set Theory ,Time-Cost trade-off , Computer Applications .



من (TCTP) هو تحديد مدة كل نشاط من اجل تحقيق الحد الأدنى للتكاليف الاجمالية المباشرة وغير المباشرة للمشروع ، في مشاريع البناء الوقت والتكلفة للأنشطة قد تواجه تغيرات كبيرة بسبب الشكوك القائمة مثل (الاقتصاديات ، التضخم ، الضغوط الاجتماعية ، اداء العمل ، اخطاء تنفيذ المقاول ، اخطاء التصميم ، الاحداث الطبيعية مثل التغيرات المناخية وغيرها) لذلك فالوقت الاجمالي وتكلفة المشروع قد تختلف بشكل كبير وبسبب هذه الشكوك تقريبا كل البيانات والمعلومات المطلوبة لتقدير معالم المشروع هي اما غير متوفرة او غير مكتملة لذلك عدم اليقين وفقدان بعض الاجزاء من المعلومات ومعلمات المشروع المتشابهة قد تؤدي الى جعل نماذج مبادلة الوقت والتكلفة غير واقعية بسبب البيئة غير المستقرة ، في الواقع فإن الغالبية العظمى من شركات البناء لا تسجل بانتظام او بصوره دقيقة فترات وتكاليف أنشطة المشروع بالإضافة الى ذلك في كثير من الحالات يتم المشروع لأول مره وبما ان كل مشروع هو مشروع فريد من نوعه هذا يدفعنا الى استخدام او اخذ رأي الخبراء (المهندسين او المقاولين) في تنبؤ معالم المشروع .

يتم استعمال بعض التقنيات الحديثة في كثير من الحالات لمعالجة الـ (TCTP) في بيئة غير دقيقة مثل استعمال نظرية المجموعات الضبابية وتطبيق مفهوم المنطق الضبابي في برنامج (MATLAB) وتوظيف لبرمجيات ادارة المشاريع كبرنامج ( MS Project) لتحديد المدة المثلى لانجاز المشاريع وبأقل زيادة ممكنة في التكاليف .

## الفصل الاول

### المقدمة والاستعراض المرجعي

#### اولاً / المقدمة (Introduction) :

منذ اواخر (1950sم) اسلوب المسار الحرج (CPM) وأسلوب تقييم ومراجعة البرامج (PERT) اصبحتا من الاساليب المهمة و المعترف بها على نطاق واسع وأساليب قيمة لتخطيط وجدولة المشاريع الكبيرة ، ادارة المشاريع في بيئة غير مستقرة وغير واضحة تؤدي الى قرارات غامضة وغير دقيقة وعندما يحدث هناك بعض التأخير ربما يكون من الضروري ضغط الأنشطة الحرجة عن طريق زيادة موارد النشاط فوق المستوى العادي و غالباً ما يكون بالإمكان تسريع او ضغط مدة بعض او جميع الأنشطة من خلال تخصيص المزيد من الموارد على حساب تكلفة مباشره اعلى للنشاط ، هذا الضغط للأنشطة يمكن ان يتحقق بواسطة العمل في نوبات متعددة (ايام عمل طويل) واستعمال معدات اكبر وأكثر انتاجية وزيادة حجم العاملين (توظيف المزيد من الايدي العاملة) توفيراً للوقت لكن التكلفة المباشرة للمشروع بالتأكد سوف تزداد لذلك فإن المخططين لجدولة المشاريع يركزون اساساً على ايجاد الطريقة الاكثر فاعلية من حيث التكلفة لإعمال المشروع ضمن فترة زمنية معينه هذا النوع من المشكلة عادةً ما يقال عنه بـ مشكلة مبادلة الوقت - الكلفة Time-Cost Trade-off (Problem) (TCTP) ، أن الهدف الرئيس لجدولة المشروع هو انجاز المشروع بأكمله في ظل قيود الميزانية المتاحة والوقت المخطط وبالتالي فإن الهدف

**ثانياً / مشكلة البحث ( Research****(problem):**

الكثير من مشاريع البناء في الواقع يتم انجازها في بيئات مستقرة وواضحة ولكن هناك حالات لا يمكن خلالها انجاز مشاريع البناء بصوره مثالية خاصة في ظل بيئة ضبابية وغير مؤكدة حيث تكون البيانات والمعلومات الخاصة بالمشروع غير دقيقة وتعاني من الغموض من ناحية الفترات الزمنية والتكاليف لهذا يكون اتخاذ القرار المناسب في مثل هذه البيئات يكتفه الكثير من الشك والتشتت ويكون من غير المنطقي انجاز مشروع متكامل ووفق المواصفات المطلوبة في مثل هذه الحالات .

**ثالثاً / هدف البحث (Search goal):**

يهدف هذا البحث الى وضع نهج اكثر واقعية لإيجاد الامثلية لوقت وكلفة انجاز المشاريع ضمن بيئة ضبابية ، كانت الحاجة ملحة في ايجاد طريقة عملية لمعالجة مشكلة عدم دقة وغموض البيانات والمعلومات لمشاريع البناء الكبيرة والمعقدة من خلال تطبيق مفهوم المجموعة الضبابية واستعمال ادوات المنطق الضبابي في برنامج (MATLAB) وتوظيف للتقنيات الحديثة في المبادلة بين الوقت والكلفة باستعمال برمجيات ادارة المشاريع مثل برنامج (MS Project) لتحديد الوقت الامثل للانجاز وبأقل زيادة ممكنة في التكاليف .

**الاستعراض المرجعي****Literature ( المرجعي )****(review):**

اوجد الباحث (Zadeh. L. A.) [5] عام (1965م) نظرية المجموعة الضبابية التي تم استعمالها في معالجة الكثير من المسائل التي تمتاز بصفة الضبابية ، توصل الباحث الى ان المنطق الضبابي يستند على قيمته لعنصر معين وهذه القيمة هي قيمة حقيقية واقعة بين الفترة المغلقة [0,1] وهي تعبر عن عضوية هذا العنصر الى المجموعة ثم اوجد بعد ذلك صياغة رياضية للمجموعة الضبابية .  
 قام الباحثان **Lorterapong, P., & Moselhi, O.** [6] عام (1996م) بوضع نهج تحليل شبكة اعمال المشروع باستعمال نظرية المجموعات الضبابية ، تم تطوير طريقة جديدة تسمى جدولة الشبكة الضبابية (FNET) لنمذجة عدم دقة وغموض البيانات المأخوذة من الخبراء بسبب اوجه عدم اليقين المرتبطة في بيئة المشروع وتم التعبير عن درجات مختلفة من عدم اليقين لمدد النشاط بشكل فعال باستعمال الشكل الرباعي شبه المنحرف (ارقام ضبابية من اربع معلمات) من اجل توزيع العمليات الحسابية الضبابية المستخدمة في الـ (FNET) والتي يمكن تتبعها بكل سهولة .  
 وضع الباحث (Hegazy, T.) [7] عام (1999م) نموذج عملي لخوارزمية جينية (GA) من خلال تنفيذ بروتوكولات للخوارزمية الجينية مع (MS Project) وقد اثبت هذا النموذج تحسناً بالمقارنة مع نماذج (GA) السابقة ، تم تنفيذ الانموذج ضمن برنامج ادارة مشروع تجاري وذلك باستعمال لغة برمجة (Macro) حيث يوفر البرنامج المطور اداة جيدة يمكن استعمالها في الممارسات العملية حيث اثبت تطبيق الـ (GA) في عمليات البناء كفاءة كبيرة

لعدم تأثرها بالقيود المفروضة على البرمجة الرياضية

**أولاً : المنطق الضبابي (Fuzzy Logic)**

تمتد جذور المنطق الضبابي قديماً وعبر التاريخ وتحدد مع المنطق الصوري (الكلاسيكي) وبدايتاً من افلاطون ثم ابن سينا وأصحاب المنطق في الحضارة الاسلامية والباحثين في النهضة الحديثة إلا ان مفهوم المنطق الضبابي (Fuzzy Logic) الذي تم تطويره في ستينات القرن الماضي وبالتحديد في عام (1965م) على يد الباحث (لظفي علي زاده) (L. A. Zadeh) الاستاذ في جامعة كاليفورنيا يمثل الحجر الاساس لتطور النظرية الضبابية وخاصة بفضل التقدم العلمي الكبير في مجال الحاسبات حيث استعمل و بشكل واسع في مجالات متعددة خاصة في مسائل عدم التأكد والغموض [10] ، يعزى سبب ظهور هذا المنطق الى المشاكل الناتجة من التعامل مع حالات عدم اليقين وعدم دقة او قلة البيانات لذلك لم تعد الطرق الاعتيادية ذات فاعلية في ايجاد الحلول المثلى لتلك المشاكل ولهذا السبب طورت نظرية المجموعة الضبابية باعتبارها طريقة رياضية فاعلة في بيئة غير واضحة [11] ويعتبر تحويل (Zadeh) المنطق التقليدي الذي يتم التعبير عنه بالخطأ او الصواب من خلال القيمتين (0,1) الى المنطق الضبابي المتعدد القيم بين (0,1) طفرة نوعية من الرياضيات الكلاسيكية الاعتيادية الى الرياضيات ذات الطبيعة اللغوية والفلسفية [12]

عرض الباحثان (Chanas, S., & Zielinski, ) (P. [8] عام (2001م) اثنتين من الحسابات لحساب درجة المسار الحرج مع تطبيق مبدأ التمديد لـ (Zadeh) ، تم اقتراح اسلوبين كفئتين لحساب درجة المسار الحرج وفقاً للمفهوم المقترح اولهما هو عملية التكيف والملائمة للدرجة الحرجة بشكل عام مع الاوقات الضبابية للنشاط اما الثاني فهو من خلال الاعتماد على البرمجة الخطية . في عام (2007م) طور اسلوب تحليلي من قبل الباحثين (Chen, C. T., & Huang, S. F.) [9] يجمع بين نظرية المجموعة الضبابية مع تقنية (PERT) للقياسات الحرجة في شبكة المشروع ، تم تطبيق اسلوب (FPERT) للتغلب على مشكلة عدم الدقة في تقدير الفترات الزمنية للأنشطة باستعمال الارقام الضبابية الثلاثية لتمثيل هذه الفترات ثم حساب الحدود الضبابية لفترات البدء والانتهاى وكذلك تم تحديد مؤشر الدرجة الحرجة على اساس الوقت الفائض الضبابي لحساب الدرجة الحرجة ولكل نشاط في المشروع .

## الفصل الثاني الجانب النظري

### المبحث الاول

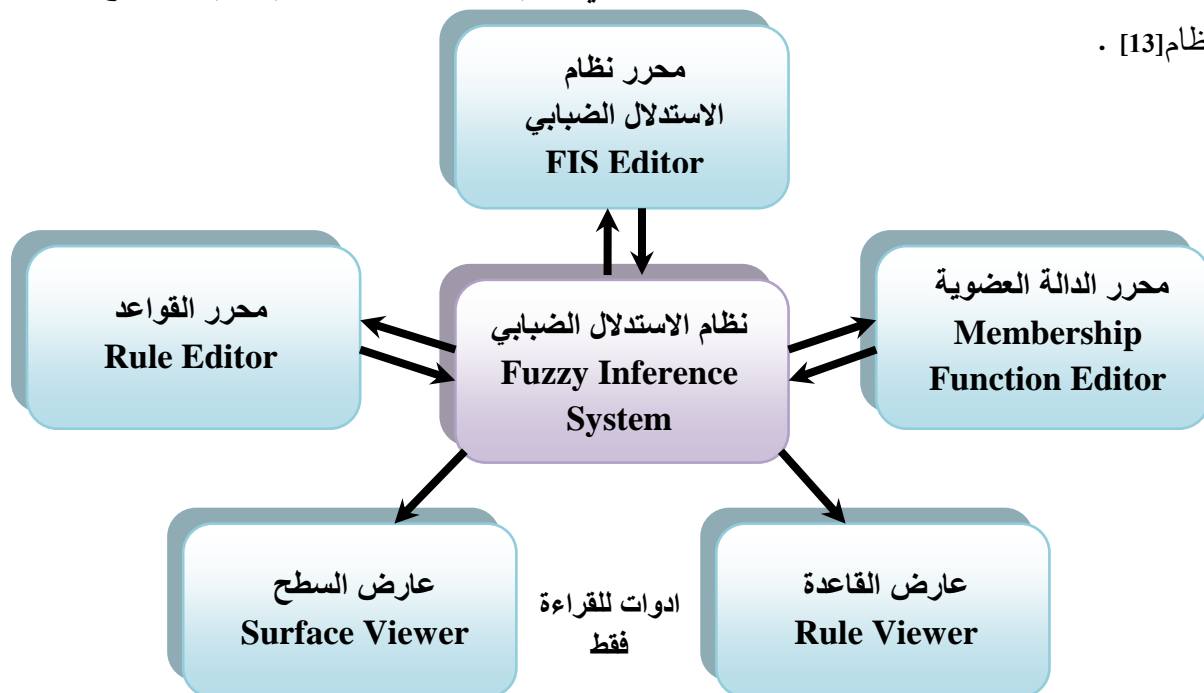
#### المنطق الضبابي ونظرية المجموعة

#### الضبابية

## ثانياً / أدوات المنطق الضبابي في برنامج (MATLAB)

لمعالجة مشكلة الضبابية باستعمال أدوات المنطق الضبابي في الـ (MATLAB) هناك خمسة أدوات رئيسية لمواجهة المستخدم الرسومية (GUI) (Graphical User Interface) لبناء وتحليل ومراقبة أنظمة الاستدلال الضبابي (FIS) (Fuzzy Inference System) وهذه الأدوات هي كل من : محرر نظام الاستدلال الضبابي (FIS Editor) ، محرر دالة العضوية (Membership Function Editor) ، محرر القواعد (Rule Editor) ، عارض القاعدة (Rule Viewer) ، عارض السطح (Surface Viewer) [16]

يعالج محرر الـ (FIS) مسائل على مستوى متقدم للنظام مثل كم عدد المدخلات والمخرجات للمتغيرات وما هي مسمياتها ، ويستعمل محرر دالة العضوية لتحديد الأشكال ولجميع دوال العضوية المرتبطة بكل متغير أما محرر القواعد فيستعمل لتحرير قائمة القواعد التي تحدد سلوك النظام كما يوجد هناك اثنين من أدوات الـ (GUI) تستعملان للمراقبة وفهم سلوك النظام بدلاً من تحرير الـ (FIS) وهي أدوات للقراءة فقط وهما عارض القاعدة وهو عرض مستند على مخطط الاستدلال الضبابي وعارض السطح الذي يبين كيف يعتمد احد المتغيرات على واحد او اثنين من المدخلات التي نقوم ببنائها وكذلك ورسم خريطة سطح مخرجات للنظام [13] .



مخطط رقم (1) توضيح لمكونات نظام الاستدلال الضبابي [13]

### ثالثاً / نظرية المجموعة الضبابية (Fuzzy Set Theory)

يمثل مفهوم المجموعة الغامضة او الضبابية (Fuzzy Set) الاساس الذي اقام عليه (Zadeh) نظريته عام (1965م) والذي يعتبر تطور لمفهوم المجموعة الواضحة او الاعتيادية (Crisp set) ضمن المنطق الرياضي [14].

قام العالم (Zadeh) بإيجاد المجموعة الضبابية والتي عرفها على انها [ انواع من العناصر لها درجة عضوية مستمرة (Membership degree) وهذه المجموعة ميزت بدالة العضوية المميزه (Membership function) والتي خصصت درجة عضوية محدد له لكل عنصر بين الفترة المغلقة (0,1) [5] ، يعبر عن قيم درجة العضوية بدالة العضوية (  $\mu_{A(x)}$  ) التي تمثل درجة عضوية العنصر (x) الى المجموعة الضبابية (A) ويمكن التعبير عن دالة العضوية بالشكل التالي :

$$\mu_{A(x)}: X \rightarrow [0,1]$$

يقال ان العنصر ينتمي بشكل كامل الى المجموعة الضبابية عندما تكون درجة عضويه له (1) أي

$$\mu_{A(x)} = 1$$

ويقال ان العنصر لا ينتمي الى المجموعة الضبابية عندما تكون درجة العضوية له (0) أي

$$\mu_{A(x)} = 0$$

هذا يعني ان : [14]

$$\mu_{A(x)} = \begin{cases} 1 & \text{if } x \in A \\ 0 & \text{if } x \notin A \end{cases} \dots \dots \dots (1 - 2)$$

اما اذا كانت درجة عضوية هذا العنصر (0.5) فهذا يعني ان العنصر ينتمي بدرجة (0.5) الى المجموعة الضبابية ولا ينتمي اليها بنفس الدرجة ويدعى هذا العنصر بعنصر التوازن (Equilibrium point) و اذا كانت درجة العضوية (0.7) فهذا يعني ان العنصر ينتمي الى المجموعة الضبابية بدرجة (0.7) ولا ينتمي اليها بدرجة (0.3) ، ان الهدف الرئيس من ظهور المجموعة الضبابية هو لغرض التأقلم مع حالة عدم اليقين والغموض في المجتمعات البشرية وكذلك من اجل تقليل الحاجة الى المدخلات الكمية المؤكدة الواضحة عند اجراء عمليات تحليل القرارات [5].

### رابعاً / دوال العضوية (Membership Functions)

من مميزات المجموعات الضبابية ان لها دوال عضوية ذات اهمية كبيره ومتميزة عن الدوال الاخرى حيث تقسم العنصر في المجموعة الضبابية الى قسمين عنصر مستمر او عنصر متقطع [12] ، تعتبر دوال العضوية احد عناصر الزوج المنظم في المجموعة الضبابية وتمثل درجة عضوية العنصر الى المجموعة الضبابية ، ان عملية صياغة دوال العضوية يجب ان لا تكون عملية عشوائية وذلك لان صياغتها تعتمد على نوع المجموعة وخواصها [14] يتم استعمال دالة العضوية لإيجاد درجة عضوية العنصر الى المجموعة

الضبابية وهذه المجموعة معرفة بواسطة المجموعة الكاملة (X) كدالة مقابلة للدالة المميزة (Characteristic function) ويرمز لها بـ  $\mu_A(x)$  والتي يطلق عليها بدالة العضوية و كل عنصر  $x$  في المجموعة الكاملة X لدية قيمة معينة ضمن الفترة المغلقة [0,1] ويمكن التعبير عن ذلك من خلال الصيغة التالية : [5]

$$A = \{ (x, \mu_A(x) / x \in X) \} \dots \dots \dots (2 - 2)$$

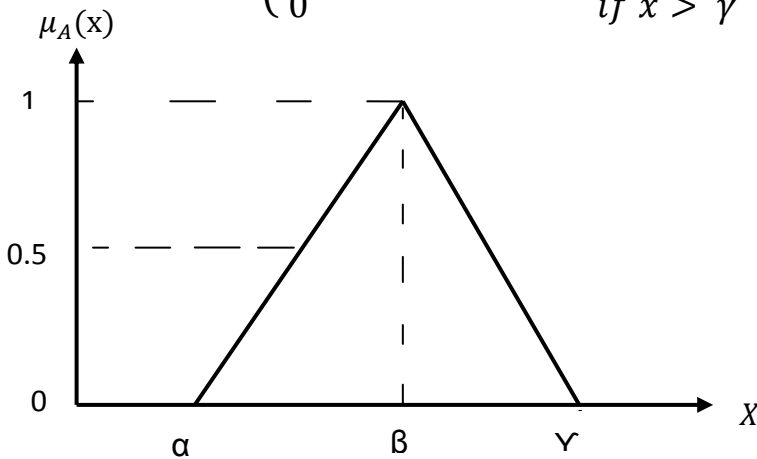
**خامساً / انواع دوال العضوية**

**1- دالة العضوية المثلثية (Triangular Membership Function) [15]**

هي دالة واسعة الاستعمال تتميز بأن لديها ثلاث معلمات ( $\alpha, \beta, \gamma$ ) يمكن التعبير عنها من خلال الصيغة التالية :

$$\mu_A: X \rightarrow [0,1]$$

$$\mu_A(x, \alpha, \beta, \gamma) = \begin{cases} 0 & \text{if } x \leq \alpha \\ \frac{x-\alpha}{\beta-\alpha} & \text{if } \alpha \leq x \leq \beta \\ \frac{\gamma-x}{\gamma-\beta} & \text{if } \beta \leq x \leq \gamma \\ 0 & \text{if } x > \gamma \end{cases} \dots \dots \dots (3 - 2)$$



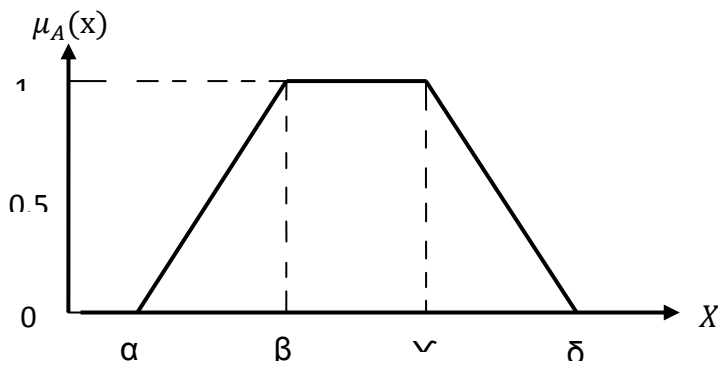
حيث ان  
 $\alpha$  : تمثل الحد الادنى  
 $\beta$  : تمثل قيمة المركز  
 $\gamma$  : تمثل الحد الاعلى

**2- دالة العضوية شبه المنحرف (Trapezoidal Membership Function) [15]**

تتكون هذه الدالة من اربعة معلمات وهي ( $\alpha, \beta, \gamma, \delta$ ) ويمكن تمثيلها بالصيغة التالية :

$$\mu_A(x) : x \rightarrow [1,0]$$

$$\mu_A(x, \gamma, \delta, \beta, \alpha) = \begin{cases} 0 & \text{if } x < \alpha \\ \frac{x-\alpha}{\beta-\alpha} & \text{if } \alpha \leq x \leq \beta \\ 1 & \text{if } \beta \leq x \leq \gamma \\ \frac{\delta-x}{\delta-\gamma} & \text{if } \gamma < x < \delta \\ 0 & \text{if } x > \delta \end{cases} \dots \dots \dots (4 - 2)$$



حيث ان

$\alpha$  : تمثل الحد الأدنى

$\beta, \gamma$  : تمثل الحد الوسط (المركز) ،  $\delta$  : تمثل الحد الأعلى

1- المدخلات الضبابية او المشوشة

(Fuzzify Inputs)

2- تطبيق عامل او مشغل ضبابي ( Apply )

(Fuzzy Operator

3- تطبيق اسلوب التضمين ( Apply )

(Implication Method

سابعاً/ خطوات معالجة الضبابية

باستعمال برنامج (MATLAB)

خوارزمية الحل [13]

الخطوة الاولى : المدخلات الضبابية ( Fuzzify

Inputs

الخطوة الاولى لمعالجة الضبابية تتمثل في تحميل المدخلات في الـ (FIS Editor) وتحديد الدرجة التي تنتمي الى كل مجموعة ضبابية بواسطة دالة العضوية ، المدخلات لهذه الخطوة هي دائماً قيم رقمية واضحة محددة للحدث الكلي للمتغير الداخل والمخرجات هي درجة ضبابية للعضوية بين الفترة المغلقة [0,1] ناتجة من تأثير هذه المدخلات.

الخطوة الثانية : تطبيق عامل او مشغل

ضبابي (Apply Fuzzy Operator)

بعد تحميل المدخلات الضبابية لمرة واحدة فقط يتم تحديد درجة العضوية لكل جزء من البيانات و لكل

سادساً/ قواعد الشرط والنتيجة (اذا- اذن)

(IF-Then Rules) في برنامج

(MATLAB)

المجموعات الضبابية والعوامل او المشغلات الضبابية هي مواضيع و جوانب للمنطق الضبابي ، أي شيء مفيد نحن بحاجة لجعله في جملة كاملة ومفهومة ، قواعد الشرط والنتيجة ( IF-Then Rules ) هي الادوات التي تجعل المنطق الضبابي مفيد ، لتوضيح مفهوم قواعد الشرط والنتيجة لدينا الفرضية التالية :

نفرض ان (A) تمثل قاعدة شرط ونتيجة ضبابية واحدة لأي انموذج ، اذا كان (x) هو (A) اذن (y) هو (B) حيث ان (A,B) هي القيم اللغوية التي تحدها المجموعات الضبابية على نطاقات (x,y) على التوالي ، اذا كان الجزء من القاعدة (x) هو (A) فيسمى بالعنصر الشرطي او الفرضية (If) اما اذا كان الجزء من القاعدة (y) هو (B) فيسمى بالنتيجة او الاستنتاج (Then) [16]

ان تفسير قواعد الشرط والنتيجة ( IF-Then

Rules ) هي عملية مكونة من ثلاث اجزاء :



يعرف التجميع على انه عملية دمج مخرجات كل قاعدة من خلال ضم الحالات المتماثلة ، ان عملية التجميع هي عملية اخذ كافة المجموعات الضبابية التي تمثل مخرجات كل قاعدة والجمع بينها في مجموعة ضبابية واحدة من اجل التحضير والاستعداد للخطوة الخامسة والنهائية وهي معالجة الضبابية (defuzzification) .

#### الخطوة الخامسة : معالجة الضبابية

##### (Defuzzification)

المدخلات لعملية الـ (defuzzify) هي مجموعة ضبابية (مجموعة الناتج الضبابي الكلي) والمخرجات هو عدد واضح او اعتيادي واحد تمت معالجته من الضبابية في وقت سابق ويقدر ما يساعد التشويش او عدم الوضوح (fuzziness) على تقييم القاعدة خلال الخطوات المتوسطة يكون الناتج النهائي لكل متغير هو رقم واضح اعتيادي واحد ، تعتبر هذه الطريقة واحده من الطرق الاكثر استعمالاً لحساب المركز تحت المنحنى .

قاعدة ، اذا كانت قاعدة العنصر الشرطي لها اكثر من جزء واحد يتم تطبيق العامل الضبابي للحصول على قيمة واحدة تمثل نتيجة العنصر الشرطي لتلك القاعدة ثم تطبيق هذه القيمة على دالة الاخراج ، مدخلات المشغل الضبابي هي اثنين او اكثر من قيم عضوية متغيرات المدخلات الضبابية والمخرجات هي قيمة حقيقية واحدة

#### الخطوة الثالثة : تطبيق اسلوب التضمن

##### (Apply Implication Method)

قبل تطبيق الطريقة الضمنية يجب ان يتم اخذ وزن القاعدة بنظر الاعتبار حيث ان كل قاعدة لها وزن (عدد بين الـ 0,1) ، تعرف الطريقة الضمنية على انها تشكيل معين يترتب على هذا التشكيل مجموعة ضبابية على اساس العنصر الشرطي ، تمثل المدخلات في العملية الضمنية برقم واحد يعطى من قبل العنصر الشرطي (If) والمخرجات عبارة عن مجموعة ضبابية .

#### الخطوة الرابعة : تجميع كافة المخرجات

##### (Aggregate All Output )

### المبحث الثاني

#### اولاً/ مفهوم عملية المبادلة بين الوقت و

#### الكلفة The Concept of Time–Cost

##### (PERT Cost) Tradeoff

يمثل تحليل المخططات الشبكية وسيلة مهمة في عملية الرقابة تأتي هذه الاهمية في تحديد الكلفة المثلى والزمن الامثل لانجاز المشاريع لهذا ظهر اسلوب (PERT Cost) عام (1963م) بديلاً عن اسلوب (PERT Time) كطريقة فاعلة لإيجاد

الوقت الامثل لانجاز المشاريع مع اعتبارات الكلفة من خلال تطبيق تقنية المبادلة (الموائمة) بين الوقت و الكلفة ( Time –Cost Tradeoff ) (TCT) والتي تعني امكانية الموازنة بين وقت وكلفة تنفيذ المشاريع [3] ، تعتمد الـ (TCT) على تقنية تخفيض التكاليف الى اقل مستوى مسموح به بعد اخضاع المشروع الى تقليص المدة الزمنية للتنفيذ بواسطة تحليل التكاليف الاجمالية حيث يتم تجزئة المشروع الى عدة اجزاء خاضعة للتحليل والمراقبة لمعرفة أي



تحدد المدة الزمنية اللازمة لتنفيذ المشروع عادةً بمدة المسار الحرج (CPM) للمخطط الشبكي ، في حالة اتخاذ قرار لتنفيذ مشروع معين بمدة زمنية اقصر من المدة الزمنية المقدره سابقاً فأن هذا الاجراء سيؤثر على حجم التكاليف وبالتأكيد فأن التكاليف سترتفع عند اجراء عملية ضغط للمدة الزمنية [4] ، ، ان تكلفة تنفيذ أي مشروع تتكون من تكلفة مباشرة والتي تكون مصاحبة للأنشطة المختلفة وتكلفة غير مباشرة خاصة بإدارة عمليات تنفيذ المشروع .

تتقسم التكلفة الاجمالية للمشروع الى قسمين :

[1]

### 1- التكاليف المباشرة ( Direct Costs )

يقصد بالتكاليف المباشرة هي التكاليف التي يجب على صاحب القرار المتمثل بمدير المشروع التعامل معها والتي تؤثر بصورة مباشرة في تنفيذ المشروع مثل المواد الاولية ، اجور العاملين ، كلف ساعات العمل الاضافية ، زيادة اوقات التشغيل للمعدات والآلات ، الطاقة ... الخ .

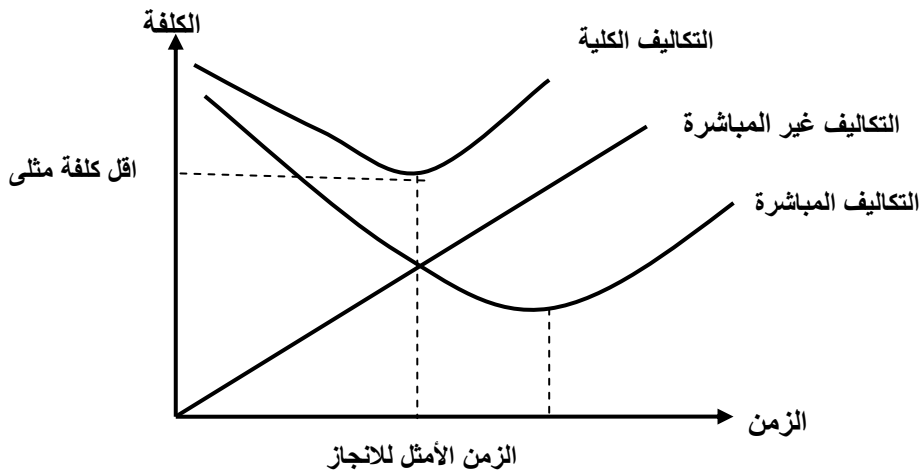
ترتبطان ارتباطاً وثيقاً بالزمن حيث تتناسب التكاليف المباشرة تناسباً عكسياً مع الزمن كلما ازدادت الفترة الزمنية اللازمة لانجاز المشروع ادى ذلك الى انخفاض التكاليف المباشرة ، اما التكاليف غير المباشرة فأنها تتناسب تناسباً طردياً مع الزمن كلما ازدادت الفترة الزمنية اللازمة لانجاز المشروع ادى ذلك الى ازدياد التكاليف غير المباشرة . [4]

الانشطة يجب الانتهاء منها ضمن الفترة الزمنية المطلوبة والمرغوب فيها يتحقق هذا من خلال اضافة مزيد من الموارد مثل زيادة عدد العاملين او زيادة ساعات العمل او استعمال آلات أكثر انتاجية وغيرها من الموارد ، بعد ذلك تأتي مرحلة التحليل لهذه العمليات لمعرفة تأثيرها في تقليل مدة انجاز المشروع [1]

هناك سببين رئيسيين لتطبيق عملية المبادلة بين الوقت والكلفة (TCT) في مشاريع البناء السبب الاول هو ان اسلوب (PERT Time) لا يركز على اخذ التكاليف الخاصة بالمشروع بنظر الاعتبار على الرغم من انها تمثل عنصر مهم في تقويم اداء مدراء المشاريع وإنما يركز على تقدير الفترات الزمنية للأنشطة فقط والسبب الثاني انه لا يحقق تكامل مراحل عمليات التخطيط والرقابة على المشروع مع التخطيط المالي والموازنة للجهة المنفذة [2] .

### 2- التكاليف غير المباشرة ( Indirect Costs )

يقصد بالتكاليف غير المباشرة هي التكاليف التي يجب على صاحب القرار المتمثل بمدير المشروع التعامل معها والتي لا تؤثر في عمليات تنفيذ المشروع بصورة مباشرة مثل الرسوم ، الضرائب ، الاشراف ، الاستهلاك ، العقوبة التعاقدية ، فوائد رأس المال ، الاندثار ... الخ ، من المخطط رقم (2) نلاحظ ان التكلفة المباشرة والتكلفة غير المباشرة



مخطط رقم (2) يوضح زمن الانجاز الامثل في ظل التكاليف المباشرة وغير المباشرة والكلية [10]

من حيث التأثير والأهمية هناك اختلاف كبير بين هذه التكاليف فإدارات المشاريع المختلفة تولي اهتمام أكبر بالنسبة للتكاليف المباشرة ويعود ذلك بسبب الأفضلية الأكبر للتكاليف المباشرة بالمقارنة مع التكاليف غير المباشرة ولهذا فإن جميع تحليلات التكاليف في عملية تخفيض زمن المشروع بواسطة الـ (TCT) تعتمد

بشكل كبير على التكاليف المباشرة [3]

تنقسم التكاليف المباشرة إلى قسمين [4]

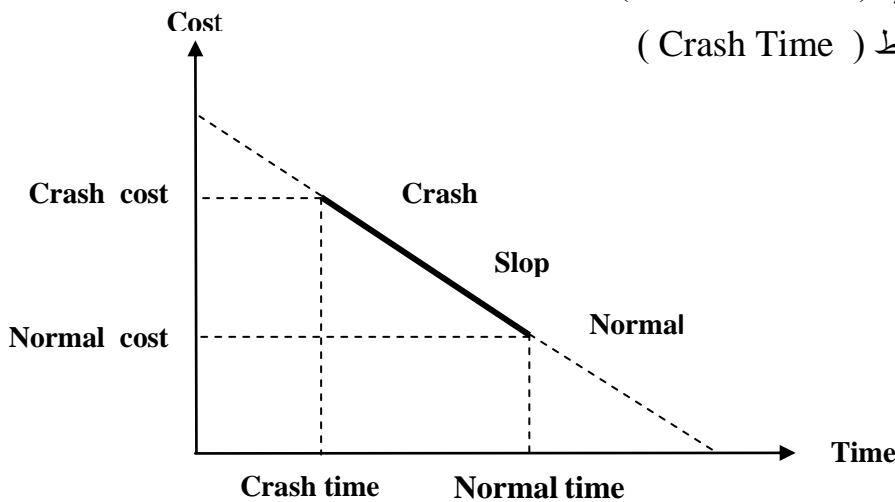
أ- التكلفة الطبيعية أو الاعتيادية ( Normal Cost )

ب- التكلفة التعجيلية أو المضغوطة ( Crash Cost )

وبالتالي فإن زمن انجاز المشروع هو الآخر سينقسم إلى قسمين نسبةً إلى التكلفة الطبيعية والتكلفة التعجيلية وهما :

أ- الزمن الطبيعي أو الاعتيادي ( Normal Time )

ب- الزمن التعجيلي أو المضغوط ( Crash Time )



مخطط رقم (3) منحني التكاليف المباشرة وعلاقتها بالوقت [3]

فيما يلي مجموعة من المصطلحات والرموز المستعملة لصياغة العلاقة الرياضية الخاصة بالتكلفة المثلى لتقليص وقت تنفيذ المشروع :

$T_{ij}^n$  : تمثل الوقت الطبيعي للنشاط الواقع بين حدث البداية (i) وحدث النهاية (j).

$T_{ij}^c$  : تمثل الوقت التعجيلي للنشاط الواقع بين حدث البداية (i) وحدث النهاية (j).

$C_{ij}^n$  : تمثل الكلفة الطبيعية للنشاط الواقع بين حدث البداية (i) وحدث النهاية (j).

$C_{ij}^c$  : تمثل الكلفة التعجيلية للنشاط الواقع بين حدث البداية (i) وحدث النهاية (j).

$CS_{ij}$  : تمثل ميل الكلفة (Cost Slope) وهو عبارة عن التغير في الكلفة ( $\Delta Cost$ ) الناتج عن الفرق بين الكلفة التعجيلية والكلفة الطبيعية مقسوماً على التغير في الوقت ( $\Delta Time$ ) الناتج عن الفرق بين الوقت الطبيعي والوقت التعجيلي ويمكن توضيح ذلك من خلال العلاقة الرياضية التالية لحساب ميل الكلفة :

$$\text{Cost Slope (CS}_{ij}) = \frac{\Delta \text{Cost}}{\Delta \text{Time}} = \frac{\text{Crash Cost} - \text{Normal Cost}}{\text{Normal Time} - \text{Crash Time}}$$

$$\text{Cost Slope (CS}_{ij}) = \frac{C_{ij}^c - C_{ij}^n}{T_{ij}^n - T_{ij}^c} \dots\dots\dots(5-2)$$

### ثانياً / برمجيات ادارة المشاريع (Project Management Software)

البرمجية (Software) هي واحدة من اهم وأكثر التقنيات استعمالاً في مجال علوم الحاسوب والتي تطورت بشكل كبير منذ منتصف القرن الماضي وحتى يومنا هذا ما تزال مستمرة في التطور ، برنامج ( MS Project ) هو برنامج اصدته شركة (Microsoft) في عام (1987م) لتخطيط وجدولة ورقابة المشاريع الكبيرة يتميز هذا البرنامج بمجموعة من الاوامر تستعمل لإجراء العديد من المهام والعمليات لإدارة المشاريع ومن هذه الأوامر ( تحديد الفعاليات الرئيسة للمشروع بواسطة مصفوفة المسؤولية ، اجراء عملية جدولة للمشروع عن طريق تقسيم المشروع الى اجزاء متعددة ، اعطاء موازنة للمشروع ضمن مرحلة التخطيط ، مراقبة خطة عمل المشروع لمعرفة المنفذ وما لم يتم تنفيذه من الانشطة ، تقييم تحقق اهداف المشروع ، ادارة عمليات التغيير في المشروع ، اعطاء تقارير عن سير المشروع ، القدرة في العمل مع اكثر من مشروع في ان واحد ، متابعة المشروع من قبل الجهات ذات العلاقة عن طريق ربط المشروع بشبكة المعلومات العالمية ( الانترنت) [2] .

### ثالثاً / خطوات عملية المبادلة بين الوقت والكلفة ( تقليص وقت تنفيذ المشروع مع اعتبارات

الكلفة) [3]

الخطوة الاولى : رسم المخطط الشبكي الخاص بالمشروع لبيان علاقات التتابع والتسلسل المنطقي للأنشطة .

**الخطوة الثانية :** تحديد الفترات الزمنية والكفوية لكل نشاط والقيام بأجراء عملية حساب وتحديد المسار الحرج باستخدام الفترات الطبيعية الاعتيادية ( Normal Time ) وكافة الانشطة .

**الخطوة الثالثة :** حساب ميل الكلفة ( Cost Slope ) لكل نشاط من أنشطة المسار الحرج من خلال الصيغة رقم (5-2) :

$$\text{Cost Slope (CS}_{ij}) = \frac{C_{ij}^c - C_{ij}^n}{T_{ij}^n - T_{ij}^c}$$

**الخطوة الرابعة :** البدء بتقليص مدة الانشطة الواقعة على المسار الحرج (الانشطة الحرجة) عن طريق تخفيضها بوحدة زمنية واحدة واختيار اقل ميل كلفة لهذه الانشطة ثم اضافة ميلها الى كلفة المشروع الاجمالية حتى يتم الوصول الى مدة تقليصها او لحين تغير المسار الحرج .

**الخطوة الخامسة :** في حال ظهور اكثر من مسار حرج واحد ( مسارات حرجة متعددة ) يتم تحديد واختيار مسار حرج واحد يمتلك اقل مجموع ميل من مجموع ميل المسارات الاخرى ونقوم بتخفيضه بمقدار وحدة زمنية واحدة ثم إضافة اقل ميل للأنشطة الحرجة التابعة لهذا المسار على الكلفة الكلية السابقة وهكذا .

**الخطوة السادسة :** بعد تقليص مدة المسار الحرج يجب تحديد فترات الانشطة الفائضة او الانشطة المرنة .

**الخطوة السابعة :** نستمر بعملية التقليص حتى تصل الاوقات الطبيعية الخاصة بالأنشطة الحرجة الى اوقاتها المضغوطة و الوصول الى نقطة التقليص او التخفيض المثالية وهي النقطة التي ترتفع فيها التكاليف مع بقاء وقت المشروع ثابتاً بدون تغيير عند الاستمرار بعملية التخفيض .

**الخطوة الثامنة :** يتم تمثيل النتائج بيانياً بواسطة رسم وقت انجاز المشروع ضمن المحور الافقي (X) مقابل الزيادة التراكمية في التكاليف ضمن المحور العمودي (Y) .

## الفصل الثالث

### الجانب العملي

#### اولاً / المقدمة (Introduction)

وتكاليف أنشطة المشروع ، تتميز هذه الآراء والتوقعات بكونها توقعات غير دقيقة تعاني من الغموض لهذا فإن استعمال طرق معالجة الضبابية لبيانات المشروع ضرورية ومهمة لجعل تقنية المبادلة بين الوقت والكلفة التي سنقوم بتطبيقها لاحقاً أكثر واقعية ، بعد معالجة مشكلة الضبابية لهذه البيانات يتم تطبيق تقنية جديدة في المبادلة باستعمال برمجيات المشاريع لتحديد الوقت الامثل لانجاز المشروع وبأقل زيادة ممكنة في التكاليف من خلال استعمال برنامج (MS Project) .

في هذا الفصل سيتم مناقشة مراحل معالجة الضبابية لبيانات احد المشاريع التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي باستعمال ادوات المنطق الضبابي في برنامج (MATLAB) ، مشكلة الضبابية هنا ناتجة بسبب تأثر المشروع بمجموعة من العوامل الخارجية والداخلية كما مبين في جدول رقم (2) هذا بالتالي يدفنا الى اخذ رأي الخبراء والمختصين في تقدير فترات

## ثانياً / جمع البيانات ( Data collection)

بوقت او بتكلفة الانجاز لوجود مجموعة من العوامل المؤثرة في المشروع وابلغونا فيما اذا كان هناك طريقة علمية لمعالجة هذه المشكلة للخروج بنتائج ايجابية تقيد الدائرة الهندسية للمشاريع الحاليه والمستقبلية وقد ابدت الدائرة مشكورة تعاونها الكامل وتهيئته المعلومات والبيانات المطلوبة للباحث ، يبين الجدول رقم (1) عدد الانشطة الخاصة بالمشروع وتفاصيلها والرموز التي تم استعمالها للتعبير عنها وكما مبين في ادناه :

بعد مراجعة دائرة قسم الشؤون الهندسية في الجامعة التكنولوجية للتقصي عن المشاكل التي تمر بها مشاريع الابنية داخل الجامعة وجدنا ان هناك تلكاً كبير في انجاز العديد من المشاريع ومنها مشروع ملحق قسم هندسة الانتاج والمعادن هذه المشكلة ناتجة عن عدم دقة وغموض المعلومات سواء كانت معلومات متعلقة

الرمز	تفاصيل النشاط	ت
A	هدم البناية القديمة ورفع الانقاض وتسوية الموقع	1
B	تخطيط الموقع	2
C	الحفريات الترابية للأسس	3
D	فرش سبب تحت الارض مع الحدل	4
E	صب خرسانة التعمية تحت الاسس مع القير	5
F	صب الاساس الحصري	6
G	صب خرسانة مسلحة لأعمدة البناية وجدران المصعد ولجميع الطوابق	7
H	صب خرسانة مسلحة للسقوف والأعتاب والسلالم وكافة الطوابق	8
I	البناء تحت مستوى مانع الرطوبة مع صب البادلو والدفن بالتراب والسبب	9
J	البناء فوق مستوى مانع الرطوبة للطابق الارضي وكافة الطوابق ولسكة المماشي	10
K	الاعمال الصحية	11
L	الاعمال الكهربائية	12
M	اعمال صب خرسانة غير مسلحة تحت الكاشي للطابق الارضي	13
N	تجهيز وتثبيت الابواب الحديدية والخشبية والألمنيوم والشبابيك والكتائب والزجاج	14
O	التطبيق بالكاشي والسيراميك لجدران المجاميع الصحية والكافتريا والمطبخ مع الازارة المزججة	15
P	اعمال تغليف جميع جدران البناية بارتفاع 120سم بالمرمر الطبيعي والكرانيت مع الكوبلن	16
Q	اعمال ليخ ونثر مناور الخدمة والستائر من الخارج وسقف الجسر الرابط	17
R	تسطيح بالشتاير مع طبقات العزل المائي	18
S	اعمال البياض للجدران والسقوف	19
T	اعمال التغليف للجدران الخارجية بالحجر	20
U	تطبيق للأرضيات والمماشي بالكرانيت والازارة بالمرمر	21
V	اعمال سلم الطوارئ والسلم الخدمي	22
W	اعمال نصب المصاعد الكهربائية	23
X	اعمال نصب اجهزة التكييف	24
Y	اعمال نصب وتثبيت السقوف الثانوية	25
Z	تغليف السلالم والمدخل بالبايات مع المرايا وتركيب المحجرات	26
AB	اعمال الصيغ البلاستيكي	27
AC	اعمال منظومة الحريق	28
AD	اعمال تجهيز ونصب المولدات المحمولة	29
AE	اعمال الاثاث	30

جدول رقم (1) يوضح التفاصيل والرموز المستعملة لكل نشاط في المشروع

وبعد القيام بدراسة تفاصيل المشروع مع الخبراء (المهندسين والمختصين) في دائرة قسم الشؤون الهندسية تبين ان هناك مجموعة من العوامل تؤثر وبشكل كبير في وقت وكلفة انجاز المشروع ، تم الحصول على تأثير العوامل الداخلية والخارجية على وقت وكلفة انجاز المشروع للحالة الطبيعية والتعجيلية عن طريق الخبراء والمختصين وكما مبين في الجداول ( 3 ، 4 ، 5 ، 6 ، 7 ، 8 ، 9 ، 10 ) :

العوامل المؤثرة في انجاز المشاريع ( التأثير الضبابي في وقت وكلفة انجاز المشاريع )			
العوامل الخارجية للمشروع		العوامل الداخلية للمشروع	
العوامل المؤثرة في الكلفة	العوامل المؤثر في الوقت	العوامل المؤثرة في الكلفة	العوامل المؤثر في الوقت
ضعف الدعم من الادارة العليا	ضعف الدعم من الادارة العليا	العوامل البشرية	العوامل البشرية
_____	العوامل السياسية	_____	العوامل المادية
العوامل الاقتصادية	العوامل الاقتصادية	_____	ضعف عمليات التخطيط
العوامل التكنولوجية	العوامل التكنولوجية	الوقت العاطل لفريق العمل	الوقت العاطل لفريق العمل
_____	العوامل الاجتماعية	خصائص المشروع	خصائص المشروع
_____	العوامل الدولية	اخطاء التصميم	اخطاء التصميم
_____	_____	العوامل التنظيمية	العوامل التنظيمية

جدول (2) العوامل المؤثرة في انجاز المشاريع

تأثير العوامل الخارجية على الوقت الطبيعي للمشروع				تأثير العوامل الداخلية على الوقت الطبيعي للمشروع			
النشاط	المجموعات الضبابية (يوم)			النشاط	المجموعات الضبابية (يوم)		
	ضعيف	متوسط	قوي		ضعيف	متوسط	قوي
A	(-4,-2,0)	(-2,0,2)	(0,2,4)	A	(-4,-2,0)	(-2,0,2)	(0,2,4)
B	(-2,-1,0)	(-1,0,-1)	(0,1,2)	B	(-2,-1,0)	(-1,0,-1)	(0,1,2)
C	(-2,-1,0)	(-1,0,1)	(0,1,2)	C	(-2,-1,0)	(-1,0,1)	(0,1,2)
D	(-2,-1,0)	(-1,0,1)	(0,1,2)	D	(-2,-1,0)	(-1,0,1)	(0,1,2)
E	(-2,-1,0)	(-1,0,1)	(0,1,2)	E	(-2,-1,0)	(-1,0,1)	(0,1,2)
F	(-6,-3,0)	(-3,0,3)	(0,3,6)	F	(-6,-3,0)	(-3,0,3)	(0,3,6)
G	(-20,-10,0)	(-10,0,10)	(0,10,20)	G	(-20,-10,0)	(-10,0,10)	(0,10,20)
H	(-20,-10,0)	(-10,0,10)	(0,10,20)	H	(-20,-10,0)	(-10,0,10)	(0,10,20)
I	(-4,-2,0)	(-2,0,2)	(0,2,4)	I	(-4,-2,0)	(-2,0,2)	(0,2,4)
J	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)	J	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)
K	(-20,-10,0)	(-10,0,10)	(0,10,20)	K	(-20,-10,0)	(-10,0,10)	(0,10,20)
L	(-58,-29,0)	(-29,0,29)	(0,29,58)	L	(-58,-29,0)	(-29,0,29)	(0,29,58)
M	(-4,-2,0)	(-2,0,2)	(0,2,4)	M	(-4,-2,0)	(-2,0,2)	(0,2,4)
N	(-12,-6,0)	(-6,0,6)	(0,6,12)	N	(-12,-6,0)	(-6,0,6)	(0,6,12)
O	(-30,-15,0)	(-15,0,15)	(0,15,30)	O	(-30,-15,0)	(-15,0,15)	(0,15,30)
P	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)	P	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)
Q	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)	Q	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)
R	(-6,-3,0)	(-3,0,3)	(0,3,6)	R	(-6,-3,0)	(-3,0,3)	(0,3,6)
S	(-12,-6,0)	(-6,0,6)	(0,6,12)	S	(-12,-6,0)	(-6,0,6)	(0,6,12)
T	(-24,-12,0)	(-12,0,12)	(0,12,24)	T	(-24,-12,0)	(-12,0,12)	(0,12,24)
U	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)	U	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)
V	(-6,-3,0)	(-3,0,3)	(0,3,6)	V	(-6,-3,0)	(-3,0,3)	(0,3,6)
W	(-16,-8,0)	(-8,0,8)	(0,8,16)	W	(-16,-8,0)	(-8,0,8)	(0,8,16)
X	(-14,-7,0)	(-7,0,7)	(0,7,14)	X	(-14,-7,0)	(-7,0,7)	(0,7,14)
Y	(-30,-15,0)	(-15,0,15)	(0,15,30)	Y	(-30,-15,0)	(-15,0,15)	(0,15,30)
Z	(-8,-4,0)	(-4,0,4)	(0,4,8)	Z	(-8,-4,0)	(-4,0,4)	(0,4,8)
AB	(-12,-6,0)	(-6,0,6)	(0,6,12)	AB	(-12,-6,0)	(-6,0,6)	(0,6,12)
AC	(60,66,72)	(66,72,78)	(72,78,84)	AC	(60,66,72)	(66,72,78)	(72,78,84)
AD	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)	AD	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)
AE	(-26,-13,0)	(-13,0,13)	(0,13,26)	AE	(-26,-13,0)	(-13,0,13)	(0,13,26)

تأثير العوامل الخارجية على الوقت الطبيعي (Input 2) جدول رقم (4) تأثير العوامل الداخلية على الوقت الطبيعي (Input 1) جدول رقم (3)



تأثير العوامل الخارجية على الوقت التعجيلي (Input 2) جدول رقم (6)

النشاط	تأثير العوامل الخارجية على الوقت التعجيلي للمشروع المجموعات الضبابية (يوم)		
	ضعيف	متوسط	قوي
A	(-2,-1,0)	(-1,0,1)	(0,1,2)
B	(-2,-1,0)	(-1,0,1)	(0,1,2)
C	(-2,-1,0)	(-1,0,1)	(0,1,2)
D	(-2,-1,0)	(-1,0,1)	(0,1,2)
E	(-2,-1,0)	(-1,0,1)	(0,1,2)
F	(-4,-2,0)	(-2,0,2)	(0,2,4)
G	(-10,-5,0)	(-5,0,-5)	(0,5,10)
H	(-13,-7,0)	(-7,0,7)	(0,7,13)
I	(-2,-1,0)	(-1,0,1)	(0,1,2)
J	(-8,-4,0)	(-4,0,-4)	(0,4,8)
K	(-14,-7,0)	(-7,0,7)	(0,7,14)
L	(-50,-25,0)	(-25,0,25)	(0,25,50)
M	(-2,-1,0)	(-1,0,1)	(0,1,2)
N	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)
O	(-30,-15,0)	(-15,0,15)	(0,15,30)
P	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)
Q	(-6,-3,0)	(-3,0,3)	(0,3,6)
R	(-2,-1,0)	(-1,0,1)	(0,1,2)
S	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)
T	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)
U	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)
V	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)
W	(-20,-10,0)	(-10,0,10)	(0,10,20)
X	(-16,-8,0)	(-8,0,8)	(0,8,16)
Y	(-26,-13,0)	(-13,0,13)	(0,13,26)
Z	(-8,-4,0)	(-4,0,4)	(0,4,8)
AB	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)
AC	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)
AD	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)
AE	(-20,-10,-0)	(-10,0,10)	(0,10,20)

تأثير العوامل الداخلية على الوقت التعجيلي (Input 1) جدول رقم (5)

النشاط	تأثير العوامل الداخلية على الوقت التعجيلي للمشروع المجموعات الضبابية (يوم)		
	ضعيف	متوسط	قوي
A	(-2,-1,0)	(-1,0,1)	(0,1,2)
B	(-2,-1,0)	(-1,0,1)	(0,1,2)
C	(-2,-1,0)	(-1,0,1)	(0,1,2)
D	(-2,-1,0)	(-1,0,1)	(0,1,2)
E	(-2,-1,0)	(-1,0,1)	(0,1,2)
F	(-4,-2,0)	(-2,0,2)	(0,2,4)
G	(-10,-5,0)	(-5,0,-5)	(0,5,10)
H	(-13,-7,0)	(-7,0,7)	(0,7,13)
I	(-2,-1,0)	(-1,0,1)	(0,1,2)
J	(-8,-4,0)	(-4,0,-4)	(0,4,8)
K	(-14,-7,0)	(-7,0,7)	(0,7,14)
L	(-50,-25,0)	(-25,0,25)	(0,25,50)
M	(-2,-1,0)	(-1,0,1)	(0,1,2)
N	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)
O	(-30,-15,0)	(-15,0,15)	(0,15,30)
P	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)
Q	(-6,-3,0)	(-3,0,3)	(0,3,6)
R	(-2,-1,0)	(-1,0,1)	(0,1,2)
S	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)
T	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)
U	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)
V	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)
W	(-20,-10,0)	(-10,0,10)	(0,10,20)
X	(-16,-8,0)	(-8,0,8)	(0,8,16)
Y	(-26,-13,0)	(-13,0,13)	(0,13,26)
Z	(-8,-4,0)	(-4,0,4)	(0,4,8)
AB	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)
AC	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)
AD	(-10,-5,0)	(-5,0,5)	(0,5,10)
AE	(-20,-10,-0)	(-10,0,10)	(0,10,20)

النشاط	الوقت المخطط التعجيلي (يوم)	المجموعات الضبابية للوقت التعجيلي (يوم)		
		قصيرة	متوسطة	طويلة
A	14	(12,13,14)	(13,14,15)	(14,15,16)
B	5	(3,4,5)	(4,5,6)	(5,6,7)
C	5	(3,4,5)	(4,5,6)	(5,6,7)
D	5	(3,4,5)	(4,5,6)	(5,6,7)
E	5	(3,4,5)	(4,5,6)	(5,6,7)
F	28	(24,26,28)	(26,28,30)	(28,30,32)
G	130	(120,125,130)	(125,130,135)	(130,135,140)
H	135	(122,128,135)	(128,135,142)	(135,142,149)
I	10	(8,9,10)	(9,10,11)	(10,11,12)
J	90	(82,86,90)	(86,90,94)	(90,94,98)
K	210	(196,202,210)	(202,210,218)	(210,218,226)
L	350	(300,325,350)	(325,350,375)	(350,375,400)
M	10	(8,9,10)	(9,10,11)	(10,11,12)
N	60	(50,55,60)	(55,60,65)	(60,65,70)
O	230	(200,215,230)	(215,230,245)	(230,245,260)
P	80	(70,75,80)	(75,80,85)	(80,85,90)
Q	45	(39,42,45)	(42,45,48)	(45,48,51)
R	18	(16,17,18)	(17,18,19)	(18,19,20)
S	60	(50,55,60)	(55,60,65)	(60,65,70)
T	120	(110,115,120)	(115,120,125)	(120,125,130)
U	80	(70,75,80)	(75,80,85)	(80,85,90)
V	50	(40,45,50)	(45,50,55)	(50,55,60)
W	190	(170,180,190)	(180,190,200)	(190,200,210)
X	175	(160,168,175)	(168,175,182)	(175,182,190)
Y	210	(185,198,210)	(198,210,222)	(210,222,234)
Z	38	(30,34,38)	(34,38,42)	(38,42,46)
AB	60	(50,55,60)	(55,60,65)	(60,65,70)
AC	120	(110,115,120)	(115,120,125)	(120,125,130)
AD	80	(70,75,80)	(75,80,85)	(80,85,90)
AE	140	(120,130,140)	(130,140,150)	(140,150,160)

النشاط	الوقت الطبيعي المخطط (يوم)	المجموعات الضبابية للوقت الطبيعي (يوم)		
		قصيرة	متوسطة	طويلة
A	18	(14,16,18)	(16,18,20)	(18,20,22)
B	6	(4,5,6)	(5,6,7)	(6,7,8)
C	6	(4,5,6)	(5,6,7)	(6,7,8)
D	6	(4,5,6)	(5,6,7)	(6,7,8)
E	6	(4,5,6)	(5,6,7)	(6,7,8)
F	36	(30,33,36)	(33,36,39)	(36,39,42)
G	162	(142,152,162)	(152,162,172)	(162,172,182)
H	168	(148,158,168)	(158,168,178)	(168,178,188)
I	12	(8,10,12)	(10,12,14)	(12,14,16)
J	120	(110,115,120)	(115,120,125)	(120,125,130)
K	234	(204,219,234)	(219,234,249)	(234,249,264)
L	408	(350,380,408)	(380,408,440)	(408,440,470)
M	12	(8,10,12)	(10,12,14)	(12,14,16)
N	78	(66,72,78)	(72,78,84)	(78,84,90)
O	252	(222,237,252)	(237,252,267)	(252,267,282)
P	96	(86,91,96)	(91,96,101)	(96,101,106)
Q	54	(44,49,54)	(49,54,59)	(54,59,64)
R	24	(18,21,24)	(21,24,27)	(24,27,30)
S	72	(60,66,72)	(66,72,78)	(72,78,84)
T	144	(120,132,144)	(132,144,156)	(144,156,168)
U	96	(86,91,96)	(91,96,101)	(96,101,106)
V	60	(54,57,60)	(57,60,63)	(60,63,66)
W	216	(200,208,216)	(208,216,224)	(216,224,232)
X	192	(178,185,192)	(185,192,199)	(192,200,208)
Y	240	(210,225,240)	(225,240,255)	(240,255,270)
Z	48	(40,44,48)	(44,48,52)	(48,52,56)
AB	72	(60,66,72)	(66,72,78)	(72,78,84)
AC	132	(120,126,132)	(126,132,138)	(132,138,144)
AD	96	(86,91,96)	(91,96,101)	(96,101,106)
AE	156	(130,143,156)	(143,156,169)	(156,169,182)

الوقت التعجيلي المخطط الضبابي (Output 1) جدول رقم (8)

الوقت الطبيعي المخطط الضبابي (Output 1) جدول رقم (7)

## التكاليف الطبيعية الضبابية (Output 2) جدول رقم (9)

## المجموعات الضبابية للتكاليف الطبيعية بالدينار

	قليلة	متوسطة	كبيرة
A	(38888888,44444444,50000000)	(44444444,50000000,55555555)	(50000000,55555555,61111111)
B	(3666666,4583333, 5500000)	(4583333,5500000, 6416666)	(5500000,6416666,7333333)
C	(11666666,14583333, 17500000)	(14583333,17500000, 20416666)	(17500000,20416666,23333333)
D	(900000,1125000, 1350000)	(1125000,1350000, 1575000)	(1350000,1575000,1800000)
E	(10530000,13162500, 15795000)	(13162500,15795000, 18427500)	(15795000,18427500,21060000)
F	(79687500,87656250, 95625000)	(87656250,95625000, 103593750)	(95625000,103593750,111562500)
G	(29656246,31744714, 33833183)	(31744714,33833183, 35921651)	(33833183,35921651,38010119)
H	(92396708,98639729, 104882750)	(98639729,104882750, 111125770)	(104882750,111125770,117368791)
I	(4511000,5638750, 6766500)	(5638750,6766500, 7894250)	(6766500,7894250,9022000)
J	(60379000,63123500, 65868000)	(63123500,65868000, 68612500)	(65868000,68612500,71357000)
K	(20356410,21853205, 23350000)	(21853205,23350000, 24846794)	(23350000,24846794,26343589)
L	(303676470,329705882, 354000000)	(329705882,354000000, 381764705)	(354000000,381764705,407794117)
M	(6000000,7500000, 9000000)	(7500000,9000000, 10500000)	(9000000,10500000,12000000)
N	(50386769,54967384, 59548000)	(54967384,59548000, 64128615)	(59548000,64128615,68709230)
O	(19869880,21212440, 22555000)	(21212440,22555000, 23897559)	(22555000,23897559,25240119)
P	(72741218,76970359, 81199500)	(76970359,81199500, 85428640)	(81199500,85428640,89657781)
Q	(3096296,3448148, 3800000)	(3448148,3800000, 4151851)	(3800000,4151851,4503703)
R	(10406250,12140625, 13875000)	(12140625,13875000, 15609375)	(13875000,15609375,17343750)
S	(24059333,26465266, 28871200)	(26465266,28871200, 31277133)	(28871200,31277133, 33683066)
T	(112783333, 124061666, 135340000)	(124061666,135340000, 146618333)	(135340000,146618333,157896666)
U	(65063031,68845765, 72628500)	(68845765,72628500, 76411234.38)	(72628500,76411234,80193968)
V	(7105050, 7499775, 7894500)	(7499775,7894500, 8289225)	(7894500,8289225,8683950)
W	(44444444, 46222222, 48000000)	(46222222,48000000, 49777777.78)	(48000000,49777777,51555555)
X	(200806250,208703125, 216600000)	(208703125,216600000, 224496875)	(216600000,224496875,234650000)
Y	(68442000,73474500, 80520000)	(73474500,80520000, 83539500)	(80520000,83539500,88572000)
Z	(15400000,16940000, 18480000)	(16940000,18480000, 20020000)	(18480000,20020000,21560000)
AB	(5625000,6187500, 6750000)	(6187500,6750000, 7312500)	(6750000,7312500,7875000)
AC	(2054545,2157272, 2260000)	(2157272,2260000, 2362727)	(2260000,2362727,2465454)
AD	(63604166,67302083, 71000000)	(67302083,71000000, 74697916)	(71000000,74697916,78395833)
AE	(5000000 ,5500000 , 6000000)	(5500000,6000000, 6500000)	(6000000 ,6500000 ,7000000)

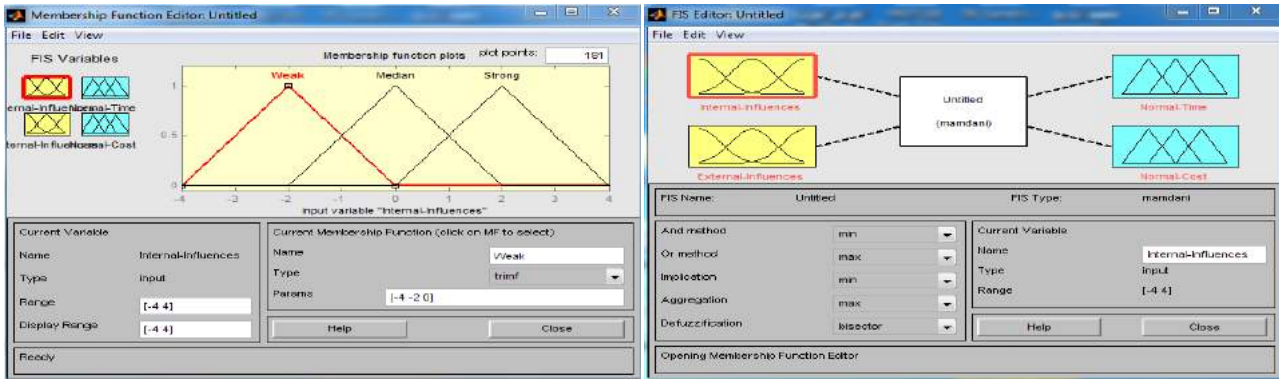


## التكاليف التعجيلية الضبابية (Output 2) جدول رقم (10)

النشاط	المجموعات الضبابية للكلف التعجيلية بالدينار		
	قليلة	متوسطة	كبيرة
A	(33333333,36111111, 38888888)	(36111111,38888888, 41666666)	(38888888,41666666,44444444)
B	(2750000,3666666, 4583333)	(3666666,4583333, 5500000)	(4583333,5500000,6416666)
C	(8750000,11666666, 14583333)	(11666666,14583333, 17500000)	(14583333,17500000,20416666)
D	(675000,900000, 1125000)	(900000,1125000, 1350000)	(1125000,1350000,1575000)
E	(7897500,10530000, 13162500)	(10530000,13162500, 15795000)	(13162500,15795000,18427500)
F	(63750000,69062500, 74375000)	(69062500,74375000, 79687500)	(74375000,79687500,85000000)
G	(25061617,26105851, 27150085)	(26105851,27150085, 28194319)	(27150085,28194319,29238553)
H	(76164854,79910666, 84280781)	(79910666,84280781, 88650895)	(84280781,88650895,93021010)
I	(4511000,5074875, 5638750)	(5074875,5638750, 6202625)	(5638750,6202625,6766500)
J	(45009800,47205400, 49401000)	(47205400,49401000, 51596600)	(49401000,51596600,53792200)
K	(19558119,20156837, 20955128)	(20156837,20955128, 21753418)	(20955128,21753418,22551709)
L	(260294117,281985294, 303676470)	(281985294,303676470, 325367647)	(303676470,325367647,347058823)
M	(6000000,6750000, 7500000)	(6750000,7500000, 8250000)	(7500000,8250000,9000000)
N	(38171794,41988974, 45806153)	(41988974,45806153, 49623333)	(45806153,49623333,53440512)
O	(17900793,19243353, 20585912)	(19243353,20585912, 21928472)	(20585912,21928472,23271031)
P	(59207968,63437109, 67666250)	(63437109,67666250, 71895390)	(67666250,71895390,76124531)
Q	(2744444,2955555, 3166666)	(2955555,3166666, 3377777)	(3166666,3377777,3588888)
R	(9250000,9828125, 10406250)	(9828125,10406250, 10406250)	(10406250,10406250,11562500)
S	(20049444,22054388, 24059333)	(22054388,24059333, 26064277)	(24059333,26064277,28069222)
T	(103384722,108084027, 112783333)	(108084027,112783333, 117482638)	(112783333,117482638,122181944)
U	(52958281,56741015, 60523750)	(56741015,60523750, 64306484)	(60523750,64306484,68089218)
V	(5263000,5920875, 6578750)	(5920875,6578750, 7236625)	(6578750,7236625,7894500)
W	(3777777,4000000, 4222222)	(4000000,4222222, 4444444)	(4222222,4444444,4666666)
X	(18050000,189525000, 197421875)	(189525000,197421875, 205318750)	(197421875,205318750,214343750)
Y	(62067500,66429000, 70455000)	(66429000,70455000, 74481000)	(70455000,74481000,78507000)
Z	(11550000,13090000, 14630000)	(13090000,14630000, 16170000)	(14630000,16170000,17710000)
AB	(4687500,5156250, 5625000)	(5156250,5625000, 6093750)	(5625000,6093750,6562500)
AC	(1883333,1968939, 2054545)	(1968939,2054545, 2140151)	(2054545,2140151,2225757)
AD	(51770833,55468750, 59166666)	(55468750,59166666, 62864583)	(59166666,62864583,66562500)
AE	(4615384,5000000, 5384615)	(5000000,5384615,5769230)	(5384615,5769230,6153846)

## ثالثاً / معالجة الضبابية باستعمال ادوات المنطق الضبابي في برنامج (MATLAB) [16]

تبدأ عملية معالجة الضبابية للنشاط (A) بإنشاء نظام الاستدلال الضبابي (FIS) عن طريق تشغيل برنامج (MATLAB) ثم (Fuzzy) ستظهر اول نافذة للنظام وهي نافذة محرر نظام الاستدلال الضبابي (FIS Editor) وهو تشكيل بياني يظهر في الجزء العلوي للنافذة ، تمثل المدخلات (Input) لهذا النظام العوامل الداخلية والخارجة المؤثرة في وقت وكلفة انجاز المشروع اما المخرجات (Output) لهذا التأثير فهي نواتج ضبابية للوقت والكلفة وللحالتين الطبيعية والتعجيلية وكما مبين في الشكل رقم (1)



شكل (2) محرر دالة العضوية (Membership Function Editor)

شكل (1) محرر نظام الاستدلال الضبابي (FIS Editor)

بعد ذلك يتم تحديد دالة العضوية المرتبطة بجميع المتغيرات وللقيام بذلك يتم تشغيل محرر الدالة العضوية (Membership Function Editor) من قائمة عرض ، محرر الدالة العضوية هي الاداة التي تساعد في عرض وتحرير جميع دوال العضوية لنظام الاستدلال الضبابي بما في ذلك جميع المدخلات والمخرجات للمتغيرات كما مبين في شكل رقم (2) ، اما المرحلة التالية فتمثل بتعريف النظام وذلك بإدخال قواعد الشرط والنتيجة في نظام الاستدلال الضبابي (FIS) عن طريق تشغيل محرر القواعد (Rule Editor) من قائمة عرض ، يتم ادخال قواعد الشرط والنتيجة في محرر القواعد بواسطة صياغة مصفوفة تأثير العوامل الداخلية والخارجية في مدة وكلفة انجاز المشروع كما مبين في ادناه :

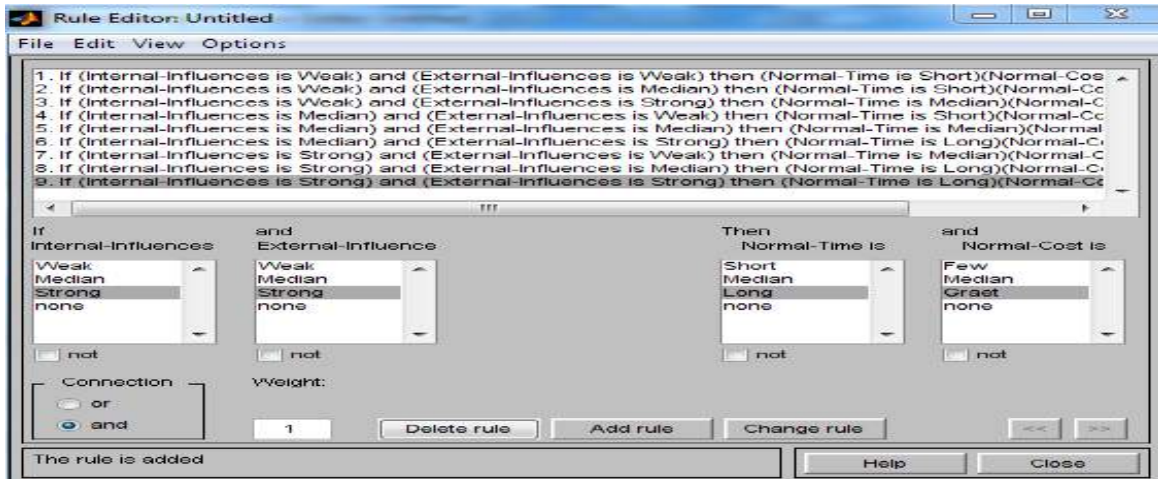
		تأثير العوامل الخارجية على الكلفة		
		تأثير ضعيف Weak	تأثير متوسط Median	تأثير قوي Strong
العوامل الداخلية على الكلفة	تأثير ضعيف Weak	قليلة Few	قليلة Few	متوسطة Median
	تأثير متوسط Median	قليلة Few	متوسطة Median	كبيرة Great
	تأثير قوي Strong	متوسطة Median	كبيرة Great	كبيرة Great

مصفوفة تأثير العوامل الداخلية والخارجية في كلفة الانجاز

		تأثير العوامل الخارجية على المدة		
		تأثير ضعيف Weak	تأثير متوسط Median	تأثير قوي Strong
العوامل الداخلية على المدة الزمنية	تأثير ضعيف Weak	قصيرة Short	قصيرة Short	متوسطة Median
	تأثير متوسط Median	قصيرة Short	متوسطة Median	طويلة Long
	تأثير قوي Strong	متوسطة Median	طويلة Long	طويلة Long

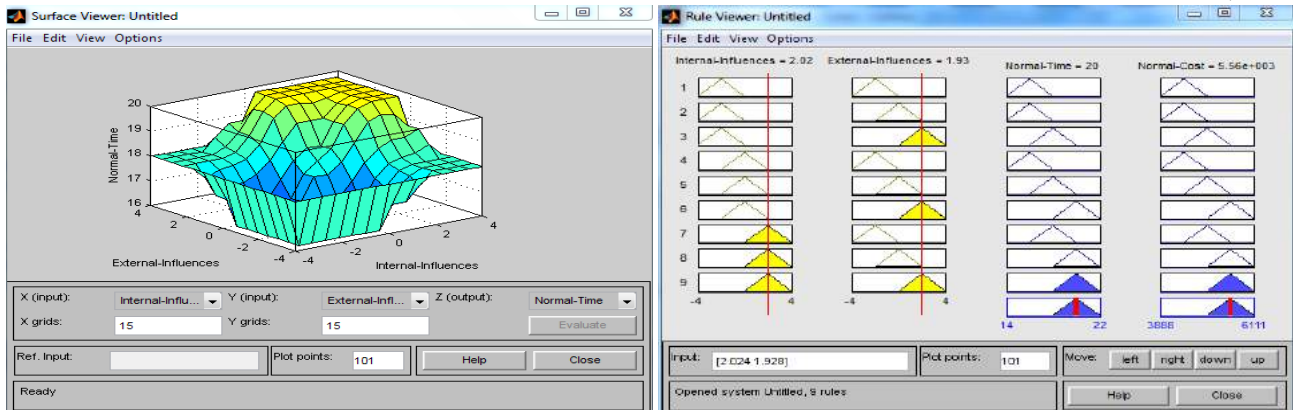
مصفوفة تأثير العوامل الداخلية والخارجية في مدة الانجاز

من المصفوفتين أعلاه نحدد تسعة قواعد تابعة للشرط والنتيجة لمدة وكلفة انجاز المشروع ثم ادخال هذه القواعد في محرر قواعد نظام الاستدلال الضبابي كما مبين في شكل رقم (3)



شكل رقم (3) محرر القواعد (Rule Editor)

بعد تعريف النظام بشكل كامل (المتغيرات ، دوال العضوية ، القواعد) بالإمكان الآن التعرف على مخطط الاستدلال الضبابي عن طريق تشغيل عارض القاعدة (Rule Viewer) من قائمة عرض وهو بمثابة خارطة طريق لعملية الاستدلال الضبابي بأكملها ، يتم تمثيل كل قاعدة بصف وكل متغير بعمود وكما مبين في شكل رقم (4) :



شكل رقم (5) عارض السطح (Surface Viewer)

شكل رقم (4) عارض القاعدة (Rule Viewer)

من خلال عارض القاعدة نلاحظ ان العمود الاول والثاني يمثلان العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في وقت وكلفة النشاط (A) في الحالة الطبيعية اما العمود الثالث والرابع فيمثلان الوقت الطبيعي الضبابي والكلفة الطبيعية الضبابية للنشاط (A) ، بالإمكان التحكم بتأثير العوامل في النشاط عن طريق تحريك المؤشر الموجود ضمن العمود الاول والثاني نحو اليمين للدلالة على التأثير الكبير ونحو اليسار للدلالة على التأثير الضعيف ، نفترض هنا ان تأثير العوامل في المشروع هو تأثير قوي وهذا يعني ان تقدير مدة الانجاز للنشاط هو تقدير تشاؤمي بسبب طبيعة مشاريع الابنية في العراق ، يمكن رؤية سطح الاخراج للنظام بأكمله والذي يمثل امتداد كامل لمجموعة الاخراج بالاعتماد على مجموعة كاملة لمجموعة المدخلات من خلال تشغيل عارض السطح (Surface Viewer) شكل (5) من قائمة عرض وهو اخر خمسة ادوات من ادوات المنطق الضبابي في (GUI) ، بعد تشغيل عارض السطح يظهر سطح ثلاثي الابعاد والذي يعبر عن

المخرجات ذات المدخلين بشكل جيد لأنه يولد مجسم ثلاثي الابعاد يمكن لبرنامج (MATLAB) التعامل معه بكفاءة ، من خلال عارض القاعدة (Rule Viewer) ظهرت النتائج الخاصة بالنشاط (A) بعد معالجة الضبابية في الحالة الطبيعية كما يلي :

**Internal-Influences = 2.02**

**Normal Time = 20**

**External-Influences = 1.93**

**Normal Cost = 55,600,000**

وبعد تطبيق جميع الخطوات التي تم ذكرها سابقاً لمعالجة مشكلة الضبابية باستعمال ادوات المنطق الضبابي في برنامج (MATLAB) ولجميع الانشطة تم الحصول على البيانات النهائية التي تمثل القيم الواضحة الاعتيادية (Crisp Value) بعد التخلص من الصفة الضبابية لوقت وكلفة الانجاز في الحالة الطبيعية والتعجيلية و لكافة أنشطة المشروع وكما مبين في جدول رقم (11) :

جدول رقم (11) يوضح الوقت الطبيعي والكلفة الطبيعية والوقت التعجيلي والكلفة التعجيلية بعد معالجة الضبابية لبيانات المشروع

النشاط	الوقت الطبيعي (يوم)	الكلفة الطبيعية (دينار)	الوقت التعجيلي (يوم)	الكلفة التعجيلية (دينار)
A	20	55,600,000	15	61,111,115
B	7	6,420,000	6	7,791,669
C	7	20,400,000	6	24,791,668
D	7	1,580,000	6	1,912,500
E	7	18,400,000	6	22,376,250
F	39	104,000,000	30	116,875,000
G	172	35,921,651	135	41,769,399
H	178	111,125,771	142	130,791,269
I	14	7,894,250	11	9,022,000
J	125	68,612,500	94	76,297,100
K	249	24,846,795	218	32,230,880
L	440	381,764,706	375	477,205,851
M	14	10,500,000	11	12,000,000
N	84	64,128,615	65	72,526,419
O	267	23,897,560	245	32,221,439
P	101	86,274,469	85	105,728,500
Q	59	4,151,852	48	4,961,086
R	27	15,609,375	18	16,187,500
S	78	31,277,133	65	38,093,954
T	156	146,618,333	125	173,874,285
U	101	76,411,234	85	94,568,374
V	63	8,289,225	55	10,526,000
W	224	49,777,778	200	65,555,492
X	199	224,496,875	182	304,029,688
Y	249	85,552,500	222	109,546,000
Z	52	20,020,000	42	23,485,000
AB	78	7,312,500	65	8,906,250
AC	138	2,362,727	125	3,167,386
AD	101	74,697,917	85	92,447,876
AE	169	6,500,000	150	8,461,635

بعد معالجة مشكلة الضبابية لبيانات المشروع تم تطبيق تقنية المبادلة بين الوقت والكلفة باستعمال برنامج ادارة المشاريع (MS Project) لتخطيط ورقابة وجدولة أنشطة المشروع للحصول على مشروع متكامل ونجاح ضمن الفترات الزمنية المطلوبة حيث اثبتت هذه الطريقة كفاءه كبيرة في تحديد الزمن الامثل للانجاز وبأقل زيادة ممكنة في التكاليف ، ان تطبيق هذا الاسلوب ساهم في معالجة المشاكل التي تعاني منها مشاريع الابنية وخاصة للمشاريع الكبيرة التي تمتاز بتعدد انشطتها حيث يكون استعمال تقنيات المبادلة التقليدية لمثل هكذا مشاريع غير مجدي لكونها تتطلب حسابات يدوية مطولة مما يؤدي الى ارتفاع نسبة الخطأ بالإضافة الى كونها تحتاج الكثير من الوقت والجهد لتنفيذها وسيتم لاحقاً عرض النتائج النهائية التي توصل اليها البحث فيما يتعلق بتطبيق تقنية المبادلة باستعمال برنامج (MS Project) .

#### الفصل الرابع

#### الاستنتاجات والتوصيات

#### أولاً / الاستنتاجات

6- اظهرت التقنية الحديثة في المبادلة بين الوقت والكلفة باستعمال برنامج (MS Project) كفاءه كبيرة وذلك بسبب دقة وواقعية النتائج بالمقارنة مع تطبيق تقنية المبادلة التقليدية والتي تكون غير مرغوبة في المشاريع الكبيرة التي تتميز بكثرة انشطتها وذلك لارتفاع نسبة الخطأ عند اجراء الكثير من الحسابات اليدوية بالإضافة الى انها تتطلب الكثير من الجهد والوقت لتنفيذها .

7- حققت تقنية المبادلة الجديدة نتائج اكثر دقة وذلك لكون برنامج (MS Project) يأخذ بعين الاعتبار تداخل الفترات الزمنية لأنشطة المشروع مع بعضها بالإضافة الى قدرة البرنامج في تقدير موارد كل نشاط وبالتالي تقدير التكاليف الكلية للمشروع وهذا ما تعجز عنه تقنية المبادلة بين الوقت والكلفة باستعمال برنامج (Win QSB) .

1- تم في هذا البحث وضع نهج جديد لمعالجة مشكلة الضبابية في مشاريع البناء من خلال تطبيق مفهوم المنطق الضبابي في برنامج (MATLAB) واستعمال اسلوب قواعد الشرط والنتيجة (If-Then Rules) ضمن ادوات المنطق الضبابي .

2- يقدم اسلوب (If-Then Rules) مرونة كبيرة عند التعامل مع اكثر من مؤثر واحد في المشروع (مدخلات متعددة) وأكثر من ناتج واحد لهذا التأثير(مخرجات ضبابية متعددة) وذلك لقدرته في ترجمة المتغيرات اللغوية الى متغيرات كمية عن طريق صياغة عدد غير محدود من القواعد باستعمال مصفوفة (If-Then Rules) بالتالي فهو يعبر عن المخرجات ذات المدخلين بشكل جيد .

3- تم في هذا البحث صياغة مصفوفة (If-Then Rules) من درجة (3\*3) والتي تمثل المتغيرات اللغوية لتأثير العوامل الداخلية والخارجية على المشروع (تأثير ضعيف، تأثير متوسط ، تأثير قوي) مقابل المتغيرات اللغوية لهذا التأثير على المدة الزمنية للانجاز(قصيرة ، متوسطة ، طويلة) و على كلفة الانجاز (قليلة ، متوسطة ، كبيرة) .

#### ثانياً / التوصيات

1- استعمال ادوات المنطق الضبابي في برنامج (MATLAB) لمعالجة مشكلة الضبابية لجميع المسائل والمشاريع التي تعاني من هذه المشكلة وخاصة في مشاريع الابنية التي تؤثر فيها مجموعة عوامل لما تمتاز به من مرونة كبيرة عند التعامل مع اكثر من مؤثر واحد في المشروع و إمكانية ترجمة المتغيرات اللغوية للفضية الى متغيرات كمية تأثير العوامل الداخلية والخارجية في المشروع ( ضعيف جداً عديدة .

2- ان استعمال مبدأ التنبؤ في تقدير الفترات الزمنية والتكاليف لأنشطة المشروع كاستعمال اسلوب دلفي غير مجدي وغير مفيد وذلك لان كل مشروع هو مشروع فريد من نوعه وبالتالي فإن استعمال اسلوب (If-Then Rules) في المبادلة بين ضمن المنطق الضبابي يحقق نتائج منطقية ومقبولة بسبب قدرة هذا الاسلوب في اخذ جميع العوامل المؤثرة في ملائمة المشاريع الكبيرة والمعقدة لتحديد اقصر مدة زمنية لانجاز المشروع مع الحد الأدنى للتكلفة الاجمالية بدلاً عن

4- يتميز اسلوب (If-Then Rules) بكونه اسلوب جيد في معالجة الضبابية وذلك لقدرته في التعبير عن اكثر من ثلاث متغيرات لغوية لنفس المشكلة على سبيل المثال يمكن ان يكون تأثير العوامل الداخلية والخارجية في المشروع ( قوي جداً) أي صياغة (25) قاعدة

5- تم استعمال تقنية حسابية جديدة وفعالة في المبادلة بين الوقت والكلفة ( Time –Cost Tradeoff ) بشكل اكثر قدرة هذا الاسلوب في اخذ جميع العوامل المؤثرة في ملائمة المشاريع الكبيرة والمعقدة لتحديد اقصر مدة زمنية لانجاز المشروع مع الحد الأدنى للتكلفة الاجمالية بدلاً عن

3- تطبيق تقنية المبادلة الجديدة بين الوقت والكلفة باستعمال برمجيات ادارة المشاريع (MS Project) يحقق نتائج اكثر دقة وواقعية خاصة للمشاريع الكبيرة والمعقدة وذلك بسبب



**المصادر العربية**

- قدرة البرنامج في اخذ جميع علاقات وتداخلات الفترات الزمنية لأنشطة المشروع مع بعضها بعين الاعتبار بالإضافة الى تحديد الموارد التي يحتاجها كل نشاط وبالتالي تحديد تكلفة كل نشاط من أنشطة المشروع وكذلك قدرة البرنامج في التعامل مع عدد كبير من الأنشطة وإجراء حسابات التخفيض بأقل خطأ واقصر وقت وأقل جهد .
- 4- توظيف طريقة (If-Then Rules) ضمن المنطق الضبابي باستعمال برنامج (MATLAB) وتطبيق تقنية المبادلة الحديثة بين الوقت والكلفة لتحديد الزمن الامثل لانجاز المشروع بأقل زيادة في التكاليف باستعمال برنامج (MS Project) مفيد جدا ويؤدي للحصول على نتائج واقعية ومنطقية ليس لمشاريع البناء الكبيرة والمعقدة فقط ولكن بالإمكان توظيف هذا النهج الجديد لمعالجة المشاكل التي تعاني منها جميع المشاريع المتوقفة والمتلكئة في العراق بسبب توقف التمويل المالي او أي اسباب اخرى تؤثر في الانجاز وبالتالي اتخاذ القرار المناسب لانجاز المشاريع .
- 1- حسن ، د.د. ضوية سلمان و جابر ، د. د. عدنا شمخي و الشمري ، د. د. نذير عباس ابراهيم " بحوث العمليات " ، مكتبة الجزيرة للطباعة والنشر ، العراق – بغداد ، الطبعة الاولى ، 2013 م .
- 2- نجم ، د نجم عبود ، "مدخل الى ادارة المشروعات " ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان- الاردن ، الطبعة الاولى ، 2013 م .
- 3- الفضل ، د.مؤيد عبد الحسين و العبيدي ، د.محمود ، "ادارة المشاريع منهج كمي " دار الوراق للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان – الاردن ، الطبعة الثانية 2010 م .
- 4- الشمري، أ.د.حامد سعد نور والزيدي، " بحوث العمليات مفهوما وتطبيقا " ، مكتبة الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد ، الطبعة الأولى ، 2010 م .

**المصادر الاجنبية References**

- 5- Zadeh, L. A., "Fuzzy sets ". Information and Control, 8, 338–353.,(1965) .
- 6- Lorterapong, P., & Moselhi, O. (1996). Project-network analysis using fuzzy sets theory. Journal of Construction Engineering and Management, 122(4), 308-318.
- 7- Hegazy, T. (1999). Optimization of construction time-cost trade-off analysis using genetic algorithms. Canadian Journal of CivilEngineering,26(6),685-697.
- 8- Chanas, S., & Zielinski, P. (2001). Critical path analysis in the network with fuzzy activity times. Fuzzy Sets and Systems, 122, 195-204.
- 9- Chen, C. T., & Huang, S. F. (2007). Applying fuzzy method for measuring criticality in project network. Information Sciences, 177, 2448-2458.
- 10- Kilr, George J. & Bo Yuan, "Fuzzy sets and fuzzy logic: theory and applications", Prentice Hall, USA, 1995.
- 11- Kahraman C., Yavuz M., (2010) , "Production Engineering and management under fuzziness , springer science , Business media , LLC.
- 12-Dubois Didier & Henry Prade, "Fuzzy sets and systems Theory and applications", Academic press, INC., London, 1980.
- 13-Jang J. S., Gulley N, ( 1997) "MATLAB Fuzzy Logic Toolbox", (version 1) , USA , inc .
- 14- Zimmerman, H,J,( 2001) "Fuzzy set theory and its applications", Springer, USA.
- 15-Drinkov D.,(1996), "An Introduction to Fuzzy Control", H.Hellendoorn ,M. Roinfrank , Norosa Publishing House.
- 16-Bystrov. D . , Westin. J. , " Practice . NEURO-FUZZY LOGIC SYSTEMS MATLAB TOOLBOX GUI" <http://users.du.se/~jwe/fuzzy/NFL/F10 .PDF>

## دور المعيار المحاسبي الدولي (20) في تحسين المعالجات المحاسبية الخاصة بالمنح والمساعدات / دراسة مقارنة

### بحث مقدم من قبل

م.م. رؤى حسين عبد الحسين

[Morahaf15@gmail.com](mailto:Morahaf15@gmail.com)

### المستخلص

فرضت البيئة الحالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ولاسيما المعيار المحاسبي الدولي (20) في جميع الشركات الاجنبية والمحلية، بغرض توفير معلومات مفيدة .  
ومن المعروف أن المنح والمساعدات يتم معالجتها وفقاً للنظام المحاسبي الموحد والنظام المحاسبي الحكومي والذان لا يوفران المعلومات المفيدة ، لذلك ينبغي على الوحدات الاقتصادية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (20) لغرض تحسين المعالجات المحاسبية الخاصة بالمنح والمساعدات وكيفية عرضها في القوائم المالية .  
وقد توصل البحث الى العديد من الاستنتاجات اهمها ان تطبيق المعيار المحاسبي (20) يساهم في تحسين المعالجات المحاسبية الخاصة بالمنح والمساعدات وكيفية عرضها في القوائم المالية .  
وقد توصل البحث الى العديد من التوصيات أهمها ينبغي على الوحدات الاقتصادية العامة والخاصة تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (20) بغرض تحسين المعالجات المحاسبية الخاصة بالمنح والمساعدات وكيفية عرضها في القوائم المالية .  
**الكلمات المفتاحية:** المعيار المحاسبي الدولي (20) ، تحسين المعالجات المحاسبية ، المنح والمساعدات .

## Role of International Accounting Standard in Improving Accounting Processes in Grants and Aid / Comparative Study

### Abstract

Imposed the current environment the application of international accounting standards and in particular the IAS (20) in all foreign and local companies, in order to provide useful information.

It is known that the grants and aid are processed in accordance with the accounting system standardized and government accounting system and which do not provide useful information , so it should be on economic units Application of International Accounting Standard (20) for the purpose of improving the special grants accounting treatments and aid and how to view them in the financial statements .

And the search may come to many of the most important conclusions that the application of I International Accounting Standard (20) contribute to the improvement of accounting treatments for grants and aid and how to view them in the financial statements.

And research has reached many of the recommendations should be the most important economic units of public and private application of International Accounting Standard (20) in order to improve the accounting treatments for grants and aid and how to view them in the financial statements .

**Key words:** International Accounting standard (20) , Improving Accounting Processes , Grants and Aid .

### المقدمة

تشهد البيئة الحالية تطورات عديدة التي فرضت على جميع الوحدات الاقتصادية تطبيق المعايير الدولية و لا سيما المعيار المحاسبي الدولي (20) الخاص بالمنح والمساعدات .

هذا يعني ان المعالجات المحاسبية الخاصة بالمنح والمساعدات وكيفية عرضها في القوائم المالية وفقاً للقواعد المحلية لا توفر معلومات مفيدة لمتخذي القرارات ، لذلك يجب تحسينها بما يتلاءم و متطلبات البيئة الحالية .

و من هنا برزت الحاجة لتحسين المعالجات المحاسبية الخاصة بالمنح والمساعدات وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (20) بغرض توفير الارشادات المناسبة و المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات .

## المبحث الاول

## منهجية البحث

### 1-1 : مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث من خلال وجود معالجة غير مناسبة للمنح و المساعدات الحكومية في ظل المعالجات التقليدية سواء كانت في النظام المحاسبي الموحد او الحكومي ، و بالتالي تنعكس على القرارات ، لذلك يجب تحسين هذه المعالجات وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (20) الخاص بمعالجات المنح و المساعدات، هذا و تبرز مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية :

1 – هل ان المعالجات المحلية الخاصة بالمنح و المساعدات ملائمة للمعايير المحاسبية الدولية.

2 – هل هنالك امكانية لاستخدام المعيار المحاسبي الدولي (20) في معالجة المنح و المساعدات لترشيد اتخاذ القرارات .

### 2-1 : اهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الآتي :

1- التعريف بمفهوم المنح و المساعدات المحلية و الدولية و كيفية الاستفادة من تجارب الدول الاخرى في تحسين و تطوير المعالجات المحلية .

2- توضيح اهمية المعيار المحاسبي الدولي (20) في معالجة المنح و المساعدات وبيان دور العيار في تحسين المعالجات المحاسبية الخاصة بالمنح و المساعدات .

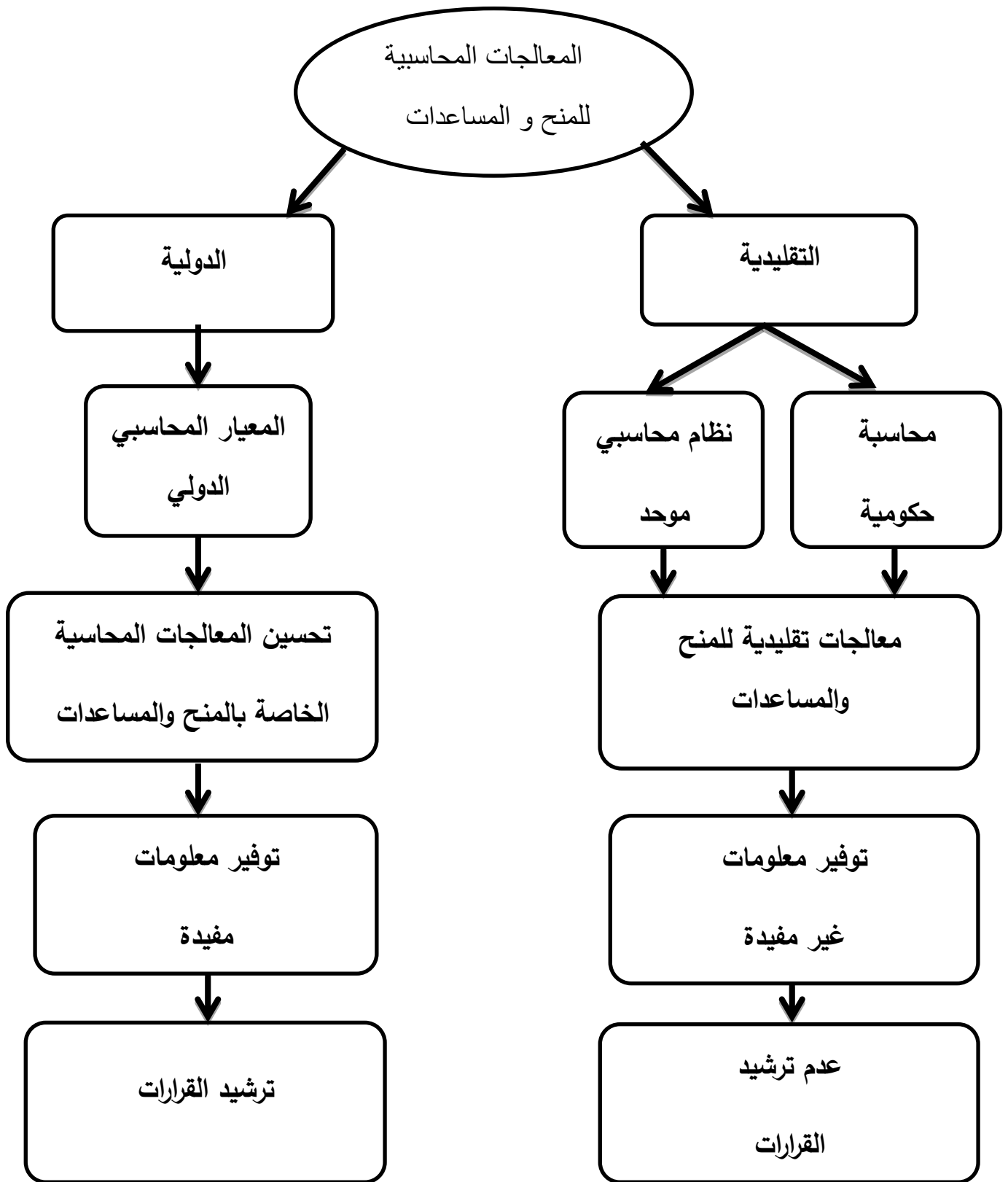
### 3-1 : فرضية البحث :

يسعى البحث الى اختبار فرضية اساسية مفادها ان استخدام المعيار المحاسبي الدولي (20) يساهم في تحسين المعالجات المحاسبية الخاصة بالمنح و المساعدات.

### 4-1 : اهمية البحث :

تتبع اهمية البحث من خلال استخدام المعالجات المناسبة للمنح و المساعدات وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي 20 لترشيد القرارات ، لذلك يجب تطوير المعالجات المحاسبية المحلية الخاصة بالمنح و المساعدات وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (20) لتوفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات .





الشكل (1) المخطط الاجرائي للبحث

## لمبحث الثاني

### المنح و المساعدات المحلية و الدولية /

#### نظرة تعريفية

#### 1-2 : تعريف المنح و المساعدات

المنح : ما تقدمه الحكومة في اي صورة اصولاً او ايراداً على شكل نقدية ، و تعرف المنح ايضاً بأنها الهبة و الاعانات اما المنح الخارجية (الاجنبية) هي الهبات و المعونات الخارجية التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة ، او للدول التي تحتاج الى مساعدات دولية مؤقتة مراعاة لوضعها الانسانية و الامنية و الاقتصادية و الاجتماعية .(وداعة و العامري، 2011: 38).

و يمكن تعريف المنح بانها تيار من الانفاق تقرر الدولة دفعه الى فئات اجتماعية او للهيئات العامة و الخاصة دون ان يقابله تيار من السلع و الخدمات تحصل عليه من الجهة المستلمة للاعانات (المنح) و تقسم الى قسمين : الاول اعانات دولية ، و القسم الثاني اعانات محلية (ال علي، 2002:75) .

و تعرف ايضاً على انها الهبة و المعونة في حين تتمثل المنح الخارجية (الاجنبية) بالهبات و معونات تقدمها الدول الغنية الى الدول الفقيرة و هذه المنح لا تمثل اي التزامات على البلدان المستلمة لها بل انها تمثل انتقال رؤوس الاموال الاجنبية من البلدان المانحة الى البلدان النامية و ان البلد المستلم للمنحة غير ملزم بدفع اي شيء ، لا اقساط و لا اسعار فائدة (القرشي، 2007: 21) .

و قد عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية بالمعيار (14) و الذي يقابل المعيار الدولي (20) الحالي المنح الحكومية بانها كل اجراء حكومي يهدف الى منح منفعة اقتصادية معينة في صورة موارد اقتصادية مقابل التزام الوحدة المعنية بتنفيذ شروط معينة محددة تتعلق بنشاطها التشغيلي بشرط امكانية تحديد قيمتها بقدر معقول من الموضوعية نفذتها في الماضي او تنفذها مستقبلاً" و لا تشمل هذه المنح و المساعدات الحكومية اي اجراءات تقوم بها الدولة لتحسين الظروف الاقتصادية التي تحيط بالوحدة مثل تطوير البنية الاساسية او فرض قيود للحد من المنافسة غير الشرعية (لجنة المعايير المحاسبية الدولية، 1999: 431) .

اما اللجنة القومية الامريكية للمحاسبة الحكومية فقد عرفت المنح الحكومية بانها الهبات التي تقدم من تنظيم

حكومي الى تنظيم اخر لاستخدامها او انفاقها في غرض محدد ، و هذه الهبات قد تكون في شكل نقدي او اي اصول اخرى و قد تم تقسيمها وفق هذا التعريف الى هبات راسمالية و هبات اخرى و اذا كانت الهبة راسمالية فهي تكون مقيدة الاستخدام بواسطة المانح ، اما الاخرى غير راسمالية فهي تستخدم في تمويل العمليات الجارية(Hay,1980:98).

و قد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB المنح الحكومية و اسماها المساهمات في المعيار (116) بانها اية عمليات غير تبادلية بتحويل نقد او موجودات اخرى لاية وحدة اقتصادية او الغاء او تسوية التزامات في وحدات اخرى من غير المالكين و الانواع الشائعة لهذه المساهمات تكون على شكل نقد ، استثمارات ، اراضي ، مباني ، اي استخدام لتسهيلات او منافع ، تجهيزات و بضائع و خدمات اخرى او الوعود غير المشروطة بالعبء في المستقبل(Keiso & Others, 2001: 910) .

بينما عرف معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز وفق المعيار المحاسبي (4) الخاص بهم بان المنح الحكومية هي المساعدات التي تقدمها الحكومة على شكل نقل تحويل موارد اقتصادية للوحدة مقابل التزام سابق او مستقبلي بشرط محدد متعلق بالنشاطات التشغيلية لدى الوحدة ، و لا تشمل المنح الحكومية اشكال المساعدات التي لا يمكن تحديد قيمة لها بشكل معقول و العمليات مع الحكومة التي لا يمكن تمييزها عن عمليات التجارة العادية للوحدة(الياسري، 2004: 8) .

اما عربياً فقد عرفت لجنة المعايير المحاسبية السعودية وفق المعيار (18) المنح و المساعدات الحكومية على انها تحويلات من جهة حكومية الى الوحدة على شكل اصول نقدية او غير نقدية او تحقيق او تسوية لالتزامات مستحقة على الوحدة توفرها الجهة الحكومية للوحدة بهدف تنفيذ سياسات و برامج حكومية محددة في خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية (لجنة المعايير المحاسبية السعودية، 2002: 10) .

و قد عرفت لجنة معايير المحاسبة المصرية وفق المعيار (12) المنح الحكومية بانها مساعدات حكومية في صورة تحويل موارد اقتصادية لوحدة معينة في مقابل التزام تلك الوحدة بتنفيذ شروط معينة تتعلق بالانشطة التي تمارسها سواء كان ذلك الالتزام يرتبط بفترة مستقبلية او يكون قد تم الالتزام به في فترة سابقة ، و يستثنى من ذلك المساعدات الحكومية التي لا يمكن تحديد

، تتعلق بالانشطة او عمليات الوحدة لتنفيذ برنامج معين ، و قد تكون مشروطة او مقيدة و قد تكون غير مشروطة او غير مقيدة ، في حين تتمثل المساعدات بتحويلات دون التزام او مقابل على شكل موارد نقدية او عينية و تكون تعويضا" لنفقات او خسائر او دعم مالي للوحدة لمساعدتها في الاستمرار و عدم وجود التزام بردها .

**2-2 : تصنيف المنح و المساعدات الحكومية :**  
تصنف المنح و المساعدات الحكومية الى قسمين رئيسيين هما :-

#### اولا" : اموال مقيدة

تعرف بانها عبارة عن الموارد التي تمنحها للوحدات الاقتصادية لاتفاقها على نشاط معين من أنشطة التنظيم و يطلق عليها احيانا المال لغرض معين (السلطان و ابو المكارم ، 1990 ، 447). و قد عرفت لجنة المعايير السعودية للمحاسبة عن المنح و المساعدات الحكومية ان المال المقيد هي الاصول النقدية و غير النقدية المحولة من الجهة المانحة الى الوحدة مع تعليمات صريحة او ضمنية تقيد الجهة المانحة بموجبها اوجه استخدام الوحدة للاصول الممنوحة بحيث تكون استفادة الوحدة من الاصول قاصرة على استخدام محدد و قد يكون القيد لفترة زمنية محددة (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، 2005 ، 415).

#### ثانيا : اموال غير مقيدة

تتمثل بالاموال التي تحصل عليها الوحدات ، او التي بحوزتها و لديها حرية التصرف فيها دون قيد او شرط ، و التي تخصص لانجاز عمليات الوحدة و فقا للقرارات التي تتخذها الادارة ، لذلك يسمى (المال العام او للمال غير المقيد التشغيلي او المال المقيد الجاري ) (LVES ، 2009:475 ، et.al.). و ايضا يمكن فهمها بانها جميع الاموال الاخرى غير الوارد ذكرها في الاموال المقيدة اي ما تحصل عليه الوحدة الاقتصادية او التي بحوزتها و لديها حرية التصرف فيها دون قيد او شرط (الياسري:2004،13).

و ترى الباحثة ان الاموال المقيدة هي ما تحصل عليه الوحدة من موارد من جهة معينة و لكن بشروط صرف هذه الموارد و استخدامها ضمن شروط مشروطة تصرف على اساسه هذه الموارد، و ان الاموال غير المقيدة هي ما تحصل عليه الوحدة من موارد من جهة معينة و لها الحق في التصرف بهذه الموارد بدون شروط حيث تقوم الوحدة بصرفها للموارد حسب الحاجة .

قيمة لها ، و كذلك المعاملات مع الحكومة التي لا يمكن تمييزها عن المعاملات التجارية العادية للوحدة و قد تكون المنح الحكومية مرتبطة باصول و قد تكون مرتبطة بالدخل ( بدوي ، 2015:262) .

في حين تتمثل المساعدات الحكومية بعمل من الحكومة يهدف الى تقديم منفعة اقتصادية للوحدة او مجموعة وحدات يتوافر فيها بعض المعايير و تشمل منح الحكومة و انواع اخرى من المعونة الحكومية غير النقدية (عبد العال ، 113) .

و تتمثل الحكومة الهيئات و المؤسسات الحكومية في بلد معين او خارج البلد ، و بالتالي فهي تشمل الحكومات ، والهيئات المشابهة سواء كانت محلية او وطنية او دولية (ابو نصار وحميدات، 2016: 329).

عرفت المنح الحكومية هي مساعدات حكومية على شكل نقل موارد للمنشأة مقابل التزام سابق او مستقبلي بشروط محددة تتعلق بالنشاط التشغيلي لدى المنشأة . و لا تشمل المنح الحكومية اشكال المساعدات التي لا يمكن تقييمها بشكل معقول و العمليات مع الحكومة التي لا يمكن تمييزها عن عمليات التجارة العادية للمنشأة(ابو نصار و حميدات، 2016: 330) .

و عرفت المساعدات الحكومية عمل من الحكومة يهدف الى تقديم منفعة اقتصادية للمنشأة او مجموعة شركات يتوافر فيها بعض المعايير . و تشمل منح حكومية و انواع اخرى من المعونة غير النقدية مثل الاستشارات القانونية للشركاء لاقامة نشاط اعمال في منطقة تجارية حرة ، و تستبعد المنافع المقدمة بشكل غير مباشر التي تؤثر على الظروف التجارية عموما ،مثل رصف طرق تصل المنطقة الصناعية التي تعمل بها المنشأة باقرب مدينة . (عبد العال ، 113) .

وتعرف المساعدات على انها كل اجراء حكومي لمنفعة اقتصادية للوحدة ( فضالة ، 1996 ، 215).

تشمل المساعدات الحكومية المنح الحكومية المتعلقة بنقل الموارد للوحدة سواء كانت منح متعلقة بالدخل او بالاصول و التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية ،كما تشمل المساعدات الحكومية اشكال معينة من المساعدات المباشرة و لا يمكن بشكل موضوعي تحديد قيمة لها و عمليات مع الحكومة لا يمكن تمييزها عن العمليات التجارية العادية للوحدة (ابو نصار وحميدات ، 2016: 342) .

ترى الباحثة ان المنح تتمثل بتحويلات غير تبادلية مقابل التزام سابق او مستقبلي على شكل موارد نقدية او عينية

**2-3 : انواع المنح و المساعدات****2-3-1 المنح و المساعدات حسب طبيعتها :-**

تقسم المنح و المساعدات حسب طبيعتها الى مفهومين هما :

**اولاً / منح و مساعدات نقدية :** تتمثل المساعدات المالية التي تاخذ الطابع النقدي في طبيعتها ، وتتضمن المنح النقدية و القروض الميسرة ، اذ تقوم الدولة المانحة بالمساهمة بمبلغ نقدي للدولة المتلقية للمساعدة (ابو مصطفى ، 2009 ، 73).

**ثانياً / منح و مساعدات غير نقدية :** تتمثل بمثابة منح او مساعدات لا تاخذ الطابع النقدي ، و هي ذات طبيعة عينية ، و قد تكون المساعدات العينية على شكل مساعدات راسمالية ، او مساعدات تقنية او فنية ، او مساعدات غذائية ، او مساعدات عسكرية (داود ، 2011 :134).

**2-3-2 المنح و المساعدات من حيث مصادر التمويل :-**

تكون مصادر التمويل للمنح و المساعدات على شكلين :  
**اولاً / منح و مساعدات ثنائية :** تتمثل بالمساعدات التي تسند على علاقات ثنائية بين الدول المانحة و الدول المستفيدة ، بحيث تقوم الدول المقدمة للمساعدة بتقديم مساعدات على شكل قروض ميسرة ، او منح و مساعدات مالية و فنية الى العديد من الدول النامية بمستويات متفاوتة ، و بموجب اتفاقيات ثنائية ( ابو مصطفى ، 2009 ، 72).

**ثانياً / منح و مساعدات متعددة الاطراف :** و تتمثل المصادر الرئيسية لتدفق المساعدات متعددة الاطراف في البنك الدولي للاعمار و التنمية ، ووكالة التنمية (IDA) و وكالة التمويل الدولية و الامم المتحدة و البنوك التنموية الاقليمية (القرشي ، 2007 : 213).

و ترى الباحثة هنا ان الاختلاف ما بين مصادر التمويل للمنح و المساعدات اعلاه هو من حيث الجهات المشتركة في التمويل و هنا يتضح ايضاً عندما تقدم المنح و المساعدات لاسباب متعددة و كلما كان السبب اثره كبير تكون المنح و المساعدات من اطراف متعددة و بالعكس عندما تكون ثنائية .

**2-3-3 المنح و المساعدات من حيث اساليب تقديم المنح :**

**اولاً / منح مطلقة :** قد تكون المنح المقدمة من قبل الدولة المانحة منحاً غير مشروط ، اي ان الدول المانحة تهبها دون ان تشترط مقابلاً لها ، او دون ان تشترط انفاقها في

حقل معين ، و يتم هذا الاسلوب بناء على احتياجات الدول المتلقية (ابو مصطفى ، 2009 :87).

**ثانياً / منح مشروطة :** تتمثل بتحويلات غير تبادلية من الجهة الحكومية الى الوحدة مقرونة بشروط محددة يجب تنفيذها قبل ان تصبح التحويلات مطلقة ، من ثم فالمنح الحكومية المشروطة اتفاقات تنشئ حدثاً يجب تحققه قبل ان تصبح الاصول او الحقوق المحولة او العهود حقاً مكتسباً (منح) للوحدة (الياسري ، 2004 :16).

**ثالثاً / منح مقيدة :** و يقصد بها المنح الحكومية التي تتضمن قيود في شكل تعليمات صريحة او ضمنية تسيطر بها الحكومة على ادارة الاصول الممنوحة للوحدة خلال مدة معينة سواء كانت الاصول الممنوحة قابلة للاستهلاك ام غير قابلة للاستهلاك (الياسري ، 2004 : 17).

**رابعاً / منح و عود بالعتاء :** تكون هذه الوعود اتفاقاً تحريريّاً او شفهيّاً بالمساهمة النقدية او بالموجودات غير النقدية ، التي تحصل عليها الوحدة من الغير و قد تكون هذه الوعود مشروطة او قد تكون غير مشروطة و لاظهار الوعود بالعتاء في القوائم المالية، لذلك يجب توفر الدليل الكافي في صورة وثائق قانونية مثبتة للعود ( 6 : 1993 , FASB . STANDARD 116 ).

ترى الباحثة ان تنوع الاساليب و تعدادها يظهر مدى الحاجة الى تفصيلها كما سبق اعلاه لكي تساعد على فهم و توضيح كيفية تقديمها من قبل الدول المانحة و المستلمة .

**2-4 : مناهج المنح و المساعدات الحكومية :**

**اولاً / المنهج المتعلق بالاصول :** هي منح حكومية تتم من خلال نقل الحكومة اصول غير نقدية للوحدة او تحويل نقدية للوحدة شريطة شراء او بناء او تملك اصول طويلة الاجل . و يمكن اضافة شروط ثانوية تحدد نوع او موقع الاصول او فترة شرائها او حيازتها .(ابو نصار و حميدات، 2016 : 332) . و يمكن القول على انها منح حكومية شرطها الاساسي ان الوحدة المؤهلة للحصول يجب ان تحصل (عن طريق الشراء او الانشاء) على اصل او اصول (طويلة الاجل) ، و يمكن كذلك وجود شروط مساعدة اضافية ملحقة بهذه المنحة ، مثلاً تشمل الشروط الاضافية تحديد نوع الاصول طويلة الاجل او موقع الاصول طويلة الاجل او فترات الحصول على الاصول طويلة الاجل سواء للشراء او الحيازة (عبد العال ، 113).

2-5-2 : الاسباب الدولية : (العلي ، 2002 ، 167-168).

تكون المنح و المساعدات متاتية من افراد او منظمات او دول اجنبية ، و سيتم توضيح الاعانات الخارجية بوصفها مصدراً تمويل للنفقات في بعض الدول في وقتنا الحاضر .

و يرجع ظهور المنح و المساعدات الى عدة اسباب :

أ – الاسباب الاقتصادية : تبرز الاسباب الاقتصادية في رغبة الدول المتقدمة اقتصادياً للتخلص من فائض انتاجها . فقد واجهت هذه الدول واقعاً يتمثل بجهاز انتاجي ضخم يتحول من وضع عسكري الى وضع مدني ، و بخاصة بعد الحرب العالمية الثانية . مما يترتب عليه تحقيق فائض في انتاجها بحاجة للتصدير غير ما كان متبعاً في السابق من اعدام هذا الفائض او القائه في البحر ، و كان السكوت على هذا الحال و عدم البحث عن حل لها ، يعني تعرض اقتصاد تلك الدول للانهيـار بسبب ضخامة هذا العرض و قصور الطلب الداخلي و الدولي معاً . و من ثم وجدت الدول ارسال فائض انتاجها الى الدول الاخرى على هيئة مساعدات اقتصادية يعد حلاً مثالياً لانه يتخذ مظهراً " انسانياً بجانب غرضه الاساس و هو انقاذ الجهاز الانتاجي من الانهيار و ابعاد الازمات الاقتصادية عنه . و مثال ذلك مساعدات "مشروع مارشال" حيث قدمت الولايات المتحدة الامريكية مساعدات ضخمة لدول اوربا الغربية

ب – الاسباب السياسية : تتمثل هذه الاسباب في رغبة الدول الغنية بمساعدة الدول المؤيدة لها في الاتجاه السياسي او السائرة في فلكها . و مثال ذلك اعانات امريكا لدول غرب اوربا و جنوب شرق آسيا و بعض دول الشرق الاوسط .

ج – تطور التعاون الدولي : قاد تقارب الدول بعد الحرب العالمية الثانية ، و قيام هيئة الامم المتحدة الى بحث مشاكل التنمية الاقتصادية على اصعدة اوسع من ذي قبل . و لقد بدا واضحاً ان وجود دول قليلة تنعم بالغنى و الرفاه الى جنب دول كثيرة تعيش في تخلف و فقر شديدين ، اصبح امراً غير مقبول في مجتمع دولي يفترض المساواة بين اعضائه و لذلك دعمت منظمة الامم المتحدة بتوصياتها الدول الصناعية الغنية الى مد الدول النامية بمزيد من المساعدات الاقتصادية ، لغرض تطوير اقتصادياتها المتخلفة .

ثانياً / المتعلقة بالدخل : منح حكومية غير تلك المتعلقة بالاصول (عبد العال ، 114) ، و ايضاً يمكن تعريفها بانها المنح التي تقوم الحكومة بموجبها بنقل او تحويل النقدية للوحدة ، و التي تتمثل بالمنح الاخرى غير تلك المرتبطة بالاصول غير المتداولة (ابو نصار وحميدات ، 2016: 331) .

## 2-5 اسباب المنح و المساعدات :

تتمثل اسباب المنح و المساعدات باسباب محلية و دولية و كما يأتي :

5-2-1: الاسباب المحلية : (الطائي ، 1996، 292-293)

تعد المنح و المساعدات نوع من السياسات التجارية التي تتبعها الدول ضمن الاساليب السعرية ، فقد تعتمد الدولة في حماية منتجاتها الوطنية على تقديم المنح و الاعانات للمنتجين بغرض تمكينهم من عرض السلعة للبيع باقل من نفقات انتاجها ، مما يؤدي الى انخفاض اسعار السلع المعروضة للبيع حتى تستطيع تلك السلع المنتجة محلية من منافسة السلع الاجنبية المستوردة من الخارج ، و ان تعمل على تسهيل الطريق امام السلع المحلية للمنافسة في الخارج ايضاً ، و بهذا الصدد تقوم الدولة بمنح المنتجين اسعاراً " مجزية للبيع في الداخل عن طريق الحماية الكمركية ، و عليه فان ما تقدمه الدولة من منح و اعانات انما يتحدد بالنظر الى مقدار ما يصدر من السلعة الى الخارج . و هناك نوعين من الاعانات:-

1 - اعانات مباشرة : تتمثل في اداء معين من النقود يحدد اما على اساس قيمي او على اساس نوعي ، كما في الكمارك .

2 - اعانات غير مباشرة : تتمثل في منح المشروع عددا من الامتيازات الغرض منها تحسين حالته المالية و من امثلها الاتي :

أ – الاعفاءات الضريبية .(الاستثناء من بعض الضرائب او الخفض من معدلاتها) .

ب – التسهيلات الائتمانية .(خفض اسعار الفائدة في ما يتعلق بالقروض قصيرة او طويلة الاجل) .

ج- تقديم بعض الخدمات .(الاشتراك في الاسواق و المعارض الدولية) .

و عليه فان كانت انواع الاعانات (مباشرة او غير مباشرة ) فان الغرض منها تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الاسواق الدولية .



**2-6 : خصائص المنح والمساعدات**

استناد لما سبق يمكن تلخيص خصائص المنح و المساعدات بالاتي :

**جدول رقم (1)****خصائص المنح و المساعدات**

خصائص المساعدات	خصائص المنح
1) تحويلات غير تبادلية بدون اي مقابل .	1) تحويلات غير تبادلية مقابل التزام سابق او مستقبلي .
2) تاخذ شكل موارد نقدية و موارد عينية او في صورة خدمات ممنوحة.	2) تاخذ في معظم الاحوال شكل موارد عينية و نقدية.
3) تعد تعويضاً عن نفقات او خسائر او دعم مالي للوحدة لمساعدتها في الاستمرار على مزاوله نشاطها .	3) تتعلق بالانشطة و عمليات الوحدة الاقتصادية نتيجة التزام الوحدة بتنفيذ برنامج معين .
4) عدم وجود التزام برد قيمتها .	4) تلتزم الوحدة برد قيمة المنحة الى الجهة المانحة اذا لم تلتزم بتنفيذ شروط المنحة.
5) لا تكون مشروطة او مقيدة .	5) قد تكون المنح مشروطة او مقيدة ، و قد تكون غير مشروطة او غير مقيدة .

المصدر( اعداد الباحثة )

**المبحث الثالث****المنح و المساعدات في ظل القواعد المحاسبية المحلية والمعايير الدولية****3-1 : المنح الحكومية في النظام المحاسبي الموحد**

ان ما ورد عن المنح الحكومية في النظام المحاسبي الموحد في العراق ، فقد تم اثباته في الدليل المحاسبي على المستوى الثنائي ضمن الحسابات :

**3-1-1 الاعانات (47) :** بانها ما تحصل عليه الوحدة من الدولة بنظام او قوانين خاصة نحدد طريقة حسابها و الجهة التي تتولى سدادها و ذلك لغرض مساعدتها على الاستمرار في مزاوله نشاطها لتغطية العجز الحاصل ما بين اسعار البيع المقررة و الكلفة الفعلية المتحققة او لغرض تمكينها من تصدير الانتاج للخارج باسعار تنافسية و قد قسم النظام المحاسبي الموحد الاعانات حسب الغرض منها ،اعانات السلع المستوردة (471)،اعانات الانتاج المحلي (472)،اعانات تصدير (473)،اعانات اخرى (474) (ديوان الرقابة المالية ، 2001 : 223).

**3-1-2 الايرادات التحويلية(48) :** ويقصد بها وفقاً للنظام المحاسبي الموحد على انها الايرادات التي تحصل عليها الوحدة نتيجة احكام قانونية او قرارات ادارية خارج نشاطها الانتاجي و بذلك لا تعتبر من مفردات الدخل القومي كونها لا تضيف شيئاً عليه (ديوان الرقابة المالية ، 1985 : 104)

ويحلل الحساب 48 الى حسابات عدة منها تمويلية (482) و يشمل هذا الحساب المنح التي تستلمها الوحدات الاقتصادية لمعاونتها بالاستمرار في مزاوله نشاطها . و يحلل حساب "منح تمويلية (482)" الى الحسابات الفرعية الاتية :

1 - منحة الخزينة العامة (4821) : تشمل هذا الحساب المنح التي تدفعها مديرية المحاسبات العامة الى منشآت القطاع الاشتراكي لتغطية العجز الحاصل في نشاط هذه المنشآت .

2- منح الوحدات المركزية او التابعة (4822) : يشمل هذا الحساب المنح التي تحصل عليها المؤسسات و مراكز التدريب من المنشآت التي تشرف عليها او تقدم لها خدمة ، على ان تكون هذه المراكز ذات استقلال مالي ، و كذلك تشمل المنح التي تحصل عليها النقابات و المنظمات و الجمعيات و الاتحادات من فروعها او من مراكزها (ديوان الرقابة المالية ، 1985 ،

10) .

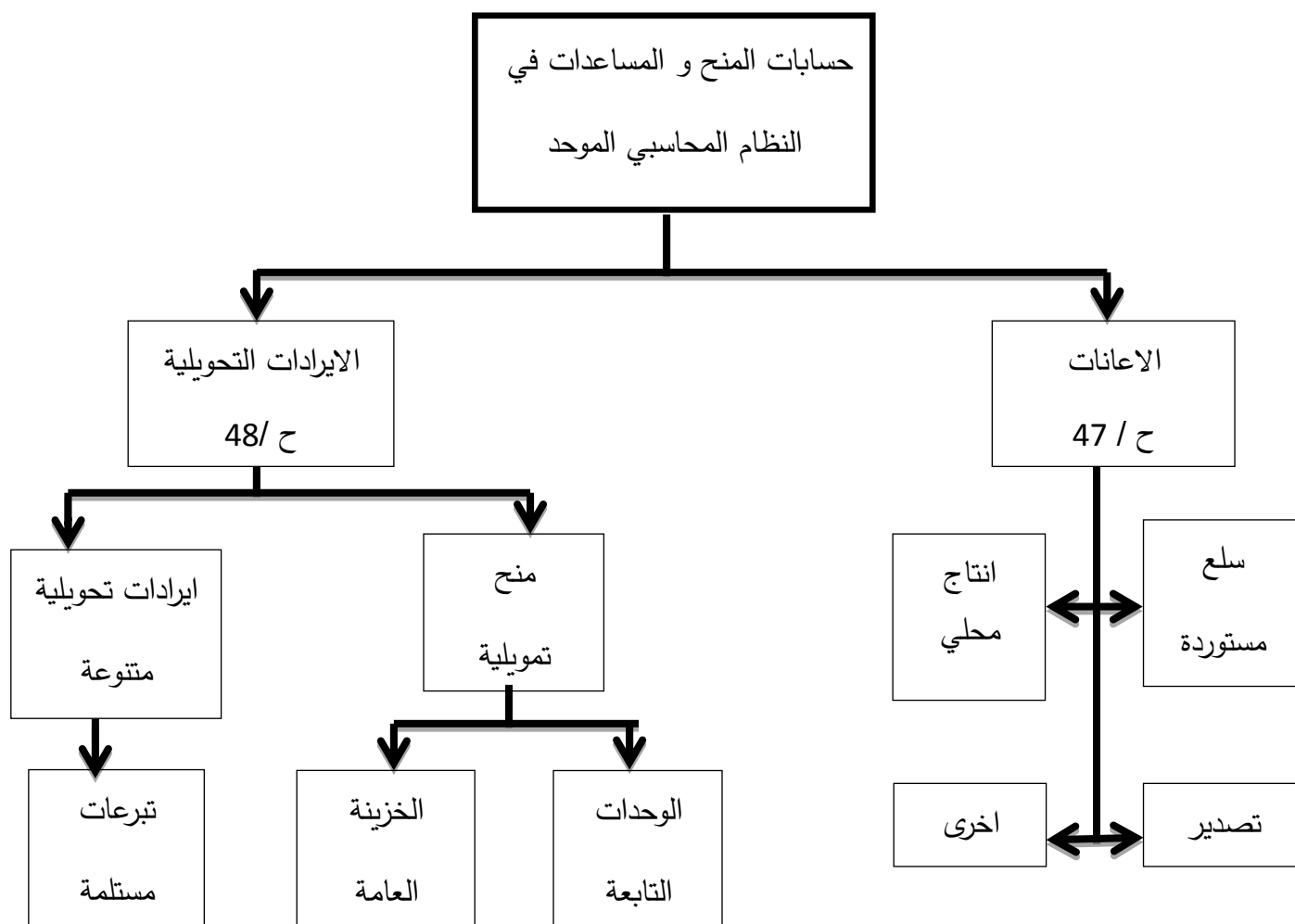
## 3-1-3 تبرعات مستلمة (4831) :

تشمل المبالغ النقدية و العينية التي تحصل عليها الوحدة و خصص لها 4831 و هي حساب متفرع من حساب 48 الايرادات التحويلية .

كما انه لم تتطرق كتب المحاسبة الحكومية الى اي معالجة تخص المنح و المساعدات ، و لم يوضع بند مستقل يخص المنح و المساعدات في قواعد المحاسبة العراقية .

شكل رقم (2)

حسابات المنح و المساعدات في النظام المحاسبي الموحد



المصدر من اعداد الباحثة

## 2-3: الإجراءات المتعلقة بالمنح الحكومية في جمعية الهلال الاحمر العراقي.

تضطلع الجمعية لتقديم مجموعة من الخدمات من ضمنها برامج الاغاثة في حالة الكوارث ، و البرامج الصحية و الاجتماعية ، كما تساعد السكان المدنيين المتضررين في اوقات الحروب و النزاعات المسلحة فضلاً عن نشر و تعزيز المبادئ الدولية الانسانية ، مما جعل منها كجهات مساندة للسلطات الحكومية في مجال الحقل الانساني و بغية الاستمرار في تقديم هذه الخدمات و التوسع فيها ، لذلك تخصص الدولة منحة سنوية للجمعية ضمن موازنتها السنوية العامة . يجري تحديدها وفقاً لمنشور اعداد الموازنات التخطيطية المعتمد من قبل وزارة المالية العراقية . و تتولى الوزارة انفة ذكر اعلام الجمعية بمبلغ

المنحة السنوية و المتضمنة نفقات الرواتب و الاجور و النفقات التشغيلية رسمياً و تقوم الجمعية بمفاتحة الوزارة و بصورة رسمية شهرياً لغرض تمويل حسابها المعتمد من وزارة المالية عن طريق البنك المركزي العراقي برواتب و نفقات التشغيلية(دليل السياسات و الاجراءات المالية و المحاسبية )

و يتولى القسم المالي اجراء كافة الخطوات الواردة اعلاه فضلاً عن اجراء التسوية القيدية اللازمة لغرض قيد المبلغ الذي تم بموجبه تمويل حساب الجمعية في المصرف المعتمد من قبل وزارة المالية بعد ورود قسيمة ايداع المبلغ منه .

### 3-2-1 الاجراءات المتعلقة بايرادات الجهات المانحة

بغية تسهيل اجراءات المتابعة من قبل ادارة الجمعية و الممولين يتوجب على الجمعية القيام باجراءات معينة ، منها فتح حساب مصرفي مستقل للمنح اذا كانت اتفاقية المشروع تنص على ذلك ، اما اذا كانت الاتفاقية لا تنص على فتح حساب مصرفي مستقل للمنحة فيمكن للجمعية ايداع مبلغ المنحة في حسابها المصرفي العام على ان يتم مسك سجلات محاسبية منفصلة للمشروع على الحساب العام لكي تسهل عملية التدقيق الداخلي و الخارجي و الذي يسهل عملية اصدار التقارير المالية للجهة المانحة ، و من ثم التأكد من ان الدفعة المستلمة تتطابق مع جدول الدفعات المنصوصة عليه في الاتفاقية . و في حالة وجود اختلاف يتعدى حدود العمولات المصرفية المتعارف عليه يجب على الجمعية اصدار سند القبض بالمبلغ الفعلي . و اخبار الجهة المانحة كتابياً ، و من ثم اصدار سند قبض عند استلام كل دفعة بموجب اشعار المصرف بالنسبة للدفعات المحولة لحساب الجمعية ، و من ثم يتم التقيد بينود الاتفاقية الموقعة مع المانح . و لا يجوز تغييرها الا بالرجوع اليه ، و من ثم فتح ملف منفصل لكل منحة و يقتصر استخدامه على المستوى الاداري المخول . و على ان يحتوي هذا الملف المعلومات التالية (دليل السياسات و الاجراءات المالية و المحاسبية)

• نسخة من طلب التمويل و اولويات المشروع المقترح الذي تمت الموافقة عليه .

• نسخة من الاتفاقية الاصلية التي تم توقيعها مع الجهة المانحة.

• ملخص شروط الاتفاقية .

• كافة المراسلات الخاصة بالمنحة .

• سندات الصرف او اشعارات الصرف (كشوفات المصرف ) التي تمت بموجبها تسجيل المقبوضات .

• التقارير المالية المرسله للممول حول المنحة.

• اي مستندات ضرورية اخرى ذات علاقة .

و من ثم يراعى عند تنظيم هذا الملف ما يلي :

• حفظ الوثائق بحسب تسلسلها الزمني دون خلط و ترقيم المستندات حسب ورودها

• اعادة المستندات بعد استخدامها الى مكانه الصحيح .

• ضرورة متابعة الامور المالية المتعلقة بالاتفاقية و بشكل دائم و التي تشمل على مادة الاتفاقية و جدول الدفعات و التقارير المالية التي يجب اعدادها و ارسالها مثل تقارير المصروفات الفعلية و الرصيد المتبقي و فيما اذا كانت هناك اي التزامات على الرصيد المتبقي .

### 3-3 : المعايير المحاسبية ذات الصلة بالمنح و المساعدات الحكومية :

يجب التطرق الى المعايير المحاسبية المتعلقة بالمنح و المساعدات بهدف فهم المعالجات المحاسبية لها . و سيتم التطرق الى العديد من هذه المعايير (الياسري ، 2004 : 26).

3-3-1 المعيار (116) الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB).

3-3-2 المعيار (4) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة البريطانية (BASC).

3-3-3 المعيار (18) الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) .

3-3-4 المعيار (12) الصادر عن لجنة المعايير المصرية (CEAS) .

### 3-3-1 المعيار الامريكى (116)

اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكى في سنة 1993 المعيار المحاسبى رقم (116) ( بعنوان المحاسبة عن المساهمة المستلمة و المساهمة المقدمة ) و يتضمن هذا المعيار اهمية نتائجه في الفرق بين المعالجات المحاسبية للمساهمات الحكومية حسب المعيار حيث ما تتضمن المساهمات المستلمة من وعود غير مشروطة بالعطاء و ان يتم الاعتراف بها



كإيرادات لنفس السنة المالية ، و ما تتضمن المساهمات المقدمة من وعود غير مشروطة بالعطاء و ان يتم الاعتراف بها كمصروف لنفس السنة المالية . (الياسري ،2004: 26).

1- نطاق المعيار : يطبق هذا المعيار في جميع مؤسسات الدولة سواء كانت عامة او خاصة و ايضاً ان كانت منظمة هادفة للربح او منظمة غير هادفة للربح ، و يطبق ايضاً أسس المحاسبة و التقارير عن ما سماه المعيار بالمساهمات المستلمة و المقدمة للمنظمات التي حصلت على المنح ، و لا يدخل ضمن هذا المعيار الحوافز او الاعفاءات او تخفيف الاعباء الضريبية .

2- هدف المعيار : ان من اهم اهداف هذا المعيار هو تحقيق اكبر قدر ممكن من المنفعة ، المحاسبة المالية و التقارير عن المساهمات المستلمة و المقدمة ، الفصل بين المعالجات المحاسبية ان كانت عينية او نقدية ، و تحديد فترة الاعتراف للمساهمات المقدمة و كيفية التعامل معها ، و تحديد اسس الاعتراف و الافصاح عن هذه المساهمات .

3- القياس و الاثبات للمساهمات : ان هذا المعيار رقم (116) الامريكي ركز على تقييم المساهمات من حيث الاثبات و الافصاح بالقيمة العادلة عنها ، و ان القياس و الاثبات للمساهمات المستلمة و المقدمة يعترف بها في نفس الفترة المالية و ظهورها بالتقارير المالية ، و قياس الوعود غير المشروطة للمساهمات بحيث يعترف بها كإيراد يجب بيانه في التقارير المالية ، و تعد الوعود المشروطة غير مشروطة اذا وجد احتمال لعدم تحقيق شرطها ، و يعترف بالمساهمات المشروطة عندما تحقق الغاية منها في المستقبل ، و ان المساهمات من الخدمات لا يعترف بها كإيراد الا اذا توفرت شروطها .

4- العرض و الافصاح عن المساهمات : ان ما يخص المعيار رقم (116) للمساهمات المقدمة للمنظمات الاعتراف بجميع انواع المساهمات كإيراد في نفس الفترة و التفريق بين المساهمات المقيدة بقيود دائمية او قيود مؤقتة و المساهمات غير المقيدة ، و الافصاح عن قيمة الوعود غير المشروطة و تحديد قيمة الاستفاد منها ، و ايضاً الافصاح عن الوعود المشروطة كذلك .

### 3-3-2 المعيار البريطاني (4) :

اصدرت لجنة معايير المحاسبة البريطانية المعيار رقم (4) سنة 1977 و المعادة صيغته في سنة 1990 بعنوان المحاسبة عن المنح الحكومية و يتضمن هذا المعيار اهمية التركيز عن المنح و المساعدات الحكومية و ما تاخذه من اشكال خاصة للمنح او انواع متنوعة للمساعدات سواء كانت خارجية او محلية . (الياسري ،2004: 26).

1- نطاق المعيار :- ينطبق هذا المعيار على اسس المعالجات المحاسبية و الافصاح عن ما يخص المنح و المساعدات الحكومية ، و ياخذ جميع انواع المنح الحكومية للمنظمات الهادفة الى تحقيق اغراض اجتماعية او اقتصادية ، و لا ينحصر تطبيقه على المعالجات للمنح الحكومية المحلية بل يشمل ايضاً الوكالات و الوحدات الدولية .

2- هدف المعيار :- ان ما يهدف اليه هذا المعيار الى تحقيق افضل المعالجات المحاسبية للمنح و المساعدات الحكومية ، و اعطاء مفهوم رئيسي عنها ، و تحديد العلاقة ما بين المنح الحكومية المحصلة و المنفقة و انعكاسها على كشف الدخل او المركز المالي .

3- قياس و اثبات :- ان هنالك فرق في المعالجات المحاسبية للمنح و المساعدات الحكومية طبقاً لطبيعتها و شروطها و مبدا مقابلة الإيرادات بالمصروفات و مبدا الحيطة و الحذر ، حيث عندما تكون المنحة المحولة على اصول عينية تقدر بالقيمة العادلة ، تتم مقابلة المنح بالنفقات خلال فترة السنة المالية سواء ايرادية او راسمالية ، اذا اتضح للمنظمة احتمال وجود تخفيض قيمة المنحة او الغائها فيتم حساب القيمة المستحقة للحكومة و تكوين مخصص لها اذا سبق الاعتراف بها كإيراد مؤجل .

4- العرض و الافصاح :- الزم هذا المعيار المحاسبي رقم (4) عرض المنح الحكومية بقائمة المركز المالي ضمن الإيرادات المؤجلة و عرض الاصول المستلمة بقائمة المركز المالي ضمن الاصول ، او حسم قيمة المنح الحكومية من تكلفة حيازة الاصول الممنوحة . و يتم عرض المنح الحكومية ذات العلاقة بالسياسات العامة و الدعم المالي الفوري في بند مستقل ضمن الإيرادات غير العادية في حساب الارباح و الخسائر ، و تعرض ايضاً المنح الحكومية ذات العلاقة المباشرة بالنفقات التشغيلية في بند مستقل ضمن الإيرادات العادية في حساب الارباح و الخسائر .

### 3-3-3 المعيار السعودي (18) :

اصدرت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) في المعيار (18) بعنوان المحاسبة عن المنح و الاعانات الحكومية . ان المنح و المساعدات وفقاً للمعيار قام بفرصها الى منح حكومية و اعانات حكومية حيث يتم معالجتها بالمنح

كرأس مال و يدرج ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي و الاعانات تكون معالجتها كمكاسب و تدرج في قائمة الدخل (الزوبعي، 2015: 53).

1- نطاق المعيار :- يطبق هذا المعيار على البنود ذات الاهمية النسبية ، و يحدد هذا المعيار للاعانات و المنح الحكومية متطلبات القياس و الاثبات و العرض و الافصاح عنها للمنشآت الهادفة للربح بغض النظر عن حجمها و شكلها النظامي ، و لا يطبق هذا المعيار على مساهمة الجهات الحكومية التي تكون على شكل مزايا ضريبية ، او الخدمات التطوعية المجانية او المنجزة بقيمة اقل من القيمة السوقية ، او مساهمة الجهات الحكومية كرأسمالية في وحدات قطاع الاعمال الهادفة للربح . (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، 2005: 2407).

2- هدف المعيار :- يهدف هذا المعيار الى تحديد متطلبات القياس و الاثبات للاعانات و المنح الحكومية و عرضها و الافصاح عنها في القوائم المالية بحيث تعكس صورتها الصحيحة ، ان يتم معالجتها في حساب الارباح و الخسائر او يتم معالجتها في قائمة المركز المالي. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، 2005: 2408)

3- قياس و اثبات :- يتم قياس و اثبات المنح و الاعانات الحكومية على اساس القيمة العادلة للاصول التي تم الحصول عليها مقابل التزام المنظمة بتنفيذ السياسات و البرامج الحكومية المتفق عليها ، و تحدد المعالجات المحاسبية للمنح و الاعانات النقدية او العينية و كيفية اثباتها في قائمة الدخل او قائمة المركز المالي و يجب توفر بعض الشروط لاثبات المنح و الاعانات ممتثلة بالاتي : (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، 2005: 2409).

ا- امكانية تحصيل الاصول للاعانات و المنح المقدمة او المستلمة بدرجة مقبولة من الثقة .

ب - امكانية التزام المنشأة بتنفيذ السياسات او البرامج الحكومية بدرجة مقبولة من الثقة .

ج - امكانية تحديد القيمة العادلة للاعانات و المنح بدرجة من الدقة يمكن الاعتماد عليها

د - امكانية توثيق النفقات و الخسائر المقرونة بالاعانة ، و امكانية وفاء المنشأة بالالتزام بدرجة مقبولة من الثقة .

4- العرض و الافصاح :- تعرض الاعانات الحكومية في قائمة الدخل ضمن بند مستقل و تعرض المنح الحكومية للاصول الممنوحة في قائمة المركز المالي ضمن بند مستقل ، و تدرج الاعانات الحكومية المستلمة مقدما و المستحقة كل منها في بند مستقل ضمن قائمة المركز المالي ، و تدرج الاعانات التي تخص العمليات التشغيلية في قائمة التدفق النقدي ضمن التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية و تدرج الاعانات التي تقابل توزيع الارباح في قائمة التدفق النقدي ضمن التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية ، و تدرج مصاريف استهلاك الاصول الممنوحة في قائمة الدخل ضمن بند مستقل ، و تدرج المنح الحكومية التي لها علاقة بالاصول الثابتة في قائمة التدفق النقدي ضمن الانشطة الاستثمارية . و يجب الافصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في معالجة الاعانات و المنح الحكومية ، و الافصاح عن طبيعة و مدى و عدد الاعانات و المنح الحكومية ، و الافصاح عن مكونات رصيد الاعانات و المنح الحكومية نهاية الفترة المالية . (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، 2005: 2412).

### 3-3-4 المعيار المصري (12) :

اصدرت لجنة المعايير المصرية المعيار رقم ( 12 ) بعنوان المحاسبة عن المنح الحكومية و الافصاح عن المساعدات الحكومية (بدوي ، 2015: 162).

1 - نطاق المعيار :- ينطبق هذا المعيار في المحاسبة و الافصاح عن المنح الحكومية ، و كذلك في الافصاح عن الاشكال الاخرى للمساعدات الحكومية ، و لا ينطبق هذا المعيار للمساعدات الحكومية المقدمة للمنظمة على شكل مزايا ضريبية ، و ايضا" لا ينطبق في مساهمة الحكومة في ملكية المنظمة ، و المنح الحكومية الواردة في معيار رقم (35) .

2- هدف المعيار :- يهدف هذا المعيار الى كيفية المعالجات المحاسبية للمنح الحكومية التي تعتبر كإيراد او كراس مال و كيفية عرضها في القوائم المالية و كذلك التمييز بين المساعدات الحكومية المختلفة و كيفية حساب قيمتها و عرضها في القوائم المالية ايضا" . و تعالج المنح الحكومية اذا كانت نقد كالاتي :

### 3- القياس و الاثبات :

لا تثبت المنح الحكومية ، بما في ذلك المنح غير النقدية بالقيمة العادلة الا اذا تم التأكد من الاتي :

1: مقدرة المنشأة على الوفاء بالشروط المصاحبة للمنح .

2: ان المنشأة سوف تتسلم المنح فعلاً .

بحيث لا يجوز اثبات المنحة الحكومية الا اذا كان هناك تأكيد مناسب على مقدرة المنظمة بالوفاء بالالتزامات المرتبطة بها ،يجب معالجة القروض الحكومية القابلة للتنازل عنها كمنح حكومية .

#### 4- العرض و الافصاح :

اعتمد هذا المعيار في عرض المنح المرتبطة بالاصول و المرتبطة بالايراد كل واحدة عل حدة ،حيث يتم عرض المنح المرتبطة بالاصول بقيمتها العادلة و تعرض في الميزانية ضمن الايرادات المؤجلة او باظهار قيمتها مخصومة من تكلفة الاصل للوصول الى القيمة الدفترية الصحيحة للاصل ، و يتم عرض المنح المرتبطة بالايراد في قائمة الدخل في بند مستقل تحت عنوان ايرادات اخرى . و يتم الافصاح عن هذه المنح كالآتي :

- 1- السياسة المحاسبية التي تتبعها المنظمة في شأن المنح الحكومية بما في ذلك طرق عرض هذه المنح في القوائم المالية .
- 2- طبيعة و مقدار كل المنح الحكومية التي تم اثباتها بالقوائم المالية .
- 3- الشروط او الالتزامات التي لم تتمكن الوحدة من الوفاء بها و التي تم اثباتها محاسبياً .

### 3-4: المعيار المحاسبي الدولي رقم (20)

اصدر اتحاد المحاسبين الدولي المعيار (20) في عام 1984 بعنوان المحاسبة عن المنح الحكومية و لتعدد انواع و اشكال المنح و المساعدات فقد اعيدت صياغة المعيار المحاسبي مرة اخرى في سنة 1994 بعنوان المحاسبة عن المنح الحكومية و الافصاح عن المساعدات الحكومية (Richard & David , 2000 , 112).

#### أ -هدف المعيار :

تلجا الحكومات و المؤسسات التابعة للدولة الى تشجيع و دعم منشآت القطاع الخاص ، و خصوصا تلك المنشآت التي تعمل في ظروف صعبة او التي تعمل في مجالات استثمارية غير مرغوب بها من قبل فئة كبيرة من المستثمرين . كما يتم تقديم المنح الحكومية عادة للمنشآت لتشجيعها على القيام بأنشطة و اعمال قد لا تنفذها دون وجود تلك المنح ، مثل حماية البيئة التي لا يوجد تشريعات بيئية تضبطها ، و يتخذ تشجيع و دعم الدولة عدة اشكال منها تقديم مساعدات نقدية او عينة مباشرة . (ابو نصار وحميدات، 2016: 328).

#### ب-نطاق المعيار :

يتناول المعيار (20) المعالجة المحاسبية و متطلبات الافصاح عن المنح التي تتلقاها المنشآت من الحكومة . و يقدم المعيار اربع استبعادات :

- 1 – المشكلات الخاصة الناشئة من انعكاس اثار الاسعار المتغيرة على القوائم المالية او المعلومات التكميلية المماثلة .
- 2 – المساعدات الحكومية للضريبة في شكل مزايا ضريبية (المسموحات لاغراض الضريبية – تخفيض عن اسعار الضريبة).
- 3 – مشاركة الحكومة في ملكية المنشأة .
- 4 – منح الحكومة التي يغطيها المعيار (41) الخاص بالزراعة . (عبد العال، 112)

#### ج -قياس و اثبات :

##### 1) شروط الاعتراف :

- يتم الاعتراف بالمنح الحكومية التي تقدمها الحكومة للمنشأة عندما يكون هناك تاكد معقول مما يلي :
- ان المنشأة سوف تلتزم بالشروط المرفقة بالمنحة .
  - انه سيتم اسلام المنحة .

و عند الاعتراف بالمنحة الحكومية يجب الاعتراف بالالتزامات و الاصول الغارقة استناداً الى المعيار (37) المتعلق بالمخصصات . و يتم الاعتراف بالمنح العينية وفقاً لقيمتها العادلة ، و يتم الاعتراف بهذه المنح ايضاً مباشرة في حقوق الملكية ، و بالنسبة للمنح المستلمة كتعويض للتكاليف التي تم تحملها من قبل المنشأة فيتم الاعتراف بها كدخل في الفترة التي تم استلامها فيها . (جعارات ، 2007 ، 418 ) .

##### 2) فترة الاعتراف :

يتم الاعتراف بالمنح الحكومية كدخل خلال المدة الزمنية اللازمة لمقابلتها مع التكاليف المتعلقة بالوفاء بشروط المنحة ، و على اساس منتظم ، و يجب ان لا تضاف المنح مباشرة لحقوق المساهمين .(ابو نصار وحميدات، 2016: 331 ) و هنالك منهجان رئيسيين نص عليها المعيار المحاسبي الدولي (20) للتعامل مع المنح الحكومية :

اولاً / منهج الدخل (المنح المتعلقة بالدخل) :

و تتمثل بالمنح الحكومية بخلاف تلك المتعلقة بالدخل. (جعارات، 2007: 416) ، ووفقاً لمنهج الدخل يتم تسجيل او ادراج المنحة الحكومية المستلمة بكشف الدخل خلال فترة زمنية واحدة او اكثر و النفقات المقرونة بها ، ويتم توزيع المنح الحكومية على الفترات المحاسبية المختلفة في ضوء امكانية الاستفادة المتوقعة منها في المستقبل ( Frank & Alan : 95 : 1998)، و ان النفقات الراسمالية تتحول الى نفقات ايرادية بالتدرج عن طريق اقساط الاندثار السنوية للموجودات الثابتة الى ان تندثر قيمتها (الواعظ طالب و عمران رزاق ، 1990 ، 254 ) ، و يتبين ضرورة الاعتراف بالمنح في قائمة الدخل على اساس منطقي منتظم و معقول خلال المدد اللازمة لمقابلتها تلك المنح مع النفقات الخاصة بها ( وداعة و العامري، 2011 : 43) .

و ترى الباحثة ان هذا المنهج ينص على ان من المنطقي ان يتم تثبيت المنح و الاعتراف بها في قائمة الدخل لكي تقابل مصاريفها الخاصة و التي من اجلها خصصت لها هذه المنحة .

أ – المعالجات المحاسبية : في حالة كون المنحة الحكومية لا تنطوي على تقديم اصول غير قابلة للاهلاك ، مثل تقديم منح نقدية او تخفيض التزام حكومي على الوحدة ، فيتم في هذه الحالة الاعتراف بالمنحة كدخل في الارباح و الخسائر عن طريق توزيع قيمة المنحة على الفترات الزمنية اللازمة للوفاء بشروط المنحة (ابو نصار وحميدات ، 2016 : 331)

و ترى الباحثة انها اجراء مقاصة بين المنحة الحكومية و المصروف المقرون بها و بذلك بطرح المصروف و اظهار الصافي في كشف الدخل ، او يتم تثبيت المنحة الحكومية ببند مستقل في كشف الدخل .

ب – العرض : يتم الاعتراف بهذا النوع من المنح في الارباح و الخسائر (قائمة الدخل) الا ان هنالك بديلان لكيفية عرضهما و الافصاح عنها في قائمة الدخل : ( ابو نصار وحميدات ، 2016 : 332 )

البديل الاول : عرض المنحة كرصيد دائن في قائمة الدخل ، سواء بشكل منفصل او تحت عنوان (ايرادات اخرى) .

البديل الثاني : طرح المنحة من المصروفات المرتبطة بها .

وهنا تتفق الباحثة مع البديل الاول عرض المنحة كرصيد دائن في قائمة الدخل ، سواء بشكل منفصل او تحت عنوان (ايرادات اخرى)

ثانياً / منهج راس المال (المنح المرتبطة بالاصول) :

هي منح حكومية تتم من خلال نقل الحكومة اصول غير نقدية للوحدة مثل شراء او بناء اصول طويلة الاجل ، او تحويل نقدية للوحدة . حتى يمكن اضافة شروط ثانوية مختلفة للمنحة. (ابو نصار وحميدات ، 2016 : 332)

كما يمكن القول انها تلك المنح التي تقدم شرطها الاولي هو ان الوحدة المؤهلة لها يجب ان تحصل على اصول طويلة الاجل ويمكن اضافة شروط ثانوية لها تخص المنحة. (عبد العال، 113).

و ترى الباحثة ان حسب هذا المنهج يكون اضافة المنحة الحكومية مباشرة لحقوق المساهمين في حق الملكية في حساب الاحتياطي العام و ذلك لأنها تعتبر مورد للوحدة يزيد من حصة المساهمين في الوحدة اذا كانت المنحة عينية او نقدية .

أ – المعالجات المحاسبية : يسمح المعيار الدولي رقم (20) بان يكون هنالك حالتين لمعالجة الاصول الثابتة ضمن منهج راس المال : (ابو نصار وحميدات ، 2016 : 332).

1- يتم الاعتراف بالمنحة كدخل مؤجل في قائمة المركز المالي و في نهاية الفترة المالية يتم الاعتراف بها كدخل متحقق في كشف الدخل و يتم مقابلتها من الدخل المؤجل حسب شروط المنحة .

2- يتم طرح مبلغ المنحة من قيمة الاصل ( بعد ان قيم بالقيمة العادلة ) المرتبط بها للتوصل الى صافي قيمة الاصل الدفترية .

ب – العرض : كما تبين من المعالجات السابقة انه يتم الاعتراف بالاصول غير النقدية بالقيمة العادلة بالميزانية العمومية وفق احد البديلين : (ابو نصار وحميدات ، 2016 : 335)

البديل الاول :- عرض المنحة كدخل مؤجل ، ثم تجري الاعتراف به لاحقاً في نهاية السنة المالية كدخل متحقق وفق الشروط المرفقة مع المنحة .

البديل الثاني :- طرح مبلغ المنحة من قيمة الاصل للوصول الى صافي القيمة الدفترية .

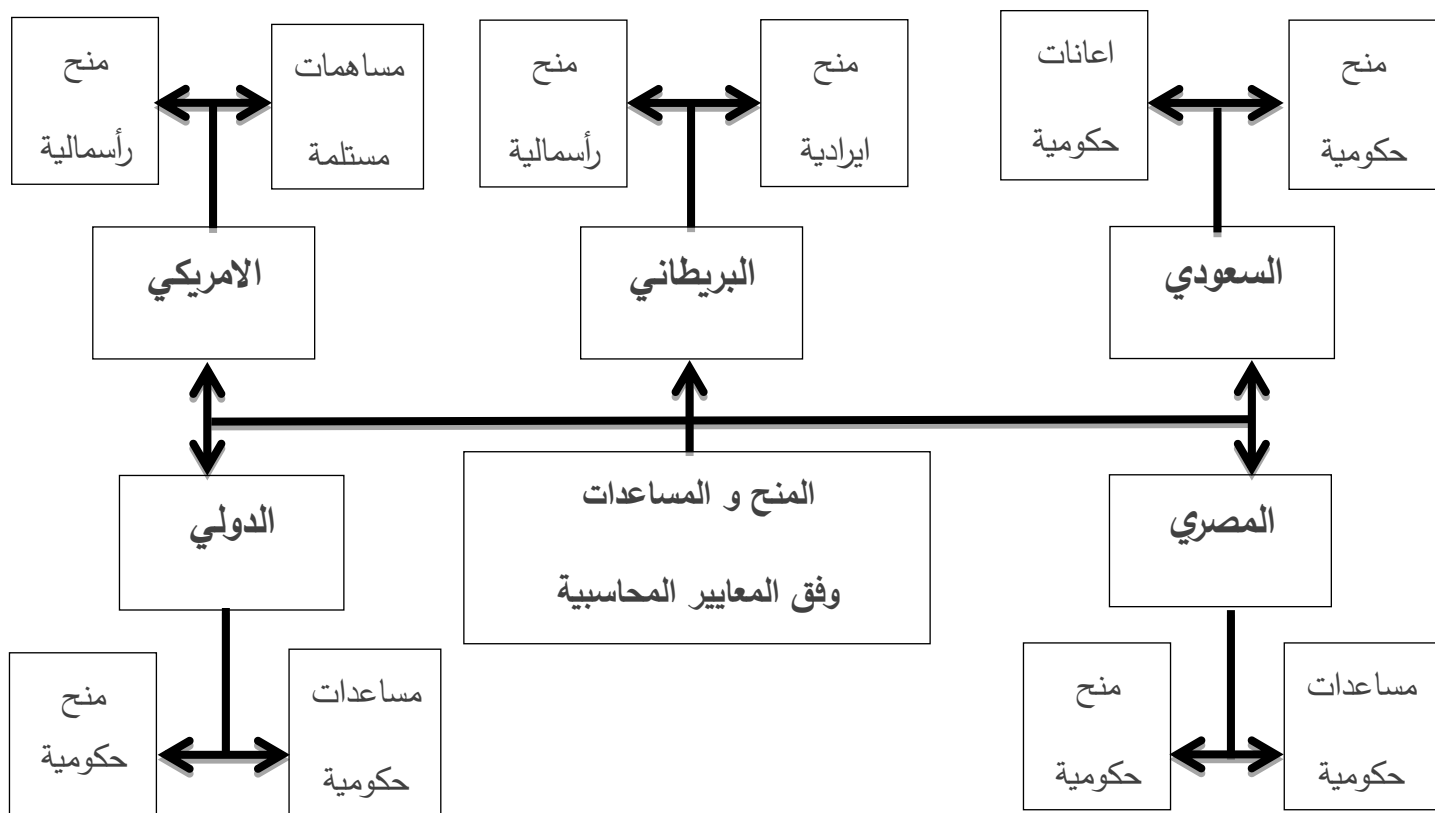
وتتفق الباحثة مع البديل الاول عرض المنحة كدخل مؤجل ، ثم تجري الاعتراف به لاحقاً في نهاية السنة المالية كدخل متحقق وفق الشروط المرفقة مع المنحة .

قائمة التدفقات النقدية :

- تظهر قائمة التدفق النقدي النقد المحصل من المنح الحكومية ضمن بنود القائمة و بالشكل الاتي : (الياسري ،2004: 61)
- 1- اذا كان النقد المدفوع من الحكومة او المحصل مقابل شراء او تأسيس او حيازة اصول طويلة الاجل ، يظهر كبنود مستقل ضمن بنود التدفق النقدي من الانشطة الاستثمارية .
  - 2- اما اذا كانت التدفقات النقدية الناتجة عن المنح الحكومية ذات علاقة بدعم المقدره الايرادية للوحدة ، فتظهر في قائمة التدفق النقدي كبنود مستقل من بنود التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية .
  - 3- اذا كانت المنحة الحكومية تهدف الى دعم الوحدة بصورة عامة ، مثل اضافة القيمة الممنوحة لمقابل توزيعات الارباح المستحقة عندها تدخل المساعدة ضمن التدفقات من الانشطة التمويلية في كشف التدفق النقدي .
- د- الإفصاح :** ان الغرض الاساسي من الإفصاح عن المنح و المساعدات الحكومية هو اعطاء معلومات مفيدة وواضحة و سهلة الفهم لمستخدمين التقارير المالية و تزويدهم بالبيانات الملائمة ، و بيان اهمية المنح و المساعدات الحكومية و تأثيرها على اعداد القوائم الختامية .و كذلك تزويد الوحدة الاقتصادية بالمعلومات الخاصة بالمنح و المساعدات الحكومية لتسهيل عملية اتخاذ القرارات .و قد لخص المعيار الدولي رقم (20) متطلبات الإفصاح كالاتي : (ابو نصار و حميدات ،2016: 342)
- السياسة المحاسبية المتبعة بخصوص المنح الحكومية بما في ذلك طريقة عرض المنح الحكومية التي تم اتباعها في القوائم المالية .
  - طبيعة و مدى المنح الحكومية التي تم الحصول عليها و الاعتراف بها و المساعدات الحكومية التي استفادت منها الوحدة منها .
  - الشروط التي لم تليها المنشأة و الاحداث الطارئة الاخرى المتعلقة بالمساعدات الحكومية التي تم الاعتراف بها .
- هـ- اعادة دفع المنح الحكومية :**
- تكون في حالة لم تلتزم الوحدة المعنية بالشروط الثانوية المرتبطة بالمنحة و يتم اعادة سداد المنحة ، و يتم معالجتها حسب المنهج التي جاءت به .
- أ - اعادة دفع المنح المتعلقة بالدخل : عند اعادة دفع المنحة تتعلق بالدخل فيجب في هذه الحالة اتباع ما يلي : (ابو نصار وحميدات ،2016: 339) .
- في البداية يتم استخدام رصيد مبلغ المنحة غير المطفا (دخل منحة موجد ، و الذي يكون رصيد دائنا )، ان وجد لتغطية المبالغ المعاد دفعها .
  - اذا كان المبلغ المطلوب اعادة دفعه يتجاوز رصيد المنحة المؤجل ، فيجب الاعتراف بالمبلغ الباقي من المنحة المعاد دفعها كمصروف . و في حالة لم يكن هناك رصيد دائن لدخل المنحة المؤجل(مثل طرح مبلغ المنحة مباشرة من المصروف المتعلق بها ) ، فيتم الاعتراف بكامل المبلغ المعاد دفعه من المنحة كمصروف .
- ب - اعادة دفع المنح المتعلقة بالأصول :
- هناك طريقتين لإعادة دفع المنح المتعلقة بالأصول : (ابو نصار و حميدات،2016: 340)
- من خلال زيادة القيمة الدفترية للاصل المتعلق بالمنحة ، و تستخدم هذه الطريقة في عرض المنحة عند الحصول عليها كتخفيض من قيمة الاصل .
  - تخفيض رصيد الدخل المؤجل بمقدار المبلغ المعاد دفعه(مثل استلام المنحة نقداً) و تستخدم هذه الطريقة في حالة اختيار اسلوب عرض المنحة كدخل مؤجل .
- كما يجب الاعتراف مباشرة كمصروف بالانذار المتجمع الاضافي المتراكم الذي كان سيتم الاعتراف به حتى تاريخه كمصروف في غياب المنحة .



شكل رقم (3)  
انواع المنح و المساعدات وفق المعايير المحاسبية



المصدر من اعداد الباحثة

### المبحث الرابع الجانب العملي

4-1: نبذة مختصرة عن عينة البحث

أولاً / وزارة الصحة / دائرة الصحة العامة و الرعاية الصحية الاولى

تأسست وزارة الصحة العراقية سنة 1920م ، لتكون الوزارة المسؤولة عن قطاع الصحة في العراق . وتعتبر دائرة الصحة العامة والرعاية الصحية الاولى احدى دوائر وزارة الصحة ، حيث ان في سنة 1952 م تم استحداث المديرية العامة للوقاية الصحية كأحد تشكيلات وزارة الصحة ، وبعد سنة 1997م تم استحداث دائرة حماية و تحسين البيئة في وزارة الصحة حيث اصبح اسم الدائرة (دائرة الوقاية الصحية) ، وبعد سنة 2003م تم تغيير اسم الدائرة لتصبح دائرة الصحة العامة و الرعاية الصحية الاولى . وتعتبر دائرة الصحة العامة والرعاية الصحية الاولى احدى دوائر وزارة الصحة ، حيث انها توفر الخدمات الصحية الخاصة بالمواطنين وخصوصا الاطفال وتكون مسؤولة عن تنظيم الحملات الصحية .

ثانياً / جمعية الهلال الاحمر العراقي

تأسست جمعية الهلال الاحمر سنة 1932م ، و في سنة 1934م تم الاعتراف بها من قبل اللجنة الدولية للصليب الاحمر والهلال الاحمر وانضمامها الى عضويتها . وتعتبر جمعية انسانية وطنية مستقلة ، عملها تخفيف الأم و معاناة أبناء المجتمع من دون تمييز في أوقات السلم والحرب أثناء الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية وتعد الجمعية واحدة من الجمعيات الفعالة في الحركة الدولية للصليب الاحمر والهلال الاحمر . ويعتمد عمل الجمعية على مبدأ العمل التطوعي حيث يعتبر القاعدة الاسياسة في عمل الجمعية .

ثالثاً / وزارة المالية العراقية

تهدف وزارة المالية الى وضع أسس وإتجاهات التخطيط المالي للدولة وتحديد الأطار العام والتفصيلي لعناصر الخطة المالية ضمن إطار السياسة العامة لها وخطط التنمية وتهيئة وسائل إعداد الخطة والأشراف على تنفيذها . وتهدف الوزارة الى العديد من الاهداف منها ،ادارة وتنظيم أموال الدولة ومراقبة سلامة التصرف بها ، وإدارة الخزينة العامة وتعزيز مصادر تغذيتها ، إدارة وتنظيم الصيرفة والتأمين ، إدارة وتطوير النظام الضريبي الكمركي .

#### 4-2: واقع المعالجات المحاسبية بالمنح و المساعدات في عينة البحث و في الدول الاخرى

عالج النظام المحاسبي الموحد المنح و المساعدات بصورة ضيقة واعتمد على ان المنح و المساعدات تكون معالجتها و عرضها بصورة مطلقة فقط . بينما لم يذكر اي تفسير عنها في النظام المحاسبي الحكومي .

#### 4-2-1 : المعالجات المحاسبية وفقاً للنظام المحاسبي الموحد

يمكن توضيحها من خلال الامثلة الاتية :

مثال 1 / قررت وزارة المالية اعطاء منحة مقدارها (50) مليون دينار و ذلك حسب الحالات التالية :

أ – الى بلدية البصرة و ذلك كإعانة لها مقابل الخسارة التي تتحملها نتيجة بيع حاويات النفايات المستوردة لها بأقل من كلفة الإستيراد .

ب – الى دائرة بلدية ديالى و ذلك كإعانة لها مقابل الخسارة التي تتحملها نتيجة بيع انتاجها من مادة الاسفلت باقل من الكلف الفعلية و حماية للانتاج الوطني.

ج – الى الشركة العامة لصناعة البطاريات و ذلك كإعانة لها مقابل الخسارة التي تتحملها نتيجة تصدير الماء المقطر الى دول الخليج و بيعه بأسعار تنافسية و باقل من الكلفة المنتجة .

المطلوب / معالجة العمليات اعلاه

الحل / أ –

50000000 من ح/ نقدية في الصندوق 181

50000000 الى ح / اعانات سلع مستوردة 471

ب- 50000000 من ح/ نقدية في الصندوق 181

50000000 الى ح/ اعانات سلع محلية 472

ج –

50000000 من ح/ نقدية في الصندوق 181

50000000 الى ح/ اعانات تصدير 473

مثال 2 / تعتمد في ميزانية النقابات العامة في كل سنة مبلغ يدفع الى النقابة الفرعية في مراكز المحافظات على اساس منح لغرض مساعدتها في مزاوله نشاطها ، و قد جرى تخصيص مبلغ (10) مليون دينار في ميزانية النقابة العامة لعمال الغزل و النسيج لغرض دفعها الى فرع النقابة في مركز محافظة ذي قار خلال سنة 2008 اثبات قيد استلام المبلغ

10000000 من ح/ نقدية في الصندوق 181

10000000 الى ح / منح الوحدات المركزية او التابعة 4822

مثال 3 / تبرعت الشركة العامة للحديد و الصلب مبلغ (1) مليون دينار الى الاتحاد الوطني في محافظة البصرة . اثبات قيد الاستلام :

1000000 من ح/ نقدية في الصندوق 181

1000000 الى ح/ تبرعات مستلمة 4831

و يمكن توضيح كيفية عرض اعلاه في القوائم المالية

كشف العمليات الجارية			
رقم الكشف	رقم الدليل	التفاصيل	المبالغ بالدينار
	45-41	<u>الإيرادات الجارية</u> تنزل المصروفات الجارية فائض او عجز العمليات الجارية <u>الإيرادات التحويلية</u> اعانات سلع مستوردة اعانات سلع محلية اعانات تصدير منح الوحدات المركزية او التابعة تبرعات مستلمة	50000000 50000000 50000000 10000000 1000000

الميزانية العمومية الجزئية			
رقم الكشف	رقم الدليل	التفاصيل	المبالغ بالدينار
	181	<u>الموجودات المتداولة</u> نقد في الصندوق	50000000 او 1000000 او 10000000

يلاحظ من اعلاه ان المنح و الاعانات النقدية تظهر في النقد في الصندوق في الميزانية العمومية و تظهر في قائمة الدخل ضمن الإيرادات التحويلية .

#### 2-2-4: المعالجات المحاسبية للمنح و المساعدات في وزارة الصحة / دائرة الصحة العامة و الرعاية الصحية الاولية .

المنح و المساعدات في وزارة الصحة / دائرة الصحة العامة و الرعاية الصحية الاولية و يمكن توضيح المعالجات المحاسبية في القطاع العام من خلال المثال 4 الاتي :

**مثال 4 /** استلمت دائرة الصحة العامة مبلغ (1454615500) دينار كدعم منظمات (منحة) على ان يتم صرفها وفقاً الى تبويبين الاول ايجار وسائل نقل (37807200) دينار و الثاني برنامج التحصين (1416808300) دينار في 2016/7/24 فيتم معالجتها كالآتي :

1454615500 من ح/ الصندوق

1454615500 الى ح/ امانات متنوعة

و من ثم تودع في حسابها الخاص بالبنك

1454615500 من ح/ البنك

1454615500 الى ح/ الصندوق

و من ثم يودع هذا المبلغ الى وزارة المالية / دائرة المحاسبة / النقدية

1454615500 من ح/ امانات متنوعة

1454615500 الى ح/ البنك

و عندا استلام المبلغ من وزارة المالية / دائرة المحاسبة / قسم الامور النقدية

1454615500 من ح / البنك

1454615500 الى ح/ امانات متنوعة



و من ثم يرسل كتاب رسمي الى قسم الموازنة في وزارة المالية لغرض تخصيص المبلغ و عند تخصيص المبلغ يرسل كتاب من قسم الموازنة الى قسم الامور النقدية / دائرة المحاسبة . و من ثم ترسل موافقة بالمبلغ الى وزارة الصحة  
1454615500 من ح/ مصروف نهائي  
1454615500 الى ح / بنك

و قد تم استخدام مصروف نهائي و ذلك لان مبلغ المنحة مقيد اما اذا كان غير مقيد فيعالج الى حساب جاري وزارة الصحة و من ثم يتم استلام المبلغ من قبل وزارة الصحة / دائرة المحاسبة  
1454615500 من ح/ البنك

1454615500 الى ح / جاري دائرة المحاسبة

ومن ثم تخصص دائرة المحاسبة التابعة لوزارة الصحة هذا المبلغ الى دائرة الصحة العامة والرعاية الصحية الاولية التابعة لها

1454615500 من ح/ جاري الفروع

1454615500 الى ح/ البنك

و من ثم تستلم دائرة الصحة العامة و الرعاية الصحية الاولية مبلغ المنحة على حسابها  
1454615500 من ح/ البنك

1454615500 الى ح/ جاري الفروع

و من ثم تقوم الدائرة بصرف مبلغ المنحة وفقا للتبويب الخاص بها

37807200 من ح/ ايجار وسائل نقل

1416808300 من ح/ برنامج التحصين

1454615500 الى ح/ البنك

و بما ان وزارة الصحة من القطاعات العامة اي من القطاعات الخدمية التي لا تهدف الى الربح فيكون عرض المنحة في الميزانية العمومية كالآتي :

الميزانية العمومية	
المبالغ	التفاصيل
1454615500	مقدار التخصيص
(37807200)	يطرح منها المصاريف ايجار وسائل النقل
(1416808300)	برنامج التحصين

#### 3-2-4: المعالجات المحاسبية للمنح و المساعدات في جمعية الهلال الأحمر العراقي :

مثال 5 / تم استلام منحة في 2017/2/21 مقدارها 573.300 الف دولار مقدمة من اليابان الى جمعية الهلال الاحمر ، و تم تقسيم مبلغ المنحة الى 83.300 الى تجهيز 8 حاضنات و جهاز اعاش و مبلغ 490 الف دولار توفير خدمات طبية الى النازحين . المطلوب قيد استلام المنحة و على فرض ان سعر الدولار 1250 دينار  
الحل /  $716625000 = 1250 \times 573300$  دينار

716625000 من ح/ نقدية في الصندوق 181

716625000 الى ح/ منح الوحدات الحكومية 482

و يمكن توضيح كيفية عرضها في القوائم المالية

الميزانية العمومية الجزئية		
رقم الدليل	التفاصيل	المبالغ بالدينار
181	<u>الموجودات المتداولة</u> نقد في الصندوق	716625000

قائمة الدخل		
رقم الدليل	التفاصيل	المبالغ بالدينار
45-41	<u>الايرادات الجارية</u>	
482	<u>الايرادات التحويلية</u> منح الوحدات المركزية	716625000

#### 4-2-4: المعالجات المحاسبية وفقاً للمعيار المحاسبي الأمريكي (116)

مثال 6 / استلمت شركة A الامريكية مساهمات من شركة B الامريكية بمقدار 5000000 دولار بصك .  
و تكون معالجتها كالاتي

غير مشروطة مستلمة	غير مشروطة مقدمة
5000000 من ح/ البنك	5000000 من ح /مصاريف منحة
5000000 الى ح/ ايرادات منحة	5000000 الى ح/ البنك

و يمكن عرضها في القوائم المالية

الميزانية العمومية	
التفاصيل	المبالغ بالدولار
<u>الموجودات المتداولة</u> البنك	5000000

قائمة الدخل	
التفاصيل	المبالغ بالدولار
<u>ايرادات جارية</u> اما - مصاريف جارية مصاريف منحة بانواعها = مجمل الدخل /الدخل التشغيلي او - ايرادات اخرى (منحة)	(5000000)    5000000

#### 4-2-5: المعالجات المحاسبية وفقاً للمعيار المحاسبي البريطاني (4)

مثال 7 / استلمت احدى الشركات البريطانية منحة بمقدار 100000 دولار بصك .

100000 من ح / البنك  
100000 الى ح / ايرادات مؤجلة

الميزانية العمومية الجزئية			
التفاصيل	المبالغ بالدولار	التفاصيل	المبالغ بالدولار
الموجودات المتداولة	100000	المطلوبات المتداولة	100000
البنك		ايرادات مؤجلة	

4-2-6: المعالجات المحاسبية وفقاً للمعيار المحاسبي السعودي (18)  
مثال 8 / استلمت احدى الشركات السعودية منحة بمقدار 10000 ريال و اعانة بمقدار 5000 ريال نقداً

قيد استلام المنحة	قيد استلام الاعانة
10000 من ح / الصندوق	5000 من ح / الصندوق
10000 الى ح / رأس المال/منحة	5000 الى ح / مكاسب الاعانات

الميزانية العمومية			
التفاصيل	المبالغ بالريال	التفاصيل	المبالغ بالريال
الموجودات المتداولة	15000	حق الملكية	5000
الصندوق		رأس المال/منحة	

قائمة الدخل	
التفاصيل	المبالغ بالريال
ايرادات اخرى	10000
مكاسب الاعانات	

4-2-7: المعالجات المحاسبية وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (12)  
مثال 9 / استلمت احدى الشركات المصرية منحة حكومية بمقدار 10000 جنيه مصري نقداً  
و تعالج بطريقتين :

اما تعتبر ايراد		او تعتبر كراس مال	
10000 من ح / صندوق	10000 الى ح / ايراد منحة	10000 من ح / صندوق	10000 الى ح / رأس المال /منحة
و يتم عرضها في القوائم المالية			
الميزانية العمومية		الميزانية العمومية	
التفاصيل	المبالغ بالجنيه المصري	التفاصيل	المبالغ بالجنيه المصري
الموجودات المتداولة	10000	الموجودات المتداولة	10000
		حق الملكية	10000
		رأس المال/منحة	
قائمة الدخل			
التفاصيل	المبالغ بالجنيه المصري		
الايرادات الاخرى	10000	ايرد منحة	

### 3-4: المعالجات المحاسبية الخاصة بالمنح و المساعدات و كيفية عرضها في قائمة الدخل و الميزانية العمومية وفقاً للمعيار المحاسبي (20) .

هنالك منهجان لمعالجة المنح

أولاً / منهج الدخل :

مثال 10 / استلمت الشركة العربية منحة بقيمة 25 مليون دينار من احدى الجهات الحكومية شريطة تنظيف و تشجير البيئة المحيطة بمصانع الشركة . وقد تم تنفيذ عملية التنظيف و التشجير على مدار سنة واحدة . يتم تسجيل قيد استلام المنحة كالاتي :

25000000 من ح/ نقدية في البنك  
25000000 الى ح/ دخل منحة مؤجل

في نهاية السنة الاولى يتم تسجيل القيد الاتي  
25000000 من ح/ دخل منحة مؤجل  
25000000 الى ح/ دخل منحة متحقق  
25000000 من ح/ مصاريف التنظيف و التشجير  
25000000 الى ح/ النقدية

الميزانية العمومية		
التفاصيل	1/1	12/31
الموجودات المتداولة		
البنك	25000000	000

قائمة الدخل		
التفاصيل	1/1	12/31
ايرادات اخرى	25000000	000
دخل منحة متحقق	000	25000000

ثانياً / منهج الاصل :

مثال 11 / في 2011/1/1 استلمت شركة الافراح منحة مقدارها 300000 دينار متعلقة باجهزة مولدات طاقة كهربائية . و قد اشترت الشركة المولدات بمبلغ 1200000 دينار ، و قدر العمر الانتاجي لها 3 سنوات و سيتم اهتلاكها بطريقة القسط الثابت و بدون قيمة متبقية . و على فرض انها تحقق ربح سنوي قبل الاهتلاك و المنحة يساوي مليون . و ان لديها رصيد في البنك 1500000 دينار.

المطلوب / طرق عرض المنحة في القوائم المالية للشركة .

البديل الاول : عرض المنحة كدخل مؤجل .

2011/1/1

300000 من ح/ نقدية في البنك  
300000 الى ح/ دخل منحة مؤجل

1200000 من ح/ مولدات الطاقة الكهربائية  
1200000 الى ح/ نقدية في البنك

2011/12/31 يتم الاعتراف بمبلغ 100000 دينار كدخل منحة (300000 ÷ 3)

100000 من ح/ دخل منحة مؤجل

100000 الى ح/ دخل منحة متحقق

و تتمثل القيود الخاصة بالاندثار في نهاية كل سنة بالاتي :

12/31 من كل سنة (2011،2012،2013)

400000 من ح/ اندثار المولدات

400000 الى ح/ مخصص اندثار متراكم للمولدات

حيث يقلل حساب دخل المنحة المتحقق في قائمة الدخل ، اما رصيد دخل المنحة المؤجل فسيظهر ضمن المطلوبات في الميزانية بمبلغ 200000 دينار . و يتم تكرار قيد الاعتراف بجزء من المنحة كدخل في نهاية السنوات المتبقية .

الميزانية في 12/31			
2013	2012	2011	البيان
			<u>الموجودات غير المتداولة</u>
1200000	1200000	1200000	مولدات الطاقة الكهربائية
(1200000)	(800000)	(400000)	يطرح مخصص اندثار متراكم
000	400000	800000	صافي القيمة الدفترية
			<u>المطلوبات</u>
			<u>المطلوبات المتداولة</u>
0	100000	200000	دخل منحة مؤجل

قائمة الدخل				
المجموع	2013	2012	2011	البيان
3000000	1000000	1000000	1000000	الربح قبل الاندثار والمنحة
(1200000)	(400000)	(400000)	(400000)	يطرح اندثار المولدات
300000	100000	100000	100000	يضاف مبلغ المنحة
2100000	700000	700000	700000	الربح المتحققة
				الربح

البديل الثاني / عرض المنحة كتخفيض من قيمة الاصل

قيد شراء الاصل في 2011/1/1

1200000 من ح / مولدات الطاقة الكهربائية

1200000 الى ح/ نقدية في البنك

و يتم تخفيض الاصل بقيمة المنحة من خلال الاتي :

300000 من ح/ نقدية في البنك

300000 الى ح/ مولدات الطاقة الكهربائية

فتصبح قيمة المولدات 900000 دينار (300000-1200000) و تصبح قيمة الاندثار السنوي بعد التخفيض يساوي

300000 (3÷900000) العمر الانتاجي

2011/12/31

300000 من ح/ اندثار المولدات

300000 الى ح/ مخصص الاندثار المتراكم للمولدات

و يتم عرضها في قائمة الدخل

قائمة الدخل				
المجموع	2013	2012	2011	البيان
3000000	1000000	1000000	1000000	الربح قبل الاندثار والمنحة
(900000)	(300000)	(300000)	(300000)	يطرح اندثار المولدات
2100000	700000	700000	700000	الربح

اما في الميزانية العمومية

الميزانية في 12/31				
2013	2012	2011	البيان	
900000	900000	900000	الموجودات غير المتداولة	
(900000)	(600000)	(300000)	مولدات الطاقة الكهربائية	
			يطرح مخصص الاندثار المتراكم	
000	300000	600000	صافي القيمة الدفترية	

ثالثاً / عرض المنحة التي تتضمن عدة شروط  
مثال 12 / في 2012/1/1 استلمت احدى الشركات منحة بمقدار 60000000 دينار نقداً و سيتم استغلال 60% من المنحة لغرض شراء مبنى للطلبة بعمر 20 سنة و المتبقي مخصص لدعم رسوم التعليم للطلبة لمدة اربع سنوات .

$$3600000 = 60\% \times 60000000 \text{ قيمة المباني}$$

$$2400000 = 60000000 - 36000000 \text{ قيمة تعليم الرسوم}$$

60000000 من ح/ النقدية

60000000 الى ح/ دخل منحة مؤجلة

3600000 من ح/ مباني

3600000 الى ح/ النقدية

قيمة اندثار المباني (20 ÷ 36000000)

1800000 من ح/ اندثار المباني

1800000 الى ح/ مخصص اندثار متراكم للمباني

قيمة تعليم الرسوم في السنة (4 ÷ 24000000)

6000000 من ح/ رسوم التعليم

6000000 الى ح/ النقدية

7800000 من ح/ دخل منحة مؤجلة

7800000 الى ح/ دخل منحة متحقق

الميزانية العمومية لسنة 2012					
12/31	1/1	التفاصيل	12/31	1/1	التفاصيل
5220000 0	600000 0	<u>المطلوبات المتداولة</u> دخل منحة مؤجل	1800000 0	2400000 0	<u>الموجودات المتداولة</u> النقدية
			3600000 0	3600000 0	<u>الموجودات الثابتة</u> المباني
			1800000) (	0000	مخصص اندثار متراكم
			3420000 0	3600000	صافي القيمة الدفترية

قائمة الدخل	
المبالغ	التفاصيل
7800000	<u>الايادات الاخرى</u> ايرادات منحة متحققة

#### رابعاً/ عرض المنحة كتعويض للخسارة

مثال 13 / في 2013/1/1 استلمت احدى الشركات منحة 4000000 دينار نقداً بغرض تعويض الخسائر المتعرضة لها  
4000000 من ح/ النقدية  
4000000 الى ح/ دخل منحة مؤجل

الميزانية العمومية					
12/31	1/1	التفاصيل	12/31	1/1	التفاصيل
000	4000000	<u>المطلوبات المتداولة</u> دخل منحة مؤجل	000	4000000	<u>الموجودات المتداولة</u> النقدية

4000000 من ح/ دخل منحة مؤجل  
4000000 الى ح / دخل منحة متحقق

قيدها استلام المنحة	قيدها اعادة دفع المنحة
3000000 من ح / النقدية	1500000 من ح / دخل منحة مؤجل
3000000 الى ح / دخل منحة مؤجل	100000 من ح / مصاريف منحة معاد دفعها
	1600000 الى ح / النقدية

الميزانية					
التفاصيل	1/1	12/31	التفاصيل	1/1	12/31
الموجودات المتداولة			المطلوبات المتداولة		
النقدية	3000000	1400000	دخل منحة مؤجل	1500000	3000000

قائمة الدخل	
التفاصيل	المبالغ
الإيرادات الأخرى	
دخل منحة متحقق	1500000
-مصروفات منحة	100000

#### خامساً / عرض اعادة دفع المنحة المتعلقة بالدخل

مثال 14 / في 2014/1/1 استلمت احدى الشركات منحة 3000000 دينار نقداً و قد كان الاتفاق على ان يتم اعادتها في حال عدم توفر الشروط و في نهاية العام تم تحقيق 1500000 دينار و تم ارجاع نصف المنحة لعدم توفر الشروط . علماً ان مصاريف المنحة كانت 100000 دينار . المطلوب / تسجيل قيدها اعادة دفع المنحة و كيفية عرضه في القوائم المالية

قائمة الدخل	
التفاصيل	المبالغ
الإيرادات الأخرى	
دخل منحة متحقق	4000000

يلاحظ من تصنيف المعيار المحاسبي الدولي (20) الخاص بالمنح و المساعدات قد وفر الارشادات الملائمة لكيفية استلام المنحة و كيفية استخدامها وفق المعيار ، لذلك يجب على جميع الشركات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (20) لتحسين المعالجات الخاصة بها و من ثم تحسين عملية عرضها في القوائم المالية .  
بناءً على ماتقدم تم اثبات الفرضية القائلة ان استخدام المعيار المحاسبي الدولي (20) يساهم في تحسين المعالجات المحاسبية الخاصة بالمنح و المساعدات.



## المبحث الخامس الاستنتاجات و التوصيات

### 5-1: الاستنتاجات

- في ضوء المعلومات الواردة في المباحث السابقة تم التوصل الى الاستنتاجات الاتية :
1. ان المنح تتمثل بتحويلات غير تبادلية مقابل التزام سابق او مستقبلي على شكل موارد نقدية او عينية، تتعلق بالانشطة او عمليات الوحدة لتنفيذ برنامج معين، سواء كانت مشروطة او غير مشروطة .
  2. ان المساعدات تتمثل بتحويلات دون التزام او مقابل على شكل موارد نقدية او عينية لتكون تعويضاً لنفقات او خسائر او دعم مالي للوحدة لمساعدتها في الاستمرار دون الالتزام بردها .
  3. ان المعالجات المحاسبية الخاصة بالمنح و المساعدات وفقاً للنظام المحاسبي الموحد لا توفر الارشادات المناسبة لمتخذي القرارات .
  4. ان المعالجات المحاسبية الخاصة بالمنح و المساعدات وفقاً للنظام المحاسبي الحكومي غير واضحة و لا توفر معلومات مناسبة لمتخذي القرارات .
  5. ان المعالجات المحاسبية الخاصة بالمنح و المساعدات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة في بعض الدول وفقاً للمعايير المحلية تختلف من دولة لأخرى مما يؤدي الى عدم توحيدها و من ثم عدم مقارنتها .
  6. ان تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (20) الخاص بالمنح و المساعدات يؤدي الى تحسين المعالجات المحاسبية الخاصة بها و كيفية عرضها في القوائم المالية .

### 5-2: التوصيات

- بناءً على الاستنتاجات التي تم التوصل اليها توصي الباحثة بالاتي :
- 1- عدم اعتماد الوحدات الاقتصادية بشكل اساس على المنح في تمشية اعمالها .
  - 2- عدم اعتماد الوحدات الاقتصادية بشكل اساس على المساعدات لدعم اعمالها و انشطتها .
  - 3- ينبغي على الجهات المسؤولة عن النظام المحاسبي الموحد (ديوان الرقابة المالية) تطوير و تحسين المعالجات المحاسبية الخاصة بالمنح و المساعدات لتوفير معلومات مفيدة .
  - 4- ضرورة وضع او تطوير المعالجات المحاسبية الخاصة بالمنح و المساعدات المطبقة في النظام المحاسبي الحكومي.
  - 5- توحيد المعالجات المحاسبية الخاصة بالمنح و المساعدات المطبقة وفقاً للمعايير المحاسبية المحلية لبعض الدول
  - 6- اعتماد المعيار المحاسبي الدولي (20) بفرض تحسين المعالجات المحاسبية الخاصة بالمنح و المساعدات و كيفية عرضها في القوائم المالية .

### المصادر

- 1- ابو فضاله ، ابو الفتوح علي ، 1996 ، المحاسبة الدولية .
- 2- ابو مصطفى ، محمد مصطفى ، 2009، دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة (1999-2008) الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل غزة -فلسطين.
- 3- ابونصار ،محمد ،حميدات ،جمعة ،2016 ، معايير المحاسبة و الابلاغ المالي الدولية .
- 4- احمد سعد جاري ، كريمة عباس جعيلو ، محاسبة عن المنح و المساعدات الحكومية في ظل النظام المحاسبي الحكومي /دراسة تحليلية لحسابات الجامعة المستنصرية .
- 5- السلطان ،سلطان محمد علي و عبد الفتاح ابو المكارم (المحاسبة في الوحدات الحكومية و التنظيمات الاجتماعية الاخرى ( المملكة العربية السعودية (دار المريخ ، 1990).

- 6- الطائي، غازي صالح ، 1999، الاقتصاد الدولي (المكتبة الوطنية) .
- 7- العلي، عادل فليح، 2002، المالية العامة و التشريع المالي .
- 8- القرشي ، مدحت، التنمية الاقتصادية ، دار وائل للنشر ، ط1، عمان، الاردن، 2007.
- 9- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، لجنة المعايير السعودية ، 2005.
- 10- الواعظ ، طالب الواعظ و رزاق عمران (النظام المحاسبي و تطبيقاته في الوحدات الاقتصادية) (وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، هيئة المعاهد الفنية ، الطبعة الاولى 1985).
- 11- الياسري ،محمد فاضل نعمة، 2004، المحاسبة عن المنح و المساعدات الحكومية و الافصاح عنها دراسة نظرية و تطبيقية في شركة انتاج الالبسة الجاهزة / المحمودية (غير منشورة)
- 12- بدوي ، محمد عباس، 2015، معايير المحاسبة المصرية .
- 13- جعارات ،خالد جمال ، 2007، معايير التقارير المالية الدولية ط1 اثراء للنشر و التوزيع .
- 14- داود ،علي سعد محمد ، 2001، الادارة المالية الدولية ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية .
- 15- دليل السياسات و الاجراءات المالية و المحاسبية (جمعية الهلال الاحمر العراقي) (بدون سنة نشر).
- 16- ديوان الرقابة المالية ، النظام المحاسبي الموحد (بغداد: الطبعة الاولى 1985)
- 17- رضا صاحب أبو حمد آل علي ، 2002، المالية العامة ، دار الجامعة للطباعة / فرع البصرة .
- 18- لجنة معايير المحاسبة السعودية ، معايير المحاسبة (المملكة العربية السعودية ، الرياض، 2002).
- 19- مروج علي وداعة ، زهرة حسن العامري ، 2011، المعايير الدولية للمحاسبة عن المنح الخارجية (دراسة تطبيقية في الشركة العامة للجلود).

#### المصادر الاجنبية

- 1- Financial Accounting Standard Board, statement of Financial Accounting Standard NO.116 (Accounting for Contribution Received and Contribution Made . (Stanford, Com FASB, 1993.
- 2- Hay, Leon E. ,(Accounting for Government and Non Profit Entities )Printed in United States of America , sixth Edition 1980 .
- 3- Kiso , Donald E. , Weygandh , J. and Warfield , Intermediate Accounting , Tenth edition , 2001 .
- 4- Lewis Richard , Pendrill ,David (Advanced Financial Accounting )Printed and bound in Great Britain by T.J International Ltd.,Padstow , cornwall.sixth Edition ,2000 .
- 5- Lves , Martin ,and Johnson , Laurence ,and Razek , R. joseph , and Hosch .A. Gordon , 2009 ,(Introduction to Governmental and not-for-profit-Accounting ,6<sup>th</sup> ,Pearson prentice Hall,.
- 6- WOOD , Frank.& Sangstes , Alan., (A-Level Accounting ) Printed and bound in Gret Britain by Clays Ltd., St Lves pic . Second Edition , 1998 .

**"إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية في إدارة صناعة التأمين" دراسة استطلاعية في شركة التأمين الوطنية****احمد محمد جاسم الجميلي****كلية الادارة والاقتصاد- قسم الادارة العامة**[AHMED\\_ALJUMAILY@YAHOO.COM](mailto:AHMED_ALJUMAILY@YAHOO.COM)**07707909377****المستخلص**

يهدف هذا البحث الى تحفيز شركات التأمين للاهتمام بالادارة الالكترونية ، خصوصا اذا ما علمنا ان العديد من المؤسسات والشركات لا تمتلك الرؤية الواضحة في هذا المجال، لذا تضمن البحث اطارا نظريا للتعريف بماهية الادارة الالكترونية وما هي متطلباتها وخصائصها. وقد اختيرت شركة التأمين الوطنية العراقية ميدانا لتطبيق البحث، للتعرف على اتجاهات وراء موظفيها ومن ثم الخروج بجملة من المقترحات لتساهم في رفع وتحسين أداء الشركة ، واستخدم البحث استمارة استبيان كأداة للدراسة وتضمن البحث اربع فرضيات، والمنهج الوصفي التحليلي، وباستخدام الاساليب الاحصائية تم تحليل بيانات الاستبانة واختبار الفرضيات واستخلاص النتائج وتقديم المقترحات. وقد توصلت الدراسة لمجموعة من الاستنتاجات منها، امتلاك الشركة الامكانات المالية اللازمة للتحويل الالكتروني ، فضلا عن الامكانات البشرية والتقنية، وقدم البحث مجموعة من التوصيات منها، ضرورة الاعتماد على تطبيقات الادارة الالكترونية في منظمات الاعمال بشكل عام والخدمية بشكل خاص لما تحققه من مزايا يقف في مقدمتها تحقيق رضا جميع المستفيدين وتحسين اداء تلك المنظمات.

**الكلمات المفتاحية:** الادارة الالكترونية، صناعة التأمين، دراسة استطلاعية، وتحسين اداء .

**Abstract**

**This research aims to stimulate insurance companies to take care of electronic management, Especially if we know that many institutions and companies do not have a clear vision in this area, So the research included a theoretical framework to define what electronic management and what are their requirements and characteristics. The Iraqi National Insurance Company has been selected as a field for the application of the research, to identify the directions and opinions of its employees and then come up with a number of proposals to contribute to the improvement and improvement of the company's performance The research used a questionnaire form as a tool for study. The research included four hypotheses, the analytical descriptive method, and the statistical methods. The questionnaire data was analyzed, the hypotheses were tested, the results were extracted and the suggestions were submitted. The study reached a number of conclusions, including the company's financial capabilities for electronic transformation, as well as human and technical capabilities, and the research presented a set of recommendations, The need to rely on the applications of electronic management in business organizations in general and service in particular for the advantages that stand at the forefront of achieving the satisfaction of all beneficiaries and improve the performance of these organizations.**

**Key words:** electronic management, National Insurance, performance

## الفصل الاول

### المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

#### المقدمة

تشهد الألفية الثالثة تطوراً متسارعاً في الثورة المعلوماتية وانتشار شبكة الانترنت. إذ أدى ذلك إلى تغيير جذري في كيفية ممارسة المهام الإدارية والتنظيمية سواء على مستوى القطاع الحكومي أو على مستوى القطاع الخاص أو المختلط منها. كما أدى هذا التطور إلى ضرورة إيجاد اطر تنظيمية وتشريعية تنبثق من الحقائق المتصلة بالثورة الالكترونية وواقعها وأهميتها ومشكلاتها. إن هذه المعطيات التكنولوجية والتطورات الكمية والنوعية التي شهدتها العالم أدى بالمنظمات المختلفة إلى الإقبال على الاستثمار الالكتروني والذي أصبح بديلاً استراتيجياً لأساليب وأنماط الإدارة التقليدية. وأصبحت عملية استخدام التكنولوجيا المشار إليها ممكنة كبنية تحتية للشروع بتطبيق الإدارة الالكترونية في القطاع الحكومي وغيره. وتعد التحولات في أنماط الإدارة في مختلف القطاعات مسألة في غاية الأهمية وعلى وجه التحديد في الدول النامية، إذ أن هذا التحول بكل معانيه ومضامينه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية وغيرها يستوجب عناصر الدقة والسرعة والإتقان في الأداء، وأصبحت الحاجة ملحة إلى ظهور الإدارة الالكترونية على إنها ركيزة مهمة لذلك التحول إلى ما يسمى بالعصر الرقمي. واليوم نرى أن أنظمة الإدارة الإلكترونية للأعمال أصبحت في ظل التطور والذكاء قادرة على احتواء كل تفاصيل العملية الإدارية داخل المنظمة. ولكن المشكلة الرئيسة التي تواجه مشروعات الإدارة الالكترونية في هذه الدول ليس المتقدمة منها فحسب بل الدول النامية والعربية ومنظماتها المحلية إذ تواجه تلك المشاريع مجموعة من العوامل الجوهرية والتي تعد في ذات الوقت عوامل للنجاح وفي حالة عدم توفرها تعد معوقات بل مشاكل جوهرية لتطبيقها مثل عدم وضوح الرؤية الاستراتيجية للتحول نحو الإدارة

الالكترونية أوعدم وجود إدارة متخصصة لأنشطة التحول الالكتروني اومشاكل تتعلق بالإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق التحول.

#### أولاً. مشكلة البحث

ان المعوقات التي تواجه المنظمات اليوم هي عدم مقدرتها على التفاعل والتعامل مع معطيات العصر الحديث في مجال تقنية المعلومات وتبادل تلك المعلومات والمشاركة مع الفئات الأخرى في وقت لم يعد هناك من خيار أمام هذه المنظمات إلا الأخذ بأسباب التقدم والرقى والسير في مسار التطور أوالبقاء بعيدا في مسار التخلف والعزلة ومن ثم الانحصار وحيث أن الإدارة الالكترونية تعتبر نمطاً جديداً وربما غير مألوف من الإدارة لأنه يقوم على أسس ومبادئ مختلفة تماما عن الأسس والمبادئ المتعارف عليها في الإدارة، فإن نجاح تطبيقها يحتاج إلى متطلبات وإمكانات مادية وبشرية وإدارية، ومن هنا تبلورت لدى الباحث مشكلة الدراسة في السؤال التالي: **مامدى إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية في شركة التأمين الوطنية؟**

#### ثانياً. هدف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في شركة التأمين الوطنية من خلال معرفة الآتي :

1. الإمكانيات المادية والبشرية والمتطلبات الإدارية المتوفرة في شركة التأمين الوطنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية.
2. تحديد مدى وعي العاملين بخصائص ومزايا الإدارة الإلكترونية .
3. مزايا استخدام الإدارة الالكترونية.
4. المعوقات التي تحول دون تطبيق الإدارة الإلكترونية في شركة التأمين الوطنية.

التحليلي في تحليل نتائج المعالجات الإحصائية لمتغيرات البحث ووضع الاستنتاجات التي على أساسها بنيت توصيات البحث، ولغرض تغطية الجانبين النظري والعملي في هذا البحث والحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة فقد اعتمد على الكتب والاطاريج والرسائل الجامعية (العربية والأجنبية) وشبكة الانترنت للمساهمة في اغناء البحث بجانب مهم من المعلومات في إعداد الجانب النظري للموضوع. كذلك صمم الباحث (استبانة البحث) وهي الأداة الرئيسية التي اعتمدها الباحث في عملية جمع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات. وأعدت الاستبانة بالاعتماد على مراجعة ما متاح من المصادر العلمية ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث، فضلاً عن مراجعة بعض الدراسات السابقة والانترنت ومراجعة بعض المقاييس.

#### سادسا: حدود البحث

1. الحدود المكانية: شركة التأمين الوطنية.
2. الحدود الزمانية: تراوحت الحدود الزمانية للبحث بين 2016/11/1 الى 2017/3/1.
3. الحدود البشرية: شملت (50) منتسب ممن يشغلون منصب (مدير أقدم، مدير، معاون مدير) وكان عدد الاستثمارات الصالحة للتحليل (45) استمارة استبانة.

#### سابعا: مجتمع البحث ومبررات الاختيار

تم اختيار شركة التأمين الوطنية مجتمعا للبحث كونها تمثل الشركة الأم في مجال قطاع التأمين في العراق، حيث تمارس الشركة أنواع التأمين العام والتأمين على الحياة وإعادة التأمين والاستشارات، فضلا عن استثمارها للأموال في مختلف أوجه الاستثمار (الاستثمار العقاري، الودائع والحوالات، الاكتتاب باسم الشركات، الإقراض العقاري). يرتبط بالشركة (13) فرعاً منها ثمانية فروع متخصصة ومواقعها في بغداد، وخمسة فروع جغرافية موزعة على محافظات العراق (بغداد، البصرة، نينوى، بابل، كركوك). كما يتكون مركز الشركة من (11) قسماً مركزياً اشرافياً، وثلاثة مكاتب متخصصة. تمتلك الشركة موارد بشرية تتمتع بالخبرة والكفاءة

5. التعرف على وجهات نظر العاملين حول إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية تبعالاختلاف بعض الخصائص مثل (العمر، مستوى التعليم، المستوى التنظيمي، المجال الوظيفي، سنوات الخبرة والتدريب .

#### ثالثا. أهمية البحث

1. تتمثل أهمية البحث في حداثة وحيوية مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية والنذرة النسبية للبحوث والدراسات التي تناولت هذا المجال
2. ان التحول من الادارة التقليدية(الورقية) الى الادارة الالكترونية يوفر الوقت والجهد ويقلل النفقات الاداري لشركة التأمين الوطنية.
3. ان تطبيق الادارة الالكترونية يسهم في تحسين اداء العاملين ورفع مستوى الخدمة التي تقدم الى المستفيدين في شركة التأمين الوطنية.
4. يقدم البحث لمحة من المعرفة في مجال تطبيق الادارة الالكترونية ، تسهم في وضع مقترحات وتوصيات للمسؤولين وصّناع القرار لمواجهة العقبات التي تحول دون تطبيق الادارة الالكترونية والعمل على كشف المتطلبات والامكانيات اللازمة لتطبيقها في شركة التأمين الوطنية.

#### رابعا. فرضيات الدراسة

1. الامكانيات المالية التي تمتلكها الشركة تتيح امكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية.
2. الامكانيات التقنية التي تمتلكها الشركة تتيح امكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية.
3. الامكانيات البشرية التي تمتلكها الشركة تتيح امكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية.
4. المتطلبات الإدارية التي توفرها الشركة تتيح امكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية.

#### خامسا: منهج البحث ومصادر جمع البيانات والمعلومات

إعتمد البحث المنهج الاستطلاعي في جمع البيانات والمعلومات اللازمة، لكونه يركز على استطلاع اراء عينة البحث وتوجهاتهم ، ووصف متغيرات البحث ، والمنهج

الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات، أبرزها وجود اعتقاد لدى كثير من الأفراد والعاملين في المنظمات المبحوثة بان الإدارة الالكترونية لا تزيد في الواقع عن استخدام البريد الإلكتروني في التبادلات الداخلية في المنظمة. وخلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات منها، ضرورة اهتمام الإدارة العليا بالمنظمة بتحديد رؤية استراتيجية واضحة لدعم مشروعات الإدارة الالكترونية وتطوير وتدريب وزيادة فريق العمل، وإصدار التشريعات اللازمة المنظمة للعمل الإلكتروني ومن أهمها اعتماد المراسلات الإلكترونية بالبريد الإلكتروني كمستند ووثيقة رسمية.

### 3. دراسة كساب (2008): "متطلبات نجاح نظام إدارة

#### الوثائق الإلكترونية في الهيئة العامة للتأمين

#### والمعاشات - فلسطين.

هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات نجاح نظام إدارة الوثائق الإلكترونية في الهيئة العامة للتأمين والمعاشات، فضلا عن التعرف على واقع نظام إدارة وثائق المتبع في الهيئة العامة للتأمين والمعاشات. وقد تم اختيار مجتمع الدراسة من العاملين في الهيئة العامة للتأمين والمعاشات، باعتماد أسلوب الجمع الشامل وبواقع (70) فردا، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود معرفة بمتطلبات نظام إدارة الوثائق الإلكترونية من قبل الهيئة العامة للتأمين والمعاشات، وهناك قناعات لدى الموظفين تشير الى ان النظام الإلكتروني يمتاز بالسرعة والدقة والشفافية ويحافظ على الملفات من التلف والضياع بين الدوائر، وتوفر البنية التحتية التكنولوجية، وارتفاع في نسبة التعليم لدى الموظفين، كما توصلت الدراسة إلى وجود عدم وضوح في آليات نظام إدارة الوثائق الحالي وخطط التطوير المستقبلية في الهيئة، وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: زيادة الاهتمام والوعي بضرورة تطبيق السياسات اللازمة لضمان نجاح نظام إدارة الوثائق الإلكترونية، وضرورة تحديد الهيئة لأهدافها بوضوح لتحقيقها بشكل دقيق ومدروس، والبدء بتشغيل مركز التدريب في الهيئة ووضع خطط التدريب المناسبة لجميع الموظفين، ووضع الخطط والسياسات

والخدمة الطويلة في قطاع التأمين، ممن يمكن الاعتماد على آرائهم في الحصول على المعلومات.

#### ثامنا: الدراسات السابقة

### 1. دراسة (اللامي 2013): "تحليل مكونات البنية التحتية

#### لتكنولوجيا المعلومات دراسة استطلاعية في بيئة عراقية.

تهدف الدراسة الى بيان طبيعة العلاقة بين مكونات تكنولوجيا المعلومات والتحقق من طبيعة تلك العلاقة في واقع حال الشركة المبحوثة. واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات وطبقت على عينة من (50) فردا من العاملين في الشركة بغية تحقيق هدف البحث والاجابة عن تساؤلات المشكلة، فضلا عن اجراء المقابلات والمعايشة الميدانية ومراجعة وثائق وسجلات الشركة للتعرف على واقع حال استخدام تكنولوجيا المعلومات فيما يخص منتجي الشركة، وتم استخدام عدد من الوسائل والاساليب الاحصائية (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل ارتباط الرتب لسبيرمان) وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها استخدام وتطبيق عناصر تكنولوجيا المعلومات واستثمار مزاياها بما يحسن اداء الشركة المبحوثة، وركزت التوصيات على ضرورات تطوير البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات ولاسيما التي تفعل اداء العمل نحو الافضل.

### 2. دراسة صادق (2009): "عوامل النجاح الحرجة لمشروعات

#### الإدارة الإلكترونية" دراسة في بيئة عراقية.تهدف الدراسة إلى

الكشف وبصورة واقعية عن مدى وجود عوامل حرجة في المنظمات المبحوثة والتي تسعى للتحويل إلى الإدارة الإلكترونية، كما تهدف الدراسة إلى كشف وتشخيص العوامل التي تحيد بشكل أو بآخر تبني وتطبيق مشروعات الإدارة الإلكترونية في المنظمات المبحوثة وتقديم مجموعة من الحلول الناجحة لمعالجة ذلك. اعتمدت الدراسة استمارة استبيان صممت لاستجواب المدراء ورؤساء الأقسام ومن لهم خبرة في مجال العمل الإداري والتكنولوجي في المنظمات المبحوثة، وعلى مجموعة من الأدوات الإحصائية مثل تحليل النسب والأوساط الحسابية والانحراف المعياري. وتوصلت



كل إدارة جاهزة للربط مع الحكومة الإلكترونية (السالمي، 2006:34). وتعرف على انها منظومة الاعمال والأنشطة التي يتم تنفيذها الكترونيا وعبر الشبكات (ياسين، 2005:23). وتعرف الإدارة الإلكترونية تعريفاً إجرائياً بأنها العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في تخطيط وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة" (نجم، 2004:127).

ويعرفها العمري على انها قدرة المنظمة على تقديم الخدمات وتبادل المعلومات بوسائل الكترونية كشبكة الانترنت أو شبكة اتصال الكتروني فيما بينها وبين المواطنين ومنظمات الاعمال المتعاملة معها، ببسر وسهولة ودقة عالية، وبأقل تكلفة وأقصر وقت وأي مكان (العمري، 2003:16).

ويرى الباحث أن الإدارة الإلكترونية هي استخدام نظم المعلومات وشبكات الحاسوب والاتصالات في تنفيذ المهام والأعمال الإدارية بسهولة ويسر ودقة عالية وتعمل على توفير الوقت والجهد وتبسيط الإجراءات مع ضمان خصوصية وأمن المعلومات.

#### أهداف الإدارة الإلكترونية

لقد أشار معظم المفكرين والكتاب والباحثين الى عدة اهداف للإدارة الإلكترونية سواء على مستوى المنظمة او المتعاملين معها وعلى النحو التالي (القحطاني، 2006:21؛ الضافي، 2006:22؛ رضوان، 2004:3؛ حجازي، 2003:99-103؛ بكرى، 2001:46):

أولاً - الأهداف التي تتعلق بالعملاء الداخليين والخارجيين للمنظمة:

1- تحقيق الأفادة القصوى لعملاء المنظمة.

2- التقليل من التعقيدات الإدارية.

الاستراتيجية لتتناسب مع مشروع الحكومة الإلكترونية في مجال إدارة الوثائق الإلكترونية .

#### المبحث الثاني/ الإدارة الإلكترونية

##### مقدمة

لقد شهد العالم تحولات كبيرة في مختلف مجالات الحياة، فظهور الانترنت نتج عنه ثورة في مجال المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة، وأصبحت الإدارة الإلكترونية تمثل الاتجاه الجديد في الإدارة المعاصرة، حيث يسود عالم اليوم حركة نشطة لاستثمار كل التقنيات الحديثة لتطوير اعمال المنظمات وتحويلها الى منظمات الكترونية في انجاز جميع اعمالها ومعاملاتها الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة وإنجاز كل وظائفها، من تسويق وإنتاج وتمويل واستثمار واعمال مكتبية بسرعة ودقة فائقة (الفضيح، 2008:17). وعليه نجد اليوم ان المنظمات اليوم تسعى الى تطبيق الإدارة الإلكترونية لتحقيق سبق الريادة في استثمار التقنية الإلكترونية وبالتالي تحسين أداء المنظمة وتبسيط الإجراءات وتوفير البيانات والمعلومات لكافة المستفيدين آلياً ومن أي مكان بسهولة وشفافية، فضلا عن ترشيد واستثمار الوقت والجهد والمال. (النمر وآخرون، 2006:419).

##### مفهوم الإدارة الإلكترونية

ويمكن تعريف الإدارة الإلكترونية بأنها تبادل غير ورقي للمعلومات وذلك باستخدام الوسائل الإلكترونية في انجاز كل أعمال التبادل الإلكتروني للبيانات ومعاملات المنظمة مثل استخدام البريد الإلكتروني والتحويلات الإلكترونية للأموال والتبادل الإلكتروني للمستندات والفاكس والنشرات الإلكترونية وأية وسائل الكترونية أخرى (عامر، 2007:25). ويمكن تعريف الإدارة الإلكترونية على أنها "عملية ميكنة جميع مهام ونشاطات المؤسسة الإدارية بالاعتماد على كافة تقنيات المعلومات الضرورية وصولاً إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل استخدام الورق وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين والإنجاز السريع والدقيق للمهام والمعاملات لتكن



تتجلى أهمية الإدارة الالكترونية في قدرتها على مواكبة التطور النوعي والكمي الهائل في مجال تطبيق تقنيات ونظم المعلومات وما يرافقها من انبثاق ما يمكن تسميته بالثورة المعلوماتية المستمرة. فضلا عن ذلك تمثل الإدارة الالكترونية نوعاً من الاستجابة القوية لتحديات عالم القرن الواحد والعشرين التي تختصر العولمة والفضاء الرقمي واقتصاديات المعلومات والمعرفة وثورة الانترنت وشبكة المعلومات العالمية وكل متغيراته وحركة اتجاهاته (ياسين، 2005: 27) كما وإن اهتمام العالم المتقدم باستخدام تقنيات المعلومات الإدارية لم يأت من فراغ بل وجد فوائد كبيرة حصلت ولذلك بدأت الدول تتسابق في تطبيق الإدارة الالكترونية في مؤسساتها ومن أهم هذه الفوائد (السالمي، 2006: 27):

1. تبسيط الإجراءات داخل هذه المؤسسات وهذا ينعكس إيجابياً على مستوى الخدمات التي تقدم إلى المواطنين كما تكون الخدمة المقدمة أكثر جودة.
2. اختصار وقت تنفيذ وإنجاز المعاملات الإدارية المختلفة.
3. الدقة والوضوح في العمليات الإدارية المختلفة داخل المؤسسة.
4. تسهيل إجراء الاتصال بين دوائر المؤسسة المختلفة وكذلك مع المؤسسات الأخرى داخل وخارج بلد المؤسسة.
5. إن استخدام الإدارة الالكترونية بشكل صحيح سيقبل استخدام الأوراق مما يؤثر إيجابياً على عمل المؤسسة.
6. إن تقليل استخدام الورق سوف يعالج مشكلة تعاني منها أغلب المؤسسات في عملية الحفظ والتوثيق مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى أماكن للتخزين حيث يتم الاستفادة منها في أمور أخرى.
7. الإدارة الالكترونية سوف تؤدي إلى تحويل الأيدي العاملة الزائدة عن الحاجة إلى أيدي عاملة لها دور أساسي في تنفيذ هذه الإدارة عن طريق إعادة التأهيل لغرض مواكبة التطورات الجديدة التي طرأت على المؤسسة والاستغناء

3- تحقيق الكفاءة في تقديم الخدمات للمستفيدين والاستغلال الأمثل للموارد.

4- توظيف تكنولوجيا المعلومات في دعم وبناء ثقافة مؤسسية إيجابية لدى العاملين.

#### ثانياً - اهداف تتعلق برفع كفاءة العمل الإداري:

1- تحسين مستوى الخدمات المقدمة وتخفيض التكاليف المالية والإدارية.

2- الاستغلال الأمثل للوقت وتقليل الإجراءات الروتينية.

3- القضاء على البطالة وتقليل الحلقات الإدارية الزائدة من الموارد البشرية.

4- الحد من التعامل الورقي في المعاملات.

#### ثالثاً-اهداف تتعلق بكفاءة وفعالية عملية ترشيد واتخاذ القرارات الإدارية:

1- توفير البيانات والمعلومات بصورة فورية لمتخذي القرار والمستفيدين.

2- التقليل من الأخطاء المرتبطة بالعامل الإنساني.

3- تسهيل عملية الوصول الى الخدمات والنقل من معوقات عملية اتخاذ القرار .

#### رابعاً-اهداف تتعلق بتحقيق الميزة التنافسية للمنظمة:

1- التوافق مع بقية المنظمات التي تحولت نحو العمل الالكتروني بقوة.

2- الحد من الفساد الإداري وتقليل تأثير العلاقات الشخصية في إنجاز الاعمال.

3- تعزيز مبدأ المساواة في التعامل مع جمهور المنظمة في تقديم الخدمات.

4- تعزيز القدرة التنافسية للمنظمة مع بقية المنظمات الأخرى.

#### أهمية الإدارة الالكترونية

عن الموظفين الغير أكفاء والغير قادرين على التكيف مع الوضع الجديد .

ويرى الباحث أن الإدارة الالكترونية تسعى إلى إجراء تحسينات فعالة، ولها دور كبير في تحسين فاعلية الأداء وعملية اتخاذ القرار من خلال إتاحة البيانات وتسهيل الحصول عليها بأقل مجهود ممكن.

### خصائص الإدارة الالكترونية

تشير ممارسات الإدارة الالكترونية إلى إنجاز كل الأعمال والمعاملات بين أطراف التعامل من خلال وسيط الكتروني، بحيث يتم تداول البيانات والوثائق الكترونياً وذلك من خلال استخدام الاتصالات الالكترونية، مما يشير إلى انتقاء وعدم وجود العلاقة المباشرة بين أطراف التعامل وذلك يعد سمة أساسية تميز أعمال الإدارة الالكترونية، حيث توجد أطراف التعامل معاً وفي نفس الوقت على شبكات الاتصالات الالكترونية .كما تتم معالجة كل المشكلات التي تواجه العملاء باستخدام الكمبيوتر عبر المسافات البعيدة حيث تعتمد ممارسات الإدارة الالكترونية على استخدام تكنولوجيا الواقع الحالي، حيث يتم غالباً استبعاد الكثير من الأصول المادية والبشرية، أو التقليل من استخدامها إلى أقل قدر ممكن (عامر، 2007:33).

### عناصر الإدارة الالكترونية:

يشير (السالمي والسليبي، 2008:41) إلى أن تطبيق الإدارة الإلكترونية يتطلب عدة عناصر وهي كالاتي:

1. الأجهزة والمعدات.
2. البرمجيات بمختلف أنواعها.
3. الاتصالات.
4. نظم المعلومات.
5. الكوادر البشرية.

ويرى (ياسين، 2004: 25.23) أن الإدارة الإلكترونية تعتمد على اربعة عناصر هي:

1. **عتاد الحاسوب (Hardware):** ويتمثل العتاد في المكونات المادية للحاسوب ونظمه وشبكاته وملحقاته.
2. **البرمجيات (Software):** وهي تعنى الشق الذهني من نظم وشبكات الحاسوب مثل برامج البريد الالكتروني Databases وقواعد البيانات البرامج المحاسبية ونظم إدارة الشبكة ومترجمات لغات البرمجة، أدوات تدقيق البرمجة.
3. **شبكة الاتصالات (Communication Network):**

- شبكة الانترنت (internet network): هي شبكة الشبكات، وسط لتبادل كل أشكال البيانات الرقمية، بضمنها النصوص، الرسوم، الصوت، الصور، البرامج والفاكسات.
- شبكة الإنترنت (Intranet network): وهي شبكة إنترنت داخلية محاطة بجدار عازل "fire wall" لأغراض أمنية، والتي تربط النظم الالكترونية المختلفة للمنظمة.
- شبكة الاكسترانت (Extranet Network): وهي شبكة أنترنت خاصة يسمح لمجموعات خارجية مختارة بدخولها، اذ تسمح لأفراد ومنظمات من خارج الشركة بدخول محدد لشبكة الإنترنت الخاصة بها مثل بعض المشترين للحصول على معلومات تخص الكلفة ومزايا منتجاتها، ايضا انها شبكة تستند الى تقانات الويب التي تربط موارد مختارة من انترانيت الشركة مع زبائنها، ومجهزها او مع الشركاء الاخرين التي خلقت نظم اتصال وتعاون قوية بين المنظمات.

### 4. **صناع المعرفة والمديرون Digital Leaderships**

#### **&(Knowledge Workers) :**

ويقع في قلب هذه المكونات ويتكون من القيادات الرقمية والمحللون للموارد المعرفية ورأس المال الفكري في المنظمة.

#### **متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية**

ان نجاح الإدارة الالكترونية يتطلب تحولا شاملا في المفاهيم والنظريات والأساليب والإجراءات والهيكل والتشريعات التي تقوم عليها الإدارة التقليدية ، ويرى ( ياسين ، 2005، 238:238) على أن الوصول إلى توفير متطلبات الإدارة

كما تتنوع أنماطها ، مما يضع خيارات دائمة ومفتوحة أمام الإدارة مثل ربط بعض أنشطة الأعمال بخدمات الأوكاشك التفاعلية و التلفاز التفاعلي و خدمات الهاتف الخليوي المتكاملة مع الانترنت وتقنياتها مثل خدمات الرسائل والوسائط المعلوماتية الأخرى ، واستخدام أدوات (WAP) ، وبرتوكول الاتصال بالإنترنت ،(SMS) ونظم تكنولوجيا المعلومات ، وتقنيات شبكات الانترنت ، والانترانت ، الإكسترانت .

### ثالثا: المتطلبات البشرية

يعد تأهيل العنصر البشري من أهم العوامل التي تساهم في نجاح المنظمات، إذ من دون هذا العنصر لن تتمكن المنظمات من تحقيق أهدافها حتى وإن امتلكت أضخم المعدات والآلات والأجهزة ، لذا لا بد من تأهيل العناصر البشرية تأهيلا جيدا وعلى مستوى عالي من الكفاءة. وهذا ما يؤكد (غنيم، 2004: 345) حيث أشار إلى ضرورة إعداد الكوادر البشرية الفنية المتخصصة ذات الارتباط بالبنية المعلوماتية ونظم العمل على شبكات الاتصالات الإلكترونية، ويمكن تنفيذ ذلك من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية والتي تساعد في إعداد الكوادر البشرية الفنية المطلوبة لتحقيق الكفاءة عند تنفيذ تطبيقات الإدارة الإلكترونية . ويرى (العلاق، 2005: 217) ان تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الأفراد المؤهلين في نظم المعلومات والبرمجيات والعمل على الانترنت، واستقطاب أفضل الأفراد المؤهلين في مجالات نظم المعلومات والبرمجيات فضلا عن إيجاد نظم فاعلة للمحافظة على الأفراد وتطويرهم وتحفيزهم، من اهم العوامل التي تسهم في دعم المتطلبات البشرية.

### رابعا: المتطلبات الادارية

ان تطبيق الإدارة الإلكترونية والوصول الى تحقيق اهداف المنظمة يتطلب إدارة جيدة تساند التطوير والتغيير وتدعمه، وتأخذ بكل جديد ومستحدث في الأساليب الإدارية .ويشير (ياسين ، 2005: 238) الى ضرورة وجود قيادات إدارية تتعامل بكفاءة وفعالية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الإلكترونية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال برنامج استراتيجي متكامل وشامل لإعادة هندسة عمليات وأعمال المنظمة ، فهي ليست وصفة جاهزة أو خبرة مستوردة يمكن نقلها وتطبيقها فقط بل أنها عقلية معقدة ونظام متكامل من المكونات التقنية والمعلوماتية والمالية والتشريعية والبيئية والبشرية وغيرها وبالتالي لا بد من توفر متطلبات عديدة ومتكاملة لتطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية وإخراجه إلى حيز الواقع ومن أهم هذه المتطلبات ما يأتي :

### أولا: المتطلبات المالية

ان التحول من الإدارة التقليدية الى الإدارة الإلكترونية يعد من المشاريع الضخمة والتي تحتاج إلى أموال طائلة، لكي نضمن له الاستمرار والنجاح وبلوغ الأهداف المنشودة وتحسين مستوى البنية التحتية وتوفير الأجهزة والأدوات اللازمة والبرامج الإلكترونية وتحديثها من وقت لآخر، وتدريب العناصر البشرية باستمرار ويؤكد ذلك ما ذكره (الصيرفي، 2006: 76) حيث بين أن مشروع الإدارة الإلكترونية مشروع ضخم وكبير ويحتاج إلى أموال كبيرة وطائلة، لذلك لا بد من توفير التمويل الكافي لهذا المشروع. ويشير (غنيم، 2004: 347) إلى ضرورة وجود متطلبات مالية تختلف في نوعها وحجمها عن المتطلبات المالية اللازمة لتطبيق نظم وأساليب الإدارة التقليدية.

### ثانيا: المتطلبات التقنية

تعد الإدارة الإلكترونية أسلوب إداري حديث يهدف إلى تطوير أداء المنظمات، كما يمكنه أن يحقق نتائج كبيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لكن هذا الأسلوب الحديث يتطلب توفير البنى التحتية الملائمة؛ لإقامة مشروع الإدارة لإلكترونية ويرى (العولمة 2003:200) ضرورة إعادة النظر في البنية الأساسية للأجهزة والمعدات والبرمجيات لغرض تحديثها كي تستجيب للتغير المنشود لتقديم الخدمة الإلكترونية ، ويؤيد هذا الرأي (ياسين ، 2005:235) حيث أكد على ضرورة ارتباط الإدارة الإلكترونية بجميع أنماط التكنولوجيا الرقمية من وسائط وشبكات وأدوات ، فالتكنولوجيا الرقمية تتطور بسرعة عالية ،

- توفير القدر الكافي من المرونة للنظام وتحديد مدى قدرته على تحقيق الأهداف المرجوة منه.

مع قدرتها على الابتكار وإعادة هندسة الثقافة التنظيمية وصنع المعرفة، كذلك يتوجب على كل الإدارات في المنظمات التخلص من الإجراءات البيروقراطية والروتينية المملة والمعيقة لكل تطور وتجديد في الأساليب المتبعة في المنظمات.

ويشير (الصيرفي، 2006: 72) الى ضرورة تطوير وتبسيط إجراءات وخطوات العمل مما يخفف الأعباء الإدارية، والربط بين كافة الخدمات والإجراءات الحكومية بما يكفل سهولة ومرونة التعامل بين الجهات والوزارات المختلفة. كما يضيف (ياسين، 2005: 237 . 238) أن الإدارة الإلكترونية تتطلب وجود بنية تنظيمية حديثة ومرنة، أفقية وعمودية باتصالاتها، وقبل ذلك بنية شبكية تستند إلى قاعدة تقنية ومعلوماتية متطورة، وثقافة تنظيمية تتمحور حول قيمة الابتكار والمبادرة، والريادة في الأداء وإنجاز الأعمال بكفاءة عالية. ويشير (غنيم، 2004: 244. 245) إلى ضرورة العمل على توعية الأفراد بجدوى أهمية تطبيق أعمال ومعاملات الإدارة الإلكترونية، كذلك تأكيد وتفعيل دور القطاع الخاص جنباً إلى جنب مع القطاع الحكومي، باعتبار أنه يمثل قوة دافعة لنجاح تطبيقات الإدارة الإلكترونية، ويضيف (الصيرفي، 2006: 200) مجموعة من المتطلبات التنظيمية من أهمها ما يأتي:

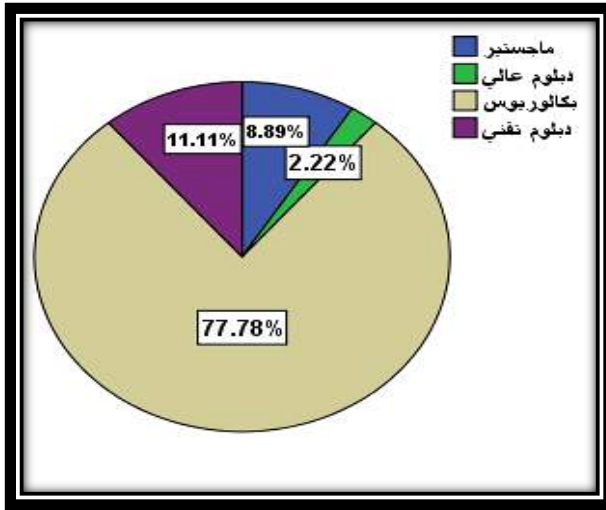
### الفصل الثاني : مناقشة نتائج التحليل التطبيقي

لغرض تحليل النتائج التي تم الحصول عليها من اجابات العينة المبحوثة على فقرات الاستبانة الخاصة بمتغيري الادارة الالكترونية وادارة صناعة التامين، تم استخدام مقياس النزعة المركزية وبالتحديد مقياس الوسط الحسابي بالاضافة الى مقياس التشتت، وتحديد الانحراف المعياري.

#### اولاً: وصف وتحليل العينة:

بلغ عدد افراد العينة التي اعتمدها الباحث (45) منتسب، اعتمد في وصفها على ثلاثة متغيرات نوعية وهي (المؤهل العلمي و المستوى الوظيفي وعدد سنوات الخدمة)، حيث شكلت نسبة حملة شهادة البكالوريوس أعلى نسبة بواقع (77.8%)، وتليها نسبة حملة شهادات الماجستير أو مايعادلها بواقع (11.1%) ، ثم نسبة حملة الشهادة الاقل من شهادة البكالوريوس بواقع (8.9%) ، ثم تلتها نسبة حملة الدبلوم العالي بواقع (2.2%)، ممايدل على ان العينة المبحوثة هي ذات مستوى ثقافي وتعليمي جيد، وبالتالي فان اجاباتهم على فقرات الاستبانة كانت مدروسة وموزونة، كما موضح في الجدول والشكل (3-1).

- تحديد درجة مساهمة كل عملية أو وظيفة في تحقيق الأهداف المطلوبة.
- استيعاب العمليات غير الضرورية بهدف تبسيط النظام وجعله متمشياً مع متطلبات التحول لأعمال الإلكترونية.
- إضافة العمليات اللازمة لتدعيم عملية التحول إلى الأعمال الإلكترونية.

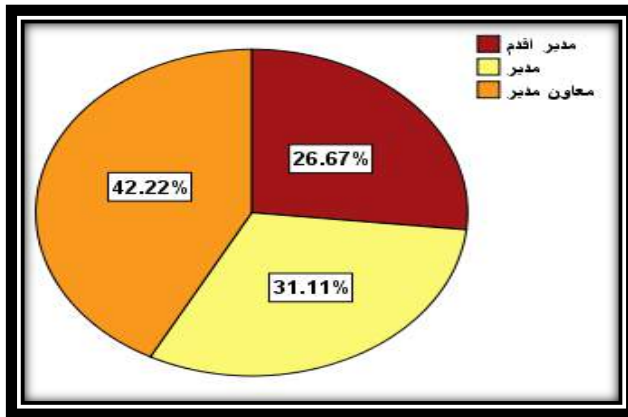


شكل (1-3) وصف متغير المؤهل العلمي  
المصدر: من اعداد الباحث

جدول (1-3) تكرارات ونسب متغير المؤهل العلمي		
المؤهل	Frequency	Percent
بكالوريوس	35	77.8
ماجستير	5	11.1
أقل من بكالوريوس	4	8.9
دبلوم عالي	1	2.2
<b>Total</b>	<b>45</b>	<b>100.0</b>

المصدر: من اعداد الباحث

يبين الجدول والشكل (2-3) ان ( 42.2% ) من افراد العينة هم معاون مدير، ( 31.1% ) بدرجة مدير ، وإن ( 26.7% )، بدرجة مدير أقدم الامر الذي يشير إلى أن افراد العينة المبحوثة هي من المستويات الوظيفية العليا.

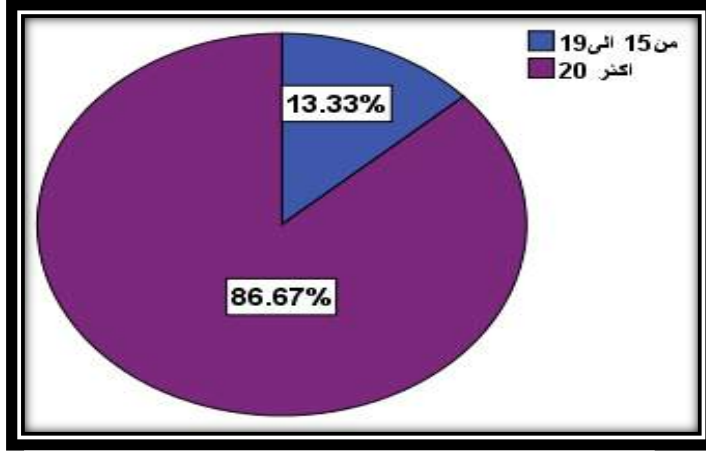


شكل (2-3) وصف متغير المستوى الوظيفي  
المصدر: من اعداد الباحث

جدول (2-3) تكرارات ونسب متغير المستوى الوظيفي		
المستوى	Frequency	Percent
معاون مدير	19	42.2
مدير	14	31.1
مديراقدم	12	26.7
<b>Total</b>	<b>45</b>	<b>100.0</b>

المصدر: من اعداد الباحث

ويظهر الجدول الشكل (3-3) ان (86.7%) من افراد العينة تزيد خدمتهم عن 20 سنة ، ونسبة (13.3%) كانت خدمتهم بين (15-19) سنة العاملين الذين كانت خدمتهم بين 15 الى 19 سنة في الشركة ، مما يظهر أن افراد العينة يمتلكون خبرة طويلة في مجال العمل التاميني وعلى اطلاع دائم بمتغيرات سوق التامين.



شكل (3-3) وصف متغير الخدمة  
المصدر: من اعداد الباحث

جدول(3-3) تكرارات ونسب متغير الخدمة		
الخدمة	Frequency	Percent
20 فاكثر	39	86.7
من 15 الى 19	6	13.3
من 10 الى 15	0	0
اقل من 10	0	0
<b>Total</b>	<b>45</b>	<b>100.0</b>
المصدر: من اعداد الباحث		

تدل على أنخفاض تشتت قيم هذه الفقرة ، الامر الذي يدل على ان تجانس قيم هذه الفقرة اكبر من باقي الفقرات الاخرى، وشكلت نسبة الموافقين على هذه الفقرة 91%.  
 • حصلت الفقرة (5) والتي تنص على أن(تمتلك الشركة نظام حوافز يدعم التحول الى الادارة الالكترونية) على ادنى قيمة وسط حسابي حيث بلغت (3.07) وهي قيمة اعلى من قيمة الوسط الفرضي البالغة قيمته 3 على مقياس ليكرت الخماسي، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (1.18) وهي قيمة تدل على ارتفاع تشتت هذه الفقرة، الامر الذي يدل على عدم تجانس قيم هذه الفقرة، وبلغت نسبة الاراء المتفقة 60% بالنسبة لهذه الفقرة وكانت نسبة الاراء المحايدة 22.3% اما نسبة الاراء غير المتفقة فقد بلغت 17.6% من اجمالي اراء العينة.

ثانيا: مناقشة نتائج تحليل الدراسة، واختبار الفرضيات:

1- اختبار الفرضية الاولى التي تنص على (الامكانيات المالية التي تمتلكها الشركة تتيح امكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية).

يتضمن هذا المتغير خمس فقرات ومن نتائج التحليل المبينة في الجدول(3-4) تبين الاتي:

• أظهرت نتائج تحليل الفقرة (1) والتي تنص على أن(تمتلك الشركة الامكانيات والقدرة المالية لشراء تقنيات الادارة الالكترونية)، إذ حصلت على اعلى قيمة وسط حسابي بلغت (3.25) متجاوزة قيمة الوسط الفرضي وباللغة قيمته 3 على مقياس ليكرت الخماسي، وكانت قيمة الانحراف المعياري لهذه الفقرة (0.24) وهي قيمة

جدول (3-4) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات متغير الامكانيات المالية

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لااتفق	لااتفق بشدة	العدد	النسبة	تسلسل الفقرة
0.24	3.25	17	24	2	1	1	العدد		X1
		%37.7	%53.3	%4.4	%2.2	%2.2	النسبة		
0.30	3.22	13	27	1	4	0	العدد		X2
		%28	%60	%2.2	%8.8	%0	النسبة		
1.00	3.16	11	18	8	4	4	العدد		X3
		%24.7	%40	%17.7	%8.8	%8.8	النسبة		
0.93	3.09	12	15	12	2	4	العدد		X4
		%26	%33.3	%26.5	%4.4	%8.8	النسبة		
1.18	3.07	8	19	10	4	4	العدد		X5
		%17.7	%42.3	%22.3	%8.8	%8.8	النسبة		
0.72	3.15	الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام							

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

القرار: من خلال الجدول رقم (4.3): ان الوسط الحسابي العام بلغ (3.15) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) بذلك تم قبول الفرضية الاولى والتي تنص على (الامكانيات المالية التي تمتلكها الشركة تتيح امكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية)، ورفض الفرضية البديلة.

وبانحراف معياري قدره (1.10) وهي قيمة تدل على انخفاض تشتت قيم هذه الفقرة، الامر الذي يدل على

2- اختبار الفرضية الثانية التي تنص على (الامكانيات التقنية التي تمتلكها الشركة تتيح امكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية).

يتضمن هذا المتغير خمس فقرات ومن نتائج التحليل المبينة في الجدول (3-5) تبين الاتي :

ان تجانس قيم هذه الفقرة اكبر من باقي الفقرات الاخرى .

- سجلت نتائج تحليل الفقرة (10) والتي تنص على أن (يوجد موقع الكتروني للشركة على شبكة الانترنت) على ادنى قيمة وسط حسابي حيث بلغت (3.45) وبانحراف معياري قيمته (1.35)، وهي قيمة تدل على ارتفاع تشتت هذه الفقرة، الامر الذي يدل على عدم تجانس قيم هذه الفقرة، وبلغت نسبة اراء العينة المحايدة لهذه الفقرة 62.5%، ومن خلال النتائج أعلاه نستنتج

- تبين من نتائج تحليل الفقرة (6) والتي تنص على أن (تتوفر لدى الشركة احدث اجهزة الحواسيب اللازمة لتطبيق الادارة الإلكترونية) على اعلى قيمة وسط حسابي وقدرها (3.67) متجاوزة قيمة الوسط الفرضي وباللغة قيمته (3) على مقياس ليكرت الخماسي



ان هناك تردد بشأن صحة قيام الادارة بتأسيس موقع الكتروني على شبكة الانترنت، وبالمقابل كانت هناك نسبة 22.5% و 11.1% للأراء غير المتفقة والمتفقة بشدة على التوالي.

جدول (3-5) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات متغير الامكانات التقنية

الفقرة	تسلسل	لااتفق بشدة	لااتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
X6	العدد	6	5	7	23	4	3.67	1.10	
	النسبة	13.4%	11.1%	15.5%	51.1%	8.9%			
X7	العدد	3	3	7	19	13	3.48	1.10	
	النسبة	6.7%	6.7%	15.5%	42.2%	28.8%			
X8	العدد	6	3	13	16	7	3.48	1.14	
	النسبة	13.4%	6.7%	28.8%	35.5%	15.5%			
X9	العدد	3	8	11	8	15	3.47	1.14	
	النسبة	6.7%	17.8%	24.4%	17.8%	33.4%			
X10	العدد	0	0	29	11	5	3.45	1.35	
	النسبة	0%	0%	65.5%	22.5%	11.1%			
		الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام						3.51	1.16

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

القرار: من خلال الجدول رقم (5.3): ان الوسط الحسابي العام بلغ (3.51) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) بذلك تم قبول الفرضية الثانية والتي تنص على (الامكانيات التقنية التي تمتلكها الشركة تتيح امكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية)، ورفض الفرضية البديلة.

75.5%، مما يدل على تجانس قيم هذه الفقرة بشكل اكبر من باقي الفقرات الاخرى ، وقد شكلت نسبة الاراء المحايدة 2.2% من اجمالي اراء العينة، اما نسبة الأراء غير الموافقة فقد بلغت 22% من اجمالي اراء العينة.

- تبين من نتائج تحليل الفقرة (15) والتي تنص على أن(تلقيت دورات تدريبية في استخدام الحاسوب والانترنت) على ادنى قيمة وسط حسابي حيث بلغت (2.44) والذي هو أدنى من الوسط الفرضي والبالغة قيمته (3) على مقياس ليكرت الخماسي وبانحراف معياري قيمته (1.11)، والذي يبين عدم تجانس قيم هذه الفقرة بشكل اكبر من قيم الفقرات الاخرى، وكانت نسبة

3-اختبار الفرضية الثالثة التي تنص على (الامكانيات البشرية التي تمتلكها الشركة تتيح امكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية).

ينتضمن هذا المتغير خمس فقرات ومن نتائج التحليل المبينة في الجدول (3-6) تبين الاتي :

- اسفرت نتائج تحليل الفقرة (11) والتي تنص على أن (تمتلك الشركة الموارد البشرية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية) على أعلى قيمة وسط الحسابي بلغت(3.69) متجاوزة قيمة الوسط الفرضي والبالغة قيمته 3 على مقياس ليكرت الخماسي وبانحراف معياري قدره (1.17)،حيث بلغت نسبة الاتفاق مع هذه الفقرة

هناك عدم اتفاق على ان الشركة تلقت دورات تدريبية في استخدام الحاسوب والانترنت.

الموافقون والموافقون بشدة بالنسبة لهذه الفقرة 22.5% مقابل 12.5% و 65% للمحايدين وغير الموافقين على التوالي، ومن خلال النتائج أعلاه نستنتج من ذلك ان

جدول (3-6) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات متغير الامكانيات البشرية

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	العدد	النسبة	تسلسل الفقرة
1.17	3.69	18	16	1	7	3	العدد		X11
		%40	%35.5	%2.2	%15.5	%6.7	النسبة		
1.22	3.55	13	18	7	3	4	العدد		X12
		%28.9	%40	%15.5	%6.7	%8.8	النسبة		
1.06	3.51	9	16	10	5	5	العدد		X13
		%20	%35.5	%22.2	%11	%11	النسبة		
1.04	3.47	15	22	4	3	1	العدد		X14
		%33.3	%48.9	%8.8	%6.7	%2.2	النسبة		
1.11	2.44	3	7	6	20	9	العدد		X15
		%7	%15.5	%12.5	%44.4	%20.6	النسبة		
1.12	3.33	الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام							

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

القرار: من خلال الجدول رقم (3-6): ان الوسط الحسابي العام بلغ ( 3.33 ) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) بذلك تم قبول الفرضية الثالثة والتي تنص على (الامكانيات البشرية التي تمتلكها الشركة تتيح امكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية)، ورفض الفرضية البديلة.

قيمة الانحراف المعياري لهذه الفقرة (1.18) وهي قيمة تدل على انخفاض تشتت قيم هذه الفقرة، مما يدل على تجانس قيم هذه الفقرة بشكل اكبر من باقي الفقرات، وقد بلغت نسبة الاجابات المتفقة مع هذه الفقرة 62.5% من اجمالي اجابات العينة، وبالمقابل كانت نسبة الاراء المحايدة 17% و غير المتفقة 20% من اجمالي اراء العينة.

• سجلت نتائج تحليل الفقرة (20)، والتي تنص على أن(تمتلك الشركة قسما او ادارة متخصصة قادرة على توفير قواعد البيانات التي تدعم التحول نحو تطبيق

4 - اختبار الفرضية الرابعة التي تنص على (المتطلبات الادارية التي تمتلكها الشركة تتيح امكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية)

يتضمن هذا المتغير خمس فقرات ومن نتائج التحليل المبينة في الجدول(3-7) يتبين الاتي :

• سجلت نتائج تحليل الفقرة (16) والتي تنص على أن(تمتلك الادارة العليا للشركة الرؤيا ووضوح الاهداف للتحول نحو تطبيق الادارة الالكترونية) على اعلى قيمة وسط حسابي بلغت (3.81) متجاوزة قيمة الوسط الفرضي والبالغة 3 على مقياس ليكرت الخماسي، وكانت

بلغت 17.5% مقابل 22.5% على التوالي، و من خلال النتائج أعلاه نستدل منها بأن ادارة شركة التأمين المبحوثة لم تمتلك الشركة ادارة متخصصة قادرة على توفير قواعد البيانات التي تدعم التحول نحو تطبيق الادارة الالكترونية.

الادارة الالكترونية) ادنى قيمة وسط حسابي بلغت (3.52) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي البالغة (3) وسجلت الفقرة انحرافاً معيارياً عالي بلغ (1.03)، مما يدل على عدم تجانس قيم هذه الفقرة بشكل اكبر من باقي الفقرات، وكانت نسبة الاجابات غير المتفقة مع هذه الفقرة 60%، اما نسبة الاجابات المتفقة و المحايدة فقا

جدول (3-7) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات متغير المتطلبات الادارية

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لااتفق	لااتفق بشدة	تسلسل الفقرة
1.18	3.81	4	14	16	7	4	العدد
		9%	31%	35.5%	15.5%	9%	النسبة
1.09	3.72	7	10	14	7	7	العدد
		15.5%	22.5%	31%	15.5%	15.5%	النسبة
1.07	3.66	5	17	9	8	6	العدد
		11.1%	37.9%	20%	17.7%	13.3%	النسبة
1.05	3.64	8	12	10	7	8	العدد
		17.7%	26.6%	22.5%	15.5%	17.7%	النسبة
1.03	3.52	3	5	10	17	10	العدد
		6.5%	11%	22.5%	37.5%	22.5%	النسبة
1.08	1.67	الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام					

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

القرار: من خلال الجدول رقم (3-7): ان الوسط الحسابي العام بلغ ( 1.67 ) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) بذلك تم قبول الفرضية الرابعة والتي تنص على (المتطلبات الادارية التي تمتلكها الشركة تتيح امكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية)، ورفض الفرضية البديلة.

الالكترونية والتخلي عن الادارة الورقية التقليدية ، مم يسهم في زيادة حصة الشركة السوقية.

3. تمتلك الشركة الموارد البشرية اللازمة لتطبيق الادارة الالكترونية، لكن الشركة بحاجة لتبني برامج تأهيل وتدريب لكوادرها البشرية ، فضلا عن ان الشركة بحاجة لنظام حوافز يعزز خطط الشركة في التحول الى الادارة الالكترونية.

### الفصل الثالث : الاستنتاجات والتوصيات

#### الاستنتاجات:

1. تمتلك الشركة الامكانيات المالية التي تتيح للشركة تطبيق الادارة الالكترونية في ادارة نشاطاتها المختلفة مما يسهل ادارة الاقسام والفروع التابعة للشركة.
2. يتوفر لدى الشركة الامكانيات التقنية وبرامج الاتصال التي تسهم في تعزيز دور الشركة في التحول نحو الادارة

4. الإدارة العليا في الشركة تهتم بعملية التحول الإلكتروني خاصة وأن الإدارة الإلكترونية باتت اليوم تشكل ضرورة إستراتيجية وليس خياراً من بين مجموعة من الخيارات الإستراتيجية التي تواجه الشركة، وذلك بسبب التغيرات السريعة في مجال المنافسة.
5. الشركة بحاجة الى نظام قواعد بيانات شامل يسهم في تعزيز فرص الشركة لتبنة الإدارة الإلكترونية.

### التوصيات

1. ضرورة الاعتماد على تطبيقات الإدارة الإلكترونية في منظمات الاعمال بشكل عام والخدمية بشكل خاص لما تحققه من مزايا يقف في مقدمتها تحقيق رضا جميع المستفيدين وتحسين اداء تلك المنظمات.
2. ضرورة اهتمام الإدارة العليا بالمنظمة بتحديد رؤية استراتيجية لدعم مشروعات الإدارة الإلكترونية ودعم مشروع تطبيق الإدارة الإلكترونية والإسراع في تحويل جميع أعمال المنظمة الكترونياً، واعتماد المراسلات الإلكترونية بالبريد الإلكتروني كمستند ووثيقة رسمية.
3. البدء بتشغيل مركز للتدريب في الشركة ووضع خطط التدريب المناسبة لجميع الموظفين، ووضع الخطط والسياسات الاستراتيجية لتتناسب مع مشروع الحكومة الإلكترونية في مجال الإدارة الإلكترونية.
4. ضرورة الاطلاع على تجارب الآخرين في مجال الادارة الإلكترونية والاستفادة منها، والاهتمام بالبحث والتطوير باعتباره المسار الذي يساعد على توليد معرفة جديدة لأجل خلق التجانس المطلوب.

### المصادر

- 1- ال فطيح، محمد قبلان، (2008)، "دور الإدارة الإلكترونية في التطوير بالأجهزة الأمنية"، رسالة

- ماجستير غير منشورة، جامعة نايف، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 2- غنيم، احمد محمد (2004)، "الإدارة الإلكترونية أفاق الحاضر وتطلعات المستقبل"، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر.
- 3- العلق، بشير عباس (2005)، الإدارة الرقمية المجالات والتطبيق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستشارية، أبو ظبي.
- 4- بكري، سعد علي الحاج، (2001)، "المعلوماتية في خطة التنمية السعودية"، مجلة الفيصل، العدد 202:46.
- 5- حجازي، محمد عثمان علي، (2003)، "تقنية المعلومات الفرص والتحديات بالوطن العربي"، ورقة علمية، حائل، مجلة البحوث التربوية، العدد 3: 99 - 103.
- 6- رضوان، رأفت، (2004)، "الإدارة الإلكترونية"، نسخة الكترونية، [www.managementforum.org.sa/MangForum/peppers/1-1-rr.doc](http://www.managementforum.org.sa/MangForum/peppers/1-1-rr.doc)
- 7- السالمي، علاء، وآخرون، (2005)، "أساسيات نظم المعلومات الإدارية"، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 8- الضافي، محمد، (2006)، "مدى إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في المديرية العامة للجوازات بمدينة الرياض"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.
- 9- عامر، طارق عبد الرؤوف، (2007)، "الإدارة الإلكترونية:، الطبعة الأولى، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة.
- 10- السالمي، علاء عبد الرزاق والسليطي، خالد ابراهيم، (2008)، "الإدارة الإلكترونية"، دار وائل، عمان، الأردن.

- 11- العمري، سعيد، (2003)، "المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الالكترونية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.
- 12- القحطاني، شائع، (2006)، "مجالات ومتطلبات ومعوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في السجون"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.
- 13- كساب، محمد خير، (2008)، "متطلبات نجاح نظام إدارة الوثائق الالكترونية في الهيئة العامة للتأمين والمعاشات"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 14- اللامي، غسان، (2007)، "إدارة التكنولوجيا، مفاهيم ومدخل"، الطبعة الأولى، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 15- الصيرفي، محمد، (2006)، "الإدارة الالكترونية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- 16- العوامة، نائل عبد الحافظ، (2003)، "توعية الإدارة والحكومة الالكترونية في العالم الرقمي"، دراسة استطلاعية، مجلة الملك سعود، العدد 15 ص 6.
- 17- نجم، عبود نجم(2004)، "الإدارة الالكترونية، الاستراتيجية والوظائف والمشكلات"، الرياض، دار المريخ للنشر.
- 18- النمر، مسعود بن محمد، وآخرون، (2006)، "الإدارة العامة، الأسس والوظائف، مطابع الفرزدق التجارية، الطبعة الرابعة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 19- ياسين، سعد، (2005)، "الإدارة الالكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية"، الإدارة العامة للطباعة والنشر، معهد الإدارة العامة، الرياض.
- 20- صادق، درمان سليمان، (2009)، "عوامل النجاح الحرجة لمشروعات الإدارة الإلكترونية" دراسة في عينة من المنظمات الالكترونية، الموصل، العراق.

## تقويم الاداء بالانشطة باستخدام النموذج (ABC) يؤدي الى تحسين خدمات البلدية

خولة هادي عطوي  
وزارة الصحةأ.م.د. سالم عواد هادي  
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد

## المستخلص

يهدف البحث إلى دراسة مفهوم واهداف تقويم الاداء والنماذج الحديثة المتبعة في ظل متغيرات بيئة الاعمال المعاصرة ، وتوضيح نظام الانشطة **ABC** باعتباره احدى هذه النماذج الحديثة في تقويم الاداء الذي يؤدي الى تحسين الخدمات في البلدية ، وكانت اهم الاستنتاجات التي ظهرت من تقويم الاداء أن نسبة الكميات الفعلية المنجزة من المخصص بالموازنة لانتاسب مع نسبة تكاليفها الفعلية بالأنشطة المنفذة من المخصص أي نسبة تكاليفها تفوق نسبة إنجازها ، لاسباب منها ضعف في التخطيط لعدم مشاركة اصحاب العلاقة باعداد الموازنة التخطيطية لاسيما غياب دور محاسب التكاليف لافتقار البلدية الى نظام تكاليف كذلك عدم تفعيل الغرامات ، وقد اوصت الباحثة ضرورة إعداد موازنات على أساس الأنشطة بالكميات والمبالغ لتحقيق الرقابة الفاعلة على النشاط والتخطيط السليم لتقليل الانحرافات والاعتماد على نظام التكاليف في اعداد هذه الموازنات كذلك مطابقة نسب الكلف مع نسب الكميات المنجزة وتفعيل الغرامات ومتابعتها لدورها في تخفيض التكاليف، ضرورة تطبيق أسلوب التكاليف على أساس الأنشطة (ABC) في عينة البحث .

**الكلمات المفتاحية :** تقويم الاداء، الانشطة (ABC)، تحسين خدمات بلدية .

**Evaluating performance by using the ABC model improves municipal services**Khawla Hadi Atiwi  
Ministry of Health HigherSalem Awad Hadi  
Institute for Accounting and Financial Studies  
University of Baghdad**Abstract**

The objective of the research is to study the concept and objectives of evaluating the performance and modern models adopted under the variables of the modern business environment, and to clarify the system of activities ABC as one of these modern models in evaluating the performance that leads to improvement of services in the municipality. Of the budget allocation does not correspond to the percentage of actual costs of the activities carried out by the allocation, the proportion of costs exceeded the percentage of completion, partly because of weak planning for the lack of participation of stakeholders in the preparation of planning budget, especially absence of the role of cost accountant for the country's lack The cost of the system as well as the lack of activation of fines

The researcher recommended the need to prepare budgets on the basis of activities in quantities and amounts to achieve effective control of activity and proper planning to reduce the deviations and reliance on the cost system in the preparation of these budgets as well as matching the ratios of costs with the ratios of quantities achieved and the activation of fines and follow-up to their role in reducing costs, The basis of

**Keywords:** Performance Evaluation, Activities (ABC), Improvement of Municipal Services.

**المقدمة**

بلدية بعقوبة هي احدى الدوائر الخدمية غير الهادفة للربح والتابعة لوزارة البلديات والاشغال العامة والتي تقوم بأداء الكثير من المهام اذ ان أكثر الاعمال التي تتعلق بخدمة المواطن تقع على عاتق هذه المؤسسات ومنها القيام برفع النفايات وطمرها وريدم البرك والمستنقعات وانشاء الحدائق والمتنزهات وصيانة الطرق وانشاء مجازر اللحوم وتطوير المدن وازدادت أهمية تلك الوحدات وتعددت وتنوعت الانشطة التي تقدمها إستجابة للتغيرات الحاصلة فتقدم الخدمات دون سعيها الى تحقيق الارياح حتى وأن قدمت خدماتها بمقابل، فأناً إيراداتها تستخدم من اجل تحسين الخدمة المقدمة الى الجمهور وتوسيع انشطتها ، وتعدّ عملية تقويم الاداء أداة رئيسية في دعم قدرة الادارة على أداء وظائفها الأساسية بنجاح، إذ تُعدّ أحد أبرز الوسائل التي يجب أن تعتمد عليها كمصدر للمعلومات التي تعكس جهودها في إدارة الوحدة من خلال بيان نقاط القوة والضعف في ذلك الأداء .

**المبحث الأول :- منهجية البحث**

**1-مشكلة البحث:** ان مؤشرات تقويم الاداء التقليدية (الكمية) لا تكفي وحدها لتعبر عن مدى تحقق الوحدة الاقتصادية لاهدافها.

**2-اهمية البحث:** تأتي أهمية البحث في كونه يبحث في تطبيق احد نماذج تقويم الاداء والمتمثلة بنشاط **ABC** بالشكل الذي يمكن الوحدة الاقتصادية من اهمية التحقق من مدى تحقق الوحدة الاقتصادية لاهدافها.

**3-هدف البحث:** يهدف البحث إلى دراسة مفهوم واهداف تقويم الاداء والنماذج الحديثة المتبعة في

ظل متغيرات بيئة الاعمال المعاصرة ، وتوضيح نظام الانشطة **ABC** باعتباره احدى هذه النماذج الحديثة في تقويم الاداء .

**4-فرضية البحث:** استند البحث على الفرضية الاتية :

إنّ استعمال الكلفة على اساس الانشطة **ABC** في تقويم الاداء يؤدي الى توفير معلومات ملائمة يمكن الوحدة الاقتصادية من التعبير عن مدى قدرة الوحدة على تحقيق اهدافها .

**5- حدود البحث المكانية والزمانية :-**

الحدود المكانية للبحث لقد تم اختيار مؤسسة خدمية وهي بلدية بعقوبة إحدى مديريات البلدية التابعة الى وزارة البلديات والاشغال العامة، اما الحدود الزمانية للبحث فقدت اعتمدت السنة المالية 2013 جرى عليها التطبيق والمصادق عليها والتي جرى الحصول عليها من عينة البحث كاقرب فترة ممكنة .

**6- مصادر البحث:-**

اعتمدت الباحثة على المصادر الاساسية الاتية لانجاز البحث بجانبه النظري والعملي :

أ-الكتب العربية والاجنبية والابحاث والدوريات والرسائل والاطاريح الجامعية كذلك المقالات المنشورة على مواقع الانترنت المتعلقة بموضوع البحث.

ب-المستندات والسجلات والحسابات الختامية والتقارير الخاصة بالبحث المالية والإدارية ، القوانين والانظمة والتعليمات التي تخص البحث .



ج-المقابلات الشخصية مع الموظفين فيما يخص مجال عملهم قدر تعلق الامر بموضوع البحث

#### اسلوب البحث:-

استخدم البحث الاسلوب الاستقرائي في جمع واستخلاص النتائج منها والخاصة بأنشطة البلدية بالاستعانة بما اتيح من معلومات وبيانات استخرجت من سجلات بلدية بعقوبة.

ويعتبر هذا البحث ذو طبيعة تحليلية يجمع بين الاسلوبين الاستقرائي والاستنباطي. يتألف البحث من جزئين نظري وعملي. يناقش الجزء النظري الذي اعتمد على العديد من المراجع والدراسات السابقة العربية والأجنبية المتاحة والمرتبطة بموضوع هذا البحث والمتمثل بنظام محاسبة التكاليف في بلدية بعقوبة عينة البحث وأهمته وأوجه الضعف التي يعاني منها.

أما الجانب العملي فيمثل دراسة تطبيقية في الميدان العملي في بلدية بعقوبة للنظام المحاسبي المالي ونظام محاسبة التكاليف بهدف تصميم نظام محاسبة تكاليف على أساس الأنشطة يستند إلى مقومات تسهم في توفير المعلومات التي تمكن إدارة البلدية من تقويم الأداء لغرض اتخاذ القرارات التخطيطية والرقابية .

#### المبحث الثاني :- الاطار النظري

##### 1-2 تقويم الاداء

##### أ- تعريف تقويم الاداء

عرف بأنه عملية قياس مدى تحقق الوحدة الاقتصادية لأهدافها عن طريق مقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المخططة له

(Hilton, et.al,2014:266)، ويرى Guerra أن تقويم الأداء يوفر معلومات تساعد في اتخاذ قرارات في ضوء نتائج تؤدي إلى تطوير أداء البرامج والمنظمات ، وان عناصر تقويم الأداء يجب أن تتناسب مع أهداف المنظمات ( Guerra 5-6 : 2008, ) .

ويعرف تقويم الأداء أيضاً بأنه وسيلة للتحقيق والتأكد من إن العمليات الإنتاجية التي تم إنجازها في نهاية فترة زمنية معينة (عادةً سنة) هي مطابقة للأعمال التي أريد إنجازها وفق الخطط والبرامج المحددة والتعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة بُغية موافاة الجهات المعنية بأي انحرافات أو اختناقات مع تحليل أسبابها لغرض تقديم الاقتراحات العلمية والعملية لمعالجتها وتلافيها في المستقبل. (النجار، 2006، 352، الامارة، 2011: 49 ) .

وكذلك تم تعريف التقويم بأنه يتضمن تحقيق او انجاز الوحدة أهدافها ومقارنة الأداء الفعلي بالأهداف المخططة وتهيئة الإدارة لتقييم النتائج واتخاذ الإجراءات التصحيحية (2010 p.376 Wheelen & Hunger, ) .

وعرف بانه عملية تقدير مستوى أداء كل نشاط أو قسم أو فرد في الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة على وفق نظام علمي مدروس مستند إلى مجموعة من المؤشرات والمعايير وحسب طبيعة أداء الوحدة الاقتصادية وعملها . (الخرجي، 2015: 41) .

ومن التعاريف أعلاه ترى الباحثة إن تقويم الأداء هو دراسة وفحص وقياس جميع أنشطة المؤسسة للتعرف على قابليتها على تحقيق أهدافها من خلال

مقارنة الأداء الفعلي بما هو مخطط ، وتحديد الانحرافات ومعرفة أسبابها ووضع الحلول المناسبة لها بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات محددة وهي الكفاءة والفاعلية والاقتصادية .

#### ب- عناصر (مؤشرات) تقويم الأداء :-

تساعد عملية تقويم الأداء على تشخيص الانحرافات وبيان مسبباتها ثم اتخاذ الخطوات اللازمة لها بعد مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات ومعايير محددة مسبقا ومن المفيد التمييز بين ثلاثة عناصر اساسية تمثل مفتاح نجاح الشركة بصفقتها الدعائم الاساسية في قياس الأداء وهي :-

#### 1- الفاعلية Effectiveness

تعرف الفاعلية بأنها درجة او مدى تحقيق الاهداف المناطة بالوحدة الاقتصادية (Daft2001:64)

وعرفت ايضا بانها مقياس يوضح قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق اهدافها (النجار ومحسن، 2009: 29) وتحسب بالقاعدة الاتية :

الفاعلية = المخرجات الفعلية / المخرجات المخططة × 100

وتقييم الفاعلية ضمن البيئة الداخلية على أساس درجة تحقيق الوحدة الاقتصادية للأهداف المتعلقة بحجم المبيعات ، الحصة السوقية والأرباح ، أما ضمن البيئة الخارجية فإن فاعلية الوحدة الاقتصادية تقاس على أساس قوتها التنافسية المستندة على درجة قبول منتجاتها وخدماتها، ودرجة استيعابها للتطور والإبداع التكنولوجي ،

ومدى تحسبها للتقلبات الاقتصادية وقدرتها على اتخاذ ردود أفعال ( إدريس والغالبى، 2009: 46 ).

#### 2- الكفاءة Efficiency

هي القدرة على استغلال الموارد استغلالا صحيحا لتحقيق الاهداف (النجار ومحسن، 2009: 29) .

الكفاءة = المخرجات الفعلية / المدخلات الفعلية × 100

وعرفت ايضا بانها العلاقة بين المخرجات والمدخلات ويقصد بالمخرجات المنتج النهائي ، سواء كان منتجا أم خدمة ، أما المدخلات فتتمثل المواد والعمل ورأس المال التي تدخل في العملية الإنتاجية (النعيمي وآخرون، 2009: 77) .

3- الاقتصادية Economy يهدف هذا العنصر في التعرف على اقتصادية الشركة أي مقدار قدرتها على تخفيض كلف مدخلات الانتاج مع المحافظة على المستوى المطلوب من الانتاج ، سواء كان في الكمية المقررة ام النوعية المستهدفة (الامارة، 2011: 51)

أي انها تمثل العلاقة بين التكلفة والمنفعة الناجمة عنها وتحسب على وفق القاعدة الاتية :

الاقتصادية = المدخلات الفعلية / المدخلات الفعلية × 100 (راشد ، 2014 : 28).

#### 4- البيئة Environment

د- العمل على كشف الانحرافات وقت حدوثها لمعالجتها والحد من تسربها إلى الأقسام الأخرى

خ- بيان مدى النمو والتطور من جهة والتدهور والآنكماش من جهة أخرى.

ر- تحديد مدى كفاءة أستغلال الموارد المتاحة بطريقة تحقق عائداً أكبر بكلفة أقل وجوده عالية.

س- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرات في المسار الذي يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم كفاءة الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن التقديرات غير الواقعية. (صالح ، 2014 : 19).

ش- تزويد المستويات الإدارية المختلفة بمعلومات ووسائل قياس لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات لذلك نجد أن قراراتهم تركز على حقائق علمية وموضوعية وليس على تخمينات شخصية فضلاً عن أهمية هذه المعلومات للأطراف الخارجية.

وترى الباحثة ان الاحتفاظ بالزبائن واكتساب زبائن جدد ورضا الزبون وحصص الزبون السوقية يتم تحقيقه من خلال تلبية رغبات و احتياجات الزبائن هو هدف مهم من اهداف تقييم الأداء.

#### د- أهمية تقييم الأداء

إن لعملية تقييم الأداء أهمية كبيرة ودوراً بارزاً لما تحقّقه من فوائد ومزايا فهي مطلوبة في كل وقت وفي أي نظام اقتصادي، إذ من خلالها تكتشف إيجابيات و سلبيات الأداء خلال مدة محددة وتحل

وتعني بيئة المنظمة التي تعمل فيها اي ان المنظمة تعمل على تحقيق اهداف البيئة في الوقت نفسه الذي تعمل فيه على تحقيق اهدافها الخاصة مما يؤدي الى تعظيم المساهمات الايجابية وتقليل الاثار السلبية الى الحد الادنى. (مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية مجلد 18 العدد2/ 2010) .

#### ج- أهداف تقييم الأداء : Performance Evaluation Objectives

إن الهدف العام لتقييم الأداء يتمثل بتكوين رأي مهني محايد عن المدى الذي نفذت فيه الوحدة الخاضعة للتقييم نشاطها أو برامجها بفاعلية وكفاءة واقتصادية وذلك لغرض مساعدة إدارتها في تحسين أدائها وتقديم المعلومات المناسبة لتحقيق المساءلة العامة ومن هذا الهدف يمكن اشتقاق الأهداف الآتية : (Wheelen & Hunge,2004:242) ، (الكرعاوي ، 2014 : 32).

أ- توفير معلومات واقعية وغير متحيزة للإدارة وللجهات ذات العلاقة عن المدى الذي يتم فيه الحصول على المنافع والقيم المستهدفة من الأموال المصروفة.

ب- بيان قوة وضعف الإدارة العليا في قراراتها التصحيحية للانحرافات الناشئة أو في درجة متابعتها وخبرتها لهذه القرارات ومقدرتها وكفاءتها وملاحظاتها وإقتراح الطرائق لتقليل احتمالات القرارات غير الصائبة ومساعدة الإدارة لتحسين عملية اتخاذ القرار .

ج- تحديد أسباب الفشل والقصور، وتقديم مقترحات ملائمة لتلافيها مستقبلاً، وتحسين الأداء .

أسبابها، لغرض معالجتها ثم تنمية النواحي الايجابية و العمل على تطويرها لرفع كفاءة وفاعلية الأداء مستقبلا، ويرى ( Bird & Westly , 119 : 2011 ) أن تقويم الأداء عملية مهمة لعدة أسباب منها ما يأتي:

1- يعتبر تقويم الأداء أداة رقابية أساسية في المنظمة ، إذ تكمن أهميته من خلال تعديل الاستراتيجية وتصحيحها وترشيد استعمال الموارد المتاحة.

2- إن تقويم الأداء يمكن المنظمة من معرفة مدى تحقيقها لرسالتها ومدى إمكانية تحسين نفسها، وغالبا ما يخدم غرضاً أو أكثر من الأغراض الآتية: اتخاذ القرار، والتطوير، وتوليد المعرفة وتراكمها .

#### الاساليب الحديثة لتقويم الأداء

1- **لوحة القياس:** لوحة القياس المستخدمة لتقويم الأداء تشبه تماما لوحة القيادة الموجودة في كل من الطائرة والسيارة ويستخدمها الطيارون وسائقي السيارات لمعرفة المؤشرات الدالة على مستوى الأداء الذي يتم به تنفيذ عملية قيادة الطائرة او السيارة مثل السرعة التي يسيرون بها والمسافة التي قطعوها ومقدار الوقود المستهلك وغير المستهلك وغير ذلك من المعلومات المهمة اللازمة لضمان نجاح وتحقيق الهدف وهو الوصول الى المكان المراد بلوغه.

2- **بطاقة الأداء المتوازن:** لقد قدم Kaplan & Norton هذه البطاقة وهي مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية والتي تعبر عن العوامل

الاساسية والمهمة التي تحقق نجاح المنظمة والجديد في هذه البطاقة هو ان عناصرها ومحتوياتها صممت بحيث يكمل بعضها بعضا في التعبير عن المنظور العام الحالي والمستقبلي للمنظمة وتتضمن البطاقة المناظير الآتية:

• **المنظور المالي:** ويركز هذا المنظور على الوفاء باحتياجات حاملي الاسهم أي تحقيق ما يريد حاملي الاسهم.

• **منظور الزبون:** إن المنظمة تحتاج الى ان توجه اهتمامها الى تلبية احتياجات ورغبات زبائنها لان هؤلاء الزبائن هم السبب وراء نجاح المنظمة وتحقيقها للارباح .

• **منظور العمليات الداخلية:** وهذا المنظور يعمل على تحقيق اهداف كل من المنظور المالي ومنظور الزبون لكل من الزبون وحاملي الاسهم وهو يشمل سلسلة القيمة للعمليات الداخلية للمنظمة ككل.

• **منظور التعلم والنمو:** ويختص هذا المنظور بتحديد كيف تستطيع المنظمة ان تجعل قدراتها على التغيير والتطوير مستمرة .

3- **تقويم الأداء حسب الانشطة:** في ظل قياس الأداء حسب الانشطة يتم تحليل كل نشاط لمعرفة وتحديد كيف يتم أداء هذا النشاط فالنشاط توليفة بين الافراد والموارد الاقتصادية للمنظمة والأساليب التكنولوجية المستخدمة لتشغيل هذا النشاط والأخير له مدخلات ومخرجات والوظيفة الاساسية للنشاط هي تحويل المدخلات الى مخرجات .

هو الرد على طلبات الزبائن فيعبر الوقت عنه بالوقت اللازم للرد على الزبون الواحد .

ثالثا - جودة تشغيل النشاط : وتشير جودة تشغيل النشاط الى مدى التطابق بين المواصفات المطلوب توافرها في مخرجات النشاط والمواصفات الفعلية لهذه المخرجات وللتعبير عن ذلك يمكن استخدام مؤشرات تعكس التطابق مثل نسبة المعيب وكلفة اعادة التشغيل .

رابعا- مرونة النشاط : وتعكس مؤشرات الأداء المستخدمة لقياس مدى المرونة التي يتمتع بها النشاط ودرجة استجابته لاي تغيرات قد تحدث في البيئة الداخلية او البيئة الخارجية فمثلا في حالة تغيير المواصفات التي يطلبها الزبون في السلعة ، فهل يتمتع النشاط بالقدرة على التجاوب مع ذلك ، أي ما مدى التنوع في خدمات او منتجات النشاط وفي حالة حدوث تغير في الاساليب التكنولوجية المستخدمة في الانتاج فهل يستطيع النشاط ان يتواءم مع هذه التغيرات ؟ وتوفر لنا مقاييس الأداء حسب الانشطة رؤية واضحة عن مستوى الفعالية التي ساهم بها النشاط في تحقيق أهداف المنظمة، وانه هناك علاقة واضحة بين مقاييس أداء النشاط فأى تغيير في احداها يؤثر على الأخرى ، فمثلا تخفيض وقت تشغيل النشاط يؤثر على كلفة تشغيل النشاط ومستوى الجودة والمرونة ، إذ ان هذا التخفيض سوف يغير الطريقة التي يؤدي بها النشاط ونظرا لطبيعة العلاقة المتشابكة لمقاييس أداء النشاط فانه من الخطأ ان تستخدم الادارة مقياس واحد بمعزل عن المقاييس الأخرى ويساعدها في ذلك التحليل النسبي (الجابر، 2007).

إنّ قياس مستوى أداء الأنشطة يتم بمقاييس مالية وغير مالية معا ، ويمكن قياس مستوى أداء النشاط عن طريق الاجابة على الاسئلة الاتية :

- 1- ماهي كلفة أداء وتشغيل النشاط ؟
- 2- ما الوقت اذ يستغرقه النشاط لكي يتم ؟
- 3- ما هو مستوى جودة أداء النشاط ؟
- 4- ماهي درجة مرونة النشاط ؟

والإجابة على كل سؤال من هذه الاسئلة تعكس رؤية أو اهتماماً معيناً بالنشاط

أولاً - كلفة أداء النشاط : وتتضمن كلفة النشاط جميع الموارد المستخدمة لأداء هذا النشاط وهذه الموارد تتكون من الافراد والآلات والإمدادات ونظم تكنولوجيا الانتاج والمعلومات ، وعند قياس هذه الموارد تطبق علاقة السبب وعند استخدام الموارد لأداء نشاط واحد يكون القياس بسيطاً ولكن عندما تخصص الموارد لخدمة أنشطة عدة يجب ان يتم توزيع كلفة هذا المورد على هذه الأنشطة حسب الاستفادة منه .

ثانيا - الوقت اللازم لأداء النشاط : تطبيق مدخل الادارة حسب الوقت ساعد على استخدام عنصر الوقت كأحد الادوات المهمة لتحسين مستوى الأداء إذ يعدّ دالة لكثير من التكاليف وباستخدام مؤشرات الوقت الخاصة بأنشطة المنظمة لكل نشاط على حدة تتمكن الادارة من تحديد مواضع الاختناق في المنظمة والعمل على إزالتها وتختلف مؤشرات أداء الوقت باختلاف النشاط الذي نقيمه فإذا كان النشاط

## جوانب تطبيق التكاليف على اساس الانشطة

تم تطبيق طريقة ABC في البداية في المؤسسات الانتاجية، غير ان النتائج التي اظهرها تطبيق هذا النظام كانت حافزا قويا ليمتد تطبيقها في المؤسسات التي تنشط في القطاع الخدمي، مما جعلها تحظى بمزيد من التأييد من قبل الاكاديميين والممارسين.

## 1- تطبيقها في القطاع الصناعي

إنّ اول تطبيق لنظام ABC كان في المؤسسات الانتاجية (الصناعية) وكان من أهم العوامل التي ادت الى اقبال المؤسسات الصناعية على تطبيق هذا النظام هي :

- 1- التوسع المتزايد في الخطوط الانتاجية.
  - 3- تزايد أهمية التكاليف غير المباشرة في هيكل تكاليف المنتجات .
  - 5- صعوبة تحديد سعر بيع مناسب .
  - 6- ضرورة تخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة .
  - 7- ضرورة قياس الاضافات وتكاليف سياسة الجودة .
  - 8- انتباه مسؤولي مصالح الانشطة الداعمة الى ضرورة مراقبة النفقات في كل مستوى .
  - 9- الحاجة الى رقابة افضل على التكاليف المتعلقة بالمرحلة التي تسبق الانتاج.
- وقد تمكنت مؤسسات عدّة ولا سيما تلك التي تبنت النظام لمدة طويلة ان تحقق نتائج عدّة عدت مرضية لحد بعيد

ومن بين الاضافات التي استطاع لنظام الABC ان يقدمها لهذه المؤسسات هي

تخفيض تكلفة المنتجات ، تحسين مزيج المنتج ، تطوير العمليات ، زيادة فعالية ادارة التكاليف ، تطوير عملية قياس الأداء ، تفعيل الرقابة على التكاليف ، تحليل اكثر دقة لربحية الزبون ، تطوير اساليب تقييم المخزون.

## ب/تطبيقها في القطاع الخدمي

نظرا للنتائج التي اظهرها نظام ABC في المجال الصناعي ولاسيما فيما يتعلق بالتحكم الجيد في التكاليف وتحسين تسيير الانشطة والعمليات فكر الكثير في تطبيقه بالمؤسسات الخدمية نظرا لأهمية هذا القطاع في ارتباطه بحياة غالبية الافراد في المجتمعات الحديثة .

خلال الثمانينات كان الكثير من المؤسسات التي تنتمي الى هذا القطاع محمية من طرف الاحتكارات الوطنية كمؤسسات النقل الجوي والبنوك وشركات التأمين والاتصال ... وغيرها ،فتحقيقها الدائم لهامش ربح ثابت يجعلها تكون بعيدة عن المنافسة ولم يكن لديها داع للتحكم في تكاليفها او سعي نحو تخفيضها ،غير ان انفتاح كل القطاعات على المنافسة العالمية ادى الى دخول مؤسسات جديدة قادرة على عرض نفس الخدمة بسعر اقل ونوعية جيدة وفي اجال مضبوطة ،كما عمل على تحويل شروط المنافسة وتغيير قواعد اللعبة مما اجبر المؤسسات الخدمية على ضرورة التحكم في تكاليفها والتعرف بدقة على اسعار تكلفتها ، فكان تطبيق نظام ABC في هذا القطاع الاداة الاكثر تناسبا

برامج الاعلام الالي للتصنيع ان توفر بصفة دورية حجما كبيرا من المعلومات عن كل الخطوات المتعلقة بالعملية التصنيعية ولعل هذا مايفسر سبب كون المؤسسات ذات التقنية المتقدمة أنّها الرائدة في مجال استعمال نظام ABC.(حجازي ، 2013 : 120 )

أي منظمة خدمية تمارس عددا لا بأس به من الأنشطة يؤهلها لإنتاج مجموعة من المخرجات (الخدمات) ذات الطلب على تلك الأنشطة .

ومع ذلك ،يمكن الجزم بوجود عدة اختلافات اساسية بين كلا النوعين من المنظمات ،بمعنى ان معظم الأنشطة داخل المنظمات الصناعية غالبا ماتكون متشابهة ،كما تؤدي بطريقة متماثلة ،بعكس الحال في المنظمات الخدمية التي نادرا ماتتشابه انشطتها من منظمة لأخرى .

وهناك اختلاف اساسي اخر يتمثل في طبيعة المخرجات ، ففي المنظمات الصناعية يسهل تحديد وتعريف المخرجات ،حيث تكون عبارة عن سلع او منتجات ملموسة تم تصنيعها، بعكس الحال في المنظمات الخدمية التي غالباً ما يكون من الصعوبة بمكان تعريف وتحديد مخرجاتها لكونها خدمات غير ملموسة ومن هنا يتعين تحديد المخرجات اولاً في المنظمة الخدمية تمهيدا لحساب كلفتها (عطية ، 2006 : 122 )

لتخفيض التكاليف مع تحسين نوعية الخدمات المقدمة.

كما يهمننا ان نشير الى ان التطبيق الناجح لنظام ABC في أي مؤسسة مهما كان القطاع الذي تنشط فيه يعتمد على تحديد الأنشطة الرئيسية التي تتسبب في التكاليف مع امكانية تتبع هذه الأنشطة لكل منتج او خدمة تم تقديمها ، غير انه في القطاع الخدمي هناك مشكلتين اساسيتين تجعلان من تطبيق نظام ABC امرا صعبا نسبيا هما :

1- ان نسبة كبيرة من التكاليف في المؤسسات الخدمية تميل الى ان تكون تكاليف على مستوى الدعم العام (التجهيزات المتعلقة بالمؤسسة ككل ) مما يجعل امر تتبعها لخدمة معينة صعب التدقيق معه .

2- الصعوبة الكبيرة في الحصول على البيانات في المؤسسات الخدمية ، حيث ان الكثير من الأنشطة تميل الى ان تشمل على مهام بشرية غير متكررة والتي لايمكن تسجيلها ليا عكس المؤسسة الصناعية التي تستخدم الاعلام الالي والوسائل المتقدمة في جميع البيانات المتعلقة بكل خطوة صناعية .

ان طريقة ABC لم تكن لتدخل حيز التطبيق في أي مجال لولا التطور المقابل في البرامج الحاسوبية ، لان حساب التكاليف وفقا لهذا المدخل ليس بالامر اليسير كما هو الحال بالنسبة للطرق التقليدية .ونجد أنّ المؤسسات التي تتميز بمستوى متفوق تكنولوجيا لديها الامكانيات الكافية لجمع البيانات المتعلقة بمسببات التكاليف ، إذ تستطيع



## المبحث الثالث / الجانب العملي

## أ- نبذة تعريفية لبلدية بعقوبة :-

تم فك ارتباط مديرية بلدية بعقوبة المركز عن مديرية بلديات ديالى بموجب كتاب مديرية البلديات العامة/التخطيط والمتابعة المرقم (ب/37481) في 2011/11/28 وارتباطها مباشرة بمديرية البلديات العامة وان المؤسسات البلدية في المركز والاقضية والنواحي تعمل بنظام التمويل الذاتي وتتلقى منح مالية من وزارة المالية لتغطية العجز في نشاطها ودفع الرواتب ويتم تصنيف المؤسسات البلدية على اساس عدد النفوس لسكانها وتحتل بلدية بعقوبة الصنف الاول حيث ان عدد سكانها يبلغ 467,000 نسمة وتدار اعمال البلدية من قبل رئيس مديرية بلدية بعقوبة بموجب قانون ادارة البلديات رقم 165 لسنة 1964 المعدل وتطبق النظام المحاسبي الموحد للبلديات لسنة 2012 وتعمل مديرية بلدية بعقوبة بنظام التمويل المركزي وترتبط بمديرية خزينة محافظة ديالى ، واهدافها الاساسية تنظيف المدينة والتخلص من النفايات وحماية البيئة من التلوث والحفاظ على الصحة العامة تم تقسيم الانشطة الى قسمين .

## الانشطة الرئيسية في البلدية :-

تعتبر هذه الاقسام ذات الاتصال المباشر بالسكان ومن خلالها يتم تقديم الخدمات للمجتمع وتكتسب البلدية ايراداتها المتمثلة ببيع الاراضي وايراد خدمات التنظيف وخدمات التبليط ،ايراد ايجار الموجودات الثابتة والرسوم(رسوم الاعمال والمهن، رسوم الاعلان ،رسوم منح تجديد اجازات البناء ،

رسوم اخرى ) وايجار اراضي ، تعويضات وغرامات والمصاريف والاجور مقابل الخدمات التي تقدمها هذه الاقسام والتي تتمثل بالاتي:

**شعبة المشاريع:-** تقوم بتدقيق ومصادقة الكشوفات التخمينية لمشاريع الموازنة الخاصة بمؤسسات البلدية ضمن الصلاحية ومتابعة سير العمل لتلك الكشوفات من خلال مهندس القواطع الذين يعملون ضمن قسم المشاريع في البلدية وكذلك تشكيل لجان التنفيذ والاشراف واقتراح دوائر المهندس المقيم من خلال اشراك المهندسين والمقيمين من ذوي الخبرة والاختصاص في انجاز المشاريع وانجاز الاستلام الاولي للمشاريع التي تقوم باجراء الذرعات النهائية وتدقيق المواصفات الفنية والفحوصات المختبرية والمخططات وجداول الكميات ، وتشكيل لجان الاستلام النهائي بعد انتهاء مدة الصيانة ورفعها الى الجهات ذات العلاقة لغرض صرف المستحقات والخصم بموجب التعليمات النافذة .

**شعبة النفايات الصلبة والبيئية:-** وتتالف من عدة وحدات هي وحدة التنظيفات ووحدة الطمر الصحي ووحدة المجازر ووحدة معامل المعالجة والنفايات الصلبة ومهامها الاساسية متابعة اعمال التنظيفات لكافة قواطع البلدية والبالغ عددهم (5) قاطع .

**شعبة الحدائق والمنتزهات:** تضم هذه الشعبة مجموعة من المهندسين الزراعيين المتخصصين في مجال الزراعة والبستنة ،من مهام هذه الشعبة متابعة وتنفيذ المنتزهات ،واقامة الحدائق في الشوارع والطرق الرئيسية وتشجير المناطق الفارغة لتجميل المناطق السكنية وحماية البيئة .

**شعبة تنظيم المدن:** وتضم وحدة تنظيم المدن ووحدة هندسة المرور ووحدة التصميم الاساسي تقوم هذه الشعبة باستحصاال الموافقات حول اعداد- تحديث -تعديل التصاميم الاساسية والقطاعية وتوحيد وارسال الموافق الشهرية بخصوص التجاوزات .

**شعبة الاملاك:** تقوم بادخال كافة املاك البلدية ببرنامج مركزي مرسل من قبل مديرية البلديات العامة /قسم الاملاك (برنامج حصر املاك ) بالاضافة الى اصدار حجز على اموال المدينون عن الديون المترتبة بذمتهم وفق قانون تحصيل الديون الحكومية .

#### الانشطة المساعدة في البلدية :-

وتتمثل بالانشطة الخدمية التي تقدم خدماتها الى الانشطة الانتاجية الرئيسة ويمكن تحديد نشاط الخدمات الانتاجية في بلدية بعقوبة بالاتي:

**شعبة التخطيط والكتابة:** تتالف من عدة وحدات ابرزها GIS التي تقوم بتهيئة الخرائط التصميمية للمدن بالاعتماد على الصورة الفضائية لاستخدامها مع ترقيم الدور والمحلات والشوارع وتنظيم المدن .

**شعبة الاليات:** تقوم بالسيطرة على حركة الاليات بصورة عامة وتسجيل كافة الاليات باسم البلدية واستلام ومتابعة الغاز والادوات الاحتياطية لمعمل الاسفلت .

**شعبة الورشة المركزية:** ومهمتها تنظيم قرارات اللجان الفنية الخاصة بتصليح الاليات العاطلة لعموم اليات البلدية العاطلة .

**شعبة الادارية والافراد:** وتقوم بحفظ المعلومات الخاصة بكل موظف وخرزنها على اقراص للحفاظ عليها بالاضافة الى متابعة المصادقة على الملاك الفعلي واحتساب الترفيعات والعلاوات للموظفين حسب استحقاقهم ومتابعة معاملات احالة الموظفين على التقاعد عند بلوغهم السن القانوني .

**الشعبة المالية:** وتقوم هذه الشعبة بكافة معاملات الصرف للموازنة التشغيلية والاستثمارية بالاضافة الى معاملات القبض .

**شعبة التدقيق:** ويقوم بتدقيق كافة معاملات الصرف للموازنة التشغيلية والاستثمارية والاجابة على تقارير الرقابة المالية والتفتيش الاداري .

**شعبة الواردات:** وتقوم هذه الشعبة باحتساب مبالغ الايجارات والرسوم والغرامات المفروضة بموجب القانون .

**الشعبة القانونية:** تقوم هذه الشعبة بالاشراف والرقابة ومتابعة كافة المواقف الخاصة بالدعاوي ، والمصادقة على القرارات والتعهدات الخطية الخاصة بتخصيص قطع الاراضي السكنية ،والمصادقة على كافة الكفالات الخاصة باعمال مؤسسات البلدية ، ومتابعة تنفيذ توصيات اللجان التحقيقية والمصادقة على كافة عقود البلدية وفق القانون .

**شعبة المخازن:** تقوم هذه الشعبة بتنظيم سند ادخال مخزني واخراج للمواد الواردة و الصادرة للمخازن ، وتسجيل المواد المخزنية في السجلات المختصة وتنظيم قوائم الجرد وارسالها الى الوزارة .

## ب - تطبيق التكاليف على اساس الانشطة

## تقويم اداء بلدية بعقوبة ومؤشراته

بالنظر لعدم وجود نظام تكاليف للبلدية عينة البحث يتم الاستقادة منه من قبل البلدية فضلا عن عدم اعتماد هيكلية للبلدية على وفق الانشطة ، كذلك الموازنة التخطيطية بمبالغ اجمالية وليس حسب الانشطة لذا سيتم تقسيم العمل في الموازنة على اساس الانشطة ويقدر مبلغ كل نشاط حسب نسبته من اجمالي الانشطة الفعلية التي تم الحصول عليها، وذلك لغرض تقويم الأداء ، و بالاعتماد على مؤشرات للتقويم ، ومن ثم تحسين أنشطة البلدية بعد تشخيص جوانب الضعف فيها.

ان تحليل قيمة كل نشاط يتطلب فهم وتحليل تكلفتها ومتابعة التكلفة وتحديد مصادرها وذلك لارتباط هذا التحليل بقياس قيمة المخرجات من منتجات

وخدمات ، وتحقق عينة البحث ارباحا عندما تكون قيمة المخرجات اكبر من التكاليف التي تحملتها .  
ويتميز نظام التكاليف على أساس الأنشطة أنه نظام محاسبي (تكاليفي وإداري) في وقت واحد، ويقدم معلومات مالية ومعلومات غير مالية خاصة عن تلك الأنشطة ، والتي تساعد المدراء في القيام بوظائف التخطيط، الرقابة ، التنظيم ، واتخاذ القرارات ، ولابد من وضع مؤشرات تقويم أداء لكل نشاط عن طريق التأكد من جودة مخرجات النظام من خلال مقارنة المخرجات بمعايير محددة مسبقا (مؤشرات) للأداء واخيرا التغذية العكسية ، والهدف منها هو الحفاظ على مستوى أداء النظام ومعالجة الانحرافات ، فمن الضروري استحداث وحدة تكاليف ترتبط بشعبة المالية ، كما ينبغي توافر معلومات وعن طريقها يجري اعتماد نتائج الاعمال (التقارير) لكل الانشطة لتقويم الأداء وفق الانشطة الرئيسية لعينة البحث وكالاتي:

موازنة التخطيطية لسنة 2013 تم تقديرها وفق نسب كلف الانشطة الفعلية لسنة 2013 لغرض احتساب الانحرافات بين المخطط والفعلي

جدول (2) موازنة تخطيطية بلدية بعقوبة للاستخدامات لسنة 2013

رقم الدليل	التفاصيل	مبالغ الموازنة التخطيطية بعد التعديل حسب الانشطة				مبلغ موازنة التخطيطية قبل التعديل من قبل الباحثة
		المشاريع	النفقات الصلبة والبيئية	الحدائق والمتنزهات	تنظيم مدن الاملاك	
31	الرواتب والاجور	878400000	3318400000	1073600000	3513600000	976000000
32	المستلزمات السلعية	144000000	544000000	176000000	576000000	160000000
33	المستلزمات الخدمية	220320000	832320000	269280000	881280000	244800000
37	الاندثار	12402000	46852000	15158000	49608000	13780000
38	المصرفوات التحويلية	9000000	34000000	11000000	36000000	10000000
39	المصرفوات الأخرى	9000000	34000000	11000000	36000000	10000000
	الاجمالي	1273122000	4809572000	1556038000	5092488000	14145800000
		9%	34%	11%	36%	100%

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (1) والموازنة التخطيطية بالكلف الاجمالية لسنة 2013

تجري مقارنة النتائج بين ABC للكلف الفعلية وبين المخططة في الموازنة والتي جرى تقديرها وفقا للنسب الفعلية للأنشطة لغرض تقويم الأداء

1- مقارنة على مستوى كلف الأنشطة الرئيسية :

جدول رقم (3) مقارنة الكلف الفعلية مع المخططة

% الانحراف	الانحراف	2013		التفاصيل
		المخطط	الفعلي	
(16%)	(122649540)	1395771540	1273122000	نشاط المشاريع
(43%)	(325794950)	5135366950	4809572000	نشاط النفايات الصلبة والبيئية
(20%)	(150020355)	1706058355	1556038000	نشاط الحدائق والمتنزهات
(29%)	(220780471)	5313268471	5092488000	نشاط تنظيم المدن
7%	54989720	1359590280	1414580000	نشاط الاملاك
(100%)	764255596	14910055596	<b>14145800000</b>	اجمالي كلف الأنشطة

يبين الجدول اعلاه ان اعلى نسبة انحراف كانت لتكاليف نشاط النفايات الصلبة والبيئية 43% من اجمالي كلف أنشطة بلدية بعقوبة وادناها لنشاط المشاريع 16%.

المؤشرات الحالية المعمول بها مقارنة بالمؤشرات المقترحة للأنشطة ABC والمتضمنة الجدول (4)

تقترح الباحثة بعض المؤشرات لتقويم نشاط البلديات وبما يتلائم مع هذه الأنشطة وحسب النتائج التي تم استخراجها اعتمادا على البيانات التي تم الحصول عليها.

نسبة المنح المستلمة الى اجمالي المصاريف = اجمالي المنح المستلمة / اجمالي المصاريف

$$= 4649509252 / 17197618661$$

$$= 27\%$$

نسبة اعتماد البلدية على المنح في تغطية مصاريفها تتجاوز ربع النسبة تقريبا .

اولا- مؤشرات الفاعلية :-

مؤشر الفاعلية = المخرجات الفعلية / المخرجات المخططة × 100

ثانيا - مؤشر الكفاءة :-

مؤشر الكفاءة = ( المدخلات المخططة - المخرجات الفعلية ) / المدخلات المخططة

## ثالثا - مؤشر الاقتصادية :-

$$= \text{المدخلات لكل منتج (خدمة) / اجمالي المدخلات لذلك النشاط} \times 100$$

مؤشر الفاعلية:-

نشاط النفايات الصلبة والبيئية:

$$\text{نسبة الكمية المرفوعة من النفايات} = \text{الكمية الفعلية لنفايات} / \text{الكمية المخططة لنفايات}$$

$$= 189000 / 155023 = 0.82 \text{ نسبة الفاعلية أي نسبة حقق الهدف، بينما}$$

نسبة التكاليف الفعلية للانشطة %109 وهي اكثر من %82 رغم عدم تحقيق الهدف %100.

$$\text{نسبة تنظيف الشوارع الفعلية} = 35000000 / 6864820 = 20\% \text{ نسبة تحقق الهدف بالكمية غير جيدة مقارنة}$$

بنسبة الفاعلية لكلف الانشطة فان كلفة الفعلية للانشطة (%108) وهي تتجاوز نسبة الانجاز (%20)

$$\text{نسبة رفع الانقاض} = \text{الكمية الفعلية لرفع الانقاض} / \text{الكمية المخططة لرفع الانقاض}$$

$$= 26000 / 2202 = 0.08 \text{ نسبة تحقق الهدف بالكمية غير جيدة ولا تتناسب مع نسبة الكلفة}$$

الفعلية للانشطة لرفع الانقاض (%108)

$$\text{نسبة رفع السكراب} = \text{الكمية الفعلية} / \text{الكمية المخططة}$$

$$= 10000 / 752 = 0.07 \text{ نسبة تحقيق الهدف بالكمية غير جيدة مقارنة بنسبة الكلفة الفعلية}$$

للانشطة لرفع السكراب (% 101)

$$\text{نسبة ردم المستنقعات} = \text{الكمية الفعلية} / \text{الكمية المخططة}$$

$$= 20000 / 609 = 0.03 \text{ نسبة تحقق الهدف غير جيدة لا تتناسب مع نسبة الكلفة}$$

الفعلية لردم المستنقعات (%103)

$$\text{نسبة توزيع الاكياس} = 14000000 / 1633000 = 12\% \text{ نسبة تحقق الهدف بالكمية غير جيدة مقارنة}$$

بالكلفة الفعلية للانشطة لتوزيع الاكياس (%118)

## نشاط المشاريع:

$$\text{خدمة تهديم محلات السراي نسبة تحقق الهدف} 100\% \text{ ونسبة الكلفة الفعلية بالانشطة} 109\%$$

فيما بلغت باقي خدمات هذا النشاط بنسبة تحقق الهدف %100 ونسبة كلفتها الفعلية بالانشطة %110

مؤشر الكفاءة:-

نشاط النفايات الصلبة والبيئية:

حصة الفرد من النفايات المرفوعة (طن) = كمية النفايات المرفوعة (طن) / عدد نفوس المدينة

= 155023 (طن) / 467000 = 0.331955032 طن حصة الفرد الفعلي بالسنة

331.955032 بالكيلو سنويا أي 0.922 حصة الفرد الفعلي يوميا

0.404710921 = 467000 / 189000 طن بالسنة حصة الفرد المخطط

404.7109208 بالكيلو سنويا أي 1.124197002 حصة الفرد يوميا المخصص بالموازنة

بنسبة انجاز 82% = 1.124197002 / 0.922 الا انه نسبة التكاليف (108%)

كلفة الفرد لرفع النفايات حسب الموازنة = 630523259.7 / 467000 = 1350.1569 د سنويا

كلفة الفرد من رفع النفايات حسب الانشطة = 684833937 / 467000 = 1466.453827 دينار فعلي

للانشطة بنسبة انجاز 82% من الكميات المخصصة بالموازنة الا انه نسبة التكاليف الفعلية للانشطة تتجاوز

نسبة كلفة المخصصة (108%)

حصة الفرد من كلفة رفع الانقاض حسب الموازنة

= 1849.674149 دينار

الهدف بيان مدى كفاءة نشاط التخلص من

النفايات

حصة الفرد من كلفة رفع الانقاض الفعلية حسب

الانشطة = 1974.31044 دينار أي ان كلفة

الفرد من رفع الانقاض الفعلية بالانشطة تتجاوز

ماخصص لها بنسبة 107% مقارنة بنسبة المنفذ

الفعلي الى المخطط من الكميات هي 0.08 كذلك

بقية كلف الخدمات كانت منفذة بنسب انجاز اقل

من نسبة كلفتها الفعلية للانشطة بنسب مختلفة .

حصة الفرد من كلفة التنظيف حسب الموازنة =

4443.82957 دينار سنويا

حصة الفرد من كلفة التنظيف الفعلية حسب

الانشطة = 4796.652833 دينار فعلي سنويا

أي ان كلفة الفرد من التنظيف الفعلية تتجاوز

ماخصص لها بنسبة 108% علما ان نسبة

المنفذ الفعلي الى المخطط من الكميات هي 20%.

جدول (5) مقارنة نسبة الكميات بنسبة الكلف

الانحراف %	المبلغ %ABC	كمية %الحالي نسب انجاز	تفاصيل
			نشاط النفايات الصلبة والبيئية:
27%	109%	82%	رفع النفايات
88%	108%	20%	تنظيف الشوارع
99%	107%	0.08	رفع الانقاض
94%	101%	0.07	رفع السكراب
100%	103%	0.03	ردم المستنقعات
106%	118%	12%	توزيع اكياس
			نشاط المشاريع:
9%	109%	100%	تهديم محلات السراي
10%	110%	100%	فيما بلغت باقي خدمات هذا النشاط

جدول (6) يبين كلفة المواطن من خدمات نشاط النفايات الصلبة والبيئية

كلفة المواطن حسب الانشطة ABC		كلفة المواطن حسب الموازنة		الخدمات
اليومي	سنويا	اليومي	سنويا	
13.3240356	4796.65283	12.343971	4443.8296	تنظيف الشوارع
5.48419567	1974.31044	5.13798375	1849.6741	رفع انقاض
2.965155	1067.4558	2.86240356	1030.4653	ردم مستنقعات
4.07348286	1466.45383	3.75043576	1350.1569	رفع نفايات
3.67316083	1322.3379	3.64024421	1310.4879	رفع سكراب
0.31519201	113.469122	0.26794769	96.461167	توزيع اكياس
0.64520492	232.273772	0.54424644	195.92872	توزيع حاويات
0.06541505	23.5494182	0.06073807	21.865705	كارتون
30.5458419	10996.5031	28.6079705	10298.869	اجمالي نشاط النفايات الصلبة والبيئية

المصدر اعداد الباحثة اعتماد على بيانات جدول(4) وعدد السكان 467000

#### ملاحظة

مبالغ تنمية الاقاليم يقارب 2 مليار سنويا اجور تنظيف

جدول (7) يبين كلفة المواطن من خدمات نشاطي الحدائق والمتنزهات وتنظيم المدن

اليومي	الانشطة سنوي	اليومي	السنوي موازنة	الحدائق والمتنزهات
1.58997943	572.392593	1.34980909	485.93127	الشتلات
8.55788136	3080.83729	7.90571078	2846.0559	الحدائق والمتنزهات
10.1478608	3653.22988	9.25551987	3331.9872	اجمالي الحدائق والمتنزهات سنويا
				تنظيم المدن
30.5229978	10988.2792	29.2584033	10533.025	السكني (الخدمي)
1.02208986	367.952351	0.97727435	351.81876	التجاري
0.05893617	21.2170212	0.05511464	19.841272	الصناعي
31.6040236	11377.4485	30.2907923	10904.685	اجمالي تكاليف تنظيم المدن



## الاستنتاجات والتوصيات

## اولاً-الاستنتاجات

يتضمن هذا المبحث أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الباحثة من خلال الدراسة في بلدية بعقوبة وكالاتي :-

1- يظهر من تقييم الأداء أن نسبة الكميات الفعلية المنجزة من المخصص بالموازنة لانتاسب مع نسبة تكاليفها الفعلية بالأنشطة المنفذة من المخصص أي نسبة تكاليفها تفوق نسبة إنجازها ، لاسباب منها ضعف في التخطيط لعدم مشاركة اصحاب العلاقة باعداد الموازنة التخطيطية لاسيما غياب دور محاسب التكاليف لافتقار البلدية الى نظام تكاليف كذلك عدم تفعيل الغرامات .

2- يوجد نظام محاسبي خاص بالبلديات ممكن آلي (محواسب) لسنة 2012 وهو نظام وضع من قبل ديوان الرقابة لكن لم يتم العمل به من قبل البلديات رغم دورات التدريب التي تمت ولم تلزم الرقابة البلديات العمل به.

3- غياب المعايير لأنشطة البلدية باستثناء رفع نفايات (1-1.5) كيلو يوميا عن كل مخدوم من السكان حيث انه لا يوجد معيار لتحديد عدد العاملين في أعمال التنظيفات بما يتلائم مع عدد السكان المخدومين او مقدار مايرفعه العامل يوميا .

نخلص القول في هذا التقييم الى انه تمت مقارنه نسب انجاز كميات لمؤشرات معتمدة لتقييم الاداء مع نسب انجاز كلف بالمبالغ تم استخراجها للانشطة وفقا لما توفر من بيانات المالية فكانت نسب الانحرافات لخدمة توزيع الاكياس 106%، ردم المستنقعات 100%،رفع الانقاض 99%،تنظيف الشوارع 88%،رفع السكراب 99%، وادناها نسبة انحراف خدمة رفع النفايات 27% اما خدمات نشاط المشاريع نسب الانحراف تتفاوت ما بين 9%،10% وكانت حصة المواطن من اجمالي كلفة الخدمات المقدمة لنشاط النفايات 10996.503 سنويا بموجب نظام الانشطة فيما كانت بالموازنة المخططة 10298.869 ،وحصته من كلفة خدمات نشاط الحدائق والمنتزهات 3653.230 اما الموازنة 3331.987،حصة المواطن من كلفة خدمات تنظيم المدن 11377.448 فيما كانت بالموازنة 10904.69 واجماليا فان كلفة المواطن المخدوم كانت 26027.181

سنويا حسب الانشطة وعلى الموازنة اما المخططة فكانت 24535.546 ونسبة انحراف 6.079 سنويا لكل مواطن

ومما سبق نستطيع القول ان وجود نظام كلفة لأنشطة البلديات يسهم في تخصيص الكلف وتقديم معلومات اكثر دقة عن تكاليف الخدمات لان يوفر بيانات ومعلومات كلفوية تفصيلية تحليلية تساعد الادارة في تمكينها من احتساب كلفة النشاط ويحقق رقابة على الاداء بوضوح وبذلك استطعنا اثبات فرضية البحث.

## ثانياً-التوصيات

3- قانون ادارة البلديات رقم (165) لسنة 1964.

4- المستندات والسجلات المحاسبية و الحسابات الختامية لبلدية بعقوبة العام 2013.

5- الموازنة التخطيطية لعام 2013 ، الهيكل التنظيمي لبلدية بعقوبة لعام 2013.

## 1-2: الكتب العربية

1- النجار، يحيى غني، تقييم المشروعات دراسات الجدى وتقييم كفاءة الأداء، (جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2006).

## 1-3: الدوريات والبحوث والمنشورات

1. الجابر، زينب شلال عكار، قياس أداء المنظمة باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2007.

2- حمدان، خولة حسين ومهلل، عباس هاشم، استخدام تقنية مراجعة وتقييم البرامج ( PERT ) في تحسين أسلوب الكلفة على أساس النشاط ( ABC ) - بحث تطبيقي في الشركة العامة للصناعات النسيجية / واسط، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع - العدد 26 - الفصل الأول - لسنة 2014.

## 1-4: الأطاريح والرسائل الجامعية

1- الأمانة، عماد محمد فرحان، تقييم أداء لجنة التدقيق في القطاع المصرفي العراقي (نموذج مقترح) (( بحث تطبيقي في عينه من المصارف العراقية ))،(بحث مقدم إلى مجلس المعهد العالي

في ضوء الاستنتاجات السابقة ، فانه يمكن التوصية بما يلي:

1-يكون الصرف من المبالغ المخصصة بالموازنة لخدمات الأنشطة حسب نسبة تنفيذها وبعد تقديم ما يثبت هذه النسب من الجهات المعنية بالإشراف والمطابقة من قبل التدقيق، ومشاركة اصحاب العلاقة باعداد الموازنة وتفعيل الغرامات ومتابعتها لما لها من دور مهم في تخفيض التكاليف وزيادة الايرادات.

## 2-ضرورة تطبيق النظام المحاسبي الموحد الآلي

الممكن والمعد من الرقابة المالية لسنة 2012 لغرض الدقة والسرعة في الحصول على تقارير تخدم الجهات الداخلية والخارجية.

3-وضع معيار لتحديد عدد العاملين في أعمال التنظيمات بما يتلائم مع عدد السكان المخدومين ومقدار مايرفعه العامل يوميا من النفايات.

4- إعداد موازنات على أساس الأنشطة بالكميات والمبالغ لتحقيق الرقابة الفاعلة على النشاط والتخطيط السليم لتقليل الإنحرافات والاعتماد على نظام التكاليف في إعداد هذه الموازنات.

## -المصادر العربية:

## 1-1: الوثائق والتقارير الرسمية

1- بلدية بعقوبة، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات عام 2013.

2- النظام المحاسبي الموحد الخاص بالبلديات، جمهورية العراق، لعام 2012.

الزراعية حالة دراسية، (بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد لنيل شهادة ماجستير في المصارف، 2014).

4- الكرعوي، طارق حامد سرحان، دور المدقق الخارجي في تقييم أداء مشاريع البناء والتشغيل والتحويل ( B.O.T ) بحث تطبيقي في الشركة العامة للسمنت الجنوبية، (بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية لنيل شهادة المحاسبة القانونية، جامعة بغداد، 2014).

لدراسات المحاسبية والمالية لنيل شهادة المحاسبة القانونية، جامعة بغداد، 2011).

2- الخزرجي، مرتضى كريم خليل، إدارة الكلفة البيئية ودورها في تقويم الأداء البيئي بالتطبيق في شركة مصافي الوسط (مصفى الدورة)، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2015.

3- صالح، حيدر سعد محمد، تقييم أداء المصرف الزراعي التعاوني في منح القروض - المبادرة

## 2- Foreign References:

### Books

1- Blocher, Edward J., Stout, David E., Cokins, Gary, "Cost Management: A Strategic Emphasis", 5th ed., McGraw-Hill Co, 2010.

2-Bird, Frederick & Westly, Frances, ( Voices From Voluntary Sector : Perspectives On Leadership Challenges) University Of Toronto Press Incorporated, 2011..

3-Hilton, Ronald W., "Managerial Accounting 10<sup>th</sup> Ed., McGraw-Hill Irwin, New York, 2014.

4 - Wheelen, Thomas. L & Hunger, J. Daived, ( Strategic Management and Business Policy )، 11<sup>th</sup> Ed.: Pearson international Edition, 2008.

**الكشف عن النشاط المضاد للبكتريا للمستخلص المائي والكحولي لبذور نبات الرشاد.**

حسن موجر رسن ، ، جميل مرعيد بادي ، مصطفى منى عبد الرزاق و رحيم حسن رسن  
مديرية البحوث والتطبيقات النووية / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

[arkan.salhi@yahoo.com](mailto:arkan.salhi@yahoo.com)

**الخلاصة**

دُرست حساسية بكتريا *Klebsiella pneumoniae* ، *Proteus vulgaris* ، *Escherichia coli* ، *Shigella sp* ، *Salmonella typhi* للمستخلص المائي والايثانولي والميثانولي لبذور نبات الرشاد بتركيز مختلفة (8،12،17 ملغم/0.1 مل). صممت التجارب بثلاث مكررات واطهرت النتائج ان للمستخلصات المختلفة تأثيراً واسع المدى على البكتريا قيد الدراسة حيث كانت جميع البكتريا المستخدمة حساسة لهذه المستخلصات ولجميع التراكيز وخاصة بكتريا *Escherichia coli* وبكتريا *Salmonella typhi* ، ووجد إن حساسية البكتريا تزداد بزيادة التركيز، و بينت النتائج إن أفضل المستخلصات التي أعطت فعالية تثبيطية عالية هي المستخلص المائي ، كما كان التركيز 17 ملغم / 0.1 مل للمستخلصات جميعها اكثر تأثيراً على أنواع البكتريا عن بقية التراكيز. وشملت هذه الدراسة الكشف عن العديد من المكونات الكيميائية الفعالة (الكلابكوسيدات ، الفلافونويدات ، القلويدات،التانينات ، البروتينات، الستيرويدات والفينولات) في بذور النبات باستعمال طرائق الكشف اللونية المعتمدة للمجاميع الفعالة.

**الكلمات المفتاحية:**مضادات البكتريا، بذور الرشاد ، الأعشاب الطبية ، النباتات الطبية.

**Detection of antimicrobial activity of aqueous and alcoholic extracts of *Lepidum sativum* seeds.**

Hassan M. Resen, , Jameel M.Badi, Mustafa M.Abd Al razak. and Raheem H. Resen .

Nuclear researches and applications Directorate, Ministry of Higher Education &Scientific Research Baghdad- Iraq .

resen66m@yahoo.com,jameelbadi@yahoo.com,Ahmedbio553@yahoo.com,

**Abstract**

The study was carried out to detect the sensitivity of various bacteria (*Escherichia coli*،*Proteus vulgaris* ،*Klebsiella pneumoniae* ،*Shigella sp* ، *Salmonella typhi*) against different concentrations ( 8,12,17 mg/0.1 ml) of *Lepidum sativum* seeds extracts (aqueous ,ethanolic and methanolic ). The results obtained were cleared that all the extracts have shown a wide range of antibacterial effects against applied bacteria. This sensitivity include all the concentrations used specially against *Escherichia coli* and *Salmonella typhi* and this sensitivity increased with the increasing of the extract concentration. Finally, best results which were given a high inhibition effect for the aqueous extract among other extracts when 17 mg/ 0.1 ml used.

The obtained results included the detection of many functional groups (Glycosides, Flavonoids, Alkaloids, Tannins, Proteins, Steroids and Phenols) which had been done by different chemical reagents proceeded according to methods mention in the published articles.

**Key words:** Antimicrobial activity،*Lepidum sativum*،Herbal medicine, Medicinal plants.

## المقدمة

إن النباتات الطبية تعتبر مصادر مهمة للمكونات الفعالة ذات التأثيرات العلاجية ، وذكرت منظمة الصحة العالمية إن 75% من سكان العالم مازال يعتمد على الأدوية المشتقة من النباتات [1] ، ويحتل العلاج بالنباتات الطبية في هذه الأيام حيزا كبيرا في حياتنا اليومية إذ تتباين استعمالات هذه النباتات في علاج مختلف الأمراض الجلدية والباطنية لاحتوائها على كثير من المواد الفعالة ذات الفعل الفسلحي الدوائي [2]، كما انها تمتلك قدرة تثبيطية عالية لأنواع بكتيرية لانها تسلك سلوك المضادات الحيوية في قدرتها على إحداث خلل أو توقف في بعض المسارات الابضية في الخلية البكتيرية [3] ، ومن بين هذه النباتات الطبية المدروسة هو نبات الرشاد (*Lepidum sativum*) ويعرف أيضا الرشاد الجنائني (garden cress) وهو احد افراد العائلة الصليبية وهو نبات عشبي سنوي يصل ارتفاعه إلى 30-50 سم [4] ويكون كثير الأوراق التي تكون كلها مفصصة والأزهار بيضاء وتوجد بشكل عناقيد والثمار بيضوية وتحتوي كل ثمرة على بذرتين فقط [5] ، ويحتوي على مركبات فعالة عديدة تستخدم في العلاج الطبي حيث يحتوي على , glucotropaeoline glucosinolate [6] ويحتوي على فلافونويدات وكبريت وستيروولات وتربينات وكلايكوسيدات والتانينات وأشباه الاميدازول القلوية وكلايكوتريبولينات وقلويدات وليكنانات ومضادات الأكسدة [7] . وذكر الباحثون إن مستخلص بذور الرشاد يستخدم للسيطرة على مشاكل طبية مختلفة حيث يستعمل كمضاد للربو ومضاد للإسقربوط ومدرر وملين ويستخدم كمنبه ومدرر للحليب وان مستخلص بذور الرشاد استعمل بشكل كبير لمعالجة ارتفاع ضغط الدم وامراض الكلي [8,9,10] وكذلك وجد ان زيت بذور الرشاد يستخدم لعلاج الدزنتري

وداء الشقيقة [5] وتتصف مستخلصاته بفعالية عالية تجاه الإحياء المجهرية [11]. وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة الفعالية التثبيطية لمستخلص بذور الرشاد على أنواع مختلفة من الأحياء المجهرية والتي قد تساهم في ايجاد بدائل للمواد المثبطة للإحياء المجهرية كالمضادات الحياتية.

## المواد وطرائق العمل

## أ- المواد:

## 1-البكتريا المستخدمة: استخدمت الأنواع التالية:

*Proteus vulgaris* ، *Escherichia coli* ، *Shigell spp*، *Klebsiella pneumoniae* ، *Salmonella typhi* والتي تم الحصول عليها من دائرة البيئة والمياه / وزارة العلوم والتكنولوجيا حيث تم تشخيصها حسب الطرق المتبعة عالميا واجراء كافة الأختبارات الكيموحوية عليها .

## 2- العينات النباتية: تم الحصول على بذور نبات

الرشاد الجافة من الأسواق المحلية وتم سحقها وطحنها بواسطة طاحونة كهربائية وحفظت بعدها في حاويات زجاجية لحين استعمالها في الاستخلاص.

## ب- طرائق العمل:

## 1- تحضير المستخلصات النباتية:

حضر المستخلص المائي والأيثانولي والميثانولي لبذور نبات الرشاد حسب طريقة Anessiny G. وجماعته [12] وكالاتي: أخذ 10 غم من مسحوق البذور وتم وضعها في دورق مخروطي سعة 250 مل ، وأضيف له 50 مل ماء مقطر وترك منقوعا لمدة 24 ساعة بدرجة حرارة المختبر، بعد ذلك رسب المزيج باستخدام جهاز الطرد المركزي (من شركة Hettich-Japan) 300 دورة/ دقيقة لمدة 15 دقيقة ورشح باستخدام ورق الترشيح Whatman رقم 1 ( من شركة watman international LTD- England)، وضع المحلول بجهاز المبخر الدور ( من شركة Heidolph-Germany) بدرجة حرارة 40 درجة

Broth ثم تحضن بدرجة  $37^{\circ}$  م لمدة 4-6 ساعة وبعدها تم اجراء التخفيفات المناسبة لكل نوع من البكتريا بحيث يكون عدد الخلايا الكلي تقريبا بحدود  $10^7$  في المليتر [14].

نفذت الاختبارات بطريقة أقداح الاكار (Agar cups) [14]، إذ تُميت بكتريا الاختبار في وسط Nutrient broth وتركت مدة 18-24 ساعة زرعت سطوح الاكار (Nutrient agar) بواسطة مسحة قطنية (cotton swab) معقمة وبعد ان جرى التخلص من الكميات الزائدة من العالق البكتيري بضغط المسحة القطنية بقوة بجدران انبوب الاختبار من الداخل، وبعدها جرى تخطيط الاكار من جميع الجهات لكي تتوزع الكمية بالتساوي واستعمل طبقان لكل عزلة بكتيرية وتركت مدة 30 دقيقة لكي تجف، عملت حفر (Well) باستعمال ثاقب الفلين المعقم وبواقع 4 حفر في الطبقة الواحد، عند إجراء الاختبار تم نقل 100 مايكروليتر من المستخلصات إلى الحفر ولغرض التأكيد نقل 100 مايكروليتر من الماء المقطر والمعقم إلى حفرة أختيرت عشوائيا كمجموعة سيطرة في كل تجربة وبعد ساعتين حضنت الأطباق بدرجة حرارة  $37^{\circ}$  درجة مئوية مدة 24 ساعة، وتم قياس قطر منطقة التثبيط باستخدام مسطرة شفافة مدرجة وقد أجريت جميع الاختبارات بثلاث مكررات .

### النتائج والمناقشة :

بينت نتائج الكشف الكيميائي الموضحة في جدول رقم 1 احتواء المسحوق الجاف والمستخلص المائي والايثانولي والميثانولي على الكلايكوسيدات ، الفلافونات ، القلويدات ، التانينات ، البروتينات ، الستيرويدات والفينولات ، اما الكومارينات والصابونيات فلم يثبت وجودها وكان الرقم الهيدروجيني 5.8 للمستخلص المائي و6.5 للمستخلص الأيثانولي و6.00 للمستخلص الميثانولي.

مئوية لحين الحصول على سائل كثيف تم تجفيفه في الحاضنة ( من شركة - Binder Co ) Germany بدرجة حرارة  $37^{\circ}$  درجة مئوية خلال 3-4 أيام للحصول على المستخلص الجاف. وأتبع الطريقة نفسها للحصول على المستخلص الايثانولي والميثانولي.

**2- الكشف الكيميائي:** أخذت عينات من الخلاصات الخام للكشف عن بعض المكونات الفعالة الأساسية (الكلايكوسيدات ، الفلافونويدات ، القلويدات ، التانينات ، البروتينات، الستيرويدات والفينولات) التي يحتمل وجودها في بذور النبات، واستخدمت وسائل الكشف اللونية المعتمدة للكشف عن المركبات الفعالة [13].

**3- تحضير التراكيز للمستخلص المائي والايثانولي والميثانولي:** حضرت التراكيز النهائية للمستخلص المائي والايثانولي والميثانولي لبذور نبات الرشاد باستخدام الماء المقطر المعقم كمذيب وكانت بتركيز 8 ، 12 ، 17 ملغم / 0.1 مل.

**4- طريقة الكشف عن تأثير المستخلصات النباتية على نمو البكتريا:** أتبع طريقة الانتشار في الحفر لبيان تأثير المستخلصات النباتية على نمو البكتريا المعزولة قيد الدراسة . تم تنشيط العزلات المختبرة المذكورة آنفا وذلك قبل إجراء الكشف عن الفعالية البايولوجية للمستخلصات النباتية عليها وباستعمال أوساط زرعية مختلفة فقد تم تنشيط البكتريا قبل إجراء الفحص بفترة 18-24 ساعة وبدرجة حرارة  $35^{\circ}$  م وباستعمال الوسط الغذائي Nutrient Broth ( من شركة LAB Limited-UK). وتم تحضير اللقاح البكتيري حسب الطريقة التي ذكره [ 14 ] وذلك بتتمية البكتريا المنشطة على وسط Nutrient Agar وحضنها بدرجة  $37^{\circ}$  م ولمدة 24 ساعة ثم يتم نقل عشر مستعمرات من كل نوع من البكتريا المستخدمة في التجربة وتحت ظروف التعقيم إلى أنبوبة اختبار تحتوي على 5 مل من الوسط الغذائي Nutrient

## جدول (1) الكشف عن المجاميع الفعالة في خلاصات بذور نبات الرشاد

المركبات	الكاشف	النتيجة	الدليل
Glycosides	كاشف بندكت	+	راسب احمر قرميدي
Flavonoids	Shinoga test	+	لون وردي
Coumarins	التعريض للأشعة فوق البنفسجية	-	عدم ظهور اللون الأصفر
Saponins	الرج	-	عدم تكون الرغوة
Alkaloids	Mayer test	+	راسب ابيض
Tannins	كلوريد الحديدك 5%	+	لون ازرق غامق
Protins	كاشف بايوريت	+	لون بنفسجي
Steroids	Salkowshi reaction	+	لون ازرق
Phenols	خلات الرصاص	+	راسب ابيض هلامي

+ : وجود المركب

- : عدم وجود المركب

بينت النتائج ان المستخلص المائي والايثانولي والميثانولي قد أعطت نتائج ايجابية في تثبيط بكتريا *Salmonella typhi*, *Shigella* حيث تباينت معدلات أقطار التثبيط باختلاف المذيب والتركيز ونوع البكتريا حيث ازاد معدل قطر التثبيط بزيادة التركيز في جميع المستخلصات المدروسة .

12ملم عند التركيز 8 ملغم/0.1 مل اما بكتريا *Salmonella typhi* فقد اعطت معدل اقطار تثبيط 28 ملم عند التركيز 17 ملغم/ 0.1 مل و 14 ملم عند التركيز 8 ملغم/0.1 مل ، وكانت بكتريا *Proteus vulgaris* اكثر البكتريا مقاومة حيث أعطت معدل أقطار تثبيط 14 ملم عند التركيز 17 ملغم/ 0.1 مل و 8 ملم عند التركيز 8 ملغم/0.1 مل.

بينت النتائج ان المستخلص المائي والايثانولي والميثانولي قد أعطت نتائج ايجابية في تثبيط بكتريا *Proteus* ، *Escherichia coli* *sp*, *Klebsiella pneumoniae* ، *vulgaris* ففي الجدول رقم 2 الذي يبين تأثير المستخلص المائي حيث كان اكثر المستخلصات تأثيرا على أنواع البكتريا قيد الدراسة اعطى معدل اقطار تثبيط اعلى من المستخلص الايثانولي والميثانولي وكانت بكتريا *Escherichia coli* و بكتريا *Salmonella typhi* اكثر البكتريا حساسية حيث أعطت بكتريا *Escherichia coli* معدل اقطار تثبيط 28 ملم عند التركيز 17 ملغم/ 0.1 مل و



## جدول (2) التأثير التثبيطي للمستخلص المائي لبذور نبات الرشاد تجاه نمو بكتريا الدراسة.

معدلات أقطار التثبيط (ملم)	تركيز المستخلص (ملغم/0.1 مل)	البكتريا
12	8	<i>Escherichia coli</i>
18	12	
28	17	
12	8	<i>Klebsiella pneumoniae</i>
16	12	
24	17	
8	8	<i>Proteus vulgaris</i>
10	12	
14	17	
18	8	<i>Shigella sp</i>
18	12	
22	17	
14	8	<i>Salmonella typhi</i>
18	12	
28	17	

n=3

و16ملم عند التركيز 8 ملغم/0.1 مل وكانت بكتريا *Proteus vulgaris* أكثر البكتريا مقاومة حيث أعطت قطر تثبيط 7 ملم عند التركيز 17 ملغم/0.1 مل و6 ملم عند التركيز 8 ملغم/0.1 مل.

اما المستخلص الايثانولي لبذور نبات الرشاد والموضحة نتائجه في الجدول رقم 3 لوحظ ان التركيز 17 ملغم/0.1 مل أعطى اعلى معدل أقطار تثبيط والتركيز 8 ملغم/0.1 مل أعطى اقل معدل أقطار تثبيط، وكانت بكتريا *Salmonella typhi* أكثر البكتريا حساسية حيث أعطت قطر تثبيط 24 ملم عند التركيز 17 ملغم/0.1 مل

## جدول (3) التأثير التثبيطي للمستخلص الأيثانولي لبذور نبات الرشاد تجاه نمو بكتريا الدراسة.

معدلات أقطار التثبيط (ملم)	تركيز المستخلص (ملغم/0.1 مل)	نوع البكتريا
13	8	<i>Escherichia coli</i>
16	12	
20	17	
12	8	<i>Klebsiella pneumoniae</i>
16	12	
18	17	
6	8	<i>Proteus vulgaris</i>
7	12	
7	17	
6	8	<i>Shigella sp</i>
9	12	
10	17	
16	8	<i>Salmonella typhi</i>
18	12	
24	17	

n=3

*Proteus* وبكتريا *Salmonella typhi*  
*Klebsiella vulgaris* اما بكتريا  
*pneumoniae* وبكتريا *Shigella spp* فكان  
معدل أقطار التثبيط 7 ملم و 8 ملم عند التركيز  
17 ملغم/ 0.1 مل على التوالي و 7 ملم عند  
التركيز 8 ملغم/0.1 مل

اما المستخلص الميثانولي والموضحة نتائجه في  
الجدول رقم 4 فكان اقل المستخلصات تأثيرا على  
البكتريا قيد الدراسة حيث أعطى معدل أقطار  
تثبيط 10 ملم عند التركيز 17 ملغم/ 0.1 مل و  
8 ملم عند التركيز 8 ملغم/0.1 مل لكل من  
بكتريا *Escherichia coli* و بكتريا

جدول ( 4 )التاثير التثبيطي للمستخلص الميثانولي لبذور نبات الرشاد تجاه نمو بكتريا الدراسة.

معدلات أقطار التثبيط (ملم )	تركيز المستخلص (ملغم/0.1 مل)	البكتريا
8	8	<i>Escherichia coli</i>
9	12	
10	17	
7	8	<i>Klebsiella pneumoniae</i>
7	12	
7	17	
8	8	<i>Proteus vulgaris</i>
9	12	
10	17	
7	8	<i>Shigella sp</i>
7	12	
8	17	
8	8	<i>Salmonella typhi</i>
9	12	
10	17	

n=3

الخلية البكتيرية [17]. واكد بعض الباحثين [18]  
ان الفينولات والفلافونات لها دور مهم في تثبيط  
نمو البكتريا التي تعمل على تثبيط الأنزيمات  
المسؤولة عن التفاعلات الأيضية الأساسية  
بتداخلها غير المتخصص مع البروتينات مما  
يؤدي الى مسخ البروتين (Protein  
denaturation) أي تغيير الصفات الطبيعية  
ومن ثم عدم قدرة البكتريا على الأستمرار. كما ان  
لفينولات خصائص مضادة للبكتريا من خلال  
إعاقة قوة حركة البروتون (proton move force  
PMF - ) مسببة بذلك تسرب المكونات الخلوية  
وتثبيط الأنزيمات ونقل الألكترون وعملية

تظهر النتائج التي تم الحصول عليها الدور الفعال  
للمستخلص المائي والأيثانولي والميثانولي في  
تثبيط نمو البكتريا قيد الدراسة وهذا يعود إلى  
المركبات الفعالة في بذور نبات الرشاد مثل  
الفلافونويدات، الفلويدات، الستيرويدات ، التانينات  
والكلايكوسيدات والتي اشارت اليها المصادر  
العلمية العالمية [15]، وهذه المركبات معروفة  
بفعاليتها البيولوجية [4]، حيث وجد ان التانينات  
تشكل معقدات مع بروتينات الخلية الغنية  
بالبرولين تؤدي الى منع تخليق بروتين الخلية  
البكتيرية [16]، كما تقوم التانينات بتحطيم  
البروتينات والتراكيب الأخرى المتواجدة على جدار

قابلية المواد الفعالة على الذوبان في الماء بنسبة أعلى مما عليه في الكحول والميثانول مما يزيد من فعالية المستخلص المائي ، كما كان التركيز 17 ملغم/ 0.1 مل للمستخلصات جميعها أكثر تأثيراً على أنواع البكتريا المدروسة من بقية التراكيز . تأتي نتائج الدراسة الحالية استجابة للتوصيات والمقالات العلمية المختلفة وخصوصاً تلك الصادرة من منظمة الصحة العالمية (World Health Organization - WHO) والتي تدعو إلى تكثيف الجهد البحثي من أجل زيادة مجالات استخدام وتطبيق النباتات الطبية كمصادر للطب البديل وذلك لمحتواها العالي من المركبات الفعالة حياتياً (Bioactive) التي اكدت التجارب العلمية أهميتها الصيدلانية.

Oxidative phosphorylation وتجلط المكونات الساييتوبلازمية [19]. ويمكن تفسير نتائج الدراسة الحالية إلى أن المستخلص النباتي قد عمل بشكل مماثل لميكانيكية عمل المضادات الحيوية المصنعة، وربما يكون قد قام بتنشيط بناء البروتينات الأساسية والأحماض النووية (RNA و DNA) أو تحطيم الغشاء البلازمي وما يحويه من دهون وبروتينات وبالتالي تثبيط عمل القنوات والنواقل الأيونية [20]، مما أدى إلى تراكم الفلويديات داخل الخلية البكتيرية وذلك لكونها كارهة للماء [21].

بينت نتائج الدراسة كفاءة مستخلص بذور نبات الرشاد في قتل أو تثبيط النمو البكتيري وإن أفضل المستخلصات التي أعطت فعالية تثبيطية عالية هي المستخلص المائي وقد يعود السبب في ذلك إلى

## المصادر:

1. Barry, A. L. (1980). Procedure for testing antimicrobial agents in agar media. In: Antibiotics in Laboratory Medicine. V. Lorin (ed.), Williams and Wilkins, Baltimore, USA: 1- 23.
2. Brotonegoro, S. and W. Wiharti, (2001). *Lepidium sativum*. L, In: Van Valkenburg J.L.C.H. and N. Bunyaphatsara. (Eds.), Plant Resources of South-East Asia No 12 (2): Medicinal and Poisonous Plants.
3. Clark, A. M. (1996). Natural products as a resource for new drugs. Pharm. Res., 13: 1996- 2006.
4. Cowan M. M. (1999). Plant products as antimicrobial agents, J. Clinical Biology American Society for microbiology. Miam University. Oxford. Ohio., 12(4). 564-582.
5. Diwakara, B. T.; Dutta, P. K.; Lokeshb B. R. and Naidu, K. A. (2008). Bioavailability and metabolism of fatty acid rich garden cress (*Lepidium sativum*) seed oil in albino rats , Prostaglandins, Leukotrienes and Essential Fatty Acids. 78: 123-130.
6. Hagerman, A. E. and Butler, I. G. (1981). The specificity of pronthocyanidin-protein implication, J. Biol. Chem., 256: 4494-4497.
7. Imran, M.; Khan, H.; Shah, M. and Khan, F. (2010). Chemical composition and antioxidant activity of certain *Morus* Species. J. Zhejiang Univ. Sci., B., 11: 973-980.
8. Jouad, H.; aloui, M.; Rhiouani, H.; ElHilaly, J. and Eddouks, M. (2001). Ethnobotanical survey of medicinal plants used for the treatment of diabetes, cardiac and renal diseases in the North centre region of Morocco. J. Ethnopharmacol., 77: 175 – 182.
9. Maghrani, M. N.; Zeggwah, J. M. and ouks, (2005). Antihypertensive effect of *Lepidium sativum* inspontaneously hypertensive reats. J. Ethnopham ., 100 : 193-197.

10. Maghrani, M.; Zeggwagh, N.; Haloui, M. and Eddouks, M. (2005). Acute diuretic effect of aqueous extract of *Retama raetam* in normal rats. *J. Ethnopharmacol.*, 99: 31-35.
11. Mason, T.L. and Wasserman, B.P. (1987). Inactive of red beta glucan synthase by native and oxidized phenolic compounds. *Phytochemistry*, 26:2197-2202. *Pac. J. Clin. Nutr.*, 13(3):295-307.
12. Merzouki, A.; Ed-derfoufi, F. and Moleromesa, J. (2000). Contribution to the knowledge of Rifian traditional medicine. *Flok Medicine in ksra lakbir district (INW Morocco)*. *Fitoterapia*, 71: 278-307.
13. Oboh, A.P.; Abula, E.O. (1997). The antimicrobial activities of extracts of *Sidium guagava* & *itrus aurantifolia*. *Niger. J. Biotechnol.*, 8(1):25-29.
14. Radwan, H.M.; El-Missiry, M.M.; Al-Said, W.M.; Ismail, A.S.; Abdel Shafeek, Seif and El-Nasr, M.M. (2007). Investigation of the glucosinolates of *Lepidium sativum* growing in Egypt and their biological activity. *Res. J. Medicine Med. Sci.*, 2: 127-132.
15. Randhir, R.; Lin Y. T. and Shetty, K. (2004). Phenolics their antitumor and antibacterial activity in dark germinated fenugreek sprouts in response to peptide and phytochemical elicitors. *Medicinal and Poisonous Plants*, 12 (2).
16. Shama, I.Y. Adam, Shayma, A.M. Salih and Warda, S. Abdelgadir. (2011) *In vitro* Antimicrobial Assessment of *Lepidium sativum* L. Seeds Extracts. *Asian Journal of Medical Sciences*, 3(6): 261-266.
17. Songsak, T. and Lockwood, G.B. (2002). Glucosinolate of seven plants from Thailand. *J. Fitoterapia*, 73:209-216.
18. Tegos, G.; Stermilz, F.R.; Lomovskaya, O. and Lewis, K. (2002). Multidrug pump inhibitors uncover activity of plant antimicrobials. *Antimicrob. Agents*, 46 (10): 3133-3141.
19. Umang, Patel; Mukul, Kulkarni; Vaishali Undale and Ashok. (2009). Methanol Extracts of *Lepidium sativum* Garden Cress (Cruciferae) in Rats. *Tropical Journal of Pharmaceutical Research*, 8 (3): 215-219.
20. Wink, M. (1997). Special nitrogen metabolism. In: Dey, P. M. and Harborne, J. B. (Eds). *Plant biochemistry* Academic Press LLCC, Florida, 436-486.
21. Yogesh, C.H.Y.; Avijeet, J.; Srivastav, D.N. and Anurekha, J. (2011). Fracture Healing Activity of ethanolic extract of *Lepidium sativum* seeds in internally fixed rats femoral osteotomy model. *International J. of Pharmacy and Pharmaceutical sciences*, 3(2): 193-197.

## العقد الموقوف

أحمد فنوص حمادي  
كلية مدينة العلم الجامعة  
قسم القانون

[Ahmedfanos80@gmail.com](mailto:Ahmedfanos80@gmail.com)

ملخص البحث:

يمكن القول أن العقد الموقوف هو العقد الذي يرتب أثره في الحال وتكون صحته مرهونة بإجازته أو نقضه، فإذا أجزى أصبح صحيحاً بأثر رجعي وإذا نقض أصبح باطلاً بأثر رجعي أيضاً. والعقد الموقوف إذا انعقد موقوفاً لحجر أو إكراه أو غلط أو تفريد جاز للعاقده أن ينقض العقد بعد زوال الحجر أو ارتفاع الإكراه أو تبين الغلط أو انكشاف التفريد، كما إن له أن يجيزه، فإذا نقضه كان له أن ينقض تصرفات من انتقل إليه العين وأن يستردها حيث وجدها وإن تداولتها الأيدي، فإن هلكت العين في يد من انتقلت إليه ضمن قيمتها. وللعاقده المكره أو المغرور الخيار، إن شاء ضمن العاقده الآخر وإن شاء ضمن المجبر، ولا ضمان على العاقده المكره والمغرور إن قبض البديل مكرهاً أو مغروراً وهلك في يده بلا تعد منه.

الكلمات المفتاحية:- العقد الموقوف، باجازته.

**Abstract:** It can be said that the restricted contract is a contract which is immediately affected and its validity is subject to its sanction or revocation. If it becomes valid, it becomes valid retroactively. If the revocation becomes null and void retroactively, and the restricted contract is suspended, if it is held for a reservation or a compulsion or mistake or separation, the restricted contract may be revoked after the demise of reservation or the coercion removal or the error or disclosure of the uniqueness as it allows him to veto if he had to overturn the actions of the eye moved to recover and recovered where he found and traded hands, the eye perished in the hands of the value of the contract and the impugned or arrogant option, The other contract, if he wants, within the forced and guaranteed On the aggrieved and arrogant prostitute that the receipt of the prostitute is hated or arrogant and perished in his hand without any more.

**Keywords:-** restricted, contract.

## المَطْلَبُ الأوَّلُ

## تعريف العقد الموقوف

## أولاً . تعريف العقد:

## 1 . العقد في اللغة:

يطلق العقد في اللغة على معان كثيرة، منها: الرِّبْتُ، وَالشَّدُّ، وَالنَّوْثِيُّ، وَعَقْدَ الْحَبْلِ، وَالْبَيْعَ، وَالْعَهْدَ يَعْقِدُهُ عَقْدًا، أَي: شَدَّهُ(1).

## 2 . العقد في الاصطلاح:

هو الربط بين كلامين، أو ما يقوم مقامهما على وجه ينشأ عنه أثره الشرعي<sup>2</sup>.

## ثانياً . تعريف الموقوف:

## 1 . الموقوف في اللغة:

الموقوف من الوقف، وهو الحبس، وَقِيلَ لِلْمَوْقُوفِ (وَقَفْتُ) مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمَصْدَرِ، وَإِرَادَةَ اسْمِ الْمَفْعُولِ، وَالْمَوْقُوفُ: كُلُّ مَا حُبِسَ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ(3).

## 2 . الموقوف في الاصطلاح:

أ . الوقف في الاصطلاح: عرفه الفقهاء بتعاريف مختلفة لا تخرج

في معناها عن الحبس والتأخير(4).

ب. العقد الموقوف اصطلاحاً: هو ما

كان مشروعاً بأصله ووصفه، ويفيد

الملك على سبيل التوقف، ولا يفيد

تمامه لتعلق حق الغير(5).

## المطلب الثاني

## حكم العقد الموقوف

اختلف الأئمة الأربعة في حكم العقد

الموقوف على مذهبين:

## المذهب الأول:

العقد الموقوف صحيح، ويتوقف

نفاذه على إجازة من له الإجازة.

واليه ذهب الحنفية، والمالكية،

والشافعي في القديم(6)، وهو إحدى روايتين

عند الحنابلة(7).

## والحجة لهم:

1 . استدلوا بالكتاب بعدد من الآيات، من

ذلك عموم قوله تعالى: [ وَأَحَلَّ اللَّهُ

الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا (8) .

2 . قوله تعالى: [ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا

تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ

تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ](9).

3 . قوله تعالى: [ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ

فَانْتَشَرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا

مِنْ فَضْلِ اللَّهِ (10) .

وجه الدلالة من هذه الآيات:

1 . إن الله سبحانه وتعالى شرع البيع

والشراء والتجارة ابتغاء الفضل، من

غير فصل بين ما إذا وجد من

المالك بطريق الأصاله، وبين ما إذا

وجد من الوكيل في الابتداء، أو بين

ما إذا وجدت الإجازة من المالك في

الانتهاء، وبين وجود الرضا في التجارة عند العقد أو بعده، فيجب العمل بإطلاقها إلا ما خص بدليل(11).

2. استدلوا بالسنة، من ذلك ما صحّ عن عروة البارقي (ت): (( أن النبي (ع) أعطاه ديناراً يشتري له به شاة، فاشترى له به شاتين، فباع إحداهما بدينار، فجاء بشاة ودينار، فدعا له بالبركة في بيعه، وكان لو اشترى التراب لربح فيه)) (12).

وجه الدلالة:

أن النبي . صلى الله عليه وسلم . أذن لعروة البارقي . رضي الله عنه . أن يشتري شاة، ولم يأذن له في أن يبيع ما يشتريه، فيكون بيعاً فضولياً، ومع ذلك فإن النبي(ع) لم يبطل العقد، بل أقره، فدل على أن مثل هذا التصرف صحيح ينتج آثاره بالإقرار أو الإجازة(13).

أعترض:

أعترض أن هذا العقد أجزى لأنه حقق ربحاً، فلو لم يتحقق ذلك لما أجزى(14).

أجيب:

ويمكن الرد على ذلك أنه لو كان البيع في أصله محظوراً لنهى عنه رسول الله (ع).

3 . استدلوا بالقياس، فقد قاسوا التصرف

الموقوف على وصية المدين بدين مستغرق، كبيع المرهون، فإنه ينعقد موقوفاً على إجازة المرتهن، وعلى العقد المشروط الذي فيه الخيار؛ لأن الوصية من المدين بدين مستغرق لماله تتوقف على إجازة المستحق، فالوصية تصرف صحيح ولا حكم له في الحال، وكذلك البيع المشروط فيه الخيار تصرف صحيح، ولا حكم له في الحال حتى يتحقق كمال الرضا بين المتعاقدين(15).

المذهب الثاني:

إن العقد الموقوف باطل ولا يصح بالإجازة.

وإليه ذهب الشافعية في المشهور(16)، وهو المذهب عند الحنابلة(17) والحجة لهم:

1. ما روي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: ((أن النبي (ع) قال: ((لا طلاق إلا فيما تملك، ولا عتق إلا فيما تملك، ولا بيع إلا فيما تملك، ولا وفاء نذر إلا فيما تملك)) (18).

وجه الدلالة:

أن الحديث يشير إلى عدم إجازة البيع إلا بإذن المالك.

2. إن الفضولي أحد طرفي البيع، فلم يقف البيع على الإجازة كالتبول؛



ولأنه باع ما لا يقدر على تسليمه  
كالمسك في الماء، والطير  
في الهواء(19).

### الترجيح:

الذي يبدو هو رجحان المذهب الأول،  
لموافقته القرآن الكريم، والسنة الصحيحة،  
وأنه لا يصح الانصراف عن الدليل إلا  
بدليل أقوى منه، ولعدم وجوده عند أصحاب  
المذهب الثاني، صار العمل بالدليل القائم،  
ولأن فيه أيضاً التيسير على الناس في  
تعاملهم المالية، وأن العرف جارٍ به من  
غير تكبر.

### المطلب الثالث

### التصرفات ذات العلاقة بحكم العقد الموقوف

يتعلق بهذا المطلب عدد من  
التصرفات، لا يتسع المجال لعرضها منها:  
تصرفات الصبي غير المميز، وتصرفات  
السفيه، وتصرفات الفضولي، وغيرها، لذا  
سأقتصر على عدد منها:

### أولاً . تصرفات الصبي:

لا خلاف بين الفقهاء على بطلان  
تصرفات الصبي غير المميز من  
بيع وشراء وغير ذلك؛ لأن عبارته ملغاة  
لا اعتداد بها شرعاً، فلا تصح  
بها عبادة، ولا تجب بها عقوبة، ولا

ينعقد معها بيع أو شراء، ويستمر هكذا  
حتى يبلغ السابعة وهو سن التمييز(20).

والخلاف في الصبي المميز وفي  
صحة شرعية انعقاد تصرفاته من  
بيع أو شراء، إذ اختلف الفقهاء على  
مذهبين:

### المذهب الأول:

إن تصرف الصبي المميز ينعقد بالبيع  
والشراء فيما أذن له الولي، وإلا كان موقوفاً  
على إجازة الولي أو الوصي.

وإليه ذهب الحنفية في الصحيح  
عندهم(21)، والمالكية(22)، وأحمد  
في رواية(23).  
والحجة لهم:

قوله تعالى: [ وَابْتَلُوا الْيَتَامَى (24).

وجه الدلالة:

أن الابتلاء هو الاختبار، وإنما يتحقق  
بتقويض البيع والشراء إليه فصح تصرفه  
بإذن وليه(25).

### المذهب الثاني:

إن بيع الصبي المميز وشراءه لا ينعقد  
أيّ منهما لعدم أهليته.

وإليه ذهب الشافعية<sup>24</sup>، وأحمد في  
رواية(26)، والحنفية في قول لهم(27).  
والحجة لهم:

أن شرط العاقد عندهم سواء أكان بائعاً، أم مشترياً هو الرشد(28).

### الترجيح:

الذي يبدو لي هو رجحان المذهب الأول، لأن الرشد لا يتوصل إليه إلا بالاختبار، ومن جملة ذلك البيع والشراء، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فهناك كثير من عقود البيع والشراء التي تجري ويكون أحد أطرافها الصبيان غير المميزين، و أن في منع ذلك حرج كبير على الناس فالأم ترسل الصبي غير المميز لشراء بعض ما تحتاجه من السوق المجاور مثلاً، وفي خروجها حرج، ومكوئها في المنزل أفضل من خروجها، وقد يشتري الصبي الحلوى وغيرها، وعدم إجازة ذلك فيه حرج ومشقة، كما أن التعامل مع الصبي جارٍ عرفاً في المسائل اليسيرة التي لا يترتب عليها أثر خطير.

### ثانياً - تصرفات السفية:

اختلف الفقهاء في تصرفات السفية المالية كالبيع، والشراء، والإجارة التي يعقدها على مذهبين:

### المذهب الأول:

إن هذه التصرفات صحيحة وتتعدد موقوفة على إجازة وليه، فإن أجازها نفذت وإلا بطلت.

وإليه ذهب جمهور الفقهاء من المالكية(29)، وأبو يوسف، ومحمد ابن

الحسن من الحنفية(30)، وأحمد في رواية(31).  
والحجة لهم:

القياس على جواز بيع الصبي المميز، وقالوا: إذا صح العقد في الصبي، فالسفيه أولى بالصحة، إلا في عدم وقفه، وقد تضمن ذلك جواز الإذن له في التصرف لمصلحة(32).

### المذهب الثاني:

إن تصرفات السفية المالية باطلة. وإليه ذهب الشافعية(33)، وأحمد في رواية(34).  
والحجة لهم:

قوله تعالى: [ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ ](35).  
وجه الدلالة:

إن السفية مبذر لماله ومثلف له، فيجب أن يمنع عنه ماله. وذهب أبو حنيفة إلى أنها صحيحة نافذة؛ لأنه لم ير الحجر على السفية أصلاً، فهو كالرشيد في سائر تصرفاته(36).

### الترجيح:

الذي يبدو لي هو رجحان المذهب الأول؛ لأن تعليق العقد بموافقة الولي،

ضمان لعدم الشطط في العقود، ولأن وليه أدرى بمصالحه، ولا سيما في العقود التي لا يترتب عليها أثر كبير، وفي ذلك من جلب التيسير على الناس.

### ثالثاً . تصرف الفضولي:

تعريف الفضولي:

الفضولي في اللغة: لها معنيان الخياط، والمتطفل(37).

وفي الاصطلاح: هو من يتصرف بحق الغير بدون إذن شرعي.

وقيل: هو من لم يكن ولياً، ولا أصيلاً، ولا وكيلاً في العقد(38).

اختلف الفقهاء في حكم العقد الذي يوقعه الفضولي للمالك على مذهبين:

### المذهب الأول:

إن تصرفاته معتبرة، وأن عقوده في حالتي البيع والشراء منعقدة إلا أنها موقوفة على إجازة صاحب الشأن، فإن أجازها جازت ونفذت وإلا بطلت؛ لأن الإجازة اللاحقة كالوكالة السابقة.

وإليه ذهب الحنفية(39)، والشافعي في القديم(40)، وأحمد في رواية(41).

والحجة لهم:

1 . عموم قوله تعالى: [ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ](42)

2 . قوله تعالى: [ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ](43).

3 . ما صح عن عروة البارقي . رضي الله عنه . السابق(44).

4 . بأن الفضولي كامل الأهلية، فأعمال عقده أولى من إهماله، وربما كان في العقد مصلحة للمالك، وليس فيه أي ضرر(45).

### المذهب الثاني:

صحة عقد الفضولي موقوفاً على إجازة المالك كذلك. وقيد بما إذا كان المشتري غير عالم بالفضولية. وإليه ذهب المالكية(46).

والحجة لهم:

استدلوا بذات أدلة أصحاب المذهب الأول.

### المذهب الثالث:

لا تصح تصرفات الفضولي، فبيع الفضولي وشراؤه باطل من أساسه، ولا ينعقد أصلاً، فلا تلحقه إجازة صاحب الشأن.

وإليه ذهب الشافعي في مذهبه الجديد(47)، وهو إحدى الروايتين عن أحمد(48).

والحجة لهم:

1 . ما روي عن النبي (ع) أنه قال لحكيم

ابن حزام (τ): ((لا تبع ما ليس

عندك)) (49).

وجه الدلالة:

إن معنى الحديث، أي: لا تبع ما ليس مملوكاً للبائع، وذلك للغرر الناشئ عن عدم القدرة على التسليم وقت العقد، وما يترتب عليه من النزاع؛ ولأن الولاية شرط لانعقاد العقد.

وأن تصرف الفضولي جائز موقوف على الإجازة إذا دعت الحاجة إلى التصرف في مال الغير أو حقه وتعذر استئذانه، إما للجهل بعينه، أو لغيبته ومشقة انتظاره(50).

**الترجيح:**

الذي يبدو لي أن المذهب الأول هو اليسر في التعامل عند الناس، ويوافقه الحديث الصحيح، وقد تقدم ترجيح مثل هذا في المطلب الثاني.

## الخاتمة

بعد هذا العرض الموجز، يمكن إجمال أهم النقاط الراجعة الواردة فيه بما يأتي:

1. العقد الموقوف هو ما كان مشروعاً بأصله ووصفه، ويفيد الملك على سبيل التوقف، ولا يفيد تمامه لتعلق حق الغير

2. العقد الموقوف صحيح، ويتوقف نفاذه

على إجازة من له الإجازة.

3. اتفق الفقهاء على بطلان تصرفات الصبي غير المميز من بيع وشراء وغير ذلك؛ لأن عبارته ملغاة لا اعتداد بها شرعاً، فلا تصح بها عبادة، ولا تجب بها عقوبة، ولا ينعقد معها بيع أو شراء، ويستمر هكذا حتى يبلغ السابعة وهو سن التمييز.

4. إن تصرف الصبي المميز ينعقد بالبيع والشراء فيما أذن له الولي، وإلا كان موقوفاً على إجازة الولي أو الوصي.

5. إن تصرفات السفهية صحيحة وتنعقد موقوفة على إجازة وليه، فإن أجازها نفذت وإلا بطلت.

6. إن تصرفات الفضولي معتبرة، وأن عقودهم في حالتي البيع والشراء منعقدة إلا أنها موقوفة على إجازة صاحب الشأن، فإن أجازها جازت ونفذت وإلا بطلت؛ لأن الإجازة اللاحقة كالوكالة السابقة.

هذه أهم النتائج التي توصلت إليها، أرجو أن أكون قد وفقت في تقديم صورة واضحة عن بعض أوجه العقد الموقوف، والله المستعان.

وصلى الله على سيدنا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه وسلم.

- المصادر
1. تاج العروس من جواهر القاموس. لمحيي الدين أبي الفضل محمد مرتضى الحسيني الواسطي الحنفي الزبيدي. (ت1205هـ). مكتبة الحياة. بيروت. (د.ت): مادة (عقد) 426/2.
  2. تحفة الفقهاء. لمحمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي. (ت539هـ). دار الكتب العلمية. بيروت. 1405هـ: 35/2؛ حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج. لعبد الحميد ابن حسين الشرواني الداغستاني المكي. دار الفكر للطباعة والنشر. بيروت. (د.ت): 131/6.
  3. طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية. لنجم الدين بن حفص عمر ابن محمد بن أحمد بن إسماعيل النسفي السمرقندي. (ت537هـ). تحقيق: خليل الميس. دار القلم. بيروت. لبنان. 1406هـ - 1986م: 106.
  4. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ). تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا. دار العلم للملايين. بيروت. الطبعة الرابعة. 1407 هـ - 1987 م: مادة (وقف) 1440/4.
  5. معجم لغة الفقهاء. لمحمد درواس قلعة جي. تحقيق: د. حامد صادق قنيبي. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الثانية. 408هـ: 469.
  6. تحفة الفقهاء: 35/2؛ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. لأبي بكر علاء الدين بن مسعود أحمد الكاساني أو الكاشاني. (ت587هـ). دار الكتاب العربي. بيروت. الطبعة الثانية. 1982م: 235/2؛ شرح فتح القدير. لكمال الدين محمد بن عبد الواحد
  - السيواسي المعروف بابن الهمام. (ت861هـ). دار الفكر للطباعة والنشر. بيروت. (د.ت): 55/7.
  7. التاج والإكليل لمختصر خليل. لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري الشهير بالمواف. (ت897هـ). دار الفكر للطباعة والنشر. بيروت. الطبعة الثانية. 1398هـ: 270/4.
  8. المجموع شرح المهذب. لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت676هـ). تحقيق: محمود مطرحي. دار الفكر للطباعة والنشر. بيروت. 1417 هـ. 1996م: 247/9؛ خبايا الزوايا. لأبي عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت794هـ). تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية. الكويت. 1402هـ: 491.
  9. النكت والفوائد السننية على مشكل المحرر لمجد الدين ابن تيمية. لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي. (ت884هـ). مكتبة المعارف. الرياض. الطبعة الثانية. 1404هـ: 259/1؛ دليل الطالب على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل. لمرعي بن يوسف المقدسي الحنبلي. (ت1033هـ). المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة الثانية. 1389هـ: 106.
  10. سورة البقرة: من الآية 275.
  11. سورة النساء: من الآية 29.
  12. سورة الجمعة: من الآية 10.
  13. بدائع الصنائع: 149/5.
  14. صحيح البخاري. لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي. (ت256هـ). تحقيق: د. مصطفى ديب البغا. دار ابن كثير، اليمامة. بيروت. الطبعة الثالثة. 1407 هـ - 1987م: 1332/3 رقم (3443)

15. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار. لمحمد ابن علي بن محمد الشوكاني. (ت1250هـ). مكتبة دار الجيل. بيروت. 1973م: 6/6.
16. ينظر: فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب. لأبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري. (ت926هـ). دار الكتب العلمية. بيروت. 1418هـ: 377/1.
17. خلاصة الفتاوى (الخلاصة). لافتخار الدين ظاهر أحمد بن عبد الرشيد البخاري. (ت542هـ). من مخطوطات المكتبة القادرية. بغداد: الورقة 118.
18. روضة الطالبين وعمدة المفتين. لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي. (ت676هـ). إشراف زهير الشاويش. المكتب الإسلامي بيروت. 1405 هـ. 1985م: 319/4.
19. كشف القناع عن متن الإقناع. لمنصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن أحمد بن علي بن إدريس البهوتي الحنبلي. (ت1051هـ) تحقيق: الشيخ هلال مصيلحي، ومصطفى هلال. دار الفكر للطباعة والنشر. بيروت. 1402هـ: 157/3.
20. سنن أبي داود. لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي. (ت275هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر للطباعة والنشر. (د. ت): 258/2 رقم (2190). وهو حديث صحيح. ينظر: نصب الراية لأحاديث الهداية. لأبي محمد جمال الدين بن عبد الله ابن يوسف الحنفي الزيلعي. (ت762هـ). تحقيق: محمد يوسف البنوري. دار الحديث. مصر. 1357هـ: 231/3.
21. شرح صحيح مسلم. لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري النووي. (ت676هـ). دار إحياء التراث العربي. بيروت. 1392هـ:
- 156/101؛ فتح الباري شرح صحيح البخاري. أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي. (ت852 هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب. دار المعرفة. بيروت. 1379 هـ: 156/12.
22. مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات. لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري. (ت456هـ). دار الكتب العلمية. بيروت. (د. ت): 142.
23. البحر الرائق شرح كنز الدقائق. لزين بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن بكر الشهير بابن نجيم. (ت970هـ). دار المعرفة. بيروت. (د. ت): 281/5؛ درر الحكام شرح مجلة الأحكام. لعلي حيدر. تعريب: المحامي فهمي الحسيني. دار العلم للملايين. بيروت. (د. ت): 385/1.
24. شرح الخرشي على مختصر سيدي خليل بن إسحاق الجندي المالكي (ت776هـ). لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن علي. (ت1011هـ). المطبعة الأميرية بولاق. مصر. 1317هـ: 12/4.
25. المبدع في شرح المقنع. لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله ابن مفلح الحنبلي. (ت884هـ). المكتب الإسلامي بيروت. 1400 هـ: 8/4؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل. لأبي الحسن علاء الدين علي بن سليمان المرادوي. (ت885هـ). تحقيق: محمد حامد الفقي. دار إحياء التراث العربي بيروت. (د. ت): 431/8.
26. سورة النساء: من الآية 6.
27. البحر الرائق: 281/5.
28. المجموع: 150/9؛ جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود. لشمس الدين

39. المغني. لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي. (ت620هـ). دار الكتاب العربي. بيروت. 1972م: 296/4.
40. لسان العرب. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري. (630 - 711 هـ). دار صادر. بيروت. لبنان. 1968 م: مادة (فضل) 527/11.
41. التعريفات. لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بالسيد الشريف. (ت816هـ). تحقيق: إبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي. بيروت. 1405هـ: 215. لسان الحكام في معرفة الأحكام. لأبي الوليد إبراهيم بن أبي اليمن محمد. (ت883 هـ). مطبعة مصطفى البابي الحلبي. القاهرة. الطبعة الثانية. 1393 هـ. 1973م: 321.
42. المبسوط. لشمس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي. (ت483هـ). دار المعرفة. بيروت. الطبعة الثانية. 1406هـ: 0: 154/13؛ بدائع الصنائع: 135 /5.
43. المجموع: 312/9.
44. المغني لابن قدامة: 49/5.
45. سورة المائدة: من الآية 1.
46. سورة البقرة: من الآية 275.
47. تقدم تخريجه، ينظر ص: 4.
48. المبسوط: 154/13.
49. أنوار البروق في أنواع الفروق. لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس المالكي المشهور بالقرافي. (ت684 هـ). عالم الكتب. بيروت. (د. ت) 0: 150/2.
50. المجموع: 312/9.
- محمد بن أحمد المنهجي الأسيوطي. (فرغ من تأليفه سنة 865هـ). تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني. دار الكتب العلمية. بيروت. 1417 هـ. 1996م: 101 /1.
29. المبدع: 8/4؛ الإنصاف: 431/8.
30. البحر الرائق: 281/5.
31. المجموع: 150/9.
32. القوانين الفقهية (قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية) لمحمد بن أحمد بن جزيء الغرناطي المالكي الكلبلي. (ت741هـ). دار العلم للملايين. بيروت. 1968م: 163؛ التاج والإكليل: 69/5.
33. البحر الرائق: 8/4؛ مجلة الأحكام العدلية. جمعية المجلة. تحقيق: نجيب هواويني. كارخانه تجارت كتب. (د. ت): 191.
34. المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل. لعبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية الحراني. (ت652هـ). مكتبة المعارف. الرياض. الطبعة الثانية. 1404هـ: 376/1؛ زاد المستقنع. لأبي النجا موسى بن أحمد بن سالم المقدسي الحنبلي (ت690هـ). تحقيق: علي محمد عبد العزيز الهندي. مكتبة النهضة الحديثة. مكة المكرمة. (د. ت): 126.
35. البحر الرائق: 8/4.
36. حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب (التجريد لنفع العبيد) للخطيب. وهي حاشية الشيخ سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي الشافعي. (ت1221هـ). المكتبة الإسلامية. ديار بكر. تركيا. (د. ت.): 425/4.
37. المحرر في الفقه: 376/1؛ زاد المستقنع: 126.
38. سورة النساء: من الآية 5.



## الأساليب الصحيحة لاستخدام مادة الحجر في تغليف الواجهات

د. علي حسين خضير

كلية مدينة العلم الجامعة / قسم الهندسة المدنية

[ahkhudair@yahoo.com](mailto:ahkhudair@yahoo.com)

### الخلاصة

يهدف هذا البحث الى استقصاء عملية تنفيذ الانهاء بمادة الحجر في تغليف واجهات الابنية المتبعة محليا وعالميا وتحديد السلبيات والماخذ التي ترافق اسلوب التنفيذ المحلي مقارنة باسلوب التنفيذ المتداول عالميا مع اقتراح الحلول المناسبة لتجاوز هذه السلبيات والتي من اهمها عدم وجود اسلوب واضح للتنفيذ وعدم استخدام وسائل اسناد وتثبيت مصممه خصيصا لهذا النوع من العمل كما معمول به عالميا اضافة الى تعرض الوسائل المستخدمة محليا غير المؤهلة لفعل الامطار والرطوبة مؤديا الى تاكسدها وتاكلها بمرور الزمن وانهيال التغليف الذي ينتج عنه مخاطر بالغة. لقد تم اقتراح وسيلة وطريقة تنفيذ لهذه الوسيلة لتكون جزءا من الجزء الحامل مع الاخذ بنظر الاعتبار عزل الرطوبة .

الكلمات المفتاحية: حجر, تغليف, واجهات, السلبيات.

### The Correct Rules for Facades Stone Lining

Dr. Ali Hussein Khudhair

#### Abstract

The aim of this research is directed to investigate the local and national process of stone lining for building facades to determine the drawbacks associated with local implementation of stone lining compared with national one ; and to suggest rules to overcome existing drawbacks resulting mainly ; from the absence of clear rules for lining and lack of standard stone lining supports in addition to failure of existing non standard support due to action of corrosion resulting in dangerous collapse of stone lining .In this research, implementation rules , support means act as part of the structure and water proofing are suggested

Keywords: stone, lining, facades, drawbacks.

**1- المقدمة**

انتشر استخدام مادة الحجر كمواد إنشائية في الواجهات بصورة واسعة في العراق خلال عقد التسعينات وأصبح استخدام هذه المادة من المظاهر المرغوب فيها في الابنية .

لقد تفنن المعمارين والحرفيون في اضافة المسحة الجمالية على هذه المادة لتعط واجهات مهيبه للمباني والمنشآت .ان التطور السريع في استخدام مادة الحجر لإغراض التغليف تركز على النواحي المعمارية ولم يتم التركيز بنفس الأهمية على النواحي الانشائية المهمة المتعلقة بأساليب التغليف وربط هذه الوحدات مع الاجزاء الحاملة لتعمل مع مادة التغليف كوحدة واحدة كبنيان مرصوص يشد بعضه بعضا ، حيث ان وحدات الحجر المستخدمة في التغليف تتميز بسعة المساحة مما يترتب عليه زيادة الوزن الذي يستوجب تثبيتاً وربطاً جيداً مع الجزء الحامل تفادياً لأية نتائج سلبية تظهر بعد انجاز عملية التغليف .

**2- اساليب التغليف بمادة الحجر**

تتلخص اساليب التغليف بمادة الحجر المتبعة عالمياً في الغالب باتباع الطرق التالية

**1-2- الطريقة الجافة**

في هذه الطريقة يتم وضع وحدات الحجر في اماكنها باستخدام مساند او وسائد تثبيت وربط خاصة مصنعة من مواد معدنية غير قابلة للصدأ وتكون هذه الوسائل على نوعين رئيسيين هما :-

1-2-1 مساند او وسائد حاملة

2-1-2 مساند مقيدة للحركة.

1-2-1 مساند او وسائد حاملة .

حيث تتولى نقل ثقل مادة التغليف الى الاجزاء الانشائية الحاملة مع منع حركة قطع التغليف وضبطها في مواقعها النهائية .

يتم ربط هذه الوسائل الى البناء اثناء تنفيذ اعمال التغليف بواسطة وسائل ربط معدنية مسننة ( براغي ) تستقر داخل الاجزاء الحاملة للحجر .

يمكن تقسيم المساند او الوسائل الحاملة الى :-

**أ- المساند او الوسائل الحاملة مع وجود فجوة هوائية خلف مادة التغليف**

يبين الشكل (1) نماذج عديدة من المساند او الوسائد الحاملة ، ويتم تثبيت هذه المساند او الوسائد باتباع الخطوات التالية :-



شكل رقم (1)

#### وسائل تثبيت حاملة مختلفة

- تعمل تجاويف داخل جسم حجر التغليف عند منتصف سمك الحجر تقريبا بواسطة آلة القطع (الكوسرة) لوصل الحجر بالمسند او الوسادة الحاملة ، يراعى عند عمل هذه التجاويف ان تكون المسافة من جهة وجه حجر التغليف الى التجويف ثابتة لكافة وحدات الحجر وعلى ان يكون سمك التجويف مساويا لسمك مسند التثبيت الذي سيربط فيه
  - يتم ربط الوسائد او المساند في الخط الاول الى الجزء الحامل اولا
  - تبدأ عملية التغليف من الاسفل صعودا حيث يتم وضع وحدات التغليف على المساند السفلية بموجب الوضعية المطلوبة ثم يتم التثبيت بالمساند العلوية التي تثبت بدورها الى الجزء الحامل من خلال مخادع التثبيت المنفذة والمحددة مسبقا .
  - يتم ربط كل وحدة من وحدات التغليف بمسند حاملة سفلية وعلوية وبموجب الاستقامات المطلوبة من خلال الاستفادة من خاصية امكانية التحكم بطول وسيلة الاسناد .
  - يتم ملئ التجاويف بعد اكمال عملية الربط مع الجزء الحامل بمادة السليكون لمنع تجمع الرطوبة والماء وتتم هذه العملية اولا باول مع استمرار عملية التغليف .
  - تستخدم مونة السمنت مع مسحوق الحجر بعد اضافة مادة رابطة لانتهاء الفواصل بين وحدات التغليف
- في هذه الطريقة من التغليف تترك فجوة هوائية عادة ما بين التغليف والجزء الحامل .

#### ب - المساند او الوسائد الحاملة بدون فجوة هوائية

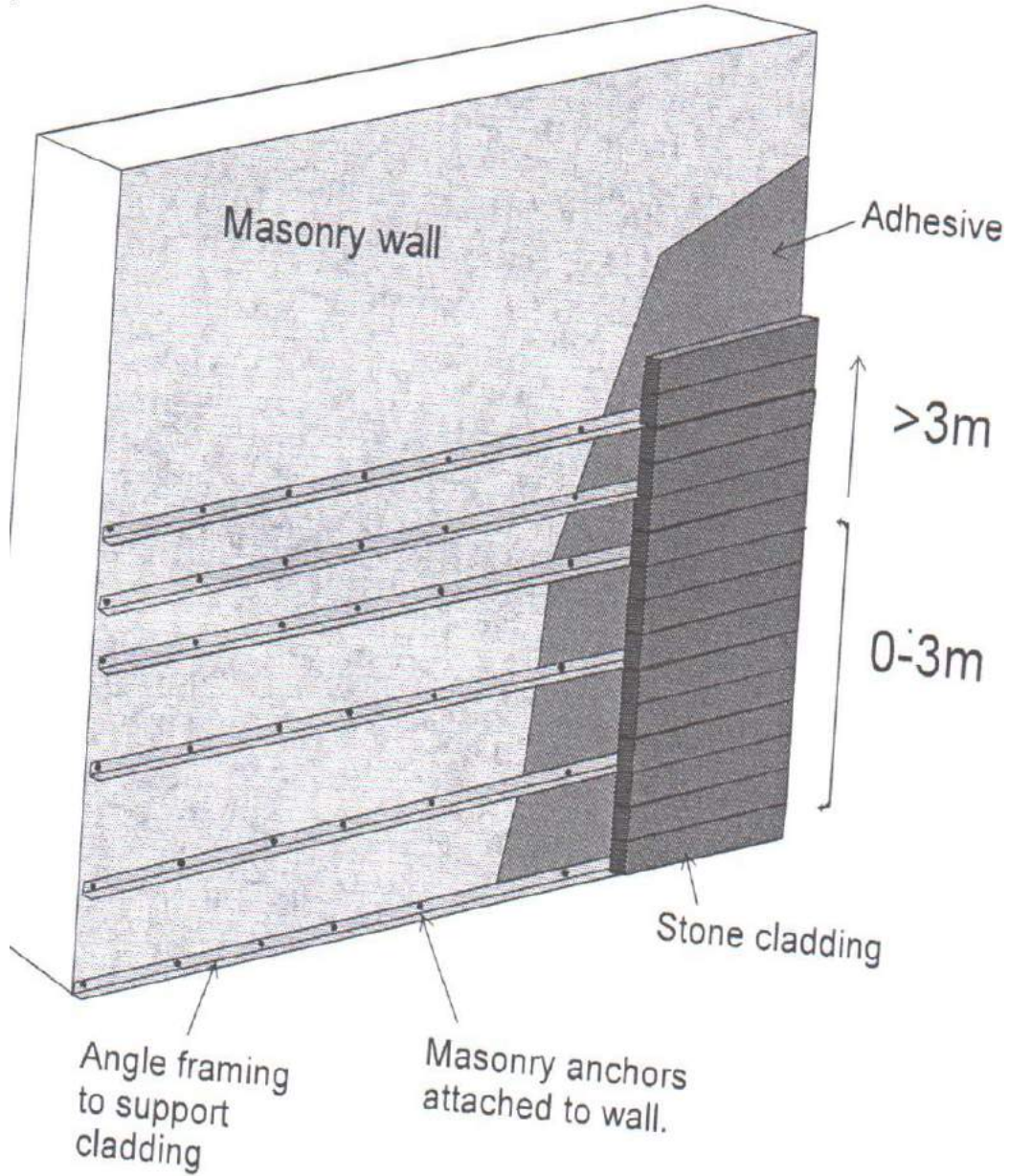
في هذه الطريقة تستخدم زوايا من الحديد المقاوم للصدأ بسلك لا يقل عن (2) ملم. كمساند او وسائد حاملة

تثبت هذه الزوايا الى الجزء الحامل افقيا بواسطة براغي مسننة وتكون ذات عدد وتحمل محسوب بما يتناسب مع وزن مادة التغليف .

تكون المسافة العمودية ما بين زاوية واخرى في الغالب كل ثلاثة صفوف من صفوف التغليف الافقية في بداية التغليف ثم تقلص بعد ذلك لتصبح لكل صفين بعد ارتفاع (3) م. من التغليف .

في حالة كون سمك الحجر قليلا نسبيا ، لا يتعدى وزن المتر المربع الواحد من مادة التغليف (35) كغم. لكل متر مربعا ، تنفذ عملية التغليف بان تكون المساند الافقية كل خمسة صفوف ثم تقلص لكل اربعة صفوف بعد ارتفاع (3) م.

يراعى ان تكون الزوايا المستخدمة ذات مقاطع بحيث لا تظهر حافاتها خارج وحدات التغليف وان تتداخل مع ثلاثة ارباع سمك الحجر وتعالج المفاصل عند اتصال الحجر بالزوايا باستخدام مواد مرنة ، لاحظ الشكل رقم ( 2 )



شكل رقم (2)

أستخدام الزوايا الحديدية كمساند حاملة

في هذا النوع من التغليف تستخدم مواد لاصقة ذات اساس اسمنتي ما بين التغليف والجزء الحامل وتكون هذه اللواصق ذات اواصر لصق عالية ومقاومة للحرارة والرطوبة .

يتطلب ان تكون السطوح التي تستخدم عليها اللواصق ( الحجر والجزء الحامل ) نظيفة لا تحتوي على الغبار او الزيوت او الاجزاء المفككة وان تكون جافة تماما .

### تحمل المساند او الوسائد الحامله

يبين الجدول (1) ادناه نموذج للاحمال العمودية التي تتحملها هذه الوسائل

جدول رقم (1) نموذج تحمل المساند للأثقال العمودية .

#### STONECLIP DESIGN CAPACITY TABLES

##### 1.0 Vertical loading only

The following tables are for StoneClips carrying vertical loading only (no allowance for wind loading). Each Clip is fixed with one fixing only through the top hole in the back plate. Fixings are to be selected in accordance with fixing manufacturer's documentation.

Table 1.1 – Vertical Load Capacity – M12 pin with 3.0 mm thick back plate

Cavity #) [mm]	Max Vertical Load per Clip [kg]	Fixing loading	
		Shear *) [kN]	Tension *) [kN]
50	52.5	0.63	0.76
40	64.5	0.77	0.77
30	81	0.97	0.78

Table 1.2 – Vertical Load Capacity - M10 pin with 3.0 mm thick back plate

Cavity #) [mm]	Max Vertical Load per Clip [kg]	Fixing loading	
		Shear *) [kN]	Tension *) [kN]
50	29.7	0.36	0.43
40	38	0.46	0.46
30	53	0.64	0.51
20	89	1.07	0.64

Table 1.3 – Vertical Load Capacity – M8 pin with 2.0 mm thick back plate

Cavity #) [mm]	Max Vertical Load per Clip [kg]	Fixing loading	
		Shear *) [kN]	Tension *) [kN]
50	14.9	0.18	0.21
40	19	0.23	0.23
30	26.5	0.32	0.25
20	44.5	0.53	0.32

Table 1.4 – Vertical Load Capacity – M6 pin with 1.5 mm thick back plate

Cavity #) [mm]	Max Vertical Load per Clip [kg]	Fixing loading	
		Shear *) [kN]	Tension *) [kN]
40	7.8	0.09	0.09
30	11	0.13	0.11
20	18	0.22	0.13

\*) Limit State Load

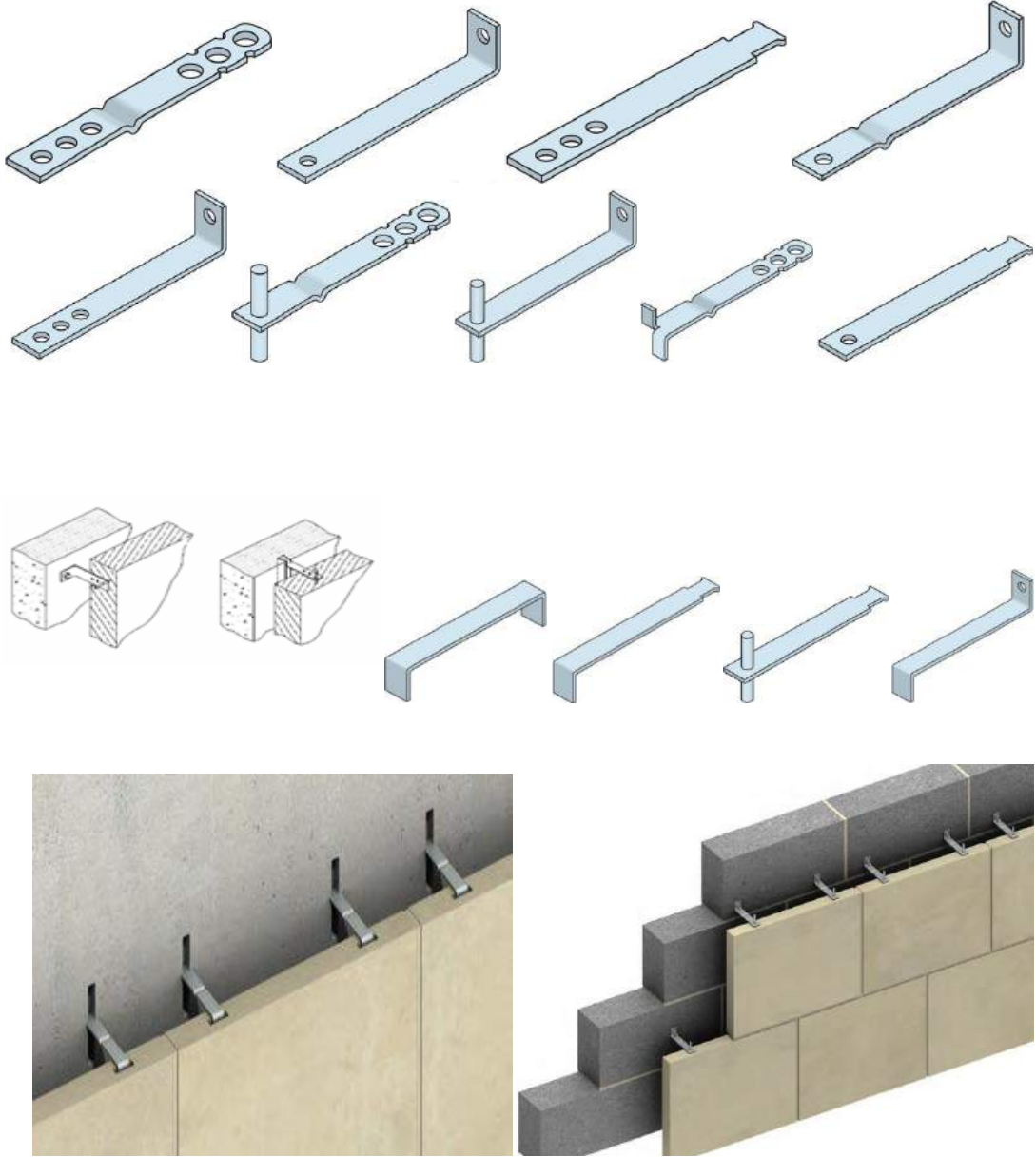
#) "Cavity" is the distance between the substrate and the inside face of the panel.

Source:- wall panel cladding installation Brochure/ Australia.



### 2-1-2 مساند مقيدة للحركة.

وظيفتها منع او تقييد حركة وحدات التغليف بعد وضعها في مواقعها النهائية دون تحمل اثنائها ويمثل الشكل (3) نماذج من هذه المساند .



شكل رقم (3)  
نماذج لمساند مقيدة

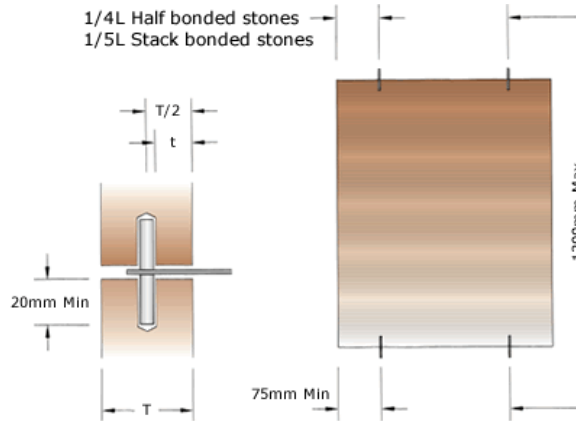


تصمم المساند المقيدة للحركة لمقاومة تأثير الرياح واي قوى ثانوية اخرى كاجهزة ومعدات التنظيف .

يتم تقييد الحركة من خلال استخدام المساند في اعلى واسفل وحدات التغليف ضمن المفاصل الافقية ما بين وحدات التغليف ويتم ربط وتثبيت هذه المساند في منتصف سمك وحدة التغليف من خلال عمل ثقوب في جسم وحدة التغليف على ان تنفذ على وفق المسافات المبينة في الشكل ( 4 ) ، يتطلب نفاذ المسند المقيد للحركة مسافة لا تقل عن 20 ملم. داخل جسم وحدة التغليف .

يبين الشكل ( 4 ) المكان الامثل لوضع المساند المقيدة للحركة ضمن جسم وحدة التغليف ، الحدود الدنيا لسمك وحدات التغليف ، والمسافة التي يتوجب التقيد بها ما بين موضع المسند وحافة وحدة التغليف بموجب المدونة الانكليزية BS8298 لسنة 1994

**BS8298:1994 'Code of practice for the design and installation of natural stone cladding and lining'** should be consulted when considering fixings for the restraint of stone cladding. BS8298 outlines recommend stone thicknesses, fixing positions and fixing materials as well as providing typical stone restraint details. The details below indicate the general requirements regarding positioning of fixings contained within BS8298.



Location	Stone Type			
	Min "T"	Min "t"	Min "T"	Min "t"
Less than 3.7m above ground, continuously supported	20	7	50	25*
Fascias less than 3.7m above ground	30	12	50	20*
Fascias more than 3.7m above ground	40	15	75	30*
Soffits	40	15	75	30*
Sills, Copings and supported reveals	30	12	50	20*

\*1/2 thickness if stone is more than 75mm thick

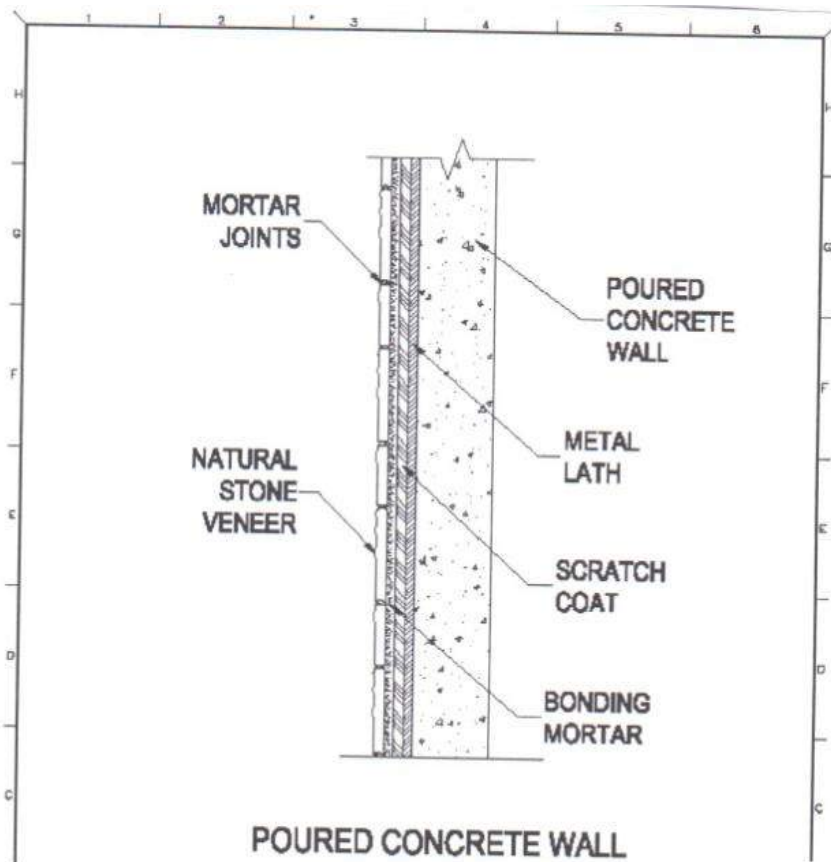
## شكل رقم (4) متطلبات وسائل التثبيت بموجب المدونة BS8298

2-2- الطريقة الرطبة للتغليف بالحجر

تتضمن هذه الطريقة نمطين من التنفيذ يتعلقان باستخدام الاحجار الطبيعية ذات الاشكال المختلفة او المنتظمة بمساحات واحجام صغيرة نسبيا التي يتم تنفيذ المرحلة الاخيرة منها بطريقة مشابهة لتنفيذ مادة السيراميك للجدران باستخدام مونة السمنت كمادة رابطة .

ا- النمط الاول

في هذا النمط يتم عزل الجزء المغلف بغلاف مانع للرطوبة احيانا ثم يتم استخدام مشبك معدني يغلف مانع الرطوبة ثم يتم لبخ المشبك ، بعد التثبيت بمسامير معدنية ، بمونة السمنت والرمل مع اضافة مادة رابطة . بعد انجاز اللبخ مباشرة تعمل اخاديد طولية متوازية بعمق لا يتجاوز بضعة ملم . لتشكيل سطحا خشنا يساعد في وصل التغليف مع الجزء الحامل بصورة جيدة ، تبدأ عملية التغليف بعدئذ بطريقة مشابهة لتنفيذ تغليف السيراميك بهيئة صفوف مستقيمة تبدأ من الاسفل وتنتهي في الاعلى يستخدم هذا النمط من التغليف على الاجزاء الحاملة المعمولة من الالواح الاسمنية او الخشبية الجاهزة او الاسطح الكونكريتية الملساء ويراعى تنظيف السطوح المراد تغليفها من اية شوائب قبل البدا بالخطوة الاولى من العمل اي قبل عملية التغليف بمانع الرطوبة . لاحظ الشكل ( 5 )

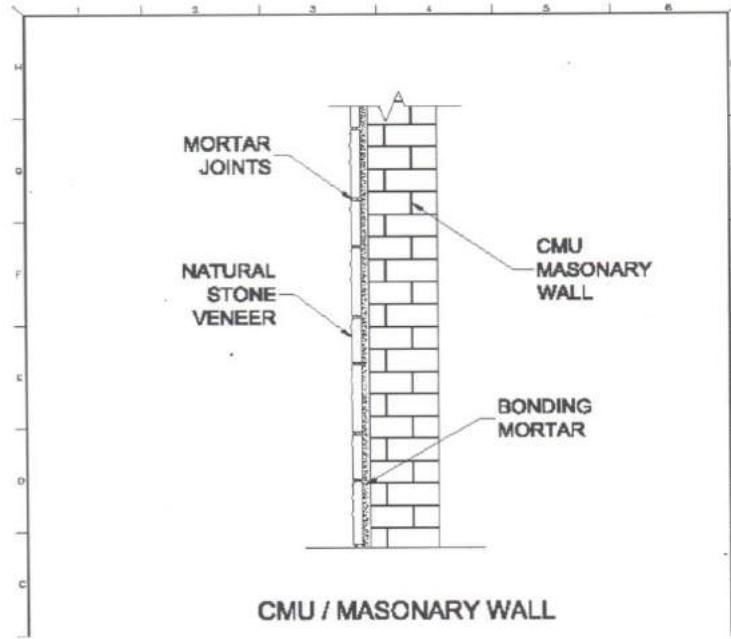


شكل رقم (5)

## الطريقة الرطبة للتغليف / النمط الأول

**2- النمط الثاني**

كما في الاول لكن دون استخدام طبقة مانع الرطوبة او المشبك المعدني .  
يستخدم هذا الاسلوب في تغليف جدران البلوك او الطابوق مباشرة بعد شربنتها بمونة  
السمنت والرمل لاحظ الشكل ( 6 ) .



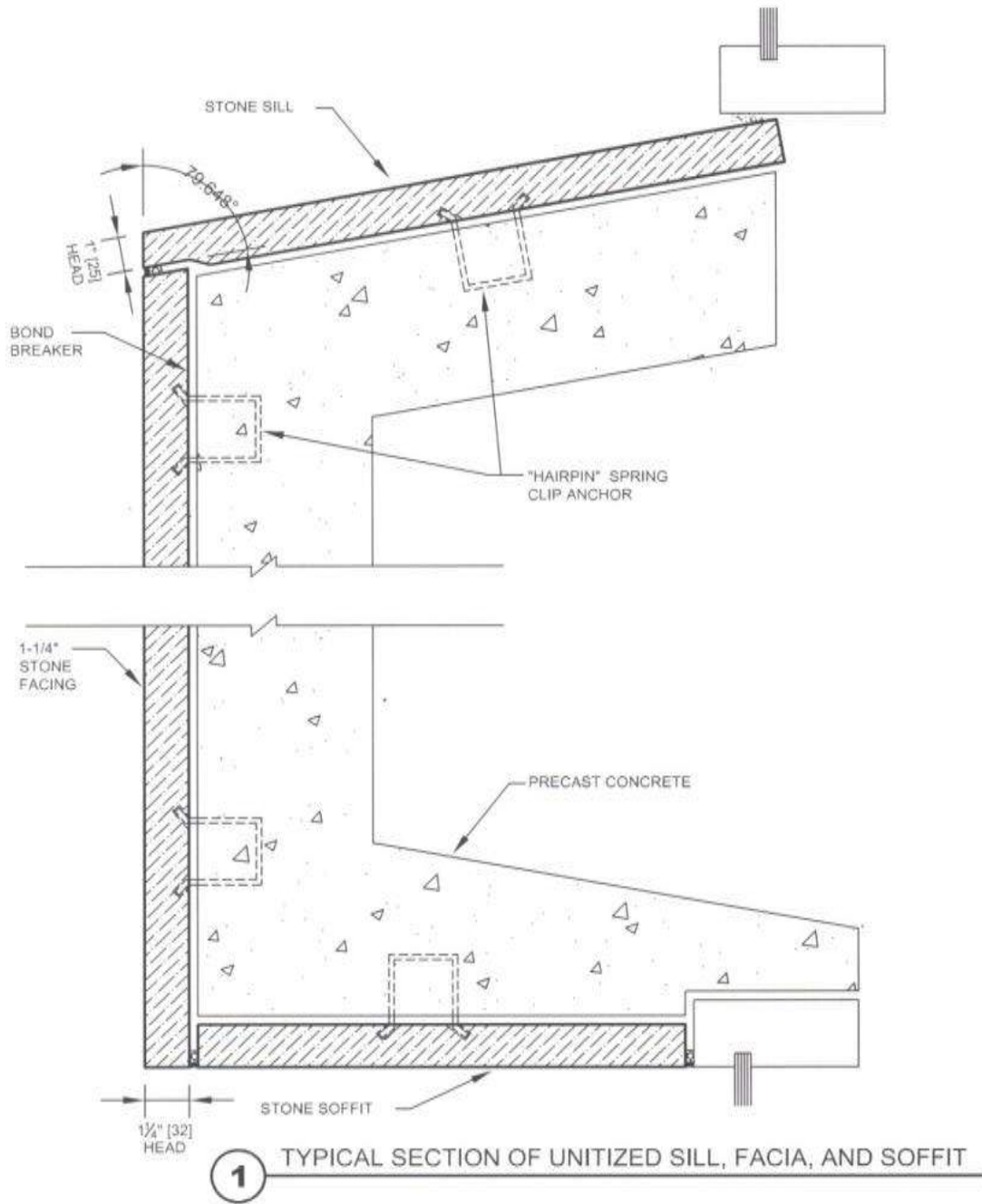
شكل رقم (6)

## الطريقة الرطبة للتغليف / النمط الثاني

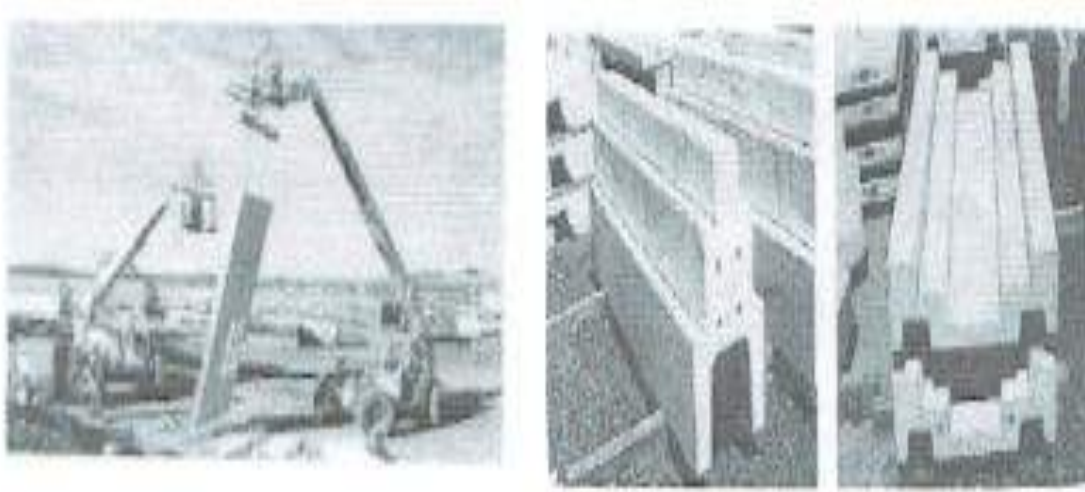
**3-2-2- التغليف باستخدام الالواح الجاهزة**

تتألف من قطع كونكريتية مسبقة الصب مثبت عليها الواح حجر التغليف مثبتة الى  
الكونكريت بواسطة كلاليب معدنية من الحديد المقاوم للصدأ بالاضافة الى استخدام طلاء  
راتنجي يربط ما بين الالواح والكونكريت

لاحظ الشكل ( 7 ) الذي يمثل نماذج لالواح التغليف الجاهزة



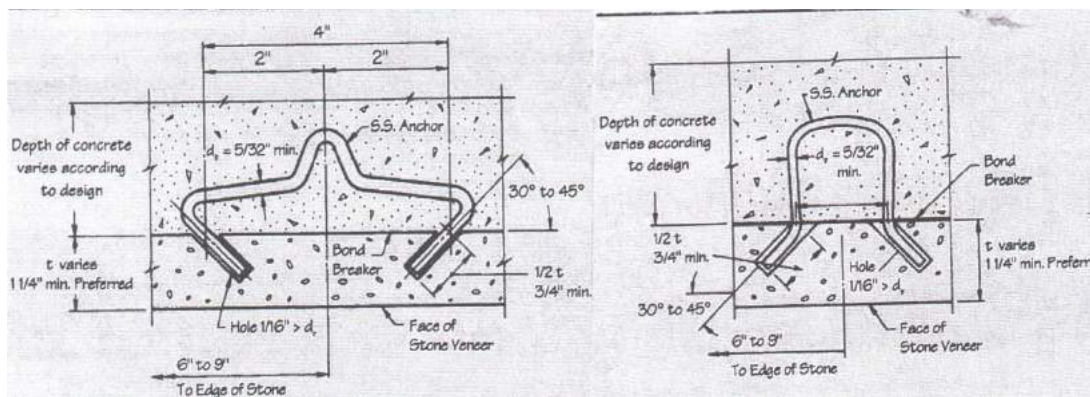
شكل رقم (7) الواح التغليف الجاهزة



شكل رقم (7)

نماذج لألواح التغليف الجاهزة

والشكل (8) الذي يبين نموذج لكلايب تثبيت الحجر الى الكونكريت .



شكل رقم (8)

نموذج لكلايب تثبيت الحجر الى الكونكريت

تثبت القطع المسبقة الصب الى الواجهات باستخدام وصلات مثبتته في اماكن محددة ومحسوبة كما تنفذ الاجزاء المسبقة الصب في المباني الاعتيادية .

**3- اساليب التغليف المتبعة محليا**

ان اساليب التغليف بمادة الحجر المتبعة محليا ( في العراق ) تتبنى الطريقة الرطبة فقط حيث ان الاسلوب الجاف في التغليف او التغليف باستخدام الالواح الجاهزة غير متداول ويكاد يكون معدوم تما ما .

يمكن تمييز نمطين للتغليف الرطب الشائع الاستخدام محليا هما :-

**3-1 نمط التغليف بالحجر المنجور**

هذا النمط من التغليف يتم باستخدام قطع الحجر التي لا تتجاوز ابعادها ابعاد وجه الطابوق الاعتيادي (10x24) سم . وبسمك يزيد قليلا عن (1) سم . في الغالب ، يتم تقطيع وحدات الحجر بصورة منتظمة ومتجانسة على الاغلب ويتم التغليف بطريقة مشابهة للنمط الثاني المذكور أنفا الخاص بالطريقة ( 2-2 ) ، الطريقة الرطبة للتغليف بالحجر .

ان استعمال طبقة مانع الرطوبة والمادة الرابطة المضافة الى مونة السمنت تعتبر غير شائعة الاستخدام في اعمال التغليف المتبعة محليا .

**3-2 نمط التغليف بالاحجار الواسعة المساحة**

تؤلف الاحجار الكلسية النوع الغالب المستخدم في اعمال التغليف المحلي مع عدم التركيز على درجة الصلادة والنقاوة في اغلب انواع التغليف المنفذة .

تتم اعمال التغليف باستخدام المسامير الحديدية ( العصفوريات) المصنعة من قضبان حديد التسليح قطر 10 ملم . واسلاك ال بي ار سي قياس 63 او 64 وسلك الربط المغنون لاحظ الشكل (9).



شكل رقم (9) العصفوريات المستخدمة

يتم زرع المنطقة المراد تغليفها بالعصفوريات وتغرس الى الجدار الحامل(طابق او البلوك) بعمق يقارب ال(10) سم .



يتم غرس هذه العصفوريات بالمطرقة وتوزع عشوائيا بمسافات غير مدروسة . بعد غرس العصفوريات تتم التغطية بمشبك ال بي. ار. سي حيث يلحم الى العصفوريات ثم يباشر باعمال الانتهاء بوحداث الحجر .

تربط وحدات الحجر الى المشبك باستخدام قطع من مادة المشبك بهيئة حرف L حيث يتم ادخال الطرف القصير في جسم الحجر خلال فجوة يتم اعدادها موقعيا بالمشبك ويلحم الطرف الاخر الى مشبك ال بي ار سي . يتم احيانا استخدام مادة لاصقة في الفجوة المشار اليها اعلاه لتثبيت جسم الحجر الى طرف ال بي ار سي

يستخدم ايضا سلك الربط من الحديد المغلون ( Galvanized Steel Wire )

نفس السلك المستخدم في ربط حديد التسليح ، يتم اعداد فتحاته في جسم الحجر بالمشبك ويربط مع بي. ار. سي .

بعد الانتهاء من وضع الحجر في الوضع النهائي يتم ملئ الفراغ ما بين الحجر والجزء الحامل بمونة السمنت ثم يصار الى معالجة ودرز الفجوات ما بين وحدات الحجر .تستخدم مادة لاصقة عند الحاجة لربط القطع الحديدية او تيل الربط الى جسم الحجر.

#### 4— مساوي اسلوب التغليف المتبع محليا

أن غرس العصفوريات (مسامير التثبيت ) في جدران الطابوق او البلوك غالبا ما يكون مائلا عن السطح العمودي لمستوي البناء مما يجعل امكانية خلعها من مواقعها واردا بفعل الحمل المسلط الناتج عن الحجر او في حالة تعرض طبقة التغليف الى اي قوى افقية ناتجة عن الاهتزازات او فعل الرياح وغيرها .

من خلال مناقشة اسلوب التغليف المتبع محليا يمكن تثبيت الملاحظات ادناه :-

1. ان سطح الحجر المواجه للجزء الحامل الذي يتم الربط معه امس في الغالب نتيجة عمليات نشر الحجر وتقطيعه ، وغالبا ما يكون مغطى بطبقة من غبار الحجر نتيجة عمليات التقطيع الموقعي او اثناء التقطيع في المصنع ، لذلك لا نستطيع ان نعول على تماسك مادة المونة مع سطح الحجر المصقول نتيجة التقلص الحجمي وانكماش المونة بعد تصلبها ، او لوجود غبار الحجر الذي يشكل طبقة عازلة .
2. اسلوب التغليف المحلي لا يعتمد على تنفيذ اساس رصين لتحمل وزن مادة التغليف فغالبا ما يتم التغليف على اعتماد صبة المماشي او الارضيات كاساس ، لذا فان حدوث اي هطول في صفوف التغليف نتيجة لعدم وجود اساس رصين يؤدي الى انتقال وزن التغليف الى ال (بي ار سي ) الذي ينقله بدوره الى العصفوريات (مسامير التثبيت المغروسة في الجدار الحامل) .
3. ان غرس مسامير التثبيت بواسطة المطرقة يؤدي الى سحق او تهشم المنطقة المحيطة عند نقطة التثبيت مما ينتج عنه فقدان قوة الاحتكاك ما بين المسامير والجدار الحامل
4. ان مادة المونة التي تملئ الفراغ ما بين الحجر والجدار الحامل لا يتم رصها اثناء التنفيذ مما ينتج عنه فراغات او فجوات تتجمع فيها مياه الامطار والرطوبة خلف مادة التغليف .

5. ان لحام مشبك ال بي ار سي مع مسامير التثبيت لا يعول عليه كونه لحاما ضعيفا بسبب اختلاف التركيب السبيكي لمادة الحديد التسليح وحديد المشبكات .
6. لا يمكن عزل مادة الحديد التي تعتبر اساس عملية وصل مادة التغليف بالجدار الحامل عن فعل وتأثير الرطوبة كون التغليف في الغالب خارجيا اضافة الى كون المونة المستخدمة في ملئ الفراغ بين الجدار الحامل والتغليف ذات مسامية عالية كما تم ذكره في (4) اعلاه تسمح بمرور الماء مما يجعل عملية التآكل امرا لا يمكن تفاديه .
- ان كل ما تقدم من مؤشرات تشير الى ان كفاية عملية الربط المستخدمة محليا في انحدار مستمر مع الزمن ، مع ثبات وزن مادة التغليف التي لا تتأثر بعامل الزمن ، (وزنها ثابت بمرور الزمن )، مما يتطلب استخدام اسلوب آمن وفعال لا يتأثر بتقدم الزمن .

### 5- مقترحات التنفيذ

استنادا الى ما تقدم يوصي الباحث ويقترح ما يلي :-

1. وضع المتطلبات التي تحكم اساسيات التصميم والتي تتضمن :
    - احتساب وتحديد الازاحات العظمى التي سيتعرض لها التغليف وكيفية معالجة نتائج ذلك .
    - وضع المتطلبات التي تحكم اساسيات التصميم والتنفيذ التي تتضمن وسائل الاسناد والتثبيت ، المواصفات الفنية ذات العلاقة بنواحي التجهيز والتنفيذ والفحص قبل البدء بالعمل .
  2. يستعاض عن مسامير التثبيت بالقضبان الحديدية قطر ( 6 او 8 ) ملم . يجب ان يحكم تثبيت هذه القضبان اثناء تنفيذ الجدار او الهيكل وان تنفذ مسافة لا تقل عن ثلاثة ارباع سمك الجدار الحامل المنفذ من مادة الطابوق او البلوك خلال الطول بحيث يكون الجزء داخل الجدار بزواوية (90) درجة مع الجزء الخارجي الذي سيثبت به التغليف ، ولا يقل طول الجزء النافذ خلال الكونكريت عن (6) سم .
- في حالة تثبيت هذه القضبان في داخل البناء لاحقا ، يتم استخدام المثقب بقطر لا يتعدى سمك القضيب المستخدم وبنفس المسافة المشار اليها اعلاه مع استخدام مادة الايبوكسي بعد تنظيف الثقوب من غبار الحفر جيدا. تحدد المسافة بين قضيب واخر بالمساحة السطحية لمادة التغليف ووزنها بحيث يكون على الاقل قضيب واحد لكل وحدة من وحدات التغليف .
3. لاجل تقليل فعل الرطوبة والتآكل لوسائل التثبيت يجب ان تكون المونة المألثة ما بين تغليف الحجر والهيكل الحامل من المونة غنية بالاسمنت مع استخدام الرمل الخشن ومضافات مانعة للرطوبة ، على ان ترافق عملية الاملاء برص جيد وتتم عملية الاملاء بالمونة ما بين التغليف والجزء

- الحامل بصورة متلازمة مع عملية التغليف لضمان عدم حصول فراغات او فجوات تسمح ببقاء الماء او الرطوبة .
4. لاجل تحقيق الترابط ما بين وحدات التغليف وطبقة التحشية يراعى تخشين السطوح الملامسه للتحشية وتنظيفها من غبار النشر.
5. يراعى تغليف السطوح المراد تغليفها بمادة النايلون او معالجتها بمادة مانعة للرطوبة قبل البدء بتنفيذ التغليف لتحقيق عزل مابين الجدار او الهيكل ومكونات التغليف لمنع فعل وحركة الرطوبة ان وجدت .
6. يراعى انهاء الفواصل ما بين وحدات التغليف بالمواد المناسبة انشائيا ومعماريا ، مع التاكيد على اهمية عزل الفواصل من فعل الرطوبة.
7. يراعى تنفيذ قاعدة جلوس لمادة التغليف بحيث تكون جزءا من اساس الجزء الحامل قدر الامكان مع مراعاة عدم حدوث حالة التحميل اللامركزي الناتجة عن مادة التغليف عند تصميم وتنفيذ الاسس ، ويمنع استخدام صبة المماشي كقاعدة لاسناد مادة التغليف .
8. عند تغليف الابنية القديمة يراعى تصميم وتنفيذ اسس جديدة لمادة التغليف مع حساب تأثيرها على الاسس القديمة .

## 6. الاستنتاجات

من خلال استعراض ما تقدم نستنتج الأتي:-

1. ان اسلوب التغليف بالطريقة الجافة او باستخدام قطع التغليف المسبقة الصب تكاد تكون غير مستخدمة محليا.
2. ان اسلوب التغليف باعتماد الطريقة الرطبة هو السائد محليا وان طريقة التغليف للجدران الحاملة (طابوق ، بلوك ) باستخدام الاحجار الصغيرة المنتظمة الشكل (الحجر المنجور) التي لا تتعدى ابعادها ابعاد الطابوق الاعتيادي ولكن بسمك اقل ، تكاد تكون مشابهه تماما لما معمول به عالميا عدا استخدام غلاف مانع الرطوبة حيث لا يستخدم محليا ايا كان نوع الجدار الحامل .
3. ان مفهوم استخدام وسائل ومساند التثبيت الحاملة والمقيدة للحركة المصنعة والجاهزة للأستخدام يكاد يكون غير وارد وغير معروف محليا .
4. ان استخدام اسلوب التغليف باستخدام مسامير التثبيت ، مشبك ال بي ار سي ،سلك الربط المغلون ، غير مستخدم وغير مشار اليه عالميا .

7- المصادر

1. Ancon Company; UK, Manufactures Stainless Steel Fixings for Building and Construction Industry , Masonry Support and Tension Bars , Ancon wall tiles and restraint fixing for Brick , Block and stone 29/3/2014.
2. GA Fixings , Barnsley ; UK , Manufacture and Supply Stainless Steel Wind posts and Masonry Support Systems to the Construction Industry .2017
3. Marble Institute of America (MIA); Ohio , USA 2006 .
4. Natural Stone Veneers International Inc. Fond Du Lac , WI, USA 2006 .
5. PCI Journal , Precast , Pre-stressed Concrete Institute , Chicago – July , August , 2000 .
6. Stone Clip /Installation Brouchure for Wall Panel Cladding / Australia 2017.
7. Technical Bulletin-TB 148 , Mechanical Fixing of Stack Stone Cladding Tiles to Wall Substrates – 20 September 2013 .
8. BS8298 : 1994 (Code of Practice for the Design and Inst